

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعياً): ..... محمد بن يحيى بن علي بن الجبير ..... قسم: ..... اللغة العربية .....  
الأطروحة مقدمة لئيل درجة: ..... الماجستير ..... في تخصص: ..... الدكتوراه في اللغة العربية .....  
عنوان الأطروحة: « ..... في صياغة الجازات ..... »  
لمنهات الدين إبراهيم بن أحمد الزبيدي السراي القرشي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه  
أجمعين، وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها  
بتاريخ ١٤١٦/٨/٢٦ هـ. بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم، فإن  
اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه، والله الموفق.

(أعضاء اللجنة)

الناقد الداخلي

الناقد الداخلي

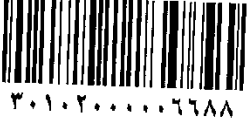
المشرف

الاسم: ..... أ. د. محمد بن يحيى بن علي بن الجبير ..... الاسم: ..... أ. د. محمد بن يحيى بن علي بن الجبير ..... الاسم: ..... أ. د. محمد بن يحيى بن علي بن الجبير .....  
التوقيع: ..... [Signature] ..... التوقيع: ..... [Signature] ..... التوقيع: ..... [Signature] .....  
١٤١٦/٨/٧

رئيس قسم الدراسات العليا

أ. د. محمد بن سالم العميري

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية  
فرع اللغة



# بغية العارف على رسالة الوظائف

لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيرى العوامى القرشى  
المتوفى سنة ٩٩١ هـ

تحقيق ودراسة

(من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص / النحو والصرف

إعداد

الطالب / محمد بن يحيى الحكمي

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المقدمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

### موضوع البحث:

عندما رغبت في تسجيل موضوع لدرجة الماجستير، جهدت في البحث عن موضوع جديد لم يطرق من قبل، وبفضل من الله، وفي أثناء بحثي في فهارس المخطوطات بمركز التراث في الجامعة، وقعت عيني على مخطوطة: ( بغية العارف على رسالة الوظائف ) لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري، وعندما نظرت فيها وجدتها مكتملة الأبواب، حسنة الخط، وحينما سألت أساتذتنا الأفاضل عنها، ذكروا أنه لم يسبق أن تقدم بها أحد رسالة علمية؛ كما أن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض أفاد أن هذا البحث لم يسبق له أن نوقش في جامعات المملكة، أو خارجها.

عندها قمت بعرضها على مشرفي السابق الأستاذ الدكتور أحمد مكّي الأنصاري؛ فاستحسنها، ولما رأى أنها كبيرة الحجم تصلح لأكثر من طالب قدمها لمجلس الدراسات العليا بالجامعة لتكون مشروعاً علمياً، فوافق المجلس على ذلك، وقسمت المخطوطة إلى ثلاثة أقسام كان نصيبي منها: من أول الكتاب إلى آخر (المفاعيل) مع ترجمة وافية لكل من المصنف والشارح.

**دوافعه:**

إن كثيراً مما خلفه سلف هذه الأمة وعلمائها الأجلاء من كتب التراث الإسلامي لم ير النور إلى الآن، وما خرج منه حتى الآن قليل؛ لأن الجزء الأكبر منه لا يزال مغموراً في دور الكتب الخاصة والعامة، وفي خزان المخطوطات في أنحاء متفرقة من العالم، ينتظر الأيدي المخلصة الأمينّة كي تنفض عنه غبار السنين، وتعيد له بريقه ومعانيه، لهذا رأيت أن أشارك بجهدى المتواضع في هذا المجال، إضافة إلى أن هذا الشرح له علاقة بـ(رسالة الوظائف) تلك التي ملأت الدنيا، وشغلت الناس حقبة من الزمن، وسيوضح ذلك فيما بعد.

**أهدافه:**

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- ١- الرغبة في تجلية شخصيتين علميتين مغمورتين في عصرنا الحاضر، مع أنهما كانتا من الشخصيات البارزة في منتصف القرن العاشر، وهما: شخصية الجمالي، صاحب المقدمة، ومن له اليد الطولى في التصنيف والفتيا، والزبيرى صاحب هذا الشرح لمقدمة شيخه الجمالي.
- ٢- إبراز كتاب فحوي مفيد أتى على أبواب النحو بالشرح والتفصيل خصوصاً أنه المؤلف الوحيد، على حد علمي، لهذا العلم أعني: الزبيرى.

**خطة البحث:**

يتكون هذا البحث من قسمين:

القسم الأول: الدراسة، وفيه فصلان:

**الفصل الأول: حياة كل من الزبيرى والجمالي، وفيه مبحثان:**

### المبحث الأول: (حياة صاحب المتن فضيل الجمالي)

ويشتمل على: نسبه، ومولده، وأسرته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وصفاته، ورحلاته، ومكانته الاجتماعية، ومصنفاته، ثم وفاته .  
ثم أعقبت ذلك بفكرة موجزة عن كتابه: (رسالة الوظائف الوافية) وبينت مذهبه الفقهي، والنحوي .

### المبحث الثاني: (حياة صاحب الشرح برهان الدين الزبيري)

ويشتمل على: اسمه ونسبه، أسرته، نشأته في طاب العلم، وشيوخه، رحلاته، وتلاميذه، صفاته وشماله، مكانته الاجتماعية والعلمية، مناصبه، وفاته .

### الفصل الثاني: (المؤلف)

يتناول هذا الفصل الشرح بالتوثيق والدراسة من خلال المباحث التالية:

- ١ - منهج المؤلف وأهم السمات البارزة للشرح .
- ٢ - موقفه من المسائل الخلافية .
- ٣ - مذهبه النحوي .
- ٤ - آراء انفراد بها المؤلف .
- ٥ - شواهد .
- ٦ - مصادر الكتاب .
- ٧ - شخصية الزبيري العلمية .
- ٨ - موقفه من المصنف .
- ٩ - قيمة الكتاب العلمية ( ما له، وما عليه) .
- ١٠ - موازنة بينه وبين كتاب: (الفوائد الضيائية للملاجمي) .

القسم الثاني:

النص المحقق، ويشمل ما يلي:

١ - تحقيق اسم الكتابين (الوظائف الوافية) و(بغية العارف) ونسبتهما إلى

مؤلفيهما.

٢- منهج التحقيق.

٣- وصف النسخ.

٤- نماذج متعددة من النسختين.

أما تحقيق كتاب: (بغية العارف) فقد وطأت له بعرض لعملي الذي قمت به في

التحقيق.

وأما منهجي في النص المحقق: فقد قام أساساً على ضبط المشكل في النص، وربط

مسائله ما أمكنني بمثلاتها في الكتب الأخرى، مراعيًا الرجوع إلى المصادر الأصلية.

وقد حرصت أن أطبق عليه مناهج التحقيق مع حرصي التام على الأمانة العلمية

المتبعة في مناهج التحقيق.

ثم ذيلت النص المحقق بالفهارس التفصيلية المتعددة للآيات، والأحاديث، والآيات

الشعرية، والأعلام، والأمثلة، وغير ذلك.

كما وضعت فهرساً للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في تحقيق النص

المخطوط منها والمطبوع، مراعيًا التسلسل (الألفبائي) لكل منها.

وبعد، فلن أتحدث عن بعض الصعوبات التي واجهتني في أثناء التحقيق، وخاصة

أن المتن الذي قام الزبيري بشرحه لم أعثر عليه مستقلاً، إضافة لبعض الظروف الصعبة

التي واجهتني في أثناء هذا العمل، ولكنني أقول: إني وطدت النفس على الصبر

والمشقة، وأخلصت النية، وبذلت الجهد، فإن وفقت فذلك فضل من الله، وإن كانت

الأخرى - لا قدر الله - فإني أرجو من أساتذتي الكرام ألا تضيق صدورهم بذلك؛ لأنني



ما زلت في بداية الطريق، ويسعدني كل السعادة أن أتلقى توجيهاتهم السديدة، ونقدم البناء، ويطيب لي في هذا المقام بعد أن من الله علي بإتمام هذا البحث أن أرد الفضل لأهله: فأقدم وافر شكري، وعظيم امتناني، وعميق تقديري لأستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، الذي أجد كلماتي متعثرة في إيفائه حقه من الثناء الصادق، فلقد أتته حائر الفؤاد، مشتت الذهن، فوجدته ذا صدر رحب، أشرع لي وقته وجهده بإخلاص متناهٍ ابتغاء وجه الله، فتعلمت منه الأخلاق قبل العلم، والحق إنه مثل يحتذى في الجِد، والدقة، والإخلاص في البحث العلمي، والمنهج الأصيل المنظم، حيث منح هذا البحث من علمه الغزير، ووقته الثمين بنفس راضية، وروح عالية، فمنحني وقت إشراف مفتوحاً، ولم يقتصر على تحديده بساعة الإشراف الأسبوعية الرسمية، وإنما شمل وقت إجازته وراحته أيضاً.

كما كان لمتابعته المستمرة لخطوات البحث، وقراءته المتأنية الفاحصة المتكررة لأجزائه وجزئياته من قسبي التحقيق والدراسة، وكذلك توجيهاته الدقيقة السديدة لكل مبحث أو فكرة، أطيب الأثر في هذا البحث، فجزاه الله عني خير ما يجزي به عباده الصالحين، وبارك له في علمه، ونفع به، وجعل ما يقدمه للعلم وأهله في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

ولا أنسى أن أقدم شكري وعرفاني لمشرفي السابق: الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري على رعايته لبدايات هذا البحث، وحسن توجيهاته، وإرشاداته، فلولا جهوده بعد الله عز وجل ما وفققت إلى تسجيله موضوعاً لرسالة الماجستير، فأسأل الله أن يطيل في عمره، ويحسن عمله، ويجعله من الفائزين في الدنيا والآخرة.

كما أود أن أشكر أستاذنا العلامة الدكتور: سليمان بن إبراهيم العايد الذي غمر أبناءه، وإخوانه بكرم أخلاقه، وجميل فعالة، القائد لدفة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بهذه الجامعة الرائدة، فجزاه الله خير ما يجزي المتقين الأبرار.

وأخيراً: أقدم شكري لكل من قدم لي العون بعد الله في إخراج الرسالة، ولولا خشية الإطالة لذكرتهم جميعاً واحداً واحداً، ولكن المقام لا يتسع لذلك، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء، إنه سميع قريب مجيب الدعوات .

كما أشكر جامعة أم القرى التي احتضنت هذا العمل ، ممثلة بكلية اللغة والقائمين عليها ، لهم جميعاً أفضل الشكر وأجزله .

وهدواً لله الكريم المنان الذي أعانني على إتمام هذا العمل حتى جاء على هذه الصورة، التي أتمنى أن تكون كما أرادها الشارح، أو قريبة من ذلك، وأن تنال رضا القارئ الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# القسم الأول

## الدراسة

وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: حياة كل من الجمالي والزبيري .

الفصل الثاني: الشرح .

# الفصل الأول

الجمالي والزبيري

وقيه مبحثان:

المبحث الأول: الجمالي (حياة ومماتاً ، ونحة عن كتابه

رسالة الوظائف . ومذهبه النحوي)

المبحث الثاني: الزبيري (حياة ومماتاً) .

# المبحث الأول

## فُضيل الجمالي

### وفيه المباحث التالية:

- ١ - اسمه ونسبه .
- ٢ - مولده .
- ٣ - أسرته .
- ٤ - والده (علاء الدين الجمالي) سيرته .
- ٥ - نشأة فُضيل الجمالي في طلب العلم .
- ٦ - شيوخه .
- ٧ - رحلاته .
- ٨ - تلاميذه .
- ٩ - صفاته وشمائله .
- ١٠ - مكانته الاجتماعية .
- ١١ - مصنفاته .
- ١٢ - نحة عن كتابه (رسالة الوظائف) .
- ١٣ - مذهبه النحوي .
- ١٤ - وفاته .

## حياة فضيل الجمالي

اسمه، ونسبه<sup>(١)</sup>:

هو ضياء الدين فضيل «بالتصغير» بن علي بن أحمد بن محمد الجمالي الزنبلي البكري الرومي الحنفي، وفي بعض التراجم: الأقرائي الحنفي. وينتهي نسبه إلى ذرية أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد ذكر ذلك الشارح في ترجمته لوالد المصنف<sup>(٢)</sup>.

أما لقبه الذي اشتهر به فهو: «ضياء الدين». كما أشار إليه الزبير<sup>(٣)</sup>، وبقية الألقاب ستحدث عنها فيما يلي باختصار:

١- الجمالي الأقرائي<sup>(٤)</sup>:

بفتح الجيم نسبة إلى جده جمال الدين محمد بن محمد فخر الدين الأقرائي، حفيد الرازي (ت بعد ٧٧٦هـ)، من ذرية أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإليه تنسب الطائفة الجمالية<sup>(٥)</sup>.

وأقصر: أقي: أبيض، وقصرا: قصر، والنسبة إلى ذلك أقصري.

٢- الرومي<sup>(٦)</sup>:

لم يذكر أحد ممن ترجم له سبب هذه النسبة.

- 
- (١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٢٢٣/٨، وهدية العارفين ٨٢٢/٥، وكشف الظنون ١٣٧٣/٢، والأعلام ٣٦٠/٥، ومعجم سر كيس ٧١٢.
  - (٢) انظر قسم التحقيق: ٧.
  - (٣) انظر قسم التحقيق: ٢.
  - (٤) انظر مصادر ترجمته.
  - (٥) انظر شذرات الذهب ٢١/٥، وهدية العارفين ٨٢٢/٥، ومفتاح السعادة ١٩٥/١، والطبقت السنية ٣٧٥/٢، ومعجم المؤلفين ٦٩٢/١١.
  - (٦) انظر مصادر ترجمته.

## ٣ - الزنبيلي:

نسبة إلى القصة المشهورة لوالد فضيل علي أبي الحسن الجمالي، حيث كان يعلق زنبيلاً من أعلى داره ليضع المستفتي فيه السؤال، ويحرك الحبل، فيجذبه الجمالي، ويكتب جواب سؤاله، والقصة أشار إليها الشارح<sup>(١)</sup> نقلاً عن طاش كبري زاده في الشقائق النعمانية<sup>(٢)</sup>.

٤ - البكري<sup>(٣)</sup>:

لم أقف على بيان لهذه النسبة، ولعله نسبة إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي ينتهي نسبه إليه، كما صرح بذلك الشارح الزبيري؛ لأنه يقال في النسب إلى أبي بكر: «بكري»، والله أعلم.

٥ - الحنفي<sup>(٤)</sup>:

وهو نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفي سنة:

١٥٠ هـ.

فهو ذو باع طويل في المذهب الحنفي، وقد كان قبله والده، وقد ألف على المذهب الحنفي كتباً منها: «كتاب الضمانات في فروع الحنيفية» أربع مجلدات . وقد بلغ الجمالي، ووالده مكانة سامية في المذهب الحنفي حتى وليا الفتيا في الدولة العثمانية لذلك تولى فضيل الجمالي منصب القضاء.

## ٦ - التركي:

نسبة إلى تركيا التي نشأ بها وترعرع<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٧ .

(٢) انظر الشقائق النعمانية : ٧٤ .

(٣) انظر الشقائق النعمانية: ١٧٦، والأعلام ٣٦٠/٥ .

(٤) انظر مصادر ترجمته، وقسم التحقيق: ٧ .

(٥) انظر الشقائق النعمانية : ١٣٦، والأعلام ٣٦٠/٥ .

## ٢ - مولده:

تشير المراجع إلى أن تاريخ ولادته كان في عام: ٩٢٠هـ، وقيل ٩٣٧هـ، وقد أشار إلى ذلك تلميذه: الشارح بقوله: إنه عاش سبعين سنة، هذا إذا علمنا أن وفاته كانت سنة: ٩٩١، ويبدو أنه في أولها.

## ٣ - أسرته:

لقد كان والد فضيل الجمالي ممن فرضوا أنفسهم بعلمهم فتبؤوا مكانة سامية في عصره، وقد أفرد له الشارح ترجمة موجزة بين فيها: نسبه، وطلبه للعلم، وشيوخه، وفضله، ومكاته العلمية اختصرها من كتاب: الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده. وقد وردت ترجمة وافية لوالد الجمالي، وسوف أسوق شيئاً منها عليها تكشف لنا شيئاً عن حياة (فضيل) الأسرية، وأثرها في نشأته العلمية، فأقول:

٤ - والد فضيل الجمالي (علاء الدين)<sup>(١)</sup>:

هو علي بن أحمد بن محمد الجمالي الحنفي الزنيلي، فقيه تركي. أما لقبه فهو: علاء الدين<sup>(٢)</sup>، وكنيته: أبو الحسن<sup>(٣)</sup>، كما أشار إلى ذلك الشارح، وهو تركي الأصل.

## رحلاته:

رحل علاء الدين الجمالي في بداية الطلب إلى عدد من مدن تركيا، متنقلاً

(١) انظر الشقائق النعمانية ص: ١٧٣، ١٧٦، والكواكب السائرة ١/٢٦٧، وكشف

الظنون ١/٤٥، ١٦٢٤.

(٢) انظر قسم التحقيق: ٢.

(٣) قسم التحقيق ص: ٢، وهدية العارفين ١/٧٤٢، ومعجم المؤلفين ٧/٢٥.



من عالم إلى آخر من علماء الدولة العثمانية، فقد قرأ على حمزة القرماني<sup>(١)</sup> في (قرمان)، ثم انتقل إلى القسطنطينية، وهناك قرأ على خسرو الرومي<sup>(٢)</sup>، ثم أرسله المذكور إلى بروسا فقرأ على مصلح الدين بن حسام<sup>(٣)</sup>، وتزوج من ابنته، ولما بلغ مكانة علمية انتقل إلى مصر للتدريس والفتيا<sup>(٤)</sup>، ولم يمكث بها سوى سنة واحدة، ثم عاد إلى القسطنطينية حيث ولاه بايزيد خان منصب الإفتاء<sup>(٥)</sup>، وظل بها إلى أن مات، والله أعلم.

#### شيوخه:

أصبح علاء الدين علماً من أعلام الدولة العثمانية في عصره بعد أن أخذ عن علمائها الأجلاء، وقد أخذ في شتى أنواع العلوم والمعرفة، وقد ذكر طاش كبري زاده، وكذا الشارح في مقدمته ثلاثة من شيوخه، وهم:

١- حمزة القرماني<sup>(٦)</sup>: وهو ممن اشتهر في علوم الشرع، والتفسير، وقد تولى التدريس والفتوى في عصر الدولة العثمانية، وله مصنفات، منها: حواشي على تفسير العلامة البيضاوي، وقد حفظ عنده الجمالي مختصر القدري، ومنظومة الإمام النسفي.

٢- خسرو الرومي<sup>(٧)</sup>، وهو أحد علماء الدولة العثمانية، ومن اشتغلوا بالفتيا.

وقد قرأ عليه الجمالي، ثم أرسله إلى: مصلح الدين بن حسام الآتي ذكره معتذراً باشتغاله بالفتوى.

- 
- (١) انظر ترجمته في مبحث شيوخ علاء الدين الجمالي، وقسم التحقيق ص: ٦ .
  - (٢) انظر ترجمته في مبحث شيوخ علاء الدين الجمالي، وقسم التحقيق ص: ٥ .
  - (٣) انظر ترجمته في مبحث شيوخ علاء الدين الجمالي، وقسم التحقيق ص: ٥ .
  - (٤) انظر الشقائق النعمانية ص: ١٧٤ .
  - (٥) انظر المصدر السابق .
  - (٦) انظر الشقائق النعمانية ص: ٦٢ .
  - (٧) انظر قسم التحقيق ص: ٥ .

٣- مصلح الدين بن حسام<sup>(١)</sup> أحد علماء الدولة العثمانية ، كان عالماً بالعلوم الشرعية والأدبية، له مصنفات منها: « حواش على التلويح، وحواش على صدر الوقاية لصدر الشريعة » ، وله مصنف أورد فيه رسائله إلى إخوانه وأصدقائه. وقد قرأ عليه علاء الدين الجمالي، وتزوج من ابنته التي أنجبت له فُضَيْلاً فيما أعتقد .

#### صفاته وشمائله:

اشتهر علاء الدين الجمالي بصفات حميدة فقد كان يصرف أوقاته جميعاً في التلاوة، والعبادة، والتدريس، والفتوى، ويصلي الخمس مع الجماعة، كما أنه كان كريم النفس ، طيب الأخلاق، متخشعاً، متواضعاً، يحب الصغير، كما يوقر الكبير، قد ابتعد عن الغيبة والتفحش، فكان لسانه طاهراً لا يذكر أحداً بسوء. ولملازمته الذكر، والدعاء فقد كانت أنوار العبادة تتلألأ من وجهه<sup>(٢)</sup>.

ومما اشتهر عنه أنه كان يقعد في داره، وزنيل معلق هنالك فيلقي المستفتي السؤال، ويحرك الحبل فيجذبه الجمالي، ويكتب جواب سؤاله، وكان يفعل ذلك لئلا ينتظر الناس لأجل الفتوى.

وكان زاهداً في مناصب الدنيا، فقد سئل في قضاء العسكر فتعفف، واستعفى<sup>(٣)</sup>.

هذه بعض أوصاف والد الجمالي، وقد أطال طاش كيري زاده الحديث عن ذلك فمن أراد المزيد فليرجع إلى الشقائق النعمانية<sup>(٤)</sup>.

#### مناصبه، ومكانته العلمية:

اشتغل علاء الدين الجمالي طوال حياته في مناصب التدريس والإفتاء، فتولى

- (١) انظر الشقائق النعمانية ص: ١١٥، وقسم التحقيق ص: ٥ .
- (٢) انظر الشقائق النعمانية ص: ١٧٤، وقسم التحقيق ص: ٧ .
- (٣) انظر المصدرين السابقين .
- (٤) انظر الشقائق النعمانية الموضع السابق .

مدرسة بادرنة<sup>(١)</sup>، وغيرها مما ذكر جملة دون تفصيل، وأهم منصب وليه هو الإفتاء بمدينة القسطنطينية حيث ولاه ذلك السلطان، بايزيد خان، وأقره عليه السلطان، سليم الأول، والسلطان سليمان، كما أنه قد عرض عليه منصب قضاء العسكر كما أشرت إلى ذلك آنفاً، لكنه تعفف واستغنى. ومن خلال ما ذكر من مناصبه يمكن أن نتبين ما وصل إليه علاء الدين الجمالي من مكانة علمية في الدولة العثمانية، سواء عند حكام الدولة العثمانية الذين أقروه بمنصب الفتياء، أو عند عامة الناس حيث كان متصدراً لإفتائهم، وتعليمهم أمر دينهم ناهيك عن تلاميذه الذين كان مدرساً لهم .

## مصنفاته:

اشتغل علاء الدين الجمالي بالتأليف، وقد ذكر المترجمون أن له مصنفات

منها:

- ١- المختارات للفتوى<sup>(٢)</sup>.
  - ٢- مختصر الهداية<sup>(٣)</sup>.
  - ٣- آداب الأوصياء في فقه الحنفية<sup>(٤)</sup>.
  - ٤- أخلاق الجمالي للسلطان بايزيد خان العثماني<sup>(٥)</sup>.
- هذا هو والد المصنف فضيل. أما بقية أسرته فلا أعرف عنها شيئاً إلا ما كان من أمر جده لأمه مصلح الدين بن حسام، وقد أشرت إلى شيء من ترجمته آنفاً.

(١) انظر الشقائق النعمانية: ١٧٤، والكواكب السائرة ٢٦٧/١، والبدر الطالع: ٤٣٠، وقسم التحقيق: ٧ .

(٢) كشف الظنون ١٦٢٤/٢ .

(٣) هدية العارفين ٧٤٢/١ .

(٤) كشف الظنون ٤٥/١ قال عنه حاجي خليفة: وهو من الكتب المعترة .

(٥) كشف الظنون ٤٢/١ .

## ٥ - نشأته في طلب العلم:

لا شك أنه نشأ في بيت علم ، فأبوه علاء الدين كما أسلفت قد تبوأ مكانة عالية في الدولة العثمانية حتى أصبح مفتياً للدولة، وإذا كنا لا نملك نصاً صريحاً يضع أيدنا على مراحل نشأته، وطلبه للعلم، فلعل حفاوة والده منذ نعومة أظفاره وعنايته به كبقية الآباء العلماء، يجعلنا نحسب أنه لقنه العلوم منظوماً ومشروحاً بعد حفظه لكتاب الله، ولهذا نميل إلى أن المؤلف قد نشأ ولوعاً بطلب العلم والتحصيل، ومن كرم الله عليه أن منحه حافظه قوية، وذكاء حاداً مكنه من الاشتغال بكثير من العلوم حفظاً واستيعاباً، ثم تدريساً وتأليفاً، مشقوعاً كل ذلك بسعة اطلاعه على آثار السابقين في العلوم الشرعية والأدبية .

## ٦ - شيوخه:

لقد ضنت المراجع التي ترجمت لفضيل الجمالي بذكر شيوخه، واقتصرت على ذكر ترجمته مختصرة، ولم أعثر على شيء من مؤلفاته التي ربما أشار فيها إلى بعض شيوخه، ولكنه على ما يبدو قد تلقى العلم على يد والده: علاء الدين، ولقي عناية منه حيث لقنه العلوم العربية منذ صغره، ومن المحتمل أنه التحق بالمدارس النظامية، لكن مصادر ترجمته لم تسعنا بشيء عن ذلك.

## ٧ - رحلاته:

تشير المراجع التي ترجمت لفضيل الجمالي إلى ثلاث رحلات له، وإن كانت تلك الإشارة ليست صريحة، وإنما ذكرت في إطار المناصب التي تولها فقد كانت رحلاته الثلاث كما يلي:

الرحلة الأولى: إلى العراق حيث تولى قضاء بغداد<sup>(١)</sup>.

(١) شذرات الذهب ١/٢٢٣، والأعلام ٥/٣٦٠ .

والرحلة الثانية: وقد كانت إلى الشام حيث تولى قضاء حلب .  
الرحلة الثالثة: إلى مكة المكرمة، وقد ولي بها القضاء، وسبب توليه لهذا المنصب كما صرح لتلميذه الزبيرى شفاها هو تحصيل الحج إلى بيت الله، وقد حصل له ذلك. ويبدو أن توليه القضاء في كل ذلك إنما هو بتكليف من السلطان العثماني حيث إن منصب القضاء من المناصب التي يشرف بها السلاطين العلماء، ولا ننسى أن ذلك يرجع إلى ما يتمتع به الجمالي من علم غزير أهله لأن يكون قاضياً في تلك البلاد، وبعدها تقاعد عن القضاء وعاد إلى القسطنطينية، واشتغل بالتصنيف والفتيا إلى أن توفي رحمه الله .

#### ٨ - تلاميذه:

لم أعتز على تلاميذ لفضيل الجمالي سوى شارح هذا الكتاب: إبراهيم الزبيرى، الذي كان شديد الملازمة للجمالي محبا له، وقد شرح كتابه الذي بين يدينا شرحاً وافياً، بذل فيه أقصى ما يستطيع من الجهد والعلم قال في مقدمته<sup>(١)</sup>:  
« فقد اطلعت على كتاب: « رسالة الوظائف الوافية » التي هي من كتب الأعراب كافية من تأليف شيعي وأستاذي المولى العالم الكامل ... فوجدتها بليغة التركيب والمباني كثيرة الفوائد والمعاني، متضمنة من عجائب الغرر النحوية، وغرائب النكت الإعرابية ما لا يوجد في أسس المتقدمين ... الخ.

#### ٩ - صفاته وشمائله:

من أوصافه كما ذكر الشارح<sup>(٢)</sup> الزبيرى: أنه كان تقياً زاهداً ورعاً فرغ من مناصب الدنيا، ملازماً على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها، منقطعاً في بيته بالقسطنطينية للتصنيف والاشتغال بالعلم الشريف، فقد كان يصرف وقته في

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٨ .

التلاوة والعبادة، كريم النفس، طيب الأخلاق.

#### ١٠ - مكانته الاجتماعية:

مما تقدم يتبين لنا أن فضيلاً الجمالي كان ممن اعتلى قمم الشهرة في عصره موثقاً به حيث تولى كثيراً من المناصب المرموقة: كالإفتاء، والقضاء، وغير ذلك.

قال الشارح<sup>(١)</sup>: « وأخبرني شفاهاً أنه ما تولى قضاء مكة المشرفة إلا رغبة في تحصيل الحج إلى بيت الله . » ، وما من شك أن الذي يبلغ منزلة تولى قضاء مكة لهُ على قدر كبير من المكانة والعلم، وذيوخ الصيت، كما أنه قد تولى قضاء بغداد، ثم حلب، كما سبق به البيان في مبحث (رحلاته) .

#### ١١ - مصنفاته:

اشتغل فضيل بالتأليف في : الفقه، والأصول، واللغة، وله مؤلفات مشهورة في المذهب الحنفي، وفي الفرائض، وغيرها، ومن مصنفاته التي ذكرت في المصادر التي ترجمت له ما يلي:

- ١- إعانة الفارض في تصحيح واقعات الفرائض، وهو متن مختصر جامع<sup>(٢)</sup>.
- ٢- صون الفارض في الوصول إلى مدارك عون الرائض، وهو شرح كتابه: إعانة الفارض، وقد فرغ من تأليفه سنة: ٩٧٤هـ<sup>(٣)</sup>.
- ٣- تنويع الوصول إلى علم الأصول، وهو متن مختصر أوله: حامد لشارع شرع مشاريع الشرع والدين .. الخ. رتب على مقصدين: الأول: في الدولة،

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٨ .

(٢) انظر الإعلام ٣٦٠/٥ .

(٣) المصدر السابق .

والثاني: في الأحكام، وفرغ منه في محرم سنة: ٩٥٨هـ<sup>(١)</sup>.

- ٤- توسيع الأصول في شرح تنويع الوصول، وهو شرح للمؤلف السابق<sup>(٢)</sup>.  
٥- الضمانات في الفروع الحنفية، وهو كتاب من أربعة مجلدات في فروع الحنفية<sup>(٣)</sup>.

٦- عون الرائض في علم الفرائض<sup>(٤)</sup>.

٧- مسائل الوصايا<sup>(٥)</sup>.

٨- رسالة الوظائف الوافية<sup>(٦)</sup>.

٩- تعليقه على شرح صحيح البخاري<sup>(٧)</sup>.

١٠- حاشية على شرح الجرجاني للسراجية في الفرائض<sup>(٨)</sup>.

١٢ - مع كتابه: رسالة الوظائف الوافية:

حاولت جاهداً أن أضع يدي على نسخة لكتاب الجمالي هذا، وكذلك زميلاي في تحقيق هذا الكتاب العظيم؛ ليكون ميسراً لشرح الزبيري هذا الذي بين أيدينا، ولكن كان دون ذلك نخرط القتاد، فلم تسعفنا فهارس المخطوطات بأي إشارة إلى كتابه هذا، ولعله في إحدى مكتبات العالم التي تحتفظ بالكثير

- (١) كشف الظنون ١/١١٨، وشذرات الذهب ٨/٢٢٣، وهدية العارفين ٥/٨٢٢.  
(٢) هدية العارفين ٥/٨٢٢.  
(٣) كشف الظنون ٣/١٠٥٠٣، وهدية العارفين ٥/٨٢٢، والأعلام ٥/٣٦٠، ومعجم المؤلفين ٧/٧٧.  
(٤) المصار السابقة.  
(٥) كشف الظنون ٢/١١٨٠، وهدية العارفين ٥/٨٢٢، والأعلام ٥/٣٦٠.  
(٦) المصادر السابقة.  
(٧) هدية العارفين ٥/٨٢٢.  
(٨) كشف الظنون ٢/١٣٧٣، وهدية العارفين ٥/٦٢٢، ومعجم المؤلفين

الخليل من تراث علمائنا الأجلاء، وقد أبان الشارح أن لهذا الكتاب عدة نسخ وذلك حينما قال: « في نسخه<sup>(١)</sup> » و « في بعض النسخ<sup>(٢)</sup> » .

وقد رأيت - بعد استقرائي لكلام الجمالي المنشور في شرح الزبيري للوافية - : أن أوضح بعض معالم الكتاب الرئيسة، وهي في مجملها تشهد بما يتمتع به الجمالي من دراية بأبواب النحو ومسائله، وقدرته على الإيجاز مع دقة عبارة وقوة نسج، ولعله من المناسب - أيضاً - أن أسوق كلام الشارح في وصف مؤلف شيخه فضيل فهو منه أقرب، ووصفه للكتاب أدق، قال الزبيري<sup>(٣)</sup>: « فعندما اطلعت على كتاب رسالة الوظائف الوافية من تأليف شيخي وأستاذي المولى العالم الكامل .. مولانا: فضيل ضياء الدين بن مولانا مفتي المسلمين علي أبي الحسن نور الدين الجمالي البكري الرومي ... فوجدتها بليغة التركيب والمباني كثيرة الفوائد والمعاني، متضمنة من عجائب الغرر النحوية، وغرائب النكت الإعرابية ما لا يوجد في أساس كلام المتقدمين، ولا في فرع مفصل الأكثرين، ولا في المعني من كتب النحاة المتفردين، ولا في تسهيل صعاب المعربين بل لم يحك ناسج على منوالها، ولم يثر فيما مضى بمثلها، ولم يبرز للوجود كشكلها، ولم يوضع في ترتيب الأقسام كعقدها وحلها بيد أنها بكر لم يمارسها أحد من فحول الرجال، وعقيلة قصر عنها عقل الأطماع والآمال، غريبة في منزعها النبيل بديعة إذا تأملها أولو التحصيل، لو نظر إليها الخليل لعفت مذهبها على فطن الخليل... » .

هذا هو رأي الزبيري في مؤلف شيخه، ولو تجاوزنا عما أورد الزبيري من

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٤٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ١٨٦ .

(٣) انظر قسم التحقيق ص: ٢، ٣ .



مبالات أضفاها على كتاب شيخه - فقديماً قالوا في الأمثال العربية الأصيلة: «كل فتاة بأبيها معجبة» - لرأينا أن مؤلف الجمالي لا يخلو مما ذكر الشارح من بلاغة التركيب والمباني، وكثرة الفوائد والمعاني إذا تأملها أولو التحصيل، وسوف أسوق الآن ما وعدت به آنفاً من بيان بعض المعالم الرئيسة لمؤلف الجمالي هذا، فأقول مستعينا بالله:

- ١- قسم الجمالي كتابه إلى ثلاثة أقسام، وأطلق عليها: الوظائف، وسمي كل قسم: وظيفة فعنى بالوظيفة الأولى: الاسم، والوظيفة الثانية: الفعل، والوظيفة الثالثة: الحرف، وتناول تحت كل وظيفة ما يخصها من أبواب النحو ومسائله.
- ٢- سار الجمالي في كتابه على منهج القدماء في الاختصار، كفعل ابن جني في اللمع، وابن الحاجب في الكافية، والإسفرائيني في لباب الإعراب.
- ٣- لم يعتمد الجمالي في مختصره على الكافية فحسب بل تناول معه كتاب: «لب الألباب» المنسوب إلى السيد ركن الدين الشريف، كما أشار الشارح، وقد صرح الجمالي بذلك في مقدمته بعد ذكره لكافية ابن الحاجب فقال<sup>(١)</sup>: «وفوائد لب الألباب<sup>(٢)</sup>». قال الزبير<sup>(٣)</sup>: جمع فائدة، وهو ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه دونه، و«لب الألباب» الكتاب المنسوب إلى صاحب التصانيف المفيدة، والأبحاث السديدة: السيد ركن الدين نفع الله بعلمه إلى يوم الدين». وقد غلب على كتاب الجمالي عبارات ابن الحاجب وتعليقاته، وهذا هو الذي دعا أصحاب التراجم إلى تسميته (الوافية في مختصر الكافية).
- ٤- يبدو أن الجمالي قد صنف كتابه لتلاميذه فهو من الكتب التعليمية

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٢١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٢١ .

(٣) انظر قسم التحقيق ص: ٢٣٤ .

المختصرة ، السهلة العبارة، ولعل الزبيري درسه على يديه، وهذا مما دعاه إلى شرحه إعجاباً به، ووفاءً لشيخه.

٥- لم يلتزم الجمالي بعبارة ابن الحاجب ، أو السيد ركن الدين في « لب الألباب » ، بل يختار ما يراه الأحسن دون أن يشير إلى ابن الحاجب، أو السيد ركن الدين لا تصريحاً ولا تلميحاً، ولكن الزبيري تتبع ذلك، وأشار إليه، وحسنه هو أيضاً، ومن ذلك:

أ- عرف ابن الحاجب المفعول به<sup>(١)</sup> بأنه: « ما وقع عليه فعل الفاعل » ، وأشار إليه الجمالي<sup>(٢)</sup> بقوله: « متعلق الفعل كـ(ضربت زيداً) » . قال الشارح: « وهذا الحد الذي ذكره المؤلف هنا أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته: ما وقع عليه فعل الفاعل، لأنه يرد عليه: ما ضربت زيداً، ولا تضرب زيداً، بخلاف هذا الحد ».

ب- ذكر ابن الحاجب أن المنادى<sup>(٣)</sup>: « يبنى على ما يرفع به<sup>(٤)</sup> » ، وقال الجمالي: « مبنى على ضم » فقال الشارح<sup>(٥)</sup>: وقوله: على ضم أحسن من قول أكثرهم: على ما يرفع به، وعني به ابن الحاجب، ومن تبعه، أو من سبقه.

ج- قال ابن الحاجب في إعراب توابع المنادى<sup>(٦)</sup>: « وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد، والصفة، وعطف البيان... ترفع على لفظه، وتنصب على محله » ، وقال الجمالي: « وتوابع مبنية على ضم مفردة، ولو حكما من تأكيد ».

(١) انظر الكافية: ٨٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٢٣٤ .

(٣) الموضوع السابق .

(٤) انظر الكافية: ٨٩ .

(٥) انظر قسم التحقيق ص: ٢٤٢ .

(٦) انظر الكافية: ٢٢٣ .

قال الشارح: « ولو حكما » ، أي: ولو في حكمه كالمضاف بالإضافة اللفظية، ثم قال<sup>(١)</sup>: « وتقييد المؤلف بغير اللفظي أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته: «من تأكيد<sup>(٢)</sup>» ، ومن قول صاحب اللب<sup>(٣)</sup>: « والتأكيد » أهـ .

وقد اعتذر الجامي<sup>(٤)</sup> لابن الحاجب في شرحه على الكافية بقوله: « وكان المختار عند المصنف ذلك » ، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي.

٦- هذا الجمالي في تقسيم الأبواب وترتيبها حذو ابن الحاجب في الكافية، ولكنه أضاف باب الإغراء الذي أغفله ابن الحاجب، واعتذر له الرضي<sup>(٥)</sup>، كما أنه أضاف في باب المنصوبات: « الاختصاص » ، وأطلق على نائب الفاعل المنسوب للمجهول بإزاء المبني للمفعول عند ابن الحاجب.

٧- لقد أمعن الجمالي النظر في كافية ابن الحاجب، وبالغ في اهتمامه بها وصنف عليها كتابه « رسالة الوظائف الوافية »، ثم اختصره مراعيًا حاجة طلابه ليحيطوا بالمسائل النحوية بأقصر الطرق وأيسرها.

٨- الغالب على شواهد الجمالي المتنوعة شواهد ابن الحاجب إضافة إلى بعض شواهد « لب الألباب » .

٩- أفاد الجمالي في كتابه ممن سبقه من العلماء، كسيبويه، والفراء، والمبرد وغيرهم .

هذه لمحة خاطفة عن مؤلف الجمالي، ذلك الذي بنى عليه الزبيرى شرحه الذي بين أيدينا أردت بها الكشف عن قدرة الجمالي في علم النحو ، وبراعته في

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٢٥٢ .

(٢) انظر الكافية: ٨٩ .

(٣) انظر لب الألباب ورقة: ٧٠ .

(٤) انظر القوائد الضيائية ١/٣٣٠ .

(٥) انظر شرح الرضي ١/١٤٨ .

التصنيف فيه.

## ١٣ - مذهب الجمالي النحوي:

الجمالي صاحب تصانيف مفيدة في الفقه وأصوله، والعلاقة بين الفقه وأصوله والنحو علاقة وثيقة جداً، فالذي يظهر لي بناءً على ما استقرأته من كلام الجمالي المنشور في شرح الزبيرى أن الجمالي ذو نزعة بصرية، وقد أشار الزبيرى إلى بعض المسائل التي تابع فيها الجمالي البصريين، ومن ذلك:

- ما جاء في باب التنازع، قال الزبيرى<sup>(١)</sup>: « وأما المضمرة المنفصلة الواقعة بعدهما فيجوز فيه التنازع ، لأنه في حكم المظهر في الاستقلال بنفسه، نحو: « ما قام ، وما قعد إلا أنت » . لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين، لأنه لا يكون إضماره مع إلا لأنه حرف لا يسوغ إضماره، ولا بدونه لفساد المعنى، لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمراد إثباته له، والمراد بالتنازع هنا: « ما يكون طريق قطعه بإضمار الفاعل » ، لأنه الأرجح عند البصريين، وهو المختار عنده، [يعني الجمالي].

- ومن ذلك: ما جاء في باب التنازع أيضاً، قال الزبيرى<sup>(٢)</sup>: «وظاهر دونه، أي: دون إلا ، وذكره باعتبار كونه حرفاً مع جوازه مطلقاً فيما لا يعقل، وحكمه أنه (أضمر فيه، وفي الجملة) جواب « لو » الشرطية، والضمير للاسم الظاهر المقيد بالعدم، والموافقة في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقاً للمرجع فيما ذكروا هذا اختيار المؤلف

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١٢٧ .

(٢) قسم التحقيق : ١٣٠ .

لتصديره به، وهو مذهب البصريين، وخالفهم في ذلك علي الكسائي من الكوفيين» .

- ومن ذلك: قول الجمالي في الفاعل<sup>(١)</sup>: (ولا يتقدم على عامله)، وهذا هو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل.

ومما يدل على أنه ذو نزعة بصرية: متابعتة لابن الحاجب، ومعلوم أن ابن الحاجب بصري في آرائه، وتعليقاته، واصطلاحاته<sup>(٢)</sup>، والاستدلال لذلك يستدعي تطويلاً ليس هذا موضعه.

#### ١٤ - وفاته:

اختلفت المصادر في تاريخ وفاة الجمالي، وتباعد ما بينها: فقد ذكر سر كيس<sup>(٣)</sup> أن وفاته كانت سنة: ٨٤٣هـ، وذكر صاحب<sup>(٤)</sup> كشف الظنون إلى أن وفاته كانت سنة: ٩٣١هـ، وذكر سر كيس<sup>(٥)</sup> تاريخاً آخر لوفاته، وهو سنة: ٩٣٢هـ، وكأنه ارتضى هذا التاريخ فوضعه تحت العنوان هكذا:

[ الجمالي البكري ]، وخلط صاحب الشذرات<sup>(٦)</sup> بين وفاته، ووفاة والده؛ فجعل

سنة ٩٣٢

وفاته سنة: ٩٣٢هـ، وآخر ما قيل في تاريخ وفاته أنها كانت سنة<sup>(٧)</sup>: ٩٩١هـ .

والأرجح فيما سبق في تحديد وفاته كانت سنة: ٩٩١هـ، ورجح ذلك

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١٢٠ .

(٢) انظر ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه: ١١٩، ١٨٦ .

(٣) انظر معجم سر كيس: ٧١٢ .

(٤) انظر كشف الظنون ٤٥/١ .

(٥) انظر معجم سر كيس: ٨١٢ .

(٦) انظر شذرات الذهب ٢٢٣/٨ .

(٧) انظر مصادر ترجمته .

عندي أن تلميذه الزبيرى قد أشار إلى تاريخ وفاة شيخه، بل ومكان وفاته فقال في مقدمته<sup>(١)</sup>: « توفي - رحمه الله - بالقسطنطينية، ودفن عند قبر والده المذكور سنة: إحدى وتسعين وتسعمائة، وكان تاريخ مولده في حساب اسمه بالجُمَّل الكبير جعله والده علماً عليه، فعاش من العمر سبعين سنة. » .

هذا ما أورده الزبيرى، وهو كاف لترجيح وفاة فضيل الجمالي أنها سنة: ٩٩١هـ، أضف إلى ذلك أو ولادته كانت سنة: ٩٢٠، ولعله توفي في أول أشهر سنة: ٩٩١ مما جعل المؤلف يذكر أنه عاش سبعين سنة، وإلى مثل هذا ذهب بعض المتأخرين كالزركلى<sup>(٢)</sup>، وعمر رضا كحالة<sup>(٣)</sup>.

( نسأل له الرحمة والمغفرة، وأن يرحمنا إذا صرنا إلى ما صار إليه. ) .

(١) انظر قسم التحقيق: ٨ .

(٢) انظر الأعلام ٥/٣٦٠ .

(٣) انظر معجم المؤلفين ٧/٧٧ .

# المبحث الثاني

صاحب الشرح

برهان الدين الزبيدي

وفيه المباحث التالية:

- ١ - اسمه ونسبه .
- ٢ - أسرته .
- ٣ - نشأته في طلب العلم .
- ٤ - شيوخه .
- ٥ - رحلاته .
- ٦ - تلاميذه .
- ٧ - صفاته وشمائله .
- ٨ - نظمته .
- ٩ - ثقافته .
- ١٠ - مكانته الاجتماعية والعلمية .
- ١١ - مناصبه .
- ١٢ - وفاته .

اسمه ونسبه<sup>(١)</sup>:

هو برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الزبيرى العوامى القرشى الاسكندري الصوفي، أما كنيته فهو أبو إسحاق .

وقد ضنت المراجع التي اطلعت عليها بترجمة وافية لهذا العلم، وإنما تذكر اسمه ونسبه فقط، وتشير إلى مؤلفه الذي بين أيدينا، دون الإشارة إلى أي مصنفات أخرى، ويمكن أن نقف مع نسبه وكنيه على سبيل الاستنتاج؛ لأنه لا يوجد بين يدي نص أعتمد عليه لعدم وجوده أصلاً في المراجع فأقول:

أولاً: الزبيرى العوامى القرشى<sup>(٢)</sup>:

نسبة إلى الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشى الأسدي حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن عمته، صفية بن عبد المطلب، وأحد العشرة المبشرين بالجنة<sup>(٣)</sup>. وهذا يدل على عراقة نسب المؤلف، وعلو كعبه فهو من نسل ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: الاسكندري<sup>(٤)</sup>:

نسبة إلى الاسكندرية احدى مدن مصر، وقد نسب إليها فيما يظهر إما لأنه قد يكون وُلد بها، وإما أنه كان مستقراً بها، ومدرساً بها في المدرسة الأنصارية

(١) انظر ترجمته في: إيضاح المكنون ١٨٩/٣، وهدية العارفين ٢٨/٥، والأعلام

٣٠/١، وذخائر التراث العربى لكوركيس عواد ٧/العدد الأول: ١٣٩٨، ١٩٧٨:

ص: ١٩٤، وفهرست الكنيخانة ٢٦/٤ .

(٢) انظر مصادر ترجمته السابقة .

(٣) انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٤٧٥/٢ .

(٤) انظر مصادر ترجمته، وقسم التحقيق ص: ١ .



بالشعر الاسكندري<sup>(١)</sup>، كما وردت الإشارة إلى ذلك في بداية مؤلفه، وقد كانت مصر آنذاك تحت حكم الدولة العثمانية التي أثنى المؤلف على خليفتها مراد بن السلطان سليم بن السلطان سليمان، وقد بالغ في ذلك أيما مبالغة<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: الصوفي<sup>(٣)</sup>:

نسبة إلى الصوفية التي نشأت على يد عباد البصرة نتيجة لمبالغتهم في الزهد والعبادة إلى أن بلغت مرحلة بنى فيها الصوفية دينهم وعبادتهم على رموز واصطلاحات اخترعوها بعيدة عن الكتاب والسنة.

ونسبة المؤلف إلى هذه الطائفة، لم أجد في مؤلفه هذا ما يدل عليه ويؤيدها صريحة، وإن كنت لا أجزم بنفيه عنها، لأن الصوفية كانت منتشرة في مصر آنذاك، وربما كان المؤلف كذلك، وقد يشتم ذلك من بعض الكلمات في مقدمته فقد قال بعد ترجمة والد الجمالي<sup>(٤)</sup>: « وفي هذا القدر كفاية للتبرك »، وقوله بعد ترجمة فضيل الجمالي<sup>(٥)</sup>: « نفعنا الله ببركاتهما »، والتبرك بالصالحين من صفات الصوفية.

### أسرته:

لم تكشف مصادر ترجمته عن حال الزبيري وأسرته وحياته معها، فلا أعلم شيئاً عن هذا الجانب، ويبدو أن والده لم يكن من العلماء أو الشخصيات البارزة في الدولة العثمانية، لذلك أغفلته المصادر والمراجع، ولذا تبقى حياة الزبيري

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

(٢) انظر مقدمته بقسم التحقيق ص: ٣، ٤، ٥، ٦ .

(٣) انظر هدية العارفين ٢٨/٥ .

(٤) انظر مقدمته في قسم التحقيق ص: ٧ .

(٥) انظر مقدمته في قسم التحقيق ص: ٨ .

مجهولة لا أستطيع تصورها تصوراً دقيقاً، فعسى الله أن يكشف لنا عن أحوال هذه الشخصية .

### نشأته في طلب العلم:

لقد وردت ترجمة الزبيري في بعض كتب التراجم، ولكنها ترجمة قليلة ومعادة، ويكتفى فيها باسمه ونسبه، وذكر مؤلفه فقط، وينقل فيه بعضهم عن بعض دون أدنى إشارة إلى بواكير حياته ونشأته.

ولكن مقدمته لهذا الكتاب قد حفلت ببعض النعوت التي أضفهاها على نفسه، والتي يمكن من خلال إمعان النظر في بعضها أن نلتبس، ونستنبط بعض المعالم الخاصة بنشأته فقد قال<sup>(١)</sup>: « فلما رميت بسهم الانفراد عن محادثة الأخلاء والإخوان، وصارت نوادي مذاكراتهم بلاقع عن استجلاء تلك الحور الحسان، وتقلص قلوب ميدان المعارف فلم أسمع بعد تحرير كل تحرير إلا خبطاً من مجازف بعد ما كنت أحد أسود الشرى في اقتناص مخدرات العلوم حريصاً على إيماء إشاراتها من منطوق ومفهوم. » .

فكلامه هذا يدل على أنه نشأ نشأة علمية قوية، وأورثته الثقة في نفسه وعلمه فقد كان أحد أسود الشرى في اقتناص مخدرات العلوم ، حريصاً على إيماء إشارته من مفهوم ومنطوق .

ويمكنني أن أتصور نشأته العلمية فلا شك في أنه قد نشأ كما ينشأ طلبة العلم آنذاك بدأ بحفظ كتاب الله في الكتاتيب، أو المساجد على الطريقة السائدة في عصره، وربما التحق بالمدارس النظامية في عصر الدولة العثمانية، ثم تلا هذه المرحلة الاهتمام بمبادئ القراءة والكتابة ثم تلقى الدروس الأولية في العلوم العربية

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١، ٢ .

والشرعية في بواكير نشأته.

وبعد أن أصبح ولوعاً بطلب العلم أقبل على الاطلاع على كتب الأولين، فاغترف منها، وهذا واضح من خلال سعة اطلاع الزبيري، وكثرة نقوله من كتب الأولين ممن سبقه كما يبدو أنه قد اجتهد في حضور دروس الشيوخ، والأساتذة، وخاصة شيخه الجمالي الذي يبدو أنه لازمه أشد الملازمة، واستفاد منه في حياته العلمية، ولذلك يشير إليه بقوله<sup>(١)</sup>: «شيخني وأستاذي»، ولعل تعلقه بشيخه هو الذي دفعه إلى شرح كتابه: «رسالة الوظائف الوافية»، دون غيره من كتب العلم، وقد خدمه خدمة كبيرة لم تحظ بها سائر مؤلفات الجمالي. هذه نبذة يسيرة جداً عن نشأة الزبيري في طلب العلم، ولا أظن إلا أن للزبيري حياة علمية زاخرة أوضحت دونها المراجع الأبواب، ولعل الله يهدينا إلى ترجمة أوسع له.

#### شيوخه:

كان الزبيري حريصاً على طلب العلم، مجداً في تحصيله، ملازماً لدروسه، لكن لم يعرف من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم سوى شيخه الجمالي، الذي صرحت به بعض المراجع التي ترجمت للزبيري، وإن كان الغالب على شيخه اشتغاله بالفقه، وأصول الدين، إلا أن ذلك لا ينفي عنه أنه كان على دراية بعلوم أخرى: كالأدب، واللغة، والنحو، وغيرها، لأن العالم قد يشتهر بفسن دون آخر فينسب إليه دون غيره، ولا أدل على ذلك من مختصر الجمالي للكافية، فقد أجاد فيه، وأفاد، وسار على منهج القدماء في الاختصار مع قوة النسج، ودقة العبارة.

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٢.

أقول: لم يعرف شيخ الزبيرى غير الجمالي، ولم يشر في مؤلفه إلى أحد سواه، وليس له أي مؤلف يمكن الرجوع إليه لمزيد معرفة عمن تتلمذ على أيديهم، ولم تسعفنا المراجع بغير ما ذكر، وقد سبقت ترجمة الجمالي، وبيان مكانته ومؤلفاته في مبحث ترجمته.

### رحلاته:

يبدو أن الزبيرى قد تلقى تعليمه في تركيا، والأرجح أنه في القسطنطينية حيث قضى شيخه الجمالي آخر حياته، ثم لما ذاع صيته انتقل إلى مصر مدرسا بها في الاسكندرية بالمدرسة الأنصارية، ولذلك نسب إلى الاسكندرية، فقيل: «الاسكندري» هذا ما يمكن أن يفهم من خلال الاستقراء، أما المراجع كما أسلفت فقد صمتت عن تفصيل حياة الزبيرى الاجتماعية والعلمية.

### تلاميذه:

اشتغل الزبيرى بالتدريس في المدرسة الأنصارية بالثغر الاسكندري، ومما لا شك فيه أن المشتغل بالتدريس لا بد أن يكون له تلاميذ تلقوا العلم على يديه، وربما يكون الزبيرى كذلك. لكن صمت المراجع التي ترجمت للزبيرى حال بيننا، وبين معرفة ذلك لتبقى حياة الزبيرى العلمية مغمورة.

### صفاته وشمائله:

لم أعثر على أي نعت للزبيرى لا من معاصريه، ولا ممن ترجم له، وإنما سأعتمد على ما جاء من عبارات ذكرها، ويمكن أن نستنتج منها بعض صفاته، ومن أهم صفاته البارزة حبه لطلب العلم وحرصه عليه، ويتضح ذلك من خلال

قوله في مقدمته<sup>(١)</sup>: « فلما رميت بسهم الانفراد عن محادثة الأخلاء الاخوان، وصارت نوادي مذكراتهم بلاقع عن استجلاء تلك الحور الحسان، وتقلص قلوب ميدان المعارف فلم أسمع بعد تحرير كل تحرير إلا خبطاً من مجازف بعد ما كنت أحد أسود الشرى في اقتناص مخدرات العلوم حريصاً على إيماء إشاراته من منطوق ومفهوم ». فهو أحد البارزين الحريصين على طلب العلم.

ومن صفاته: العزيمة، والصبر على الخطوب والكروب في سبيل العلم، ويفهم ذلك من قوله: « فأجبتني إلى ذلك على وجه بيان التحقيق ثانياً عنان الفكر عما اختلج لي في سوي الطريق، ووضعت عليها شرحاً... » إلى أن قال<sup>(٢)</sup>: « مع ما أعانيه من قطوب الخطوب، وما أدانيه من حروب الكروب. ».

والله أعلم ما هي هذه الخطوب والكروب التي كان يعيشها الزبيري؟ وإن صح فيه ما ذكره صاحب<sup>(٣)</sup> « هدية العارفين » بأنه صوفي. فإن المؤلف كان زاهداً، كثير العبادة، منقطعاً عن علائق الدنيا إلا ما كان من الأمور الضرورية، مشغولاً بالأذكار، والرياضيات النفسية، لأن هذا هو غالب حال أهل التصوف. ومن صفاته: حبه لانتشار الإسلام، ودحر الأعداء، وثناؤه على حكام الدولة العثمانية لصددهم أهل الكفر، والبدعة، والتضياء عليهم كما يتضح من قصيدته التي امتدح بها آل عثمان، والتي سيأتي ذكرها.

ويظهر أنه كان حريصاً على أداء الفرائض، حيث أثنى على الجمالي ووالده بحافظتهما على الصلوات، إضافة إلى حرصه أن يكون عمله ابتغاء لمرضاة الله،

(١) انظر النص الختق ص: ١، ٢.

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٢.

(٣) انظر هدية العارفين د/٢٨.

فقد أشار إلى أن هدفه من كتابه هذا<sup>(١)</sup>: بأنه تذكرة لنفسه، وراجيا من الله أن يؤنسه به في قبره .

### نظمه :

يبدو أن الزبيري كان صاحب نظم جيد، ملماً بقواعده وبحوره، ويتضح ذلك من خلال أمرين:

أولاً: نظمه في مدح السلطان مراد، ومدحه للعثمانيين.

ثانياً: من خلال اهتمامه بتقطيع الأبيات سواء تلك التي تقتضي القاعدة النحوية أن يوضح شاهدها من خلال تقطيعه البيت، وعزوه إلى بحره زيادة في الإفهام، أو تلك التي تأتي عرضاً ليست شاهداً نحويًا، ويتعرض لها بالتقطيع.

فأما شعره فقد قال<sup>(٢)</sup> في مقدمته أثناء نعته للسلطان مراد:

لا يدرك الواصف المطري خصائصه      وإن يكن سابقاً في كل ما وصفا  
أفاض على أهل الربع المعمور سجال إحسانه ونواله، وأباح للوافدين بره  
بكماله، فهو قطب دائرة الإيمان، ومحيط أقطار الأرض بالعدل والإحسان.

قطب الخلائق محمود الخلائق ما      له نظير ولا يأتي ولم يكن  
خير الملوك على الإطلاق أطلقتهم      رجهاً وأوجههم باليمن والمن  
لا زال منبسطاً في كل باسطة      سلطانه سالماً من وصمة المحن

ويقول<sup>(٣)</sup> في مدح السلطان مراد بن السلطان سليم:

ورأيت أن أشرف نظمي بنبذة من مديحه، وإن كان استقصاؤه محال العين

فيحصل الإيماء إلى بعضه فقلت:

- 
- (١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .  
(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٤ .  
(٣) انظر قسم التحقيق ص: ٥، ٦ .

يا آل عثمان نال الخلق قاطبة  
والعدل منكم سجايا ليس ينكره  
بنيتم حرم البيت الشريف وكم  
وكم فضائل لا تحصى لكم عددا  
لاسيما ومراد كان قطبهم  
جعلتم الكفر والإبداع ضدكم  
برفلة من أهالي الروم تحسبهم  
جاءوا لأرفلة الأرفاض بدعتهم  
مقلدين مواضي الرعب معتقلي  
فشستوا شملهم حتى لقد تركوا  
وكل هذا بعزم الله ثم لما  
صلّى الإله عليهم بعد صفوته

أما اهتمام الزبيري بتقطيع الأبيات فهو دليل على تمكنه من العروض،  
والقافية ساعده على ذلك قدرته على نظم الشعر، وقد ورد تقطيعه للأبيات بضع  
مرات<sup>(١)</sup>، وسوف أسوق واحدا منها، ثم أحيل إلى الموضوعين الآخرين، والقصد  
من ذلك بيان ما يتمتع به الزبيري من أذن موسيقية ساعدته على معرفة أوزان  
الشعر ومجوره.

ومن ذلك<sup>(٢)</sup>: ما ذكره عند استدلاله بقول فاطمة الزهراء بنت رسول الله

ﷺ رضي الله عنها ترثي والدها ﷺ :

ماذا على من زار تربة أحمد  
ألا يشم مدى الزمان غواليا

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١٩٥، ١٩٦، ١١١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٥٨، ٦٠ .

صبت علي مصائب لو أنها صبت علي الأيام عدن لياليا<sup>(١)</sup>  
فإنه إن لم ينصرف «مصائب» وينون لم يستقم الوزن، ولرجع الجزء الثاني  
من العجز مكفوفاً، أي: محذوفاً سابعه الساكن، وهو ليس فيه جائر، ويلزم  
وقوع الإنكسار فيه بحيث يخرج الوزن من مساواة بقية الأجزاء الخمسة المبنية  
من الجزء السباعي وهي: «متفاعلن» البحر الكامل، والألف بعد الروي  
للإطلاق، فلا يلحقه تنوين الغالي إلا جوازاً، ولا يوقف على الأول إلا بغير  
تنوين على الأفتح، فحذفه جائر لا يلزمه انكسار وزن، ولا يجوز الحذف عند  
العروضيين - أعني حذف الألف - بخلاف التنوين، فإنه واجب الحذف عندهم؛  
لأن البحر المذكور من الضرب المذكور تام، وشاهده:

فإذا صحت فلا أقصر عن ندا وكما علمت شمائي وتكرمي<sup>(٢)</sup>  
وهو أول ثلاثة أعاريضه وتسع ضروبه، وتقطيعه: (وإذا صحو) «متفاعلن»  
(ت فلا أقص) «متفاعلن» (صر عن ندا) «متفاعلن» (وكما علم) «متفاعلن» (ت  
شمائي) «متفاعلن» (وتكرمي) «متفاعلن» فهذه زنته .  
وتقطيع بيت شاهد الكتاب: (صبت علي) «متفاعلن» (ي مصائبن)  
«متفاعلن» (لو أنها) «متفاعلن» (صبت على ال) «متفاعلن» (أيام عد) «متفاعلن» (ن  
لياليا) «متفاعلن» بلا تنوين كما ترى، ولم يدخله إلا زحاف الإضمار؛ وهو  
حذف حركة الثاني من الجزء ولم يسلم منه إلا العروض والضرب، وشاهد  
الزحاف المذكور عندهم:

إني امرؤ من خير عيس منصباً شطري وأحمي سائري بالمنصل<sup>(٣)</sup>

- (١) البيتان من الكامل، وقد اختلف هل هما من إنشاد فاطمة الزهراء رضي الله عنها، أم أنه من غير إنشادها، والصحيح أنه من إنشاد غيرها رضي الله عنها، انظر: الفوائد الضيائية: ١/١، وحل شواهد الفوائد الضيائية: ٥٦٤.
- (٢) البيت لعنزة بن شداد العبسي، وهو من معلقته. وقد ورد الاستشهاد به في كتاب البارخ في علم العروض لابن قاسم علي بن جعفر: ١٣٠.



وتقطيعه: (إني امرؤ<sup>(١)</sup>) «مستفعلن» (من خير عب) «مستفعلن» (سن منصباً)  
«مستفعلن» (شطري وأح) «مستفعلن» (مي سائري) «مستفعلن» (بالمئصل)  
«مستفعلن».

فإن قيل: لم لم تحكم على البيت بأنه من الرجز؛ لأنه لم يكن فيه جزء  
واحد من متفاعلين أجزاء الكامل؟

فالجواب: أنه قد سبق إلى هذا الاعتراض الزجاج مع تلميذه العروضي<sup>(٢)</sup>.  
وحكي عن الأخفش منعه<sup>(٣)</sup>، وأورد عليه التلميذ هذا الشاهد، قال: فلم يدر  
ما يقول في الجواب؛ لأنه نسب للأخفش ما لم يقله، ثم قال: لو بنيت القصيدة  
من أولها إلى آخرها على مستفعلن؛ وفيها جزء واحد على متفاعلين، لقضى بها  
من الكامل ثاني دائرة المؤلف<sup>(٤)</sup>، وشاهد الكتاب فيه الجزآن، أعني العروض  
والضرب سالمان من الزحاف، والإضمار أحسن زحاف في هذا البحر.

#### ثقافته:

عرفنا فيما تقدم أن الزبيري قد تتلمذ على شيخه الجمالي، وأخذ عنه علوماً

(٣) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه: ١٠٠، والعروض  
للأخفش ص: ١٣، والكافي: ٦٥.

(١) في (د): «أتى امرؤ».

(٢) للزجاج تلميذان بهذا الاسم:

الأول: أبو جعفر محمد بن سعيد البصير الموصلي العروضي النحوي. انظر ترجمته في  
بغية الوعاة ٦/١.

والثاني: أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العروضي. انظر ترجمته في معجم الأدياء  
٢٣٣/٤، ولعل المقصود الأول.

(٣) استشهد الأخفش بالبيت السابق على دخول الإضمار في أجزاء الكامل. انظر  
العروض: ١٣.

(٤) سميت بدائرة المؤلف؛ لانتلاف أجزائها وتمائلها. انظر البارغ: ١٤١.

كثيرة منها علوم اللغة والدين، فلا غرابة إذا ما رأينا الزبيري يفصل القول في تفسير البسمة والحمدلة تفصيلاً يدل على غزارة ثقافته الدينية، مستدلاً بأقوال مشاهير العلماء في ذلك، مما دل على تمكنه في العلوم الشرعية والعربية .

أما المنابع التي استقى منها ثقافته، ونهل منها معرفته فإن من أعقلها وأجلها كتاب الله تبارك وتعالى، قراءة وتفسيراً، ثم الحديث الشريف، ثم الشعر العربي الأصيل، فأمثال العرب وأقوالهم وحكمهم، إضافة إلى المصنفات الأخرى كمؤلفات اللغة العربية من لغة، ونحو، وصرف، ومن أشهرها كتاب: سيويه، والمقتضب، والصحاح، وغيرها كما ستره في مبحث مصادره.

ومما أثرى ثقافته كما أسلفت ملازمته لشيخه الجمالي، والاستفادة من كتبه، كما أنه واسع الاطلاع فقد قرأ كثيراً من كتب النحو، ودرسها فتكونت لديه جملة من المعارف، ويظهر أثر ذلك في مصنفه الوحيد الذي بين أيدينا فقد استفاد من كثير من المصنفات التي سبقته ناقلاً، ومرجحاً، وراداً.

كما أنه على دراية بلغة العرب فصيحها، وضعيفها كما يتضح ذلك من خلال التعريفات اللغوية، وتوجيه القراءات، وتخريج الوجوه الإعرابية النحوية بما يتفق ولغة العرب مع الإشارة أحياناً إلى كون هذه اللغة، أو تلك فصيحة، أو ضعيفة، أو شاذة. وأحياناً ينسب بعضها إلى أصحابها، وينقل تضعيف النحاة لها.

### مكانته الاجتماعية والعلمية:

ليس بين يدي نصوص أو أقوال تعطي شيئاً ولو يسيراً عملاً للمؤلف من مكانة علمية واجتماعية، فلعلني أتلمس من مقدمة الكتاب ما يدل على شيء من ذلك، فقد جاء في أول صفحة من المخطوط، ولا أدري أهو من قول المؤلف يثني

على نفسه كغيره من العلماء، أم أنه من إضافة الناسخ جاء فيها<sup>(١)</sup>: « قال المولى الأعلم، والتحرير الأفخم شيخ الإفتاء والتدريس، ومحل التقرير والتأسيس، الإمام العلامة، شيخ النحاة والقراء، خليفة أبي عمرو، وسيبويه والقراء: أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الزبيرى العوامى القرشى، المدرس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الاسكندري »، فلا شك أن هذه النعوت تشير إلى مكانة الزبيرى العلمية والاجتماعية، فهو شيخ الإفتاء، ومعلوم أن الذي يتصدر للفتوى لا بد أن يكون على قدر كبير من العلم بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وعلوم العربية. كما أنه سيكون صاحب مكانة اجتماعية مرموقة، فهو محل إجلال العلماء، وتقدير طلبة العلم. أما نعته بأنه محل التقرير، والتأسيس، خليفة القراء، وسيبويه فلا أدري هل بلغ من المكانة العلمية حتى يطلق عليه ذلك، أم أنه من المبالغة، وإن كان مؤلفه دليل على تمكنه في النحو والصرف لكنه لم يبلغ به هذه المنزلة، والله تعالى أعلم.

ومما يبرهن على مكانة الزبيرى العلمية توليه التدريس بالمدرسة الأنصارية، كما أن مؤلف الزبيرى شاهد على مكانته، فهو على قدر كبير بعلم النحو والصرف والعروض، والتفسير، والحديث، والمنطق.

#### مناصبه:

ذكرت في مكانته العلمية المستوحاة من مقدمة مؤلفه أنه كان شيخ الإفتاء، في عصره، وأنه قد ولي التدريس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري .

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

## وفاته:

أجمعت التراجم<sup>(١)</sup> التي أوردت ترجمة الزبيرى على أن وفاته كانت في عام: ٩٩١هـ، لكن أين؟ فإن المراجع التي اطلعت عليها لم تفصح عن شيء من ذلك، فلهذا فإنه من الجائز أن تكون وفاته في القسطنطينية حيث مات بها شيخه الجمالي. وربما تكون بمنزله بالجزيرة الخضراء ظاهرة الثغر الاسكندري بالقرب من المدرسة التمرزية<sup>(٢)</sup> المكان الذي فرغ فيه من مؤلفه في عام: ٩٩١هـ، وهي السنة التي توفي فيها المؤلف، وهذه المدينة هي التي توفي بها ابن الحاجب - رحمهما الله - وجعل ما قدما في موازين حسناتهما.

---

(١) انظر مصادر ترجمته .

(٢) انظر بغية العارف (مخطوط) ص: ٥٩٩ نسخة (د) .

## الفصل الثاني

### الشرح

- ١ - منهج المؤلف وأهم السمات البارزة في الشرح .
- ٢ - موقفه من مسائل الخلاف .
- ٣ - مذهبه التحوي .
- ٤ - آراء انفرد بها .
- ٥ - شواهد .
- ٦ - مصادره .
- ٧ - موقفه من صاحب المتن .
- ٨ - القيمة العلمية للكتاب .
- ١٠ - موازنة بين بغية العارف والفوائد الضيائية .

## منهجه وأهم السمات البارزة للشرح:

- ١- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة اشتملت على ما يلي:
    - أ- الحمد لله، والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ .
    - ب- ذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب ممتدحاً كتاب شيخه: « رسالة الوظائف »، وقد بالغ في مدحه هذا في بعض العبارات، ثم أشار إلى اسم كتابه.
    - ج- أهدى كتابه إلى السلطان مراد بن السلطان سليم أحد خلفاء الدولة العثمانية، ثم أنشأ أبياتاً في مدح الخليفة خاصة، والدولة العثمانية عامة.
    - د- أورد ترجمة مختصرة لوالد الجمالي، ثم لشيخه فضيل الجمالي .
  - ٢- سار الزبيري على منهج شيخه الجمالي في عرض المادة النحوية، وتقيد بترتيبه للأبواب عدا إضافة بعض المباحث التي أغفلها شيخه .
  - ٣- دبح الزبيري شرحه بمقدمة شيخه، ولولا استخدامه لكلمة (أي) المفسرة، لصعب التفريق بين المقدمة والشرح، فهناك بعض المواضع تحتاج إلى جهد لتحديد ما .
  - ٤- غالباً يورد الزبيري كلام الجمالي، فيعرف ما يحتاج إلى تعريف من حيث اللغة، والاصطلاح، مثال ذلك قوله<sup>(١)</sup>: « الكلمة في اللغة: الإبانة، ومنه سمي الكلم كلما لإبانته ...، وتطلق في اللغة أيضاً: على الجمل المفيدة ... »، وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة في الاصطلاح: وأحسن حدودها وأقصرها موضوع مفرد.
- وقوله في تعريف الكلام في اللغة<sup>(٢)</sup>: يطلق على الخط، والإشارة، وما يفهم

(١) انظر صفحة: ٢٤ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨ .

من حال الشيء...، وفي اصطلاح التحويين: ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته، وكذلك تعريفه للصرف، وللنداء.

٥- راوح الزبيرى في شرحه بين الطول والقصر، وذلك بحسب ما يقتضيه الموقف النحوي، أو المسألة التي هو بصددھا، ففي الوقت الذي نراه يستطرد ويأتي بالنكت الإعرابية، نجد في بعض الأحيان يكتفي بالتعليق الوجيز مع أن في المسألة سعة للنقاش والأخذ والرد.

٦- يفضل الزبيرى بعض عبارات شيخه على عبارات ابن الحاجب، من ذلك على سبيل المثال قوله<sup>(١)</sup>: «المنعول به، أي: الذي فعل به الفعل، يقال فعلت به فعلا، وفي التنزيل ﴿وَمَا أُذْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (متعلق الفعل كـ «ضربت زيدا»)، فزيد متعلق بضرب، وضرب متوقف فهمه عليه، أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

وهذا الحد الذي ذكره المؤلف هنا أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته<sup>(٢)</sup>: ما وقع عليه فعل الفاعل، لأنه يرد عليه: «ما ضربت زيدا»، و«لا تضرب زيدا» بخلاف هذا الحد.

٧- تأثر الزبيرى بمن سبقه من النحاة المتقدمين والمتأخرين، غير أن أثر الرضى وأبي حيان وابن هشام والسيوطي والملا جامي كان كبيرا، وسوف يأتي لهذا فضل بيان إن شاء الله.

٨- عني الزبيرى في شرحه بذكر مسائل الخلاف في النحو، فأيد بعضها، وعارض الآخر كما سيأتي بيانه.

٩- أثر التدريس واضح في الشرح، فلم يخل كتابه من العبارات التعليمية،

(١) انظر صفحة: ٢٣٤.

(٢) انظر الكافية: ٨٧.

مثل قوله: « اعلم » ، « فتدبره » ، « فتأمل » ، « فتثبت » ، « فلا تخطئ بيادئ الرأي » .

١٠- غلب على منهجه أسلوب المناقشة العلمية، وكثيراً ما يعتمد إلى الترجيح بقول: « والأصح » ، « والصحيح » ، « وهذا أصح من قوله » ، « والوجه » ، « والصواب » ، « وهذا غير ممتنع » إلى غير ذلك مما سيلاحظه القارئ للبحث.

١١- أحياناً ينتهي بملخص لبعض المسائل كقوله: « وحاصله » ، أو « فهذا جملة ما ذكره المؤلف » ، إلى غير ذلك .

١٢- أتبع الزبيري أسلوب التذكير بالقضايا النحوية المتقدمة لربط المسائل بعضها ببعض مثل قوله: « كما سلف الإيماء إليه » ، و « كما ذكر » ، و « كما تقدم » ، و « ما أسلفنا لك » .

١٣- قد يؤثر الزبيري في الاحتجاج للمسائل الاختصار، ولا يجيز التطويل فيها، فيعبر عن ذلك بقوله: « والاحتجاج لها يستدعي تطويلاً لا يليق ذكره هنا » ، أو « وهذا طويل الذيل عديم النيل » ، أو « فلا حاجة لذكرها » .

١٤- كثيراً ما يذكر آراء للنجاح، وغيرهم، ولا يصرح بقائلها، وإنما يستعمل لذلك أساليب متعددة في ذلك، مثل قوله: « بعضهم » ، « وقيل » ، « خلافاً لمن زعم » ، « هكذا قيل » ، « وقد أخطأ ... » .

من ذلك على سبيل المثال:

١- قوله في إعراب جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup>: « ومثل: أذرعان » ، وهو ما سمي به هذا الجمع، أعني جمع المؤنث السالم، واختلف العرب في كيفية إعراب هذا

(١) انظر صفحة: ٦٢ .



النوع المسمى به على ثلاث فرق:

فذهب بعضهم إلى أنه يعرب على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف التنوين منه، لأنه في الأصل كان للمقابلة ...، وذهب بعضهم إلى أنه يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك التنوين مراعاة للعلمية ...».

٢- ما جاء في المتنوع من الصرف في الألف الممدودة، والمقصورة قال<sup>(١)</sup>:

«وإنما مثل للمقصورة: بـ «بشرى» دون: «جلى»، وللممدودة: بـ «صحراء» دون «حمراء»، لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم.»

٣- ما جاء في المتنوع من الصرف في منع «أرقم»، و«أدهم» من

الصرف قال<sup>(٢)</sup>: «والمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية، ووزن

الفعل، وأما استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في عدم صرفها لوزن الفعل،

والوصف في الأصل والحال، وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها.»

٤- ما جاء في تمثيله للنكرة الموصوفة بفعل، نحو<sup>(٣)</sup>: «كل رجل يأتيني.»

قال: «قيل وفي هذا التمثيل تساهل، لأن النكرة هنا: «كل»، وليست موصوفة

بالفعل، ولا بالظرف [بل الموصوف] هو النكرة المضاف إليها.»

١٥- قد يعرض الزبيرى إلى إعراب كلام الجمالي، ومن ذلك:

١- ما جاء في أثناء كلامه على قول الجمالي في شرط منع التأنيث الممدودة،

والمقصورة من الصرف قال<sup>(٤)</sup>: «وشرط شبيهة الألف»، أي: التأنيث الممدودة،

والمقصورة، ولفظ: «شرط» واقع مبتدأ مضاف إلى شبيهة يأتي خبره ... إلى

(١) انظر صفحة: ٧٧.

(٢) انظر صفحة: ٧٩ من قسم التحقيق.

(٣) انظر صفحة: ١٩٠ من قسم التحقيق.

(٤) انظر العباب: ٦٦/أ.

قول الجمالي: « العلمية ». قال الزبيري: « خير المبتدأ » .

٢- قوله في شرح كلمة: « متحفاً » في مقدمة الجمالي: « متحفاً » حال من ضمير الفاعل في نظمي<sup>(١)</sup>.

١٦- شرح الزبيري حافل بألوان الشواهد النحوية المختلفة المتعددة، وسيأتي بيان ذلك .

١٧- قل أن يكتفي الزبيري بذكر الشاهد الشعري دون أن يوضح موضع الشاهد فيه، وقد كفاني هذا مئونة الإشارة إلى موضع الشاهد في أثناء التحقيق في كثير من الشواهد .

١٨- على الرغم من تأثر الزبيري بكلام الجمالي وتسديده لمعظمه، بل وتفضيله له في بعض الأحيان على قول ابن الحاجب وغيره، لم يمنعه هذا من الاعتراض عليه، كما سيأتي بيانه عند الحديث عن موقفه من الجمالي .

١٩- في أثناء شرح الزبيري التفصيلي لكلام الجمالي حرص على إخراج المحترزات منه، ودفع ما يرد عليه من اعتراضات ، ومن ذلك:

١- قوله في شروط إعراب الأسماء الستة قال<sup>(٢)</sup>: « ومكبرة » احترز من كونها مصغره .. « بإفراد » احترز عنها غير مفردة .. « بإضافة » احترز عنها غير مضافة ... « إلى غير ياء المتكلم » احترز عنها مضافة إلى ياء المتكلم، فإن إعرابها بالحركات تقديراً على الرأي الأقوى .

٢- ما جاء في شرط منع المركب من الصرف قال<sup>(٣)</sup>: « غير مضاف، ولا مسند » واحترز بقوله: غير مضاف عن التركيب الإضافي نحو: « عيد الله » ،

(١) انظر ص: ٩٧ من قسم التحقيق .

(٢) انظر صفحة: ٤٦، ٤٧ من قسم التحقيق .

(٣) انظر صفحة: ٩٥ من قسم التحقيق .

لأن كل واحد منهما منفرد بإعرابه الخاص به، واحترز بقوله: ولا مسند من مثل: «شاب قرناها»، و«تأبط شرا»، لأنه جملة، والجملة تحكى؛ لتعذر الإعراب فيها، ومنع الصرف يتوقف على الإعراب، وما يتوقف على الشيء فهو عدم عند عدمه».

٣- ما جاء في الممنوع من الصرف في أنه لا فرق بين الألف الشبيهة، وغيرها في المنع من الصرف قال<sup>(١)</sup>: «وظاهر عبارة المصنف - رحمه الله تعالى - يرمي أنه لا فرق بين الألف الشبيهة في كونها للإلحاق، أو غيره، وزعم بعضهم بأنها مخالفة للشبيهة، وما قرره المصنف الحق».

٤- ما جاء في قوله في حد الفاعل<sup>(٢)</sup>: «وزعم بعضهم أن قولهم: ما أسند إليه الفعل أو شبيهه، لم يشمل الاسم الصريح والمؤول». وقال: لو قالوا بدل قولهم: (ما أسند إليه) المسند لكان أولى؛ لتكون هذه العبارة شاملة لها، فدفع المؤلف هذا الاعتراض بقوله: «ولو تقديراً».

### موقف الزبيري من المسائل الخلافية:

اهتم الزبيري بإيراد المسائل الخلافية، فلا تكاد تمر مسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين إلا ذكره، أو خلاف فردي إلا أشار إليه، وإليك بعض النماذج الموضحة لذلك:

#### أولاً: المسائل الخلافية المذهبية:

قال في باب التنازع<sup>(٣)</sup>:

- (١) انظر صفحة: ٩٨ من قسم التحقيق .
- (٢) انظر صفحة: ١١٧ من قسم التحقيق .
- (٣) انظر صفحة: ١٢٦ من قسم التحقيق .

١- « وحقيقة التنازع أن يتقدم عاملان فأكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر من جهة المعنى ... » إلى أن قال: «وأما المضمرة المنفصلة الواقعة بعدها فيجوز فيه التنازع، لأنه في حكم المظهر في الاستقلال بنفسه، نحو: « ما قام وما قعد إلا أنت » لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين<sup>(١)</sup>، وفي الثاني عند الكوفيين.»

٢- قال في باب نائب الفاعل<sup>(٢)</sup>:

« واعلم أنه عند جمهور البصريين لا يجوز نيابة غير المفعول به إذا وجد في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، بل يتعين إقامته مقام الفاعل لما قدمناه، وعند الكوفيين لا يتعين نيابته بل عندهم المفعول به أولى. »

٣- قال في باب المفعول له<sup>(٣)</sup>:

« فشرط نصبه أي: نصب المفعول له بالفعل تقدير اللام، أي: تقدير لام العلة لئلا تشتغل العلة المستفادة من نصبه إليها عند ظهورها هذا مذهب جمهور البصريين، وخالفهم الزجاج، والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا؛ فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير في (جئتك اصطلاحاً لحالك): (جئتك أصلحك إصلاحاً).

وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق مثل: (قعدت جلوساً).

(١) انظر المقتضب ٧٢/٤، ٧٤، والإنصاف ٨٢/١، والتبيين: ٢٥٢، ٢٥٨.  
 (٢) انظر صفحة: ١٤٣، وانظر المسألة في ائتلاف النصرة: ٧٣، ٧٨، والارتشاف ١٩٤/٢.  
 (٣) انظر صفحة: ٣٠٥ من قسم التحقيق.

ويؤيد قول البصريين جواز دخول اللام عليه فتقول: « جئتك للإكرام » ، ولا يجوز في نحو: « ضربت ضرباً » أن تقول: ضربت للضرب، وكذا « قعدت جلوساً » ، وإنما قدرت اللام دون غيرها من الحروف؛ لأنها الغالب في تعليقات الأفعال، فلا يقدر غيرها .

ثانياً: المسائل الخلافية الفردية: (وهي المسائل الواقعة بين أصحاب المدرسة الواحدة):

### ١- قال في أل التعريف<sup>(١)</sup>:

« واعلم أن المعرف عند الخليل، وجماعة منهم الزمخشري (أل) بجملتها، ورمتها بمنزلة قد والهمزة، همزة قطع حذفت في الدرج تحقيقاً لكثرة الاستعمال، ولم يكن التخفيف في الابتداء؛ إذ لا يتدأ بالساكن. وعند سيبويه هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل فتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة الاستعمال، وعند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد: الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . »

### ٢- قال في تقديم المتدأ<sup>(٢)</sup>:

« ونقل ابن مالك إجماع النحاة على جواز: في داره زيدٌ، وليس بشيء بل فيه في خلاف عن الأخفش نقل عنه الصغار أنه إذا ارتفع زيد بالجرور ... » .

### ٣- قال في نصب المنادى لفظاً<sup>(٣)</sup>:

« واعلم أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكون مضافاً كيا عبد الله، ويا رسول الله، ... ومنه عند

(١) انظر صفحة: ٣٢، ٣٣ من قسم التحقيق .

(٢) انظر صفحة: ١٥١ من قسم التحقيق .

(٣) انظر صفحة: ٢٤٥، ٢٤٦ من قسم التحقيق .

سبويه: ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض﴾<sup>(١)</sup>، أي: يا فاطر السموات والأرض، وزعم المبرد، وجماعة أنها صفة للجلالة .

### موقفه من المسائل الخلافية:

لم يكن للزبيرى رأي مبتكر ولا موقف متحرر عند إيراده للمسائل الخلافية، وإنما كانت جل آرائه تابعة لجمهور النحويين البصريين، وقد يكون له بعض الاختيارات التي يوافق فيها بعض الكوفيين، كما يلاحظ أنه كان في غالب ترجيحاته يميل إلى الأخذ بأقوال البصريين، ويرد على أقوال الكوفيين مع أنه لم يصرح بعبارة: « عند أصحابنا البصريين » ، أو غيرها كما يفعل كثير من النحاة، وإنما يورد المسائل الخلافية، ثم يعقب بقوله: « وهذا لا حجة فيه للكوفيين<sup>(٢)</sup> »، وقوله: « مثل هذا لم يعثر عليه<sup>(٣)</sup> »، أو « وهو الأظهر » .

ولا شك أن هذه الترجيحات والاختيارات إنما تقوم على اجتهاد منه فهو يوافق إن رأى الصواب في الموافقة، ويخالف إن رآه في المخالفة.

وسأقدم في هذا الفصل نماذج من اختياراته، وترجيحاته في المسائل، وبعدها سيتضح لنا بإذن الله إتجاهه النحوي، وهو ما سوف أختتم به هذا المبحث:

### أولاً: المسائل الخلافية التي مال فيها إلى مذهب البصريين:

١- في معنى (الذي):

قال<sup>(٤)</sup>: « هو اسم موصول، وهو عند البصريين على وزن عم ، وشج،

(١) سورة الزمر: آية: ٤٦ .

(٢) انظر صفحة: ٢٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٢٠ .

(٤) انظر صفحة: ٢١٢ .

والياء فيه أصل، واللام زائدة تحسیناً للفظ، وليس للتعريف، لأن الموصول معرفة صيدليل كون (ما، ومن) معرفتين بغير اللام والتزم اللام فيها، لأنها لو نزعَت تارة، وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف كما في الرجل، ورجل. » .  
والكوفيون يرون أن الاسم في (ذا والذي) النال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما، والزييري موافق لما عليه النحويون البصريون .

٢- في جواز نيابة غير المفعول به إذا وجد في الكلام مع غيره من المفاعيل، وقد سبق الإشارة إليه في المسائل الخلافية المدرسية .

٣- في تقدم الفاعل على عامله:

قال<sup>(١)</sup>: « ولا يجوز أن تقول: « زيد قام » على أن يجعل « زيد » فاعل مقدم، و« قام » فعل مؤخر لما قدمناه، وأجاز الكوفيون في زيد الابتدائية، والفاعلية، ويلزمهم أن يميزوا: « الزيدان قام »، و « الزيدون قام »، ومثل هذا لم يعثر عليه » وما ذهب إليه هو رأي البصريين.

٤- في شرط نصب المفعول له<sup>(٢)</sup>:

وقد سبقت الإشارة إليه في المسائل الخلافية المدرسية .

٥- في وزن سيد<sup>(٣)</sup>:

قال: « والسيد وزنه: فيعل، وأصله: سيود، قلبت واوه ياء، وأدغمت في الياء ». وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو رأي البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن (سيد) في الأصل على وزن: فاعيل، نحو: « سويد » .

(١) انظر صفحة: ١٢٠، والمسألة في الارتشاف ١٩٧/٢، ١٨٠، وأوضح المسالك

. ٨٦/١

(٢) سبق الإشارة إليه ، وانظر الرضي ١٩٢/١، والارتشاف ٢٢٣/٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٥، ١٦ .

٦- في نصب المفعول معه<sup>(١)</sup>:

يرى الزبيري أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله، قال: « وهو أي المفعول معه: « صاحب معمول » ، أي: فعل سواء أكان المعمول « فاعلا، نحو: استوى الماء والخشبة » ، أو مفعولا، نحو: « كفاك وزيدا درهم » ، وهذا الذي ذهب إليه هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف كما قالوا في الظرف .

٧- ذهب المؤلف<sup>(٢)</sup> إلى أن الميم المشددة في النداء في قولهم: اللهم عوضا عن حرف النداء، قال: « ولزم حذف حرف النداء في: اللهم فاطر السموات والأرض، لأن الميم في الآخر عوضاً عن حرف النداء، وأصله: « يا الله » فحذف حرف النداء، وجعل الميم في الآخر عوضاً عنه، وإنما أخرج الميم تبركا باسمه تعالى، وقد شد الجمع بين العوض والمعوض منه في .

وهذا الرأي الذي ذهب إليه الزبيري هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً من حرف النداء بدليل الجمع بينهما.

٨ - ذهب إلى أن قول امرؤ القيس<sup>(٣)</sup>:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال  
إلى أنه ليس من باب التنازع ، قال: « وذلك لأن شرط هذا الباب أن يتوجه العاملان إلى شيء واحد كما تقدم، ولو وجه هنا (كفاني، وأطلب) إلى (قليل

(١) انظر صفحة: ٣١٧ ، والمسألة في الإنصاف ٢٤/١ ، واتلاف النصر: ٣١٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٥٠ .

(٣) نظر صفحة: ١٣٥ ، وانظر الإنصاف ٨٤/١ .



من المال) فسد المعنى... الخ» .

وهذا الذي ذهب إليه مع شيخه الجمالي هو رأي البصريين بينما ذهب الكوفيون إلا هذا الشاهد من التنازع، وأعملوا الفعلين (كفاني، واطلب) لجواز إعمال الفعلين عندهم في معمول واحد .

### المسائل التي مال فيها إلى الكوفيين:

- ١- قوله في تعريف الاسم<sup>(١)</sup>: وهو في اللغة سمة الشيء، أي: علامته. وما أشار إليه المؤلف هو رأي الكوفيين، أما البصريون فالاسم عندهم: من السموم، وهو العلو.
  - ٢- جاء<sup>(٢)</sup> في فائدة زيادة الباء في خير « ما » أنها عند البصريين لرفع التوهم، لأن السامع قد يتوهم أن الكلام إيجاب لغنلته عن سماع اللفظ المقتضي للنفي فجعلت له الباء تنبيهاً على أن الكلام النفي .
- وعند علماء الكوفة أن هذه الباء في النفي نظير اللام في الإيجاب .
- قال الزبيرى: « وقول علماء الكوفة أظهر، ويعضده قول البصريين بأن الباء للتأكيد » .

(١) انظر صفحة: ٣٠، والمسألة في الإنصاف ٦/١ .

(٢) انظر صفحة: ٢١٦، والمسألة في ائتلاف النصرة: ١٦٠، والارتشاف ١١٧/٢ .

## مذهب النحوي

من خلال موقفه من المسائل الخلافية يتضح لنا أن الزبيري ذو نزعة بصرية بصورة عامة، ومع ذلك فهو معتدل في بصريته، فلم يتعمد الرد على الكوفيين بغير دليل، بل رأينا فيما سبق أنه حينما رأى الحق بجانبهم مال إلى مذهبهم، ومع أن الزبيري بصري النزعة - إلا أن ذلك لم يمنعه من إعمال فكره، فكثيراً ما نرى أنه يدلي بدلوه في مناقشة ما يراه مناسباً، ويخالف ما يراه غير ذلك، بل نراه ينسب آراءه لنفسه، وهو ما سوف نذكره الآن .

### آراء انفراد بها المؤلف:

للزبيري آراء اجتهادية زعم أنه تفرد بها، فهو يعلق أو يعلل أو يبدي رأياً في بعض المسائل النحوية، ثم يختم ذلك بقوله: «فتأمل فياني لم أجده لغيري» أو بقوله: «فتدبر فإنه بحث شريف يرد على قاطبة النحاة، ولم أره لغيري» ونحوهما من العبارات، وهذه العبارات إن دلت على قوة شخصيته العلمية، وعمق فكره، وسعة اطلاعه، وعدم التردد في إبداء رأيه، فإنها أيضاً تدل على أنه بهذه الآراء قد انفراد ولم يسبق إليها، وقد رجعت إلى كثير من كتب النحو عليّ أحد ما يدحض هذا الادعاء؛ فلم أوفق لشيء من ذلك، فأيقنت أنه ليس بناقل فحسب، وإنما كان لديه المقدرة على سير أغوار المسائل، وتمحيصها وإبداء وجهة النظر فيها، وإن استدعى الأمر إلى أن يدعي أنه صاحب السبق، وأن أحداً من النحاة لم يتقدمه إلى ذلك، وقل أن تجد في النحاة من يفعل ذلك، ولكن نشوة الاعتداد بالرأي قد تفعل مثل ذلك فيما أحسب .

وسوف أسوق فيما يلي تلك الآراء التي نسبها المؤلف إلى نفسه، ولا يمنع

هذا من الوقوف عند بعضها للمناقشة، وهي على النحو التالي:

١ - ما جاء في باب الممنوع من الصرف عند حديثه عن إعراب جوارٍ في

حالة الرفع والجر قال<sup>(١)</sup>:

« فإنه قد اختلف فيه، فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جوارٍ» في قولك: «هؤلاء جوارٍ» بالضم والتنوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف فبنى الإعلال على ما هو الأصل، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء للقاء الساكنين، فصار «جوارٍ» على وزن كلام، فلم يبق على صيغة الجمع المتناهي، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك .

وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة الجمع المتناهي؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدر، وهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض، فإنه لما أسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين، وعلى هذا قياس حالة الجر بلا تفاوت .

قال: «قلت: والصحيح ما ذهب إليه الثاني؛ لأن مبنى القول الأول على الاستصحاب فقط، والعمل به إنما يكون عند عدم المعارض، وقد عارضه الزنة والجمعية لفظاً ومعنى، وعلى فرض العمل به مع المانع، فالحكم به ضرب من الجواز؛ لأنه على لفظ باعتبار ما كان دون الثاني، إذ هو الحكم عليه بالحالة الراهنة والحقيقة أولى، ولا يقال: إنما صححت زنة الجمعية باعتبار المحذوف، فيكون من الجواز أيضاً؛ لأننا لا نسلم ذلك؛ لأن زنته مع الحذف «مفاع» دال على المحذوف، فحينئذ لا مجاز، وكذلك اعتباره في الزنة التصريفية دون العروضية، فإن زنة الجمع المتناهي هذه الصيغة، سواء اعتبر أصلية فائه أم

(١) انظر صفحة: ٧٥، ٧٦ .

زيادتها، وسواء كانت ميماً أو غيرها من الزوائد، لا يتغير الحال ولا يقابل غير  
بجنسه، كما هو واجب في الزنة التصريفية؛ لأن «قناديل» و«دنانير» و«طواويس»  
«وربائب» و«حبايب» و«هبائب» ونحوها معدومة الصرف اتفاقاً، على أن زنتها  
بالقول الأول «فعاليل» و«فعاعيل» و«فعاليل» لا «مفاعيل» و«مفاعيل»، فإذاً يبطل المنع  
بقوله، ولا قائل به، ولهذا نبه الخبيصي وغيره على أن الاعتبار الزنة العروضية دون  
التصريفية، وله في العربية نظائر منها: أن البيت إذا تغير جميع أجزائه بزحاف  
الأجزاء إلا جزء واحد، فيحكم عليه بأنه من بحر الجزء، كما وقع هنا في الحكم  
على باقي المحذوف وغيره، فتأمل فإنني لم أجده لغيري» .

٢ - ما جاء في باب الممنوع من الصرف أيضاً عند كلامه عن عمر وزفر

المعدولين عن عامر وزافر، قال<sup>(١)</sup>:

« تنبيهات:

الأول: قولهم إن توقفت عدليته على منع صرفه باطل؛ للزومه الدور.

الثاني: ما وعدت به من مزيد الإيضاح للقيّد المزاد في الحد، وهو قولهم:

«إن عمر وزفر معدولان عن عامر زافر، وليس هنالك مناسبة أصلاً سوى  
وجدان الحروف .

الثالث: الحكم بأن الصيغة الأصلية عامر وزافر وصفين تحكم؛ لأن الفعل

أو المصدر أولى، إذ كل منهما قيل إنه الأصل الواحد في تصريف الكلم، فإن  
ادعى تمحيص الاسم أو العلمية، فأما عمر، فجاء علماً، وأما زفر، فيجوز أن  
يسمى به مع الخروج المذكور بتغير الحركات كـ «ثلاث» بضم التاء الأولى عن  
ثلاث مفتوحها .

الرابع: دعواهم أن الثلاثي المعين هنا أخف من الرباعي كذلك غير مسلم؛

(١) انظر صفحة: ٨٦، ٨٧ .

لأن الحرف الزائد ساكن ميت بنصف حرف، وفي مقابله ضم ألف الذي هو أول الاسم، وتوالي ثلاث حركات .

الخامس: أنهم جعلوا المدعي برهاناً؛ لأنهم قالوا الدليل على وجود العدل فيه وروده غير منصرف، ولم ينصرف؛ لأن فيه العدل والعلمية مع ما لزمهم من الدور الحكمي، وهو باطل، فتدبر فيني لم أجده لغيري .

٣ - ما جاء في باب الممنوع<sup>(١)</sup> من الصرف أيضاً من حديثه عن عدم اجتماع الوزن بالعدل في الاسم غير المنصرف، قال:

«وقد شرط في المعدول عنه الاسمية، فلو وجد حروفه في المعدول إليه، وكان المعدول عنه اسماً بزنة فعل آخر، لتغير الحركات فقط، كما إذا سميت شمر - بتخفيف وسطه - وعدلته عن شمر - بتشديده - فلا أظن أن أحداً يقول يجواز صرفه، وإن شئت اعتبرت العدل، وإن شئت اعتبرت الوزن، إذ لا مانع منه، لا يقال المراد بالوزن وزناً واحداً في كلا المعدولين.

فالجواب: لا نسلم ذلك؛ لأنه لا قائل به، ولا يردده بأنه إنما قوى العدل سماعه غير منصرف، فيؤول إلى أن مناطه السماع .

فالجواب المنع أيضاً، إذ المسألة قياسية، ولئن سلمنا فنقول بالموجب، فتدبر فإنه بحث شريف، يرد على قاطبة النحاة، ولم أره لغيري .

٤ - عند شرحه لقول المؤلف: «المرفوعات» قال<sup>(٢)</sup>:

«وإنما جمع المرفوع بالألف والتاء، وإن كان مذكراً؛ لأنه صفة للفظ، وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس نحو: ﴿أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿أَيَّامٍ

(١) انظر صفحة: ١٠٣ .

(٢) انظر صفحة: ١١٢ .

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩٧ .

مَعْدُودَاتٍ ﴿١﴾ و﴿قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾<sup>(١)</sup> و«جبال شامخات»، كذا ذكروه، ولو قيل: إنه صفة لكلمات فإنه صدر بحقيقة الكلمة وتقاسيمها، وذكر نوع كل بحقيقته، وذكر أن الاسم معرب ومبني، وذكر الحركات والإعراب، فلزم أن يذكر الكلمات المرفوعات في اللغة ما هي؟ وعليه فهي جمع (مرفوعة) صفة لما ذكرنا، ولا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه خرج على مقتضى الظاهر، فتأمل فياني لم أجده لغيري» ا.هـ .

هو بهذا يخالف ملا جامي في الفوائد الضيائية، فقد قال عند حديثه على باب المرفوعات، قال ملا جامي<sup>(٢)</sup>:

« جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل هي كالصافنات للذكور من الخيل، وجمال سبحلات أي: ضخمت، وكالأيام الخاليات » .

ولذلك أشار الزبيرى بقوله: (كذا) ذكروه، والحق أن تعليل الزبيرى بأن المقصود (الكلمات المرفوعات) تعليل مقبول .

٥ - ما جاء في باب التنازع وأنه ليس منه قول امرئ القيس الكندي:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قال<sup>(٣)</sup>:

«وذلك لأن شرط هذا الباب أن يتوجه العاملان إلى شيء واحد كما تقدم، ولو وجه هناك (كفاني وأطلب) إلى (قليل) فسد المعنى؛ لأن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدهما مثبتاً في اللفظ، كان منفيماً في

(١) سورة سبأ: آية: ١٣ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية: ٢٥٢/١ .

(٣) انظر ص: ١٣٥، ١٣٦ .

المعنى نحو: « لو جادني أحسنت إليه »، وإذا كان منفيًا كان مثبتًا نحو: لو لم يسئ لم أعاقبه، وعلى هذا فقوله:

[ولو] إنما أسعى لأدنى معيشة ... البيت

منفي؛ لكونه في نفسه مثبتًا، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع، ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: ولم أطلب مثبت؛ لكونه منفيًا بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وجه إلى قليل لزم منه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفي بلو ولم؛ لأن قوله: (ولم أطلب) معطوف على (كفاني)، وهو جواب لو، والمعطوف على الجواب في حكم الجواب، وإذا بطل ذلك، تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفًا، وتقديره: ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب الملك، وهو المراد، كذا ذكروا في تقديره، وأنت خبير بأنه إنما يتمشى على القول ببساطة (إنما)، وأما على القول بأنها مشتملة على نفي وإثبات الناتج من بينهما الحصر يشترك فيه الإلزام، فلا تسلم المقدمة الأولى، ثم لا يصح الاستدراك بعده على ما نفاه من عدم طلب القليل وصير على عدم طلب الملك؛ ليقضى طلب الملك، مع اتحاد الشيئين في جهة واحدة، فهو عين التناقض، وفساد المعنى فيه أكثر من الأول .

فإن الكلام على الأول يخل إلى: ولو ثبت سعي محصور بالأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، فينتفي الأول، ويثبت الثاني على ما ذكره، فحصل المناقضة بينهما، ونافى قوله: « ولكنما أسعى لمجد مؤثر » بعده، وعلى الثاني لو انتفى مؤكداً أسعى.. إلى آخره كفاني كل شيء، والحال أنني لم أطلب قليلاً من المال، فلا كفاية، وصح الاستدراك بعده بطلب المجد المؤثر الذي هو كفاية عن الملك دون تناقض، فتدبر فيني لم أجده لغيري « ا.هـ

ويظهر لي أن المؤلف أفاد لك من أبي حيان في « تذكرة النحاة » وابن

هشام<sup>(١)</sup> في « شرح قطر الندى » وسأكتفي بنص أبي حيان في « تذكرة النحاة » لتتضح الصورة أكثر:

قال أبو حيان<sup>(٢)</sup>: « فإن (س) رحمه الله قال: فإنما رفع لأنه لم يجعل (القليل) مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، ولو لم يرد ذلك فنصب فسد المعنى، وبيان ذلك إن جعل « اطلب » عاملاً في « قليل » يفسد المعنى كما ذكر رحمه الله بيانه أن « لو » حرف شرط يقتضي شرطاً وجواباً، وكلاهما إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفيًا، وإن كان معه حرف نفي، كان مثبتاً، وكذلك إذا كان حرف النفي مع أحدهما دون الآخر، كان الذي معه حرف النفي مثبتاً، وما ليس معه حرف النفي منفيًا. قال شيخنا رحمه الله: ضرورة أنه في موضعين مقدر، يعني بالموضعين الشرط والجزاء، ثم قال: فلو كان موجوداً لم يصح تقديره، ومن ذلك أنه إذا كان مقدرًا لم يكن موجوداً، وإذا لم يكن موجوداً فهو منفي، فعرفنا أنه إذا لم يكن حرف نفي كان منفيًا، وإن دخل عليه حرف نفي والتقدير أنه منفي صار موجباً لدخول النفي على النفي، إذ لا حرف نفي معه كما قلنا، ثم عطف عليه « لم أطلب » والمعطوف على الجواب جواب؛ لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو جاز أن يعمل « لم أطلب » في « قليل » لكان طلب القليل بعد نفيه السعي لأدنى معيشة، ولا معنى لطلب القليل إلا السعي لأدنى معيشة، ولا السعي لأدنى معيشة إلا طلب القليل، فيكون قد أثبت ثانياً ما نفي أولاً، فيتناقض أول البيت وآخره، بخلاف ما إذا جعلنا منفعول « لم أطلب » « الملك » فإنه يستقيم معنى البيت حينئذ؛ لأنه يكون قد نفي السعي لأدنى معيشة، وأثبت طلب الملك، وهذا معنى مستقيم، ويؤكد أن المطلوب عنده الملك قوله

(١) انظر شرح قطر الندى ص: ٣٤٠ .

(٢) تذكرة النحاة ص: ٣٣٩ - ٣٤٠ .



بعده:

ولكنما أسعى لمجد مؤثر وقد يدرك المجد المؤثر أمثالي»

٦ - ما جاء في باب نائب الفاعل في أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل حتى

يرصف أو يكون معدوداً، قال<sup>(١)</sup>:

«وأقول: لا يحتاج في قيامه مقام الفاعل إلى العدد والاتصاف، فإن دأب

المصدر بطبيعة الوضع أن يفيد أحد ثلاثة أشياء ما ذكر من السببين، والثالث

التوكيد، وعليه إذا فقد، لم يكن مقصوراً على مفهوم الفعل؛ لإفادته التأكيد،

فليس ما ذكر بشرط، فتنبه له فإني لم أجده لغيري» .

هذا خلاف ما ذكره الرضي في «شرح الكافية» قال<sup>(٢)</sup>:

«النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل، حتى

يتبين احتياج الفعل إليه، فلز قلت: ضرب ضرب، لم يجوز؛ لأن (ضرب) مستغن

بدلالته على ضرب عن ضرب، بل يقال: ضرب ضربة، والضرب الفلاني،

ولذلك قال المصنف: ضرباً شديداً .

وقد تابعه ملا جامي في ذلك، قال<sup>(٣)</sup> عند شرحه لقول ابن الحاجب: «ضرباً

شديداً» مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه

على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، إذ لا فائدة فيه لدلالة

الفعل عليه .

وبذلك يكون الزبيري قد انفرد بهذا الرأي، ولم أجده من أشار إلى ذلك من

شراح الكافية أو غيرهم حسب ما اطلعت عليه من مراجع والله أعلم .

(١) انظر ص: ١٤٢ .

(٢) انظر شرح الرضي ٥٨/١ .

(٣) انظر النوائد الضيائية ٢٧٣/١ .

٧ - ما جاء في باب نائب الفاعل<sup>(١)</sup> عند كلامه على الشاهد الذي اعتمد عليه الكوفيون في جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو قول جرير:

ولو ولدت فقيرة جرر كلب لسب بذلك الجرر الكلابا

فإنه مع وجود المفعول به المنصوب وهو (الكلاب)، أقيم الجار والمجرور وهو (بذلكالجرر) مقام فاعل (سب)، وقد رد على الكوفيين بأنه لا حجة فيه لهم؛ لجواز أن يكون الكلاب منصوباً بـ(ولدت) و(جرر كلب) منادى... الخ .  
فرد المؤلف بقوله<sup>(٢)</sup>:

«والحق أن فيه حجة؛ لأن قصد الشاعر أن الكلاب أي جنسها العام تسب بالجرر الذي ولدته الفقيرة؛ لفرها القادح فيه، والتأويل المذكور لم يصادف هذا الغرض؛ لأن قولهم: «لو ولدت الفقيرة الكلاب يجرر كلب تسب الكلاب بك أيها الجرر المنادى» لا بالفقر القادح المؤثر في المولد؛ لأن الجرر على زعمهم بريء بما يشين وهو الفقر المؤثر لعدم ولادة الفقيرة إياه، ولا معنى حينئذ لأن تسب الكلاب بسبب الجرر، بل سبهم يقع بالفقر حاله إذن والعبارة خالية مما ذكر، فتدبر فساد المعنى ولم أجده لغيري» .

والذي يظهر لي أن الزبيري أخطأ في روايته للبيت فأساء الفهم إذ رواها بلفظ (فقيرة) بتقديم الفاء على القاف، والرواية الصحيحة هي بتقديم القاف على الفاء، وهي أم الفرزدق، قال البغدادي<sup>(٣)</sup>: رفيرة بتقديم القاف على الفاء، وبالراء المهملة مصغراً، اسم أم الفرزدق، وروي فكيفة على وزنه وهو تحريف،

(١) انظر ص: ١٤٣ .

(٢) انظر ص: ١٤٣ .

(٣) الخزانة ١/٢٣٧ .

وجاء هكذا في اللسان مادة (قفر)<sup>(١)</sup>.

بل إن معناه اللغوي لا يصدق على ما ذكره المؤلف؛ لأن (قفيرة) تعني القليلة اللحم من النساء .

ولسبب هذه الرواية الخاطئة تكلف الزبيري إيجاد شاهد للكوفيين يعزز رأيهم ويقويه، وبنى رأيه على ذلك، وادعى الفردية .

وأرى أن الصحيح ما عليه الجمهور، وما ذهب إليه البغدادي من أن المقصود سوء خلق وخلقة الجرو، وهذا لا يمكن أن يكون الجرو بريء منه وعليه فلا شاهد فيه .

ولعل من المناسب أن أسوق آراء بعض النحاة في هذا الشاهد حتى يتضح المقصود، قال ابن جني<sup>(٢)</sup>:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل، وهناك مفعول به صحيح، قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً .

ونقل ابن الحاجب في أماليه عن أبي جعفر النحاس بأن تقديره: ولو ولدت قفيرة الكلابا جرو كلب لسب بذلك الجرو ... إلى أن قال: معنى قوله: « لسب » لحصل السب بسبب ذلك الجرو ... وهذا يستقيم .

ونقل البغدادي في الخزانة<sup>(٣)</sup> قول الفسالي في شرح اللباب: ... وقيل: الكلاب ليست مفعول به لـ(سب) ، بل مفعول ولدت، وجرو نصب على النداء أو الذم، وقيل: الكلام نصب على الذم، وجمع لأن قفيرة وجرو وكلباً ثلاثة .

(١) اللسان (قفر) .

(٢) انظر الخصائص ٣٩٧/١ .

(٣) انظر الخزانة ٢٣٨/١ .

٨ - ما جاء في باب المبتدأ عند كلامه عن الوصف الرفع للاسم الظاهر

والمضمر، قال<sup>(١)</sup>:

« ترفع الصفة المذكورة اسماً مشتقاً سواء كان ظاهراً أو مضمراً منفصلاً

كقوله<sup>(٢)</sup>:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لمن تكوننا لي على من أقاطع  
وكقوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾<sup>(٣)</sup> فإن « أنت »  
مرفوع بـ « راغب » وإلا لزم الفصل بين « راغب » وبين معموله وهو « عن آلهتي »  
بأجنبي وهو « أنت » .

وزعم الكوفيون والزمخشري وابن الحاجب أنه يجب أن يكون المرفوع بهذه  
الصفة ظاهراً، ومنعوا أن يكون مضمراً، وحملوا آية مريم على التقديم والتأخير،  
أي التقدير: أنت راغب، ولا يمكنهم ذلك في البيت، إذ لا يخبر عن المثني  
بالمفرد، هكذا قيل في رده، وفيه نظر من وجهين:

الأول: يمكن ذلك - أعني التقديم والتأخير - في البيت، ويقدر مضاف  
ومضاف إليه موصوف بواف، أقيمت الصفة مقام الموصوف، وحذف للزنة،  
ويكون مطابقاً للضمير المثني معنى، أي: ما أنتما كل واحد واف، ويراعى فيه  
المعنى، أعني معنى العموم المطابق للثنية وغيرها، عكس ما روعي المعنى في لفظ  
(كلا)، وأخبر عنه بالمفرد وإن كان معناه مثني كقوله:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رايب  
بالإفراد دون التثنية، فلا يطابقه معنى بل لفظاً، وعكسه هنا الثاني « إن  
أنتما » فاعل بواف ساداً مسد الخبر، كـ « أسارِ ذان »، إذ النفي كالاتفهام

(١) انظر ص: ١٤٦، ١٤٧ .

(٢) انظر ص: ١٤٦ هامش (١) .

(٣) سورة مريم: آية: ٤٦ .

وليس بخبر حقيقة، والمانع من جواز تقديمه: اشتراط ماله صدارة الكلام كالنفي والاستفهام، ولولاه لجاز باعتبار الوجه الأخير.

الثاني: أن « واف » جنس يصدق بالقللة والكثرة، فيطابق كلاً منهما، فتأمل فإنني لم أجده لغيري .

٩ - ما جاء في باب المبتدأ في تعليقه لإفراد المؤلف الصفة بالذكر، قال<sup>(١)</sup>:  
«وأفرد المؤلف الصفة بالذكر كما فعل ابن الحاجب في « كافيته » ؛ لأنها لم تدخل في رسم المبتدأ؛ لكونها غير مسند إليها، وأتى بلفظة « أو » الدالة على الشيئين ، فكأنه قال: المبتدأ .

قال: «أحد هذين المذكورين، إما مجرد عن عامل لفظي مسند إليه، أو صفة هذا شأنها ؛ لأن المبتدأ في الاصطلاح النحوي مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد؛ لأن الحد مبين للماهية لجميع أجزائها، فإذا اختلف البيان في الماهية لم يجتمعا، فأفرد المؤلف لكل منهما حداً يتميز به عن الآخر، وقدم منهما ما هو الأغلب في كلامهم .

الماهية لم تختلف باختلاف الطبيعة الجنسية، بل باعتبار النوعية، والاتفاق شرط في الكلية منهما، ففي التوجيه نظراً، فتثبت، فلم أجده لغيري .

١٠ - ما جاء عند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة<sup>(٢)</sup>:

«(و)قد (يكون) المبتدأ (نكرة)، وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة ؛ لأن للمعرفة معنى معيناً، والمطلوب المهم الواقع في كلامهم إنما هو الحكم على الأمور المعينة، إلا أنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل يشترط التخصيص،

(١) انظر ص: ١٤٧، ١٤٨ .

(٢) انظر ص: ١٥٩ وما بعدها .

ولذلك قيد الحكم بقوله (لو تخصصت) إذ بالتخصيص يقل اشتراكهما، فتقرب من المعرفة، فيحسن وقوعها مبتدأ .

أو (أفادت) عدم الأفراد أو عدم المجموع من حيث هو مجموع (كما أحد غير مرزوق)، فإن النكرة فيها وضعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشموله، فتعينت وتخصصت، فإنه (لا تعدد) في جميع الأفراد، بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات كقول ابن عباس رضي الله عنهما، وقد سئل عن فدية المحرم (في) الجراد: «تمرّة خير من جرادة». يريد كل تمرّة على انفراد بها، خير من جرادة على انفرادها، كذا قيل في توجيهه، وفيه نظر من وجوه:

أحدها: قوله «فتعنت» التعمين يفيد انحصار المعين في عين واحدة، والعموم يفيد شيوعه في أعيان تكثرت، فإن أفاد العموم الناتج من سياق النكرة في حيز النفي، التعمين من وجهة واحدة، فهو تناقض بين، وجمع المتناقضين محال، وبه علمت بطلان قوله: لا تعدد ... الخ .

الثاني: قوله: «جميع الأفراد» خطأ، ومعناه كل فرد من أفراد ذلك العام؛ لأن لفظ العام يقضي بطبيعته بتعدد الأفراد، فإذا أنتج الخصوص تناقض أيضاً . والصواب بناء على ما قيل: لا تعدد في مجموع الأفراد، لكنه (يلزم إفراد) العام الجمعي جمع عند البعض .

الثالث: قولهم: «وكذلك كل نكرة في الإثبات ... الخ، ليس بمسلم فإنها لا عموم فيها، والحكم فيها على الجنس بطريق البدل . والحق في التوجيه: أن يقال إنها لما اعتمدت على أحد الأوصاف الثلاث التي هي النفي والاستفهام والتخصيص بصفة .

أما الثالث فواضح، وأما الأولان فيرجعان إليه أيضاً؛ لأن المنفي والمستفهم عنه موصوف معني، فيفضى إلى تخصيصه بنوع تخصيص مقرب، سواء كان الحكم على بعض الأفراد أو على كلها جميعاً أو مجموعاً، فتأمل فيأتي لم أجده لغيري وهو بحث نفيس .

١١ - ما جاء عند كلامه على مسوغات الابتداء بالكرة، قال<sup>(١)</sup>:

« فهذه جملة ما ذكره المؤلف من الأشياء التي شاركت المعرفة في مطلق التخصيص، لا في خصوصه بتيد ووصل بالتفصيل إلى سبعة، وزاد غيره أموراً وأنهاها إلى نيف وثلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها ترجع إلى العموم والخصوص.

وأقول: لا دخل للعموم وخصوص من حيث هما في مبحثنا، نعم إن أريد الخصوص من تخصيص الكرة من بين أفرادها الشائعة في جنسها، فهو التخصيص، لا الخصوص لا على ضرب من المجاز، ولا دخل حيثئذ للعموم إلا بطريق اللزوم والاستطراد، فتدبر فلم أر من نبه عليه .

١٢ - تحدث عن الخبر الواقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً والخلاف في ذلك،

قال<sup>(٢)</sup>:

«وجه قول بعض البصريين - وهو المقابل للأصح - أنه خير في الأصل، والأصل في الخبر الأفراد، وإنما كان مفرداً إظهاراً لفرعيته؛ لأن الأصل في احتمال الضمير هو الفعل، والاسم فرعٌ عليه وفيه أقول، وهذا التوجيه يلزمه انتقاض؛ لأن الفعل إذا كان أصلاً في تحمل الضمير فيكون الخبر الجملة، ولو كان أصله الأفراد، وإذا كان الاسم فرعاً عليه في ذلك التحمل، ينبغي أن يكون جملة خبرية أيضاً رعاية لقولهم: « في الفرع ما في الأصل وزيادة، فالجملة ما في الأصل، والزيادة الاسمية، وإذا روعي أصالة الأفراد وادعي أنها الزيادة تنافياً، إذ رعاية أصالة الأفراد في باب الخبر، وأصالة تحمل الضمير في باب الفعل، فلم يحصل بينهما توارد على محل واحد، فلا تناقض عند تعدد المحل .

(١) انظر ص: ١٦٣ .

(٢) انظر ص: ١٨٠، ١٨١ من قسم التحقيق .

وإذا علمته انتقض أصلهم « الفرع فيه ما في الأصل وزيادة » ، أعني من جهة واحدة لا باعتبارين، وإلا فلا فرعية ولا أصالة، لا يقال: تقول بالموجب إذا اعتبرت أصالة الخير وهي الأفراد، فينبغي أن تكون الجملة مفرداً؛ ليكون ما في الأصل والفعلية زيادة، لأننا نقول: الأفراد حصل بالضمير، وزاد الجملة عليه بالفعل، فصدق عليه الأصل أعني قولهم: «فيه ما في الأصل وزيادة» ، ولا إشكال، والقياس حينئذ أن يعتبر الضمير مع المجرور إذا قدر صفة أيضاً، فتأمل فإني لم أجده لغيري» .

١٣ - ما جاء عند كلامه على منع دخول الفاء في خير المبتدأ، قال<sup>(١)</sup>: «واعلم أنه لا يصح دخول الفاء في خير المبتدأ؛ لأن نسبة خير المبتدأ من المبتدأ، كنسبة الفعل من الفاعل؛ لأنه معمول أول الجزئين على مذهب سيبويه وثانيهما، فحقه ألا يصح دخول الفاء عليه، كما لا يصح دخولها على الفاعل، فإذا أدخلت فلا بد لصحة دخولها من سبب... إلى أن قال: «هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء .

أقول: في ذلك نظر، وذلك أنه لا نسبة بين الفاعل والخير جامعة إلا المعمولية وثبوتية الجزء، وليس ذلك مختصاً به، ولو سلم، فإن كان الأول معه فرق، وهو كون العامل في الفاعل فعلاً، وفي الخير اسماً، فلا جامع حينئذ. وإن كان الثاني، لا يلزم من عدم دخول الفاء في جزء ثان للكلام بتركيب خاص عدم دخولها في جزء ثان آخر بتركيب آخر، مع تباين الثانيين، فلا ملازمة بينهما .

وإن كان مجموع الشئيين فمنتقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازاً أو وجوباً، كما سيأتي في بابه، فتأمله فإنه من النفائس، ولم أجده لغيري» .

(١) انظر ص: ١٨٨، ١٨٩ من قسم التحقيق .



وهذا رد منه على ابن مالك حيث قال<sup>(١)</sup>: « نسبة خير المبتدأ من المبتدأ  
كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما، فحق الخير ألا  
تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من  
سبب ... » اهـ.

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٣٢٨ .

## شواهد

تنوعت مصادر الاستشهاد عند الزبيري فقد شملت:

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الحديث النبوي الشريف .
- ٣ - الأمثال والأقوال العربية .
- ٤ - الأشعار والأراجيز .

وبعد دراستي لشرحه تبين لي منهجه في الاستشهاد على النحو التالي:

## ١ - القرآن الكريم:

أكثر الزبيري من الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم حيث بلغ ما استشهد به حوالي (٧٠) آية، في هذا الجزء المحقق، وهو عدد لا بأس به إذا علمنا أن ما بين يدي هو ثلث كتابه فهذا يدل على حرص الزبيري، واهتمامه بالقرآن على أساس أنه أفصح كلام في الوجود، ومن أهم ما يلاحظ على منهجه في الاستشهاد في القرآن الكريم ما يلي:

١- قد يقتصر في نص الآية على موضع الشاهد فيها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدُنَّا أَنْكَالاً﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿أَنَاسِيَّ كَثِيراً﴾<sup>(٤)</sup>.

٢- أحياناً يذكر القاعدة النحوية، ثم يأتي بالدليل عليها، ثم يوضحها

(١) سورة المزمل: آية: ١٢ .

(٢) سورة الناقة: آية: ٥ .

(٣) سورة التين: آية: ٣ .

(٤) سورة الفرقان: آية: ٤٩ .

بالآية الشريفة، ومن أمثلة ذلك:

- ما جاء في حذف الرابط من الجملة الواقعة خبراً قال<sup>(١)</sup>: «وقد يحذف هو»، أي: نفس الرابط من الجملة الواقعة خبراً إذا كان معلوماً، وذلك الحذف يكون على سبيل السماع، أو على سبيل القياس فالأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي إن ذلك منه .

- ما جاء عند استدلاله على بقاء الفاء مع دخول إن قال<sup>(٣)</sup>: «فمن بقاء الفاء مع دخول أن ما ورد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> .

٣- قد يتطرق إلى إعراب الشاهد القرآني كما فعل عند استدلاله بقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup>: «فأنتم»: مبتدأ، و«لا»: نافية تعمل عمل «إن»، و«مرحباً»: منصوب اسمها، «ربكم»: خبرها، والرابط الضمير، وجملة «لا» ومعمولها خبر عن «أنتم» .

٤- أحياناً يبرز آراء النحاة في بعض الآيات من الوجهة النحوية، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ قال: «نبتاً: مفعول مطلق، وعامله عند سيبويه فعل مضمّر تقديره: وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَنَبْتُمْ نَبَاتًا»، وذهب المازني إلى أن المفعول المطلق في الآية ... منصوب بالفعل الظاهر، وهو: أَنْبَتَكُمْ في الآية .

(١) انظر ص: ١٧٠ .

(٢) سورة السجدة: آية: ٤٣ .

(٣) انظر ص: ٢٠٠ .

(٤) سورة

(٥) سورة ص: آية: ٥٩ .

(٦) سورة الجن: آية: ١٧ .

وأجاز أبو الحسن الوجهين، وفصل بعضهم فقال: إن غاير معناه: معنى الفعل فنصبه بفعله الظاهر، نحو: « نباتاً » .

٥- أحيانا يقوم بشرح معنى الآية كما فعل<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> أي: يخالفون عن أمره، أي: يميلون ويعدلون .

٦- قد يستدل بالآية لغير شاهد نحوي كما فعل عند شرحه لكلمة: « في »

في كلام المصنف، وأنها بمعنى: « على » قال<sup>(٣)</sup>: « .. « في » ، أي: « على » هي في قوله: ﴿ وَلَا صَلْبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

٧- يشير في بعض الآيات إلى القراءات المختلفة للقرآن الكريم، وهو في استشهاده بالقراءات قد ينسب بعضها إلى أصحابها، كقوله عند استشهاده على إعراب المنوع من الصرف<sup>(٥)</sup> بقوله تعالى: ﴿ سَلَسِيلَ ﴾ ، و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ قال في قراءة نافع والكسائي .

وأحيانا لا ينسبها كقوله<sup>(٦)</sup> في إعراب جمع المؤنث السالم: « وقرأ بعضهم: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ ﴾<sup>(٧)</sup> بالفتح .

وإذا كانت القراءة شاذة أشار إلى ذلك، ونص عليه، وقد ينسبها كما في قوله تعالى: ﴿ الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر ص: ٢٢١، ٢٢٢ .

(٢) سورة النور: آية: ٦٤ .

(٣)

(٤) سورة طه: آية: ٧١ .

(٥) انظر ص: ٥٧، ٥٨، وسورة الإنسان: آية: ٤، ٦ .

(٦) انظر ص: ٦٤

(٧)

(٨) سورة النور: آية: ٢ .

فذكر<sup>(١)</sup> أن علماء القراءة اتفقوا على الرفع في: الزانية والزاني قال: «إلا في قراءة شاذة، وهي رواية أبي سعيد السيرافي عن عيسى بن عمر .»  
وقد لا ينسب القراءة الشاذة حيث قال<sup>(٢)</sup> في إعراب الأسماء الستة: «وقرئ شاذاً ﴿إِلَهَكَ وَإِلَهَ آيِكَ﴾<sup>(٣)</sup> .

٨ - قد يقتصر الجمالي على الشاهد من الآية، لكن الزبيري يقوم بإتمامها<sup>(٤)</sup>، ومن أمثلة ذلك عند استشهاده بقوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾<sup>(٥)</sup> فقد استشهد الجمالي فقط بقوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾ .

#### الحديث النبوي الشريف:

لم يكثر الزبيري في شرحه من الاستدلال بالأحاديث النبوية في الجزء الذي قمت بتحقيقه، وغالبها في شرحه لمقدمة الجمالي مما لا علاقة لها بالنحو حيث بلغت خمسة أحاديث من واقع (١٧) حديثاً أوردها المؤلف في هذا الجزء المحقق. وقد كشفت الدراسة أن منهجه في الاستدلال بالحديث لا يختلف كثيراً عن منهجه في الاستشهاد بالآيات القرآنية، فقد كان أحياناً يقتصر على موضع الشاهد فقط، ومن ذلك<sup>(٦)</sup>: قوله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة»، وقوله عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار» .

كما أنه يستدل بالحديث لإثبات قاعدة نحوية، كما فعل<sup>(٧)</sup> حين استدل

(١) انظر ٢٩١ .

(٢) انظر ص: ٤٦ .

(٣) سورة البقرة: آية: ١٢٣ .

(٤) انظر ص: ٢٢٣ .

(٥) سورة مريم: آية: ١٢ .

(٦) انظر ص: ٢٠٧ .

(٧) انظر ص: ٢٨٠ .

على الاختصاص إذا كان غير نكرة، ولا مبهم معمول لأخص واجب الحذف  
قال: فإن كان «أبها»، «أيتها» نصب لفظاً، نحو قوله ﷺ: «نحن معاشر  
الأنبياء لا نورث ديناراً، ولا درهما».

ومن الملاحظ أن الزبيري قد يشير إلى مظان الحديث، ودرجته كأن يقول:  
«رواه الشيخان<sup>(١)</sup>»، و«في الصحيحين<sup>(٢)</sup>»، و«حسنه فلان<sup>(٣)</sup>».

ومن ذلك حديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله فهو أقطع»  
قال: «رواه الخطيب في كتابه الجامع، والرهاوي في الأربعين بهذا اللفظ، وفي  
رواية لأبي داود، وغيره، وحسنها النووي: كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد فهو  
أحزم».

كما أنه يستدل بالحديث لبيان لغة من لغات العرب كـ «أم» في لغة حمير.  
قال<sup>(٤)</sup>: «وقد تكلم النبي ﷺ بها إذ قال: «ليس من أبر أمصيام في أمسفر  
» روى ذلك الإمام أحمد في المستدرک، والنسائي، وغيرهما.  
كما أنه قد يسوق الحديث لبيان معنى كلمة كقوله: «ونصبت لواء  
المتفرسين، قال<sup>(٥)</sup>: جمع متفرس، وهو الذي يتثبت، وينظر، وفي الحديث: «اتقوا  
فراصة المؤمن».

### الأمثال والأقوال العربية:

كان للأمثال والأقوال العربية حظ وافر، واهتمام واضح في مجال الاستشهاد  
عند الزبيري، فقد استدل بجمهرة من الشواهد النثرية بلغت: (٤٥).

(١) انظر ص: ١٥

(٢) انظر ص: ٢٥ .

(٣) انظر ص: ٨، ٩ .

(٤) انظر ص: ٣١ .

(٥) انظر ص: ١٤ .

وقد تبين لي أن منهجه في ذلك على النحو التالي:

١- من تلك الأقوال والأمثال ما عزاه إلى قائله، أو راويه، وهو قليل، ومن ذلك:

- ما جاء في المنعول المطلق الذي جاء توييخا مقرونا باستفهام قال: «ويكون التوييخ للنفس كقول عامر بن الطفيل: ( لعنه الله تعالى ) يخاطب نفسه: «أغدة كغدة بعير وموتاً في بيت سلولية» .

- ما جاء في الأسماء الستة عند استدلاله على قصر: «أخ» قال<sup>(١)</sup>: «وأجاز هشام: «جاءني أخاك، ومررت بأخاك»، وحكى: «مكره أخاك لا بطل» .  
٢- أحياناً يشير إلى مناسبة المثل، ومن ذلك ما ذكره عند استشهاده بالمثل: «كليهما وتمراً<sup>(٢)</sup>» قال: «وأصله أن إنسان خير بين شيئين فطلبهما، وطلب معهما تمراً» .

ومن ذلك: عند استشهاده بالمثل<sup>(٣)</sup>: «أطرق كرا إن النعام في القرى، قال: «وهذا مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه» .

٣- قد يستدل بالمثل لتقرير قاعدة نحوية مثل قوله<sup>(٤)</sup>: «وقد تسكن الياء في: القاضي، ونحوه مما هو اسم معرب آخره ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب، وقد تحرك الياء الساكنة في حالة الجر مثل: «أعط القوس باريها» .

٤- قد يتعرض للمثل بالتفصيل، وما يحتمله من أوجه، ويتمثل ذلك بجلاء عند استشهاده بالمثل: «تسمع بالمعيدي خيراً من أن تراه»، وتفصيل ذلك في

(١) انظر ص: ٥٢ .

(٢) انظر ص: ٢٤٠ .

(٣) انظر ص: ٢٤٩ .

(٤) انظر ص: ٧٠ .

موضعه<sup>(١)</sup>.

٥- إذا كان لمثل، أو القول فيه تقدير فإنه يسوق ذلك بعده ، كقوله<sup>(٢)</sup>:  
«أهلك والليل» ، أي: بادر أهلك واسبق الليل، وقيل: أن أهلك: منصوب ببادر،  
والليل: معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادرين متسابقين إلى الأهل، فقد أمره  
أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله .

٦- قد يورد المثل توضيحاً لمعنى كلمة، مثل قوله<sup>(٣)</sup>: «الجدع: قطع الأنف،  
ومنه المثل: «لأمر ما جدع قصير أنفه» أي: قطع .

٧- أحياناً لا تنطبق القاعدة النحوية على مثل فيورده لرفع توهم بجيئه على  
تلك القاعدة، ومن ذلك استشهاده بالمثل السائر «صلى على الأسد وبلت على  
النقد» .

### الأشعار والأرجاز:

استشهد الزبيري بعدد وافر من الأشعار والأرجاز في هذا الجزء حيث بلغ  
ما استشهد به حوالي: (٩٤) .

ومنهجه في ذلك على النحو التالي:

١- يذكر القاعدة النحوية ، ثم يأتي بالشاهد الشعري دليلاً عليها، ومن  
ذلك: استدلاله على جواز حذف الخبر إذا كان كوناً مقيداً قال<sup>(٤)</sup>: كما في قول  
الشافعي:

ولولا الشعر بالعلماء يزري      لكنك اليوم أشعر من لبيد

(١) انظر ص: ٣٧ .

(٢) انظر ص: ٢٣٩ .

(٣) انظر ص: ٢٢٣ .

(٤) انظر ص: ١٧٤ .



ومنه استدلاله على بقاء الفاء بعد دخول لكن قال<sup>(١)</sup>: « يقول الأفوه:

ولكن ما يُقضى فسوف يكون

٢- كثيرا ما يتعرض الزبيري لموضع الاستشهاد في البيت، ومن ذلك ما جاء

عند استشهاده بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

قال<sup>(٣)</sup>: « والشاهد في مرداس فإنه منعه من الصرف، وهو معروف

للضرورة.

٣- أحيانا يتعرض لبيان معنى الشاهد، ومن ذلك ما مثله عند استدلاله على

مسوغ تقديم النكرة التي بمعنى الدعاء بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لقد ألب الواشون ألباً يجمعهم فترب لأفواه الوشاة وجندل

قال<sup>(٥)</sup>: يدعو على الوشاة بأن الترب والجندل - وهي الحجار - تسد

أفواههم، ولا يحصل ذلك إلا بموتهم، فكأنه دعا عليهم به وعناه، والوشاة: جمع

واش، وهو الذي يزوق الكلام للعاشق محبة على إبطال عشقه .

٤- قد ينصرف في بعض الآيات إلى تفسير معنى الكلمات، ومن ذلك: ما

جاء عن دد استشهاده في الإغراء، يقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

قال<sup>(٧)</sup>: « والهيجا بالقصر هنا، والأكثر فيها المد: الحرب .

(١) انظر ص: ٢٠١ .

(٢) انظر ص: ١١٠ .

(٣) انظر ص: ١١٠ .

(٤) انظر ص: ١٦٣ .

(٥) انظر ص: ١٦٣ .

(٦) انظر ص: ٣٠٢ .

(٧) انظر ص: ٣٠٢ .

٥- إذا كان البيت للضرورة فإنه يكتفي بتخريجه على ذلك مثل قوله<sup>(١)</sup>:  
«ولزم حرف النداء في ﴿اللهم فاطر السموات والأرض﴾، لأن الميم عوض عن  
حرف النداء، وأصله: «يا لله» فحذف حرف النداء، وجعل الميم في الآخر  
عوض عنه؛ وإنما أخرج الميم تتركاً باسمه تعالى، وقد شذ الجمع بين العوض  
والمعوض في الضرورة، ومنه<sup>(٢)</sup>:

إني إذا ما حدث ألما

أقول يا للهِما يا للهِما

٦- أحياناً يورد الخلاف في رواية البيت في بعض شواهد، كما فعل ذلك  
في باب: الاشتغال عندما استشهد بقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

قال<sup>(٣)</sup>: «روي بنصب «منفساً»، فالنصب بعامل مضمَر على شريطة  
التفسير، لأن التقدير: إن هلك منفساً أهلكته، والرفع على إضمار فعل أيضاً  
وهو فعل ما لم يسم فاعله، أي: لا تجزعي إن أهلك منفساً أهلكته، فأضمر  
«هلك»، المطاوع لأهلك الظاهر، وهذا معنى قوله: «أو طواع المفسر»،  
ويجوز الرفع بالابتداء أيضاً، فالنصب على إضمار الموافق، وهي رواية البصريين،  
والرفع على إضمار المطاوع، وهي رواية الكوفيين، أي: تقديره: إن هلك  
منفساً، وهي خارجة عن القياس على سبيل الشذوذ بحيث لا يبنى عليها قاعدة».

٧- قد يسوق بيتا لبيان معنى في بيت آخر، ومن ذلك قوله<sup>(٤)</sup>:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً

(١) انظر ص: ٢٥٠.

(٢) انظر ص: ٢٥٠.

(٣) انظر ص: ٢٩٥.

(٤) انظر ص: ٣٠٧.

قال: أي: أنزه نفسي عن معارضته، وأرفعها عن مقابلته. قال الفرزدق<sup>(١)</sup>:

وأن حراماً أن أسب مقاعساً      بأبائي الشم الكرام الحضارم

أولئك أمثالي فحسني بمثلهم      وأبعد أن يهجي كليب بدارم

٨ - قد يورد الشاهد الشعري لغير شاهد نحوي بل لفائدة أدبية مثل

قوله<sup>(٢)</sup>: ومنهم من إذا هجاه اللئيم هجا الكرام من قبيلته ومعشره، ولم يتعرض

له كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إني إذا هر كلب القوم قلت له      سلم وربك مخنوق على الجرم

ومنهم يهجو كل من هجاه من خسيس وشريف كما قال الفرزدق:

رجا أن ينجيه حساسة قدره      ولم يدر أن الليث يفترس الكلبا

٩- الزبيري في استشهاده بالأبيات كغيره من النحويين فتارة يأتي بالبيت

كاملاً، وهو الأكثر، وما ذكرته من الأبيات السابقة شاهد على ذلك، وأخرى

يجتزئ بشطر البيت، ومن الأمثلة على ذلك:

- ما ذكره عند استدلاله على أن المنصوبات، والمجرورات فضلة صالحة

للسقوط إلا إذا كان عمدة صار أصلها الرفع<sup>(٤)</sup>:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

ومن ذلك: الاستدلال بقول<sup>(٥)</sup> الشاعر:

ولكن ما يقضي فنوف يكون

(١) انظر ص: ٣٠٨ .

(٢) انظر ص: ٣٠٦ .

(٣) انظر ص: ٣٠٦ .

(٤) انظر ص: ١١٣ .

(٥) انظر ص: ٢٠١ .

١٠- موقف الزبيري من نسبة الأبيات متباين، فهو أحياناً ينسبها إلى قائلها،

ومن ذلك<sup>(١)</sup>: « ويقول الكميت:

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

وكقول ليلي الأخيلية تهجو النابغة الجعدي<sup>(٢)</sup>:

تساور سوارا إلى المجد والعلا وفي دمي لئن فعلت ليفعلا

وأحياناً لا ينسب الأبيات، وهي السمة الغالبة، وإنما يكتفي بقوله: « قول

الشاعر<sup>(٣)</sup>، « قول الآخر<sup>(٤)</sup>، « وأنشد فلان<sup>(٥)</sup>، أو « قوله<sup>(٦)</sup> ».

١١- يشير أحياناً إلى المصادر التي ورد فيها الشاهد، ومن ذلك قوله<sup>(٧)</sup>:

«وقد جاء إظهار هذا المبتدأ في الشعر. أنشد أبو الفتح ابن جني في الخصائص:

فقال علي اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعدد

وقوله<sup>(٨)</sup>: « وحنانك بفتح النون المهملة، أي: تخننا عليك بعد تخنن، وهي

الرحمة. قال طرفة:

حنانك بعض الشر أهون من بعض

أنشده سيويه.

١٢- قد يتصدى الزبيري لتقطيع البيت عروضياً، ويعزوه إلى مجرّه، وقد

(١) انظر ص: ٨٢ .

(٢) انظر ص: ٥٨ .

(٣) انظر ص: ٣٠٦ .

(٤) انظر ص: ٢٠٠ .

(٥) انظر ص: ١٤٦ .

(٦) انظر ص: ٤٨ .

(٧) انظر ص: ١٥٧ .

(٨) انظر ص: ٢٣٢ .

يكون ذلك لتوضيح مسألة نحوية، أو لبيان شاهد عرضي، وقد أشرت إلى شيء من ذلك عند الحديث عن نظمه<sup>(١)</sup>.

١٣- أحياناً يستشهد الجمالي بصدر أو عجز من بيت، فيقوم الزبيري بإتمامه، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقيكم في سوءة عمر

فالجمالي استشهد بقول: (يا تيم تيم عدي لا أبا لكم)، وأكمل الزبيري بقية البيت .

### التفاوت في الاستشهاد وترتيب الشواهد:

حتمت طبيعة كل موضوع على الزبيري التفاوت في إيراد الشواهد الثرية، والشعرية، فالموضوع الذي يكون واسعاً، ومتشعباً نجده يكثر من شواهد في الغالب، والموضوع الذي يكون صغيراً تقل شواهد عنده، فنجد مثلاً يستشهد في باب ما لا يتصرف بتسعة عشر شاهداً، منها سبع آيات، وثلاثة أمثال، بالإضافة إلى تسعة آيات .

فإذا انتقلنا إلى باب الاشتغال نجده يقتصد في الاستشهاد بأربعة شواهد، منها: آية، ومثال، وبيتان من الشعر.

فإذا انتقلنا إلى المفعول فيه وجدنا أنه قد استشهد بأحد عشر شاهداً، منها: سبع آيات، وأربعة أقوال.

وبعده مباشرة المفعول له نرى أنه قد اقتصر على خمسة شواهد: آيتان، وثلاثة آيات من الشعر .

(١) انظر قسم الدراسة .

(٢) انظر ص: ٢٦٣ .

وهكذا يستمر الزبيري في استشهاده ما بين إكثار وإقلال حسبما يقتضيه

الموقف .

ومن الملاحظ أنه يسوق شواهد مرتبة، فهو يقدم الشواهد القرآنية، ثم

الحديث، ثم الأمثال، فالشواهد الشعرية، ولم يخرج عن ذلك في القسم الذي

قمت بتحقيقه، وأحياناً يقتصر على بعضها دون الآخر حسبما يقتضيه الموضوع.

## مصادره

اعتمد الزبيري في شرحه على مجموعة كبيرة من المصادر منها ما له اتصال مباشر بشرحه وهي الكافية وشروحها مثل شرح ابن الحاجب، وشرح الرضوي، وشرح الجامي وغيرها، ومنها ما ليس له علاقة بشرحه ككتب النحو الأخرى مثل شرح التسهيل لابن مالك، والارتشاف لأبي حيان، وشرح قطر الندى لابن هشام، وشرح التصريح للأزهري وعلى رأس الجميع كتاب سيبويه .

وسوف أقسم الحديث عن مصادره إلى نوعين:

أولاً: ما له علاقة مباشرة بشرحه على كتاب شيخه الجمالي (رسالة الوظائف الوافية)، وهي شروح الكافية .

ثانياً: المصادر الأخرى التي ليس لها علاقة مباشرة بشرحه .

الأول: ما نقل عنه مباشرة .

الثاني: ما نقل عنه بواسطة .

ولنبداً بالحديث عن الأول من الكتب؛ وهو ما له علاقة بشرحه فنقول:

### ١ - الكافية لابن الحاجب:

أكثر الزبيري من مراجعة كافية ابن الحاجب مصرحاً باسمه تارة، وبكافيته تارة أخرى، فهو كثير الإشارة إلى عبارات ابن الحاجب مفضلاً لعبارات شيخه عليها في بعض المواضع، كما أشرت إلى ذلك في (منهجه<sup>(١)</sup>)، كما أنه قد يشير إلى رأي ابن الحاجب في كافيته عند إيراد بعض المسائل، ومن ذلك على سبيل المثال:

(١) انظر قسم الدراسة .

١ - ما جاء في نائب الفاعل قال<sup>(١)</sup>: « ينوب عنه؛ أي: عن الفاعل عند حذفه في أحكامه كلها منسوب المجهول، وهو المسمى عند المتأخرين ومنهم ابن مالك بنائب الفاعل، وعند الجمهور من النحاة ومنهم ابن الحاجب بمفعول ما لم يسم فاعله<sup>(٢)</sup> » .

٢ - ما جاء في تعريف الإعراب قال: « ويريد بهذا أن الإعراب عنده أمر لفظي وهو الحركات التي في قولك: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، وهو رأي قوم من النحويين منهم الشلوين وابن خروف وابن الحاجب<sup>(٣)</sup> » .

٣ - قوله في المنسوخ من الصرف للعمية والتركيب قال<sup>(٤)</sup>: « قال ابن الحاجب معرفاً له في كافيته: « الذي بإضافة ولا إسناد » وقد احتز عن التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي » .

هذه بعض إشارات الزبيري لكافية ابن الحاجب، وقد أشرت إليها في قسم التحقيق.

## ٢ - شرح الكافية لابن الحاجب:

لم يصرح الزبيري بهذا الشرح في هذا الجزء الذي قمت بتحقيقه، لكنني وجدت أنه قد استفاد منه في بعض عباراته، ومن ذلك ما جاء في باب إضافة (أبي) إلى ياء المتكلم، وذكر إجازة المراد رد اللام فيقال: أبي متمسكاً بقول الشاعر:

وأبي مالك ذو المجاز بدارٍ

(١) انظر ص: ١٣٧ .

(٢) انظر الكافية: ٧٢ .

(٣) انظر ص: ٤٢ .

(٤) انظر ص: ٢٠١ .



قال الزبيرى<sup>(١)</sup>: « وهو لا يقوم حجة له لاحتماله الجمع بأن يكون في الأصل (وأبين) جمع سلامة بجرور بواو القسم، أضيفت إلى ياء المتكلم، وحذفت النون بالإضافة فأدغمت الياء الأولى في الثانية فصار (أبي)، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأينا

أي: لما سمعنا أصواتنا بكين وقلن: جعل الله آباءنا فداءكم .

هذه عبارة الزبيرى، أما ابن الحاجب فقد ذكر<sup>(٢)</sup> في شرحه للكافية أن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء، مع انه يحتمل أن يكون المقسم به أي: أبني جمع (أب) فأصله: أبين، سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءين، فأدغمت النون في الثانية، فصار (أبي)، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأينا

أي: لما سمعنا وعلمنا أصواتنا بكين وقلن لنا: آباؤنا فداؤكم . ا.هـ .

حيث يلحظ تقارب عبارة الزبيرى من عبارة ابن الحاجب، ولعله أفاده منها، والله أعلم .

### ٣ - شرح الكافية للرضي:

أفاد الزبيرى من شرح الرضي على الكافية وخاصة عند من عرضه للمسائل الخلافية، وقد استطعت أن أتعرف على ذلك من خلال أسلوبين:

الأسلوب الأول: أن يصرح بذكر الرضي فينسب الرأي إليه، ومن ذلك:

أ - ما جاء عند حديثه عن تعريفه الكلمة قال<sup>(٣)</sup>: « واللام في الكلمة

(١) انظر ص: ٥١ .

(٢) انظر شرح الكافية ص: ٥٥ .

(٣) انظر ص: ٢٦ .

للجنس والتاء للوحدة كما في الرضي « .

ب - ما جاء في الفاعل، وهل هو أصل أم المبتدأ، قال<sup>(١)</sup>: « وقال قوم منهم

الرضي: كل منهما أصل برأسه » .

الأسلوب الثاني: أنه أفاد منه دون تصريح وذلك نحو:

أ - ما جاء في باب التنازع قال<sup>(٢)</sup>: « وكما أن التنازع يجوز في ضمير

الغائب المتصل المرفوع عند الكسائي ومن وافقه من الجماعة الأندلسيين، كذلك

يجوز عندهم في ضمير المخاطب أو المتكلم كونهما منفصلين منصوبين نحو: ما

ضربت وما أكرمت إلا إياك، وكذلك في الاسم الظاهر الواقع هذا الموقع عندهم

نحو: ما ضربت وما أكرمت إلا زيداً، وهذا أيضاً ونحوه عند البصريين والمؤلف

محمول على الحذف العام بدلالة القرائن لا على التنازع ...

إلى أن قال: « ويلزم البصريين والمؤلف في هذا المقام متابعة الكسائي في

مذهبه؛ وهو إعمال الثاني بشرط حذف الفاعل من الأول خوفاً من فساد

المعنى».

فمن قوله: « يلزم » أفاده من شرح الرضي<sup>(٣)</sup> مع تغيير طفيف في العبارة .

ب - ما جاء في الممنوع من الصرف في نصب (جوار) ضرورة قال<sup>(٤)</sup>:

«وهي لغة قليلة أجازها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر النحوي» .

وهذه العبارة نص عبارة الرضي في شرح الكافية<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص: ٧٩، وانظر الرضي ٢٣/١ .

(٢) انظر ص: ١٢٩ .

(٣) انظر شرح الرضي ٧٨/١ .

(٤) انظر ص: ٧١ .

(٥) انظر شرح الرضي ٥٨/١ .

## ٤ - شرح الجامي على الكافية المسمى (الفوائد الضيائية):

من أهم الشروح التي أكثر من النقل عنها شرح الجامي على الكافية المسمى  
ب(الفوائد الضيائية) وقد سلك في ذلك أسلوبين:

الأول: التصريح باسم الجامي، وهذا قليل، ولم يرد سوى مرتين في هذا  
الجزء المحقق<sup>(١)</sup>:

الأولى: عند كلامه عند عن تصريف الكلمة قال: « واللام في الكلمة  
للجنس » كما في الرضي، وتابعه الجامي .

الثانية: قوله<sup>(٢)</sup> عند الكلام على المعدول من رباع إلى عشار في منعه من  
الصرف، وفيما فوق رباع إلى عشار، ومعشر خلاف، فأجازه قوم بالقياس،  
واختاره ابن معط، واستدلوا بقول الشاعر:

ويوتهم واللائكين التمر خمساً خمساً

وبقول الكميت:

ولم يستزيلوك حتى رميت فوق الرجالا حضالا عشار

إلى أن قال بعد إيراد الأبيات التي أنشدها خلف الأحمر...: « ومنعه قوم،  
وزعموا أن الأبيات موضوعة. قال المولى عبد الرحمن الجامي، والصواب:  
بجئها<sup>(٣)</sup> ».

## الأسلوب الثاني:

ألا يصرح بذكر الجامي حينما ينقل عنه، وهذا الأسلوب كثير في شرح  
الزبيرى، ويأتي هذا النقل في ثنايا الشرح والتحليل، وربما اتخذ الزبيرى بداية  
لشرحه لباب من الأبواب، ثم بعد ذلك يتوسع في الشرح .

(١) انظر ص: ٢٦ من قسم التحقيق، والفوائد الضيائية ٦٦/١ .

(٢) انظر ص: ٨٣ من قسم التحقيق .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ١١٧/١ .

فمن المواضع التي نقل فيها الزبيرى عن الجامى دون تصريح، هي على سبيل التمثيل لا الحصر:

١ - ما جاء في باب الممنوع من الصرف عند كلامه على الخلاف في صرف: «جوار» قال<sup>(١)</sup>: «فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها .

فأصل: «جوار» في قولك: «جاءني جوار»: «جوارى» بالضم والتنوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف، فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين، فصار: «جوار» على وزن: «كلام» فلم يبق على صيغة الجمع المتناهي، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف...» . إلى أن قال: «وعلى هذا قياس حالة الجر بلا تفاوت» .

وهذا الكلام الذي ساقه الزبيرى هو نص كلام الجامى<sup>(٢)</sup> مع تغيير طفيف .

٢ - ومن ذلك: ما جاء في باب المبتدأ والخبر قال<sup>(٣)</sup>: «فإن «طابقت»، أي: ساوت ومائلت الصفة الرافعة للظاهر، أو ما يجري مجراه، بعد نفسي، أو استفهام مفرداً مذكوراً بعدها في إفراده، نحو: «ما قائم زيد، وأقائم زيد؟»، واحترز بقوله: «مفرداً» عما إذا طابقت مثني، أو مجموعاً، نحو: «أقائمان أخواك؟»، و«أقائمون أخوتك؟»، فإنها حينئذ خبر لا مبتدأ، لأن المطابقة حاصلة من اسم الفاعل، وما بعده «فأمران»، أي: فيجوز في الصفة «أمران» :

أحدهما: أن يكون مبتدأ، وما بعدها فاعل سد مسد الخبر، لشدة شبهه

بالفعل.

(١) انظر ص: ٧٦ من قسم التحقيق .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٧٨ .

(٣) انظر ص: ١٤٩، ١٥٠ .

والثاني: أن يكون ما بعدها مبتدأ، وهي خبر عنه مقدم عليه لفظاً، مؤخر معنى، فهنا ثلاث صور:

أحدها: تقديم تثنية الصفة، نحو: «أقائمان الزيدان»، ويجب أن يكون حيثئذ (الزيدان) فاعل الصفة قائم مقام الخبر.

وثانيها: إفراد الصفة كـ «أقائم زيد؟»، ويجوز فيه الأمران كما علمت . وهذا الكلام الذي ساقه الزبيري هو نص عبارة الجامي، وبالذات من قوله: «فهنا ثلاث صور» مع تغيير طفيف فيما قبله<sup>(١)</sup>.

٣ - ومنها: ما جاء في علة إعراب المنادى إذا دخلت عليه لام الاستغاثة قال<sup>(٢)</sup>: «وإنما أعرب المنادى بعد لام الاستغاثة؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، فدخلها ضعفت مشابهته للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه» .

وهذه العبارة هي نص عبارة الجامي<sup>(٣)</sup>.

٤ - ومنها: ما جاء في باب الاشتغال قال<sup>(٤)</sup>: «وكذلك ليس من باب ما ينتصب بإضمار عامل قوله تعالى: ﴿وكلُّ شئٍ فعلوه في الزبر﴾ لفساد المعنى، إذ ليس المعنى أنهم فعلوا كل شئ في الزبر، فالجار والمجرور أعني (في الزبر) إن كان متعلقاً بـ «فعلوا» يلزم فساد المعنى، لأن صحائف أعمالهم ليس محلاً لفعلهم، لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم. فهذه العبارة، هي نص عبارة الجامي<sup>(٥)</sup> مع تغيير طفيف جداً.

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢٧٨/١ .

(٢) انظر ص: ٢٤٣ .

(٣) انظر ص: ٣٢٦/١ .

(٤) انظر ص: ٢٠٩ .

(٥) انظر الفوائد الضيائية ٣١٦/١ .

## ٥ - شرح شهاب الدين الهندي للكافية:

صرح الزبيرى بذكر الشهاب الهندي، وشرحه على الكافية مرة واحدة. جاء ذلك في حد (الكلمة) عند كلامه على نوع اللام في (الكلمة) قال<sup>(١)</sup>: «واللام في الكلمة للجنس، والتاء للوحدة كما في الرضي، وتابعه الجامي، ولا يلزم المنافاة لصدق الجنس على الكثير، إذ الكلمة مفهوم كلي، وإن كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه، كما أشار الشهاب الهندي في «شرح الكافية»<sup>(٢)</sup>، وتبعه غيره.

## ٦ - شرح الكافية للخيصي :

وقد صرح به عند كلامه على الممنوع من الصرف قال: «أحدها: جمع واقع على صيغة: «منتهاه»، وهو ما كان ثالثه ألفاً بعدها حرفان متحركان، أو ثلاثة واسطها ساكن على زنة: مفاعل، ومفاعيل كمساجد، ومنابر، ومصاييح، وطاوويس، والمراد هنا بالزنة «لا في باب وزن الفعل كما سيأتي زنة عروضية لا تصريفية كما نبه عليه الخيصي - رحمه الله»<sup>(٣)</sup>.

ثم عاد الزبيرى إلى ذكره مرة أخرى فقال: «ولا يقابل الغير بجنسه، كما هو واجب في الزنة التصريفية، لأن «قناديل» و«دنانير»، و«طاوويس» و«حبايب»، و«حبايب»، ونحوها معدومة الصرف اتفاقاً على أن زنتها بالقول الأول: فعاليل، ومفاعيل، وفعايل، لامفاعيل، وفعايل، فإذاً يعطل المنع بقوله: ولا قائل به، ولهذا نبه الخيصي، وغيره على أن المعتبر الزنة العروضية دون التصريفية.

(١) انظر ص: ٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية للهندي ٣/أ مخطوط .

(٣) انظر ص: ٧٢ من التحقيق .

ولم أعتز على ما ذكره الخييصني في شرحه للكافية<sup>(١)</sup> .

### النوع الثاني من معادره:

وهي كتب النحو التي ليس لها علاقة مباشرة بشرحه ، وتنقسم إفادته منها إلى قسمين:

القسم الأول: ما نقل عنه الزبيرى مباشرة بدون واسطة، وهي كالتالي:

#### ١ - شرح التسهيل لابن مالك:

وهو يأتي بعد شرح الجامي في كثرة إفادة الزبيرى منه ، وتضمنه شرحه، وذلك من خلال أسلوبين:

الأول: أن يصرح باسم ابن مالك، وشرحه، ومن ذلك على سبيل التمثيل:  
١ - ما جاء عند كلامه على حد الكلمة قال<sup>(٢)</sup>: « والكلمة في اللغة: الإبانة، ومنه سمي الكلم كلاً لإبانته بالجرح لما تحته، وتطلق في اللغة أيضاً على الجمل المفيدة. » .

إلى أن قال: « وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ذلك ابن مالك<sup>(٣)</sup> » .

٢ - ما جاء في باب المبتدأ، أو الخبر عند كلامه على تعريف المشتق قال<sup>(٤)</sup>:  
« فذهب ابن مالك<sup>(٥)</sup>، وتابعوه إلى أنه ما دل على منتصب مصوغاً من مصدر مستعمل أو مقدر نحو: ضارب، ومضروب، وحسن، وأحسن منه ، وربعة،

(١) انظر ص: ٧٦ من التحقيق .

(٢) انظر ص: ٢ من قسم التحقيق .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٥ .

(٤) انظر ص: ١٦٨ من قسم التحقيق .

(٥) انظر شرح التسهيل ١/٣٠٤ .

وحزور، وقفاخر من الصفات التي لا مصادر لها، ولا أفعال ...» .

٣ - ما جاء في زيادة الباء في خبر (لا) قال<sup>(١)</sup>: « وذهب ابن السراج، وابن

مالك<sup>(٢)</sup> إلى أن الباء تزداد في خبرها، وأنشد على ذلك قول: سواد بن قارب  
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

كن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه  
بمغن قتيلا عن سواد بن قارب

٤ - ما جاء في قصر الأخ قال<sup>(٣)</sup>: « وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله<sup>(٤)</sup>

مستدلاً على قصر الأخ:

أحساك أحساك إن تدعه للممة  
يجبك بما تبغي ويكفيك من يبغي

الأسلوب الثاني:

النقل من شرح التسهيل دون التصريح بذلك، وهو الأكثر والأغلب، ومن

ذلك على سبيل المثال:

١ - ما جاء عند كلامه عن بقاء الفاء مع دخول أن، قال<sup>(٥)</sup>: « فمن بقاء

الفاء مع دخول أن قوله تعالى: ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم

ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ... ﴾ ....

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿ واعلموا أنما غنمتم من

شئ فإن لله خمسه ﴾ ، وقال الشاعر:

علمت يقيناً أنما هم كونه فسعي امرئ في صرفه غير نافع

إلى أن قال:

(١) انظر ص: ٢١٤ من قسم التحقيق .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح عمدة الحفاظ ٢/١٢٦ .

(٣) انظر ص: ٥٢ من قسم التحقيق .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٤٥ .

(٥) انظر ص: ٢٠٠ من قسم التحقيق .



« ولكنما يقضي فسوف يكون »

وهذا الكلام هو نص كلام ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(١)</sup>.

٢ - ما جاء في المبتدأ والخير عند كلامه عن وجوب حذف الخير قال<sup>(٢)</sup>:

« (و) قد (يجب) حذف المبتدأ إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع؛ ليعين المنعوت بدونه، لكونه مجرد المدح كما في باب « الحمد لله الحميد » بالضم أي بضم الحميد، والتقدير: هو الحميد، أو مجرد الذم نحو: « أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين » ، أو مجرد الترحم نحو: « مررت بعبك المسكين » ، فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، يجوز فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح وإضمار الناصب أمانة عليه، ثم التزم الإضمار في الرفع، ليجري الباب على سنن واحد » .

فما ذكره المؤلف هو نص عبارة ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٣)</sup> مع تغيير يسير في الأمثلة، هذا بالإضافة إلى نقله لبعض العبارات، أثبتتها في حواشي التحقيق .

٢ - ارتشاف الضرب، والتذليل والتكميل لأبي حيان:

وهما من أهم المصادر التي اعتمدها، ونقل منها مباشرة، خاصة في نقل المسائل الخلافية، وقد اتبع في ذلك أسلوبين:

الأول: أن يصرح بأبي حيان، لكنه لا يصرح إطلاقاً باسم كتابه، فمن ذلك على سبيل المثال:

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٢/١ .

(٢) انظر ص: ١٥٦ من قسم التحقيق .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٨٧/١ .

١ - ما جاء في إعراب (فو) من الأسماء الستة، قال<sup>(١)</sup>: «وحكى صاحب «الموعب» عن أحمد بن يحيى أنه جمع بالواو والنون إذا نقص منه اللام فيقال: فون وفين، قال أبو حيان: وهذا في غاية الغرابة<sup>(٢)</sup>» .

٢ - ما جاء في نائب الفاعل في أيهما أولى بالنيابة عن الفاعل عند عدمه قال<sup>(٣)</sup>: « وقيل: ظرف المكان؛ لأنه أقرب إلى المفعول؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام، وهو اختيار أبي حيان<sup>(٤)</sup> » .

وقد أشرت إلى غير هذين الموضوعين في حواشي التحقيق .

الأسلوب الثاني: النقل من الكتابين والإفادة منهما دون تصريح بأبي حيان أو كتابيه، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ - ما جاء في المبتدأ والخبر عند حديثه عن الإخبار بالصفة قال: « واعلم أنه لو عطف على هذه الصفة فعل انفصل الضمير فتقول: أقائم الزيدان بل قاعدًا هما، قال أبو عثمان المازني: وتقول: أقائم أخوك أم قاعد، هذا هو القياس والوجه، وحكى المازني: أم قاعدان بالضمير المتصل » .

فما سبق أفاده من الارتشاف وخاصة قول المازني، مع تغيير طفيف في العبارة .

٢ - ما جاء في إعراب الأسماء الستة قال<sup>(٥)</sup> في إحدى لغات (فو): « وجاء بتشديد الميم مع الفتح، أنشد صاحب الترقيص من أرجوزة:  
ألذ ما ضممتُ عندي ضمة

(١) انظر ص: ٤٩ من قسم التحقيق .

(٢) هذا نسب إلى أبي حيان، ولم أجده في كتبه المطبوعة .

(٣) انظر ص: ١٤٠، ١٤١ من قسم التحقيق .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ .

(٥) انظر ص: ٤٨ من قسم التحقيق .

كطمع شهد ريقه وفمه

وحكى كراع أنه يقال: فمُّ بالضم والتشديد .

وما ذكره المؤلف هو نص عبارة أبي حيان في التذيل والتكميل<sup>(١)</sup> .

### ٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى:

وهو أحد مصادر الزبيرى التي اطلع عليها، ودقق فيها النظر، ونقل منه غير

مرة دون التصريح بابن هشام أو مؤلفه، ومن ذلك:

١ - ما جاء في اللغات الواردة في (غلامي) من قوله<sup>(٢)</sup>: « وجاء يا غلامي

يائبات الياء ساكنة على الأصل في البناء، قال الله تعالى: ﴿ياعبادي فاتقون﴾

ويا غلامي بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿ياعبادي الذين أسرفوا﴾ وياغلام بحذف

الياء، قال الله تعالى: ﴿يا عباد فاتقون﴾ وياغلاما بقلب الكسرة التي قبل الياء

المتفوحة فتحة، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يا

حسرتى على فرطت في جنب الله﴾ ... » .

فما ذكره هو نص عبارة ابن هشام في شرح قطر الندى<sup>(٣)</sup> مع تغيير طفيف.

٢ - ما جاء في باب الاشتغال قال<sup>(٤)</sup>: « (أو) يلبس المفسر بالوقوع (جواباً

عن استفهام بفعله) كقام زيد وعمراً أكرمه) مثال العطف على جملة فعلية

متقدمة .. » إلى أن قال: « والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلذلك فضل

النصب قال الله تعالى: ﴿خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين \* والأنعام

خلقها﴾ أجمع علماء العربية على نصب « الأنعام » ؛ لأنها متقدمة عليها جملة

(١) انظر التذيل والتكميل ٣٢/١ مخطوط .

(٢) انظر ص: ٢٥٧، ٢٥٨ من قسم التحقيق .

(٣) انظر شرح قطر الندى: ٢٠٥ .

(٤) انظر ص: ٢٧٧، ٢٨٧ من قسم التحقيق .

فعلية وهي: خلق الإنسان .

فمن قوله « والتناسب في العطف » إلى قوله: « وهي خلق الإنسان » هو نص عبارة ابن هشام في شرح القطر<sup>(١)</sup>.

وقد أثبت بقية ما أفاده من شرح قطر الندى في حواشي التحقيق .

#### ٤ - شرح شذور الذهب لابن هشام:

وقد نقل منه دون تصريح بابن هشام أو مؤلفه :

ومن ذلك ما جاء في الصفة الرافعة للاسم المشتق الظاهر في قول الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب بأن المرفوع بهذه الصفة يجب أن يكون ظاهراً، قال ابن هشام: « وأوجبوا في قوله تعالى: ﴿أرأغب أنت﴾ أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت الأول، إذ لا يخبر عن المثني بالمفرد . فمن قوله: أرأغب أنت إلى قوله: لا يخبر عن المثني بالمفرد أفاده منه المؤلف<sup>(٢)</sup>، ثم تعقبه بعد ذلك بقوله: وفيه نظر .

#### ٥ - شرح التصريح:

لم يصرح الزبيرى بالأزهري إطلاقاً، ولكنه نقل عنه في بعض المواضع، وقد أشرت إلى ذلك في قسم التحقيق، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في باب التنازع، قال<sup>(٣)</sup>: « وقد أجاز بعض المغاربة التنازع مع تقدم المعمول، وأجازوا في قوله تعالى: ﴿بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ أن يكون « بالمؤمنين » معمولاً لرؤوف . وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول فأجاز في قوله:

(١) انظر شرح قطر الندى: ١٩٤ .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ١٨٢، وص: ١٤٦، ١٤٧ من قسم التحقيق.

(٣) انظر ص: ١٢٦ من قسم التحقيق.

متى تُصِيبُ أفقاً من بارق تشم<sup>(١)</sup>

أن تكون (من) زائدة، و(بارق) في موضع نصب بـ(تشم) .

فقد أفاد الزبيري هذا الكلام من التصريح<sup>(٢)</sup>.

## ٦ - همع الهوامع:

مثاله ما جاء في تعريف الكلمة قال: « والكلمة في اللغة الإبانة، ومنه سمي الكلم كلفاً؛ لإبانته بالجرح عما تحته، وتطلق في اللغة أيضاً على الجمل المفيدة... » إلى أن قال: « وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، لذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك، وإن ذكره في ألفيته، فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها .

فمن قوله: « وهذا الإطلاق » هو نص عبارة السيوطي في الهمع<sup>(٣)</sup>، وما قبل هذا النص فيه تغيير طفيف .

هذه بعض المصادر التي نقل عنها الزبيري وأفاد منها مباشرة بلا واسطة، وبقيت مصادر أخرى اطلع عليها وأفاد منها، لكن نقله منها أقل مما سبق الإشارة إليه، من هذه المصادر:

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، والمقرب له أيضاً، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ولب الألباب للسيد ركن الدين الشريف، والعباب في شرح اللباب للنقرة كار، والأشباه والنظائر للسيوطي، وشرح الألفية للأشموني، وشروح المفصل وغيرها، وقد أثبت ذلك كله في حواشي الكتاب.

## القسم الثاني:

(١) انظر ص: ١٢٦ من النص .

(٢) التصريح ٣١٨/١ ، ص: ٧٩ من التحقيق .

(٣) الهمع ٥/١، وقسم التحقيق ص: ١٠ .

وهي الكتب التي نقل عنها الزبيري وأفاد منها بواسطة، وهذه المصادر على

النحو التالي:

١ - الكتاب وقد غلب على ظني أنه نقل منه بواسطة؛ لأنني رأيت ما نقله عن سيويه مذكوراً في كتب النوعين السابقين، وإن كنت لا أنفي أن يكون قد اطلع عليه مباشرة وذلك لكثرة نقله لأقوال سيويه .

٢ - المقتضب، ولم يصرح به إطلاقاً، بل يصرح باسم المبرد .

٣ - معاني القرآن للفراء، وقد وجدت فيه بعض آراء الفراء التي ذكرها

الزبيري، لكن الغالب أن إيراده لآراء الفراء بواسطة .

٤ - معاني القرآن للأحنش، ويقال فيه ما قيل في معاني الفراء .

٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج .

٦ - الأصول لابن السراج، ولم يصرح به، بل يصرح بابن السراج .

٧ - المفصل للزمخشري، ولم يصرح به، بل باسم الزمخشري في عدة

مسائل.

ومن نقل عنهم الزبيري في هذا الشرح واعتمد عليهم ولم يصرح بأسماء

كتبهم الكسائي وابن قتيبة وابن كيسان والجرجاني والجواليقي وغيرهم، بل كان

نقله لآرائهم من النوعين السابقين والله أعلم .

### شخصية الزبيري العلمية

إن المتأمل لكتاب الزبيري يجد نفسه أمام شخصية علمية فذة، وعقلية قوية أهدته لأن يناقش آراء، وينفرد بأخرى، ويرد، ويعارض فلاحظ في ثنايا شرحه عبارات المناقشة العلمية، كقوله: «وذاك فيه نظر»، و«وهذا خطأ»، «وأقول»، «والصحيح»، ولاشك أن هذا يبرهن على شخصية الزبيري العلمية المتزنة القائمة على علم غزير، واطلاع عميق، فشخصية الزبيري واضحة في كتابه بارزة فيما يعرض من القضايا، وكان كثيراً ما يعترض على أئمة النحو المتقدمين منهم، والمتأخرين كالمررد، والأخفش، والشلوبين، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم. علماً بأن الزبيري لم يكن في كثير من هذه الآراء مبتكراً، وإنما هو تابع لمن سبقه، غير أن هذا لا يلغي شخصيته الفكرية، فلو نظرنا إلى اختياراته المذكورة سابقاً لأدركنا ذلك.

وسأعرض لذكر بعض المواضيع التي تجلّي شخصية الزبيري العلمية بشيء من الإيجاز.

#### المررد والأخفش:

اعترض الزبيري على ما ذهب إليه المررد والأخفش من أن الكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء، لا حركة إعراب قال<sup>(١)</sup>: «وزعم المررد<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> أن الكسرة في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء، لا حركة إعراب، ولا وجه له.

(١) انظر ص: ٦٣ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٣١، وهو مما نسبته إليه ابن جني في سر الصناعة ٤١٨ .

(٣) انظر معاني القرآن ٥/١، ٢٨٨/٢ .

## الأخفش:

اعترض الزبيري على الأخفش في جعله الخبر الذي سدت الحال مسده مصدراً مضافاً إلى صاحب الحال في مثل: « ضرب زيد عمراً، أو بكرة قائماً » حيث قال الأخفش في تقديره: ضرب زيد عمراً، أو بكرة ضربه قائماً. قال الزبيري<sup>(١)</sup>: « ويلزمه أن يفهم من عين الخبر نفس المفهوم من المبتدأ، وهو لا يصح ».

## الزجاجي:

في باب نائب الفاعل أشار المؤلف إلى أن سيبويه لا يكون عنده نائب الفاعل مصدراً إلا بتعهد نائب الفاعل، أي: بقصد كـ « قعد وقدخرج » للمتوقع قعود، والمتوقع خروج، أي: قد قعد القعود، وخرج الخروج الذي ينتظر وقوعه. قال<sup>(٢)</sup>: « وأخطأ من حفظ عن سيبويه في هذا المقام غير ذلك ». وهو يعني بذلك: الزجاجي حيث قال في الجمل<sup>(٣)</sup>: « وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه ».

## الشلوبين:

اعترض الشلوبين على الجزولي في قوله بحذف خبر « لا » عند التميميين إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور، جاز حذفه وإثباته. وقد رد الشلوبين بقوله<sup>(٤)</sup>: « هذا استثناء ظريف، ولا أدري من أين نقله ». ولما كان الزبيري لا يرى ما ذهب إليه الشلوبين في قوله<sup>(٥)</sup>: « لا أدري من

(١) انظر ص: ١٧٧، وشرح التسهيل ١/٢٨٠ - ٢٨٢، والارتشاف ٢/٣٤.

(٢) انظر ص: ١٣٨.

(٣) انظر الجمل: ٧٧.

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٠٦.

(٥) انظر ص: ٢٠٩.



أين نقله « . فقال: « كذا قيل » .

وأنت خبير بأن مثل الجزولي لا يجهل كون إثبات حكم عن بني تميم يحتاج إلى النقل، ومن المعلوم أن الناقل لا يتوجه عليه منع، وقول الشلوبين لا أدري من أين نقله لا يقضي بضعفه لما علمت من أن الحافظ حجة على غيره، وأن معظم علماء النقل على قبول زيادات الثقة، فيوشك أن ما قاله صحيح.

#### ابن مالك:

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل: « أنه لا يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ، لأن نسته خير المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل... » .  
قال الزبيرى: « هكذا قيل في توجيه منع الفاء، أقول: وفيه نظر، لأنه لا نسبة بين الفاعل والخبر جامعة... » .  
وقد ذكرت ذلك بتمامه تحت عنوان: « الآراء التي ادعى الانفراد بها »  
فارجع إليه<sup>(١)</sup>.

#### ابن هشام:

رد الزبيرى على ابن هشام دون تصريح باسمه، وكفى بقوله: « هكذا قيل في رده » ، وذلك أن ابن هشام قد ذكر في « شذور الذهب<sup>(٢)</sup> » أن الكوفيين، والزخشي، وابن الحاجب يزعمون أن المرفوع بالصفة المشتقة يجب أن يكون ظاهراً، وحملوا آية مريم: ﴿ أَرَأَيْتِ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ على التقديم والتأخير. قال ابن هشام: « ولا يمكنهم ذلك في البيت إذ لا يخبر عن المفرد بالثنى، وعنى بالبيت قول الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إن لم تكونا على من أقطع

(١) انظر ص: ١٨٨ من التحقيق، وص: ٤٨ من الدراسة . .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ١٨٢ .

قال الزبيرى: « هكذا قيل في رده، وفيه نظر من وجهين:  
الأول: يمكن ذلك، أعني التقديم والتأخير في البيت، ويقدر: مضاف  
ومضاف إليه موصوف لـ « واف » أقيمت الصفة مقام الموصوف ... الخ » .  
الثاني: أن « واف » جنس يصدق بالقللة والكثرة فيطابق كل منهما .  
وانظر تفصيل رد الزبيرى في مبحث: « الآراء التي ادعى الانفراد بها »  
فارجع إليه<sup>(١)</sup> .

## ابن إياز:

اعترض الزبيرى على قول ابن إياز في « الحصول في شرح الفصول<sup>(٢)</sup> »: « إن  
العدل ضرب من الاشتقاق » .  
قال الزبيرى<sup>(٣)</sup>: « وهذا خطأ ، نعم لو عكس لأصاب ... الخ » .

## السيد عبد الله الحسيني المعروف بـ « نقرة كار »:

اعترض الزبيرى عليه، ولم يصرح به في قوله: « إن التمثيل للنكرة  
الموصوفة بفعل نحو: كل رجل يأتي، فيه تساهل<sup>(٤)</sup>؛ لأن النكرة هنا: « كل » ،  
وليست موصوفة بالفعل، ولا بالظرف، هو النكرة المضاف إليها.  
قال الزبيرى<sup>(٥)</sup>: « وهذا خطأ؛ لأن تصور الكلية ليس بموضوعها المحكوم  
عليه، وإنما أتى به لإفادة العموم باعتبار جميع المجموع عيني الحكم على كل فرد  
من العام جنساً كان أو نوعاً، وحقيقته: فالمحكوم عليه إنما هو جنس الرجال

(١) انظر ص: ١٤٦، ١٤٧ من قسم التحقيق، وص: ٥٥ / ٥٦ من قسم الدراسة .

(٢) انظر الحصول: ٢٠ مخطوط .

(٣) انظر ص: ٨١ .

(٤) انظر العباب ٦٦ / أ - ب .

(٥) انظر ص: ١٩٠ .

باعتبار الكلية الجمعية، لا الكلي الإفرادي، ولا الكل المجموع، وحينئذ فالوصف للمحكوم عليه دون تساهل، لا يقال هذا خلط علم في آخر، وهو معيب، لأن المبتدأ عند النحاة هنا: إنما هو لفظ كل.. لا ما أضيفت هي إليه، لأننا نقول: إنما ساغ الابتداء بها حيث أضيفت لما بعدها، إذ لا معنى لها إذا قطعت عن الإضافة، فكل رجل معناه هنا: فرد في هذا الجنس كما سلف الإيماء إليه، فتكون عين ما أضيفت إليه في الحقيقة، وعلى تقدير المنع، فالوصف لـ « كل » لا مزية فيه، فاعلم مقادير العلماء، ولا تحطى بيادى الرأي ترشد إن شاء الله تعالى.

### السيوطي:

تعقب الزبيري السيوطي دون التصريح باسمه في قوله: « ومن قال أن اللام في (الكلمة) للجنس المقتضى للاستغراق، والتاء للوحدة متناقضان، فقد سها سهواً ظاهراً، بل هي (أي اللام) للماهية والحقيقة<sup>(١)</sup> » .

قال الزبيري<sup>(٢)</sup>: « واللام في (الكلمة) للجنس، والتاء للواحدة، كما في الرضي، وتابعه الجامي، ولا يلزم المنافاة لصدق الجنس على الكثير، إذ الكلمة مفهوم كلي، وإن كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه، كما أفاد الشهاب الهندي في « شرح الكافية » وتبعه غيره.

ومن زعم خلافه فقد فاته التحقيق، ولا مانع من كون اللام لبيان الحقيقة والماهية هنا، غير أنه لم تقم قرينة لتعيينها لذلك كاتصاف الشيء بالحياة في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾ إذا حملت الحياة على الحقيقة، وإلا فلا بدع في جوازها للجنس، فتأمل .

(١) انظر المع ٥/١ .

(٢) انظر ص: ٢٦، ٢٧ .

## موقفه من المصنف

أشرت في منهج الزبيرى أنه كان متأثراً بكلام شيخه الجمالي، وأنه كثيراً ما كان مسدداً لمعظمه، بل ومفضلاً له في بعض الأحيان على قول ابن الحاجب، وغيره، ودفع ما يرد عليه من اعتراضات .

إلا أن كل هذا لم يجل بينه وبين الاعتراض على شيخه الجمالي، أو استدراك ما أغفله من مباحث، لكنه في ذلك كله كان ينتقي العبارات التي توحى بتأديه مع شيخه، وإجلاله له، وقد تتبعت المواضع التي اعترض فيها الزبيرى على شيخه، أو استدرك عليه ما أغفله، فوجدتها على النحو التالي:

١- أغفل الجمالي صورة من صور حذف الخير، وهو: ما اشتمل خيره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى (مع) نحو: كل رجل وصنعته. فقال الزبيرى معتذراً<sup>(١)</sup>: « والظاهر أنه جنح إلى ما ذهب إليه ابن خروف، لأنه ذهب إلى أن هذا المبتدأ يحتاج إلى تقدير خير أصلاً؛ لأنه كلام، إذ هو في معنى: كل رجل مع صنعته، ثم لما رأى أن شيخه ربما لم يذهب إلى ذلك قال: «أو أنه سهو مغفور» .

٢- استشهد الجمالي على حذف الفاء من خير المبتدأ وجوباً للضرورة بقول

الشاعر:

أما القتال لا قتال لديكم

فقال الزبيرى<sup>(٢)</sup>: « هكذا استشهد به المؤلف - رحمه الله وعفى عنه - وليس فيه شاهد لوجوب، لأن البيت المذكور، أعني في كلامه من البحر الكامل،

(١) انظر ص: ١٧٩ .

(٢) انظر ص: ١٩٤، ١٩٥ .

ووزنه: متفاعِلن (ست مرّات)... الخ، ولطوله انظره في موضعه من التحقيق<sup>(١)</sup>.

٣- ذكر الجمالي الخلاف في دخول الفاء في خير المبتدأ إذا دخل عليه « أن »

المفتوحة ، ولكنّ وكانّ، ولم يذكر الخلاف في « لعل » .

قال<sup>(٢)</sup>: « والعجب من المؤلف أنه ذكر الخلاف في : « إن » ، و « أن » ،

و « لكن » وحكى الاتفاق على « ليت » ، و « لعل » فأفاد عدم الخلاف فيهما ،

وليس ذلك جار على إطلاقه، بل في « لعل » خلاف: منهم من ألحقها بما لا يغير

معنى الابتداء فأجاز دخول الفاء، لأنها وصلت بها الموصولات ... » .

٤- خالف الزبيري شيخه في تعريف التركيب فقال<sup>(٣)</sup>: « والمراد بالتركيب

في هذا الباب - يعني: الممنوع من الصرف - جعل الاسمين اسماً دالاً على مسمى

واحد على جهة الإضافة، بينما تابع الجمالي في تعريفه ابن الحاجب بقوله:

«التركيب غير مضاف ، ولا مسند<sup>(٤)</sup>» .

واعترض الزبيري على ذلك بأنه يرد عليه سيويه، وخمسة عشر، فإن كل

واحد منهما مركب، وليس تركيبه بإضافة، ولا إسناد ، وهو مبني .. الخ .

قال<sup>(٥)</sup>: « والجيد ما ذكرناه في حده » يقصد قوله: « جعل الاسمين اسماً دالاً

على مسمى واحد على جهة الإضافة » .

(١) انظر ص: ١٩٤، ١٩٥ .

(٢) انظر ص: ٢٠١ .

(٣) انظر ص: ٩٥ .

(٤) انظر الكافية: ٦٥ .

(٥) انظر ص: ٩٥ .

### القيمة العلمية لهذا الكتاب

وأعني بذلك: ما لهذا الكتاب وما عليه؛ لأنه ليس هناك مؤلف يخلو من مواضع تبرزه، كما أنه لا يسلم من هفوات وكيوتات تسجل ضده، وقد قيل: «من ألف فقد استهدف» .

ومؤلف الزبير لم يخل من ذلك كله، ولعله من الأنسب أن أشرع في ذكر ما تميز به كتابه من قيمة علمية فأقول وبالله التوفيق:

لم أطلع على أي نعت لهذا الكتاب لا مدحاً ولا قدحاً؛ لأنه ظل حبيس المكتبات الخاصة والعامة، ناهيك أن المؤلف من المغمورين الذي لم يعجل ذكرهم، بل من الذين عاندهم الحظ فلم تعرف مكاتبتهم، وهذا ليس خاصاً به، بل مثله كثير من علمائنا الأجلاء الذين تجهل مكاتبتهم؛ لعدم اطلاعنا على نتاجهم الفكري، ولكن الأمل في شباب هذه الأمة إحياء ما خلفه أسلافنا؛ لنكون على بصيرة بهذا التراث، ومن خلال دراستي لهذا الكتاب اتضح لي ما يلي:

١ - أنه كتاب تعليمي جيد، استوفى مؤلفه أغلب المسائل النحوية مقرباً وبسيطاً لذلك بالأمثلة، والشواهد من مختلف أنواعها .

٢ - الاهتمام الواضح بالمسائل الخلافية، والآراء النحوية مع العناية بنسبة الآراء لأصحابها، وهو الأغلب .

٣ - احتوى على آراء، وتعليقات جديدة نسبها المؤلف لنفسه، وهي في نظري لا تزال قابلة للنقاش قبولاً أو رفضاً.

٤ - تميز هذا الكتاب بالأمانة العلمية في النقل، ونسبة الآراء لأصحابها.

٥ - في نظري أنه مصدر جيد في توثيق آراء النحاة والشواهد، فهو أسبق من بعض الكتب التي ينقل عنها كالخزانة، والدرر، وغيرهما.

وختلاصة القول: إنه كتاب جيد مفيد، كما قال عنه صاحبه: « حارٍ لما في كثير من المسبوبات، جامع لنوادير المسائل، وشوارد الشواهد المنقولات » وأرى

أن المؤلف لم يكن مغالياً في ثنائه على هذا الكتاب، فهو جدير بأن يرى النور،  
ويأخذ مكانه في المكتبات، لينتفع به الدارسون والباحثون.  
هذه هي بعض ما لمحت من مميزات هذا الكتاب، وقد أشرت في (منهجه،  
والآراء التي انفرد بها) إلى شيء من ذلك، فلا داعي لتكراره، فليرجع إليه هناك.  
أما فيما يتعلق بالماخذ التي وقفت عليها، وهي قليلة محدودة، آثرت عرضها  
هنا، وهي على النحو الآتي:

- ١ - اعتمد الزبيري في كتابه على بعض النصوص من كتب لم يشر إلى  
اعتماده عليها، ولم يصرح بالنقل عنها، والاستفادة منها، كما هو شأنه في  
النصوص التي ذكر مصادرها، أو الأقوال التي عزاها إلى أصحابها، ولا شك أن  
هذا وإن كان مباحاً لدى بعض المؤلفين يعد من باب الإغارة على حقوق  
الآخرين، ولكننا إذا أحسنا الظن به قلنا: قد نحسن الظن فنقول: إن هذا من باب  
الاستعارة، لا من باب الإغارة، خاصة أن هذه جادة كثير من العلماء المتقدمين.  
٢ - أحياناً يكون في أسلوبه بعد وتأمل، فهو أقرب إلى الفلسفة منه إلى  
النحو، فالفقارئ يجهد ويكد في معرفة ما يقصده، لا سيما في الآراء التي ادعى  
الانفراد بها، والمنظور فيه أن يكون أسلوبه في تناول الجميع .  
٣ - أخطأ الزبيري في رواية البيت الذي استدلل به الكوفيون على جواز نيابة  
غير المفعول به مع وجوده<sup>(١)</sup>، وهو قول الشاعر:

ولو ولدت فقيرة جرّو كلب لسبب بذلك الجرّو الكلابيا

حيث رواه: « فقيرة »، وبنى عليه رأياً خاطئاً، ورأى أن فيه حجة للكوفيين،

وقد فصلت القول في ذلك عند الحديث عن آرائه التي انفرد بها.

- ٤ - كذلك روى الزبيري بيتاً آخر خطأً، وهو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب

(١) انظر ص: ١٤٣ ..

(٢) انظر ص: ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧ .

وقد رواه: «المركب» هكذا، ثم أتى بوزنه على: مستغلن بعد أن قطعه على «ضل موكب»، وذكر فيه كلاماً طويلاً يرجع إليه في موضعه.

٥ - نسب قولاً إلى المبرد خطأ، حيث ذكر أن العامل عنده في المبتدأ هو: الابتداء، والمبتدأ عامل في الخبر<sup>(١)</sup>، مع أن المبرد صرح في المقتضب بخلاف<sup>(٢)</sup> ذلك: فذكر أن العامل في الخبر: الابتداء، والمبتدأ معاً، وتابعه على ذلك ابن السراج .

٦ - نسب مسألة إلى أبي علي الشلوين، وهي: «زيد الخبز آكله<sup>(٣)</sup>»، وهي ليست للشلوين، بل هي لأبي علي الفارسي<sup>(٤)</sup> كما في الإيضاح.

٧ - نسب قولاً إلى بعض الكوفيين<sup>(٥)</sup>، والصحيح أنه قول لبعض البصريين، وهو: أن الخبر إذا وقع جاراً ومجروراً فإنه يعلق باسم فاعل .

٨ - نسب بيتاً لأبي الفرج خطأ<sup>(٦)</sup>، وقائل البيت هو: الحارث بن خالد المخزومي<sup>(٧)</sup>، كما أثبت ذلك، والبيت أشرت إليه آنفاً في المآخذ الرابع، وهو قول الشاعر:

أما القتال فلا قتال لديكم      ولكن سيراً في عراض المواكب

(١) انظر ص: ١٦٧ ..

(٢) انظر المقتضب ٤٩/٢ .

(٣) انظر ص: ١٥٧ .

(٤) انظر الإيضاح: ٥٢ .

(٥) انظر ص: ١٨ .

(٦) انظر ص: ١٩٤ .

(٧) انظر ديوانه: ٤٥ .



## موازنة بين بغية العارف والفوائد الضيائية

تمهيد:

لماذا الفوائد الضيائية؟

لقد اشتهر كتاب الجامي، وذاع صيته حتى قيل عنه<sup>(١)</sup>: « بلغ غاية لا يمكن الزيادة عليها من لطف التحرير وحسن الترتيب »، وقيل<sup>(٢)</sup>: « إنه لخص فيه ما في شروح الكافية من فوائد على أحسن الوجوه وأكملها ... » وغير ذلك من النوع التي خلعت عليه، وعندما اطلعت على الكتاب وقع اختياري عليه لموازنته مع كتاب الزبيري (بغية العارف) لعدة أسباب:

- ١ - إن الفوائد الضيائية شرح لكافية ابن الحاجب، وكتاب الزبيري شرح رسالة الوظائف للجمامي، وقد أسلفت أن الجمامي كان مقتنياً لابن الحاجب في عباراته وشواهدہ وتعليقاته، ولم يخرج عن ذلك إلا قليلاً، ولذلك فالتشابه بين الفوائد الضيائية وبغية العارف كبير في شكلهما وموضوعهما .
- ٢ - أن كلاً من الجمامي والزبيري من المتأخرين الذين طرقتا التأليف في النحو، فالجمامي توفي قبل نهاية القرن التاسع بعامين، والزبيري توفي قبل نهاية القرن العاشر بتسعة أعوام، ولذلك فالسمة الغالبة في تأليفهما متقاربة .
- ٣ - إن الناظر غير المدقق في بعض المسائل النحوية في مؤلف الزبيري يذهب به ذهنه إلى أن الزبيري ناقل لما في كتاب الجمامي؛ لكثرة ما استظهر من كتاب الجمامي، غير أن الحقيقة والواقع غير ذلك، نعم أخذ الزبيري من الجمامي، وهو ما كان عليه غالب المتأخرين في التأليف؛ فهل يعاب على السيوطي ارتشافه لما في الارتشاف، والجمامي نفسه ما في شروح الكافية، وغيرهما كثير .

(١) انظر مفتاح السعادة ١/١٨٥ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٢ .

ولهذه الأسباب بجمعة سوف أعقد موازنة بين الكتابين، متلمساً ومظهراً لما تميز به كتاب الزبيري الذي بين أيدينا؛ ليعرف للرجل مكانته وفضله، ولكي تتحقق الغاية المرجوة من هذه الموازنة لا بد من تناولها من جانبيين مهمين هما: جانب الشكل، وجانب الموضوع .

### أولاً: الجانب الشكلي:

#### ١ - ترتيب الموضوعات:

حرص الجامي في شرحه للكافية على ترتيب ابن الحاجب لموضوعاتها، ولم يخرج عنه، وكذلك حرص الزبيري على ترتيب الجمالي لموضوعات مؤلفه، ومعلوم أن الجمالي متابع لابن الحاجب في ذلك، ولذلك فإن موضوعات الكتابين واحدة عدا زيادة بابي الاختصاص والإغراء في شرح الزبيري تبعاً لشيخه .

غير أنه من الملاحظ أن الزبيري كان يولي كل مادة من مواد الكتاب اهتماماً واضحاً يتمثل في ترتيب موضوعات كتاب شيخه، وشرحها شرحاً مستفيضاً، بخلاف الجامي فإنه في كثير من الأحيان لا يتوسع في شرح بعض الأبواب، بل يوجز القول فيها، كما أن الزبيري اهتم بأسلوب المناقشة العلمية بصورة واضحة، إضافة إلى إكثاره من الأمثلة كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

ويتضح ذلك في مواطن منها عند حديث كلا من الرجلين عن (علامات الاسم)، حيث نلاحظ أن الزبيري كان أوسع شرحاً، وأطول نفساً من الجامي؛ وذلك لكثرة الأمثلة والشواهد في ذلك، ودفعه ما قد يرد من احتمالات خاصة في علامتي التعريف والجر .

ويلاحظ ذلك أيضاً في جمع المؤنث السالم والمفعول به وغيرهما، فهو يفوق الجامي في الشرح والتحليل .

#### ٢ - زيادة بعض المباحث:

أهتم الجامي بتوضيح متن ابن الحاجب وشرحه دون إضافة أي مباحث جديدة تزيد على المتن، في حين أن الزبيري أضاف مباحث جديدة زيادة في

التوضيح، ومنها على سبيل المثال لا الاستقصاء:

- (١) زيادة باب الاختصاص وباب الإغراء .
- (٢) الخلاف في صرف (أحمر) إذا سمي به ثم نكر .
- (٣) إضافة تعليل آخر لجمع ابن الحاجب (مرفوع) على (مرفوعات) .
- (٤) الخلاف في تقدم وتوسط الاسم المتنازع عليه .
- (٥) الخلاف في إقامة المفعول الثالث من (أعلم) مقام الفاعل، وكذلك المصدر .

(٦) خلاف البصريين والكوفيين في إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به .

- (٧) زيادة مواضع أخرى لحذف المبتدأ (جوازاً ووجوباً) .
- والأمثلة على ذلك كثيرة، ويصعب حصرها .

ثانياً: الجانب الموضوعي:

#### ١ - زيادة الشرح والتفصيل:

إن الموازنة الموضوعية بين هذين الكتاين تقتضي تحديد بعض النصوص منها، ومن ثم القيام بعقد موازنة بينها، وسأورد لذلك نصين من كل منهما ليعرف من منهما أكثر عمقاً، وأدق تفصيلاً، وأطول نفساً .

وسأبدأ بنص من الفوائد الضيائية لملا جامي:

قال في إعراب جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup>: « وهو ما يكون بالألف والتاء، واحترز به عن المكسر، فإنه قد علم بالضممة رفعاً، والكسرة نصباً وجرأً .

فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة الأصل الذي هو (جمع المذكر السالم)، فإن النصب فيه تابع للجر، كما سيحيى ذكره مثل: (جاءتني مسلمات)، و(رأيت مسلمات)، و(مررت بمسلمات) . »

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/١٩٩ .

وقال الزبيرى<sup>(١)</sup>:

« وجمع المؤنث سالماً هو ما ألحق بآخره ألف وتاء مزيدتين، سواء كان مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط كـ «هندات ودعدات» أو بالثناء والمعنى جميعاً كـ «مسلمات وفاطمات» أو بالثناء دون المعنى كـ «طلحات وحمزات» أو بالألف المقصورة كـ «حليات» أو الممدودة كـ «صحراوات» أو يكون مسماه مذكر كـ «اصطبيلات» ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كـ (ضحجة وضجات)، أو تغيرت كـ (سجدة وسجدات)، و(حلبى وحليات)، و(صحراء وصحراوات) .

فالأول حرك وسطه، والثاني قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً .  
وأولات وهو اسم جمع بمعنى (ذوات) لا واحد له من لفظه، وله واحد من معناه وهو (ذات) بمعنى صاحبة، ومنه ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ فأولات خير كان، وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها .  
ومثل (أذرعات)، وهو ما سمي به من هذا الجمع أعني جمع المؤنث السالم .  
واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق:  
فذهب بعضهم إلى إنه يعرب على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحدف التنوين منه؛ لأنه في الأصل كان للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية مراعاة للجمع، ويترك التنوين مراعاة للعلمية .  
وذهب بعضهم إلى أنه يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك التنوين مراعاة للعلمية .  
وذهب بعضهم إلى أنه يعرب إعراب ما لا ينصرف؛ فيترك تنوينه ويجر بالفتحة مراعاة للتسمية .

(١) انظر ص: ٦١، ٦٢ من قسم التحقيق .

فالأول راعى الجمعية فقط، والثاني توسط بين الأمرين فراعى الجمعية بجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه، والأخير راعى التسمية فقط، وورد بالأوجه الثلاثة قوله:

تنورتها من أذرعاتٍ وأهلها      يثرب أدنى دارها نظر عالي  
وأذرعات: قرية من قرى الشام بضم رفعاً وكسرٍ نصباً وجرأً .

تقول: جاء المسلمات، فترفعه بالضممة، ومررت بالمسلمات، فتجره بالكسرة.

فأما نصبه فعلى خلاف الأصل، وذلك لأنه لما كان فرعاً على جمع المذكر السالم، ونصبه محمول على جره كما سيحيىء بيانه، حمل نصب جمع المؤنث على جره أيضاً إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإن كان الأصل معرباً بالحروف؛ لأن الأصل في الإعراب بالحركات، وإنما أعرب الأصل هنا بالحروف لعله مفقودة في الفرع .

وزعم المبرد والأخفش أن الكسرة في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب، ولا وجه له .

وقول المؤلف بضم وكسر على سبيل التحتم في الكسر، وعن الكوفيين إجازة نصبه بالفتحة فتقول: «رأيت المسلمات» ولا شاهد لهم على ذلك .

وعن هشام أن ذلك جائز فيما حذف لامه في المفرد ولم ترد في الجمع كـ(هنات وبنات)، ويشهد له ظواهر من السماع؛ قرأ بعضهم: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لَكَ الْبَنَاتَ ﴾ بالفتح .

وعلى ضوء هذين النصين يمكن القول إن الجامي قد أهمل القول إجمالاً باختصار شديد، على حين كان الزبيرى أكثر تفصيلاً، وأوفى مناقشة، بالإضافة إلى العناية بإيراد الآراء النحوية، والعناية بالشواهد، حيث استشهد بشاهدين من القرآن وشاهد من الشعر، وقد أشار إلى قراءة، علاوة على عدد لا بأس به من

الأمثلة، ثم ذكر رأياً للمبرد والأخفش ورد عليهما، ورأياً للكوفيين ورد عليه، وأورد رأياً مشهوراً في هذا المقام لهشام الكوفي .

النص الثاني في دخول الفاء في خير المبتدأ المتضمن معنى الشرط:

قال الجامي<sup>(١)</sup>: « فيصح دخول الفاء في الخبر، ويصح عدم دخوله فيه نظراً

إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط .

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ، فيجب دخول الفاء فيه،

وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه .

وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أي:

الذي جعلت صلته بجملة فعلية أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق .

وإنما اشترط أن تكون صلته فعلاً أو ظرفاً بالفعل؛ ليتأكد مشابهته الشرط؛

لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً .

وفي حكم الموصول المذكور الاسم الموصول به، أو النكرة الموصوفة بهما

الفعل أو الظرف؛ أي: بأحدهما، وفي حكمها الاسم المضاف فيها .

وفي حكمها الاسم المضاف إليها مثل: « الذي يأتيني »، هذا مثال الاسم

الموصول بفعل، أو الذي في الدار، هذا مثال للاسم الموصول بظرف، فله درهم .

وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ

الْمَوْتَ الَّذِي تَتَّقُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ ومثل: كل رجل يأتيني، هذا مثال للاسم

الموصوف بفعل، أو كل رجل في الدار، هذا مثال للاسم الموصوف بظرف، فله

درهم .

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما فتقولك: كل غلام

رجل يأتيني أو في الدار فله درهم .

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٨٩-٢٩٣ .

وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر (مانعان) من دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه إنما كان لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، و«ليت» و«لعل» يزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء من قبيل الأخبار.

وذلك المنع إنما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال: ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم.

فإن قيل: (باب كان وباب علمت) أيضاً مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص ليت ولعل؟

قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاحتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما. وألحق بعضهم - قيل: هو سيبويه - إن المكسورة بهما؛ أي: بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر.

والأصح أنها لا تمنع عنه؛ لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ﴾.

فإن قيل: قد ألحق بعضهم (أن) المفتوحة و(لكن) بليت ولعل، فما وجه تخصيص (إن) المكسورة بالإلحاق؟

قيل: بعضهم الذي ألحق (إن) المكسورة بهما هو سيبويه، فاعتد بقوله وذكره، ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره، مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء.

فما يدل على عدم منع (إن) المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق، وما يدل على عدم منع (أن) المفتوحة و(لكن) عن دخول الفاء قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ وقول الشاعر:

فوالله ما فارقتمكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون»

هذا ما ذكره الجامي .

أما الزبيري<sup>(١)</sup> فقد قال:

«واعلم أنه لا يصح دخول الفاء في خير المبتدأ؛ لأن نسبة خير المبتدأ من المبتدأ، كنسبة الفعل من الفاعل؛ لأنه معمول أول الجزئين على مذهب سيويه وثانيهما، فحقه ألا يصح دخول الفاء عليه، كما لا يصح دخولها على الفاعل، فإذا أدخلت فلا بد لصحة دخولها من سبب يجوز أو موجب، وسيأتي بيان كل ذلك في كلامه، هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء .

أقول: في ذلك نظر، وذلك أنه لا نسبة بين الفاعل والخير جامعة إلا المعمولية وثبوتية الجزء، وليس ذلك مختصاً به، ولو سلم، فإن كان الأول معه فرق، وهو كون العامل في الفاعل فعلاً، وفي الخير اسماً، فلا جامع حينئذ. وإن كان الثاني، لا يلزم من عدم دخول الفاء في جزء ثان للكلام بتركيب خاص، عدم دخولها في جزء ثان آخر بتركيب آخر، مع تباين الثانيين، فلا ملازمة بينهما .

وإن كان مجموع الشئيين فمتقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازاً أو وجوباً، كما سيأتي في بابه، فتأمل فإنه من التفائس، ولم أجده لغيري .  
وإذا منعت الفاء من الدخول على الخير منعاً مطلقاً بالمقتضى المذكور لا بمسوغ، وهو نوعان مسوغ الجواز، ومسوغ الرجوب وقد أشار إلى كليهما بقوله: (وصح) أي: لغة وعرفاً نحوياً شاملاً للنوعين، أي: صح فيما ذكر جوازاً ووجوباً وقوع مدخول «الفاء» أقيم مقام المضافين إليهما، فارتفع ونصب (خبراً) إما على الحالية أو تمييز النسبة والوقوع المذكور في المواضع من القسمين .

أولها: أمكنة الجواز:

(١) انظر ص: ١٨٨ - ١٩٧ من قسم التحقيق .



أحدها: إذا كان خيراً لموصول؛ أي: اسم وصل بفعل أو ظرف، وكذلك شبهه، فالفعل قيد، فخرج بما وصل بصفة صريحة، وذلك محصور في (أل) على الأكثر، وإذا لم يرد ما شرحته، فلا حاجة لذكرهما؛ لأن الصلة من حيث هي لم تكن إلا جملة أو شبهها، لكن لما كانت الجملة جنس مقول على نوعين على الصحيح، أو أنواع على خلافه، قيده بفعل، وأما الظرف فلا محترز له؛ لاقتضاء الطبيعة الصنفيه له، ومن ثمة يعلم أنه لا يحتاج إلى تقييد الظرف بكونه مؤولاً بالفعل .

والسبب الداعي لدخول الفاء فيما ذكر تأكيد تضمن المبتدأ معنى الشرط، ومثل الاسم الموصول فيما ذكر اسم موصوف به .

واعلم أن الفائدة في دخول هذه الفاء في الخبر الموصول، إعلامها بأن ما بعدها مسبب عن الفعل المتقدم، أو متفرع عليه أو عن الظرف المتعلق بالفعل المقدر، وإذا لم تدخل الفاء، لم يكن ثمة إشعار بما ذكر؛ لاحتمال أن يكون ما بعدها مسبب عن الفعل، أو غيره .

أو خير الاسم الموصوف بهما؛ أي: بالفعل والظرف، حالة كون ذلك الاسم نكرة نحو: « رجل يسعى في نجاته فلن ينجيب » ونحو: « رجل عنده حزم فسعيد » فإن النكرة لإبهامها ككلمات الشرط، و صفتها بكونها فعلاً أو مقدرًا بالفعل شابهت الشرط، فصار الخبر حيثئذ كالجاء الذي يدخله الفاء .

أو اسماً مضافاً إليها؛ أي: إلى النكرة، ونصب (الاسم) لعطفه عليها، و(مضافاً) على الحالية أو كانت النكرة بلا وصف بهما؛ أي: بالفعل والظرف، فالأول مما مر آنفاً « كالذي يأتيني » مثال للاسم الموصول بفعل، أو يكون مثال الثاني مما مر نحو: « كل رجل يأتيني »، هذا مثال للنكرة الموصوفة بفعل .

قيل: وفي هذا التمثيل تساهل؛ لأن النكرة هنا « كل » وليست موصوفة بالفعل ولا بالظرف هو النكرة المضاف إليها .

وأقول: هذا خطأ ظاهر؛ لأن سور الكلبة ليس بموضوعها المحكوم عليه، وإنما أتى به لإفادة العموم باعتبار جميع المجموع، بمعنى الحكم على كل فرد من العام

جنساً كان أو نوعاً أو حقيقة، فالمحكوم عليه إنما هو جنس الرجال باعتبار الكلية الجمعية لا الكلي الإفرادي، ولا الكل المجموع، وحيث أن الوصف للمحكوم عليه دون تساهل، لا يقال: هذا خلط علم في آخر وهو معيب؛ لأن المبتدأ عند النحاة هنا إنما هو لفظ « كل » لا ما أضيفت هي إليه؛ لأننا نقول: إنما ساغ الابتداء بها حيث أضيفت لما بعدها، إذ لا معنى لها إذا قطعت عن الإضافة، فكل رجل معناه هنا فرد من هذا الجنس كما سلف الإيماء إليه، فتكون عين ما أضيفت إليه في الحقيقة، وعلى تقدير المنع فالوصف لـ(كل) لا مزية فيه، فاعلم مقادير العلماء، ولا تخطئ بيادي الرأي ترشد إن شاء الله تعالى.

أو كان الثالث نحو: « الذي أمامك » مثال للموصول بظرف، أو « وكل رجل في الدار » مثال للنكرة الموصوفة بظرف، (والذي يأتيه فله درهم) هذه الفاء فاء السببية ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالدرهم مستحق للإتيان؛ أي: مسبب عنه، وهو سبب في استحقاقه، فإذا حذفت الفاء، لم يتعين أن يكون الدرهم مستحقاً للإتيان، بل يحتمل أن يكون الدرهم ملك على الإطلاق، وهو مثل قولك: « زيد له درهم » فـ « الذي » مبتدأ و « يأتيه » صلته، و « درهم » مبتدأ ثان، و « له » خبر مقدم عليه؛ ليصح الابتداء به إذ هو نكرة، والجملة خبر (الذي)، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الهاء من « له » .

والمثال الرابع: نحو: (غلام كل رجل يأتيه فله فلس) هذا مثال المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما .

فـ « غلام » مبتدأ، و « كل » مضاف إليه، و « رجل » مجرور بإضافة كل إليه، و « يأتيه » صفة، و « فلس » مبتدأ، و « له » خبره، والجملة خبر « غلام » ، والفلس بفتح الفاء ما يتعامل الناس به .

ونحو: ﴿ الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ أي: ومثل ﴿ الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا ... ﴾ الآية، وهذه الآية من أمثلة الأسباب المحوزة لصحة دخول الفاء في الخبر، لا الموجبة .

واعلم أن الفاء في هذه الآية كالفاء في جواب الشرط لكون « ال » في

الزائية والزائي مبتدأ موصول بما يقصد به الاستقبال والعموم، وهي بمعنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخير المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبة بالشرط؛ لدلالته على سبب الجزاء، وهذا إنما يصح على مذهب المبرد القائل بأن الفاء في الآية بمعنى الشرط، وأما على مذهب غيره فلا. ولما فرغ من الكلام على الأسباب المجوزة لدخول الفاء في الخبر أخذ يتكلم على الأسباب المرجحة لدخولها في الخبر فقال:

(وتجب) أي: وقوع دخول الفاء خيراً وهو النوع الثاني الذي تضمنه «صح»، وقد سبقت الإشارة إليه لسبب أو مع سبق «أما» المفتوحة الهمزة المشددة، (في) أي على هي في قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أي أما سابقة على مبتدأ الخبر المذكور كـ «أما زيد فقائم»، وكقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ الآية .

فـ(أما) حرف ناب عن حرف الشرط، ويذكر لتفصيل ما أجمل، و«زيد» مبتدأ، و«قائم» خبره .

ووجب دخول الفاء في الخبر هنا؛ لأن الأصل (مهما يكن من شيء فزيد قائم)، لكن لما نابت «أما» عن حرف الشرط، كرهوا أن يولوها الفاء، فأخروها إلى الخبر، وصار ذكر المبتدأ بعدها عوضاً من اللفظ بفعل الشرط .

وتحذف أي: الفاء من الخبر بعد وجوبها فيه (بإضمار القول) أي بسببه أو معه، والمراد قوله مخبر به مستغنى عنه بمقوله نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم، وإن كان لم يقع الإيمان منهم حالة التكليف، فالمراد الإيمان يوم الميثاق المأخوذ بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وجوابهم بلى، فكأنه قال: «أكفرتم بعد الميثاق». أو تحذف للضرورة، أي: (الضرورة الشعرية) كوزن ونحوه، كقوله وهو أبو الفرج [هكذا]:

أما القتال لا قتال لديكم

هذا صدر البيت وعجزه:

ولكن سيروا في عراض (الموكب)

فحذف الفاء التي تدخل بعد أما في الخبر منه، كما حذفت في قول الآخر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

للضرورة . هكذا استشهد به المؤلف رحمه الله وعفى عنه، وليس فيه شاهد الرجوب ؛ لأن البيت المذكور - أعني في كلامه - من البحر الكامل، وزنه «متفاعلن» ست مرات، وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب العروض الأولى سالمة، ومنها البيت المذكور وتقطيعه (أعمل قتا) متفاعلن، (لُ لا قتا) مفاعلن، (لديكموا) متفاعلن، فالعروض هو الجزء الأخير إن اعتبر الخروج، بل اعتبره واجب، ولا يجوز قراءته بالسكون؛ لعدم مغير قبل السكون، فتعين .

ثم إن هذه العروض لها ثلاثة أضرب في المستعمل من الشعر دون الشاذ والمهمل .

أحدهم: مثلها سالم وزنه متفاعلن .

والثاني: مقطوع وزنه فعلاتن .

والثالث: أخذ مضمرة وزنه فعلن .

وأبو الفرج لم يستعمل أحد هذه الضروب في هذا البيت بعد استعماله عروضهم، بل كان ضرب بيته على مستفعلن، وهو قوله: « ضل موكب » فأدخل فيه الإضمار واستعمله مضمراً، وهو جائز في كل أجزاء البحر، لكنه من غير المستعمل كما سلف، إذ قد علمت الحصر، وأدخل في حشوه الوقص؛ وهو حذف ثانية المتحرك، فحذف الفاء، وهذا جائز لا واجب، وأما الوزن الاستعمالي فالواجب فيه ذكر الفاء، وليس كما نظر له بيت الشرط؛ لأنه من الكامل ولا يستقيم الوزن الاستعمالي إلا بحذف فاء الجزاء .

نعم إن أريد بالضرورة هنا ضرورة إرادية لا عرفية فتثبت، واحذر أن

ينتوك عما قررت، فإنه بحث الراسخين في العربية .

فالقتال مبتدأ، والجملة خبره. قيل: وإن خلت عن الرابط فقد وقع القتال

الثاني منكرأ في حيز النفي، فعم الأول وغيره، فكأنه عينه، فلا احتياج للربط،

وفيه نظر لا يخفى .

ويمنعه أي: المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خيره، عن دخولها عليه لا صحة دخولها عليه .

(نواسخ الابتداء) أي: بعض نواسخ الابتداء لا مجموعها، وإنما امتنع دخول الفاء على الخير الذي دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدئه؛ لزوال معنى الابتداء المسوغ لدخولها، لأن الشرط له صدر الكلام، فلا منافاة بينه وبين الابتداء، وبعض نواسخ الابتداء ينافي معنى الابتداء، وإذا زال معنى الابتداء صار صدر الجملة لها، فلو بقي معنى الشرط المسوغ لدخول الفاء، لحصل تدافع بينهما وبين معنى الشرط؛ لاقتضاء كل واحد صدر الجملة .

يمنعه أيضاً - أعني المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خيره - من دخولها عليه (ليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا عليه؛ لأنهما للإنشاء وما وقع خيراً لهما غير محتمل للصدق والكذب، والشرط مع الجزاء محتمل لهما، فلو جاز الفاء في خيرهما، لزم أن يكون ما بعد الفاء محتملاً لهما .

(وفاقاً) أي باتفاق من النحويين فلا يقال: « ليت أو لعل الذي يأتيه فله

درهم »؛ لما تقدم.

ويمنعه أيضاً (أخواتهما) « أي: أخوات « ليت ولعل » وهي « إن وأن ولكنَّ وكان » (خلافاً) أي باختلاف بين النحاة فيهن، فمنع جماعة من النحويين دخول الفاء في خير المبتدأ المذكور إذا دخل عليه أن المفتوحة ولكن وكان، ومنعه سيبويه في إن المكسورة، واحتج بأنها تحقق الخير، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخير، فلا يجتمعان، وأجازه الأخفش وابن مالك في «إن وأن ولكن» واحتجوا بأن هذه الحروف ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال بخلاف كأن وليت ولعل، فإنها قوية العمل مغيرة بدخولها المعنى الذي كانت مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء حالة العمل في الحال، فتقوي شبهها في الأفعال، وساوتها في المنع من الفاء المذكورة .

واستشهدوا بآيات من التنزيل وآيات من كلام العرب تشهد ببقاء الفاء مع دخولها .

فمن بقاء الفاء مع دخول (إن) ماورد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ ومن بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسَهُ ﴾ وقال الشاعر:

علمت يقيناً أنما حم كونه فسعي امرء في صرفه غير نافع

ومن بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر:

لكل داهية ألقى العداة وقد يظن أني في فكري بهم فزع

كلا ولكن ما أبدية من فرق فكى يغيروا فيغيروهم بي الطمع

وقول الأفوه:

ولكن ما يقضى فسوف يكون

والعجب من المؤلف أنه ذكر الخلاف في « إن وأن ولكن وكان ، وحكى

الاتفاق في المنع على ليت ولعل، فأفاد عدم الخلاف فيهما، وليس ذلك جار

على إطلاقه، بل في لعل خلاف؛ منهم من أحقها بما لا يغير معنى الابتداء،

فأجاز دخول الفاء؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله:

وإني لــــرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها

وفي هذا نظر .

تتمة:

أجاز بعض النحويين دخول الفاء في خير المبتدأ مطلقاً، واحتج بأن ذلك

ورد عنهم كثيراً، حكى: « أخوك فوجد ، على معنى أخوك وجد وأنشد:

وقائلة خولان فانكح (فتاتهم) (وأكرومة) الحيين (خلو كماهيا)

والمراد: وقائلة خولان انكح، وسيبويه لا يرى زيادتها، ويتأول ما ورد من

ذلك على أنها عاطفة. وقال الآخر:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

ولا حجة فيه؛ لجواز تأويله على أن «أنت» فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر، والتقدير: فانظر أنت فانظر، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على حد ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ وليس الضمير مبتدأ في البيت .

من هذه الموازنة يمكن أن نلخص القول فيما يلي:

- ١ - تميز شرح الزبيري بالإسهاب والتفصيل، ومناقشة العلماء، خلافاً للجامي الذي يقتصر في شرحه على ما يوضح نص ابن الحاجب دون توسع .
- ٢ - عناية الزبيري بذكر الآراء النحوية ونسبتها إلى أصحابها أكثر من الجامي.

- ٣ - انفرد الزبيري برأي له، وذكر أنه من النفاثس التي لم يجدها لغيره .
- ٤ - وضح في نص الزبيري التمهيد لما يريد الشروع في شرحه ، وذلك بربطه بما سبق ذكره كقوله: « ولما فرغ من الأسباب المحوزة لدخول الفاء في الخير أخذ يتكلم ... » بينما لا نجد هذا عند الجامي .

##### ٥ - موقفهما من المسائل الخلافية:

يظهر أن الزبيري قد فاق الجامي في الاهتمام بالمسائل الخلافية، سواء المدرسية أو الفردية، وذلك لأن الجامي كان يقتصر في شرحه على الآراء الواردة في المتن غالباً، أما الزبيري فقد كان يعنى بإيراد المسائل الخلافية، فلا يكاد يمر باب من أبواب النحو إلا ونراه يعرج على بعض المسائل الخلافية، كما أنه كان كثيراً ما ينسب تلك المسائل الخلافية إلى أصحابها، بينما نجد أن الجامي يكتفي بقوله: بعضهم، ومن أمثلة هذه المسائل الخلاف في المبتدأ والخبر:

قال الجامي<sup>(١)</sup>: « واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء أو ليسند إليه شيء، فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، رافع لهما عند البصريين، وأما عند غيرهم فقال بعضهم: الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر .

وقال آخرون: كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وعلى هذا لا يكونان مجردين من العوامل اللفظية » .

وقال الزبيري<sup>(٢)</sup>: « واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر على رأي أبي عمر الجرمي وأبي سعيد السيرافي وكثير من نخاة البصرة هو هذا التجريد المسمى بالابتداء، ولا شك أنه من المعاني دون الألفاظ بمعنى الابتداء، عامل في المبتدأ والخبر، رافع لهما، وهو اختيار ابن الحاجب ، وابن معط، والمفهوم من كلام المؤلف هنا .

وأما عند غيرهم؛ فقال أبو العباس المبرد وجماعة: « إن الابتداء عامل في المبتدأ، وإن المبتدأ عامل في الخبر » .

وقال الكوفيون: المبتدأ عامل في الخبر، والخبر عامل في المبتدأ، وعلى هذا لا يكونان مجردين من العامل اللفظي .

فهذه ثلاثة مذاهب للنخاة في الرفع للمبتدأ أو الخبر، والاحتجاج لها يستدعي تطويلاً لا يليق ذكره هنا » .

فمما سبق نلاحظ تفصيل الزبيري في المسألة، وعزو الآراء إلى أصحابها، وعدم الاكتفاء بالإجمال كما فعل الجامي .

ما جاء في تقديم الخبر في نحو: في داره زيد:

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢٧٩/١ .

(٢) انظر ص: ١٦٦، ١٦٧ من قسم التحقيق .



قال الجامي<sup>(١)</sup>: « ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً، جاز قولهم: في داره زيد، مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً؛ لتقدمه رتبة لأصالة التقديم ». .

وقال الزبيرى<sup>(٢)</sup>: « ونقل ابن مالك إجماع النحاة على جواز: في داره زيد، وليس بشيء، بل فيه خلاف عن الأخفش، نقل عنه الصغار أنه إذا ارتفع زيد بالجرور منعها؛ لأنه إذا رفع الجرور اسماً بعده، كان واقعاً في محله؛ لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم الضمير على مفسره، وهو لا يجوز، وأجاز ذلك جمهور البصريين؛ لأن زيدا مرفوع بالابتداء لا بالجرور، وذلك عندهم على التقديم والتأخير ». .

ومن هذا يتبين لنا أن الجامي لم يشر إلى الخلاف في هذه المسألة مع شهرتها واحتمام النحاة بها، لكن الزبيرى لم يفت عليه ذلك، فأشار إلى قول ابن مالك ورأى الأخفش والبصريين .

والأمثلة على تميز الزبيرى في الإشارة إلى المسائل الخلافية كثيرة وطويلة، ولعل فيما ذكرنا كفاية .

#### ٧ - مصادرهما:

بعد الدراسة المتأنية لكلا الكتابين تبين لي أن الزبيرى كان أكثر اطلاعاً على كتب السابقين، والإفادة منها سواء كتب المتقدمين منهم أم المتأخرين، مما يبرهن على ما ذكرت تلك المصادر التي صرح بها الزبيرى في ثنايا الشرح، حيث بلغت (٣٠) مصدراً .

فإذا ما انتقلنا إلى الجامي نجد أن غالب اطلاعه هو على شروح الكافية،

(١) انظر ص: ١٥١ من قسم التحقيق .

(٢) انظر ص: انظر الفوائد الضيائية ٢٧٧/١ .

حتى قيل: إنه لخص فيه ما في شروح الكافية، لذلك لا نراه يذكر في شرحه ابن مالك وأبا حيان وابن هشام وابن عصفور وغيرهم ممن لا تخلو كتب المتأخرين من ذكر آرائهم ونقولهم، وما الجامي والزييري إلا من المتأخرين، ولكن الزييري فاق الجامي من حيث سعة اطلاعه، وغوصه في كتب المتقدمين والمتأخرين، ولذلك فإنه يمكن القول: إن الزييري أكثر مصادر في مؤلفه من الجامي في فوائده.

#### ٨ - الشواهد عندهما:

بلغت شواهد الجامي مائتين وواحداً وتسعين شاهداً في كتابه « الفوائد الضيائية » منها مائة وخمسة وسبعون شاهداً قرآنياً، وأربعة وسبعون شاهداً شعرياً، وواحد وثلاثون مثلاً وقولاً عريباً، وأحد عشر شاهداً من الأحاديث النبوية .

بينما بلغت شواهد الزييري في كتابه « بغية العارف » أكثر من خمسمائة شاهد بمختلف أنواعها الثرية والشعرية، منها (١٢٦) شاهداً في الجزء الذي قمت بتحقيقه .

ومما سبق يتضح لنا تفوق الزييري في الاستشهاد بأنواعه على الجامي، كما أن الزييري قد تعرض في شواهدة إلى أمور لم يعرها الجامي بالأ، وقد أشرت إلى هذا عند الحديث عن شواهدة مثل توضيح الشاهد والتعرض لبيان معناه إلى غير مما أغفله الجامي .

#### ٩ - المصطلحات عندهما:

استعمل الجامي بعض المصطلحات الكوفية مثل النعت وما لم يسم فاعله . وقد استعمل الزييري مصطلح النعت فقط مع ذكر ما لم يسم فاعله من باب التوضيح لاختلاف النحاة في هذا المصطلح .

## ١٠ - منهجهما في الشرح:

منهج الجامي والزييري في الشرح متقارب ، إذ أن كل واحد منهما يعتمد على نثر المتن في أثناء الشرح، وحرص كل منهما على إيفاء المراد من كلام المصنف، ذاكراً الوجوه التي يحتملها، لهذا كثر في شرحيهما إيراد كلمة أي التفسيرية، غير أنني قد لاحظت أن الزييري يقوم حياناً بدمج كلامه بمتن الجمالي حتى كأنه من كلامه، ومن أمثلة ذلك ما جاء في إعراب الأسماء الستة قال<sup>(١)</sup>:

« والأسماء الستة حال كونها مكسرة نحو: جاءني أبأوك وإخوتك، ورأيت أباك وإخوتك، ومررت بآبائك وإخوتك، ومصغرة نحو: جاءني أخيك، ورأيت أخيك، ومررت بأخيك » .

فكلمة (الأسماء الستة) و(مكسرة) و(مصغرة) من كلام الجمالي، وليست من كلام الزييري .

كما يلاحظ أن منهج الجامي متأثر بمنهج شراح الكافية كابن الحاجب والرضي، لكن الزييري متأثر بأسلوب أبي حيان والسيوطي وغيرهم من المتأخرين في بسط المسائل والاستطراد والاهتمام بإيراد الآراء والنقول عن المصادر المتقدمة والمتأخرة .

كما أن الزييري كان يولي كل موضوع من موضوعات الكتاب اهتماماً واضحاً حيث رتب موضوعات الأبواب، ونسق موادها، وشرحها شرحاً وافياً مستفيضاً، فجاء كتابه كبير الحجم، غزير المادة بالنسبة للفوائد .

(١) انظر ص: ٤٥ من قسم التحقيق .

# القسم الثاني

## التحقيق

### ويسقه:

- ١ - وصف نسختي الكتاب .
- ٢ - منهج التحقيق .
- ٣ - صور من المخطوطتين .

## كتاب رسالة الوظائف وبغية العارف

### وتوثيق نسبتها

عنوان هذا الكتاب هو: بغية العارف على رسالة الوظائف.

و « بغية العارف » : اسم للشرح الذي جعله المؤلف لكتاب شيخه الجمالي: « رسالة الوظائف الوافية » حيث قال في مقدمته عن كتابه<sup>(١)</sup>: « وسميته: بغية العارف»، ومعنى العنوان واضح، وإنما أتى بلفظة: العارف لتناسب سجع الكلمة في « الوظائف »، وهو بهذا الاسم سار على نهج كثير من المؤلفين مثل: محب الدين الخطيب المكي الذي أسمى كتابه<sup>(٢)</sup>: « بغية الراغب شرح مختصر ابن الحاجب »، وابن زغدان في كتابه<sup>(٣)</sup>: « بغية السؤال عن مراتب أصل الكمال»، وقد عددت الكتب التي بدئت بكلمة<sup>(٤)</sup>: « بغية » فوجدتها تزيد على خمسة وأربعين مؤلفاً .

أما « رسالة الوظائف الوافية » فهي مختصر الكافية لابن الحاجب للجمالي، وقد شاع في التراجم: « الوافية في مختصر الكافية لابن الحاجب » عدا الزركلي في الأعلام<sup>(٥)</sup> فقد أورده تحت عنوان: «الوظائف الوافية من كتب الأعراب كافية»، لأن الجمالي قسم مختصره هذا إلى ثلاث وظائف، وعنى بها: « الاسم والفعل والحرف »، وقال في مقدمة كتابه<sup>(٦)</sup>: « أما بعد فدونك رسالة الوظائف الوافية

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٤ .

(٢) انظر كشف الظنون ١٨٧/٣ .

(٣) انظر كشف الظنون ١٨٧/٣ .

(٤) انظر كشف الظنون (بغية) .

(٥) انظر الأعلام ٣٦٠/٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ص: ١٩ .

التي هي من كتب الأعراب كافية .

أما نسبة الكتابين ، أعني : « رسالة الوظائف » للجمالي و « بغية العارف »

للزبيري؛ فقد أجمعت التراجم<sup>(١)</sup> على نسبتها إليهما دون أي اختلاف.

أما تاريخ فراغ الزبيري من تأليف كتابه فقد أشار إليه بقوله<sup>(٢)</sup> : « وكان

الفراغ من تألّفي لهذا الشرح يوم الاثنيين المبارك رابع عشر شهر رجب الفرد

والحرام، سنة إحدى وتسعين وتسعمائة بمنزلي بالجزيرة الخضراء ظاهر الثغر

الإسكندري بالقرب من المدرسة التمرزية قريبا من مقام سيدي أبي العباس

المرسي، وسيدي ياقوت الفرس، نفعنا الله ببركاتهما ، وأحسن عاقبتنا، ولطف

بنا والمسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين. » .

(١) انظر مصادر ترجمته .

(٢) انظر بغية العارف (مخطوط) ص: ٥٩٩ .

## نسختا الكتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين:

### النسخة الأولى:

وهي محفوظة في مكتبة شستريتي برقم (٤٢٢٩)، ومنها صورة ميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة تحت رقم (٣٦٧) نحو .

وهذه النسخة تقع في مائتي ورقة، أي أنها أربعمائة صفحة من القطع الكبير، وفي كل صفحة سبعة وعشرون سطراً، ومتوسط عدد الكلمات يتراوح ما بين اثني عشرة كلمة وخمس عشرة كلمة، وهي مكتوبة بخط نسخي حسن، وفيها بعض الفواصل والنقاط، والنسخة مصححة، وسار فيها ناسخها على نظام التعقيبة، وكلها بخط واحد، وتحمل هذه النسخة عنوان الكتاب (رسالة الوظائف الوافية) دون اسم المؤلف، واسم الناسخ، واشتملت أول صفحتين منها على بعض التملكات، وبعض العبارات، وقد ختمت هذه النسخة بفهرسة لموضوعات الكتاب حسب أرقام الصفحات .

وتمتاز هذا النسخة بما يلي:

١ - أنها نسخة كاملة .

٢ - تفوق النسخة الأخرى بسلامة عباراتها، وخلوها من السقط، ولما

كانت هذه النسخة كذلك، جعلتها الأصل الذي اعتمدته في التحقيق، وأشرت إليها بكلمة (الأصل) .

### النسخة الثانية:

هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٥٦)، وتقع في خمسمائة وتسع وخمسين صفحة، وتضم كل صفحة ستة وعشرين سطراً، ما عدا الصفحة

الأخيرة، فتختلف كلماتها من سطر إلى آخر، وقد تصل إلى اثني عشر سطرًا .  
أما خطها فنسخ جيد، وهي غير مضبوطة بالشكل، وهي نسخة مصححة  
سار ناسخها أيضاً على نظام التعقيد .

والنسخة تحمل عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، واسم مالكه وهو: ولي النعم  
الحاج إبراهيم عسكر، واسم الناسخ وهو: حسن تريكي، وتاريخ النسخ وهو:  
يوم الجمعة الثامن عشر من شهر رجب سنة ألف ومائة وأربع وخمسين هجرية،  
وقد ختمت النسخة بختم عليه بعض الكلمات التي لم أتمكن من قراءتها، وقد وقع  
سقط في هذه النسخة بمقدار أربع صفحات، (١٢٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٧) مع  
وجود طمس في أسطر بعض صفحاتها، وتحمل النسخة خاتمة المؤلف، وكتب  
ناسخها في نهايتها:

وإن تجد عيباً فسد الخلالا      جل من لا عيب فيه وعلا

وقد رمزت لها بالحرف (د) .



### منهجي في التحقيق

- ١ - حررت النص وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .
- ٢ - قارنت نسختي الكتاب كلمة كلمة حتى اطمأنتت إلى سلامة عبارات النص، وصحة ألفاظه وتراكيبه .
- ٣ - حاولت إخراج النص إخراجاً سليماً بعون الله ، مع حرصي التام على عدم تغيير الأصل، ما دام له وجه من الصواب إلا في حالة الضرورة القصوى، مشيراً إلى ذلك في هوامش الكتاب .
- ٤ - وضعت عناوين مناسبة لجميع مباحث الكتاب بين أقواس معروفة نظراً لخلو الكتاب من العناوين.
- ٥ - أبرزت متن رسالتي الوظائف الوافية بخط مختلف عن الشرح لتمييزه عنه.
- ٦ - ضبطت كل ما يحتاج إلى ضبط في النص تحقيقاً للمنهج الذي يقول: «شكل ما يشكل» .
- ٧ - خرجت الشواهد الواردة في الشرح حسب الأصول المرعية في مناهج التحقيق، كآليات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأشعار والأراجيز، والحكم والأمثال... إلخ. وأعطيت فضل اهتمام لإكمال الآيات الناقصة، أما القراءات فقد خرجتها من مصادرها الأصلية : كالكشف لمكي بن أبي طالب، والمختسب لابن جني، والإتحاف، وغيرها، ونسبت ما لم ينسبه الشارح من قراءات إلى أصحابها.
- ٨ - وثقت الآراء النحوية الواردة في الكتاب من أمهات الكتب كلما أمكن ذلك.
- ٩ - أشرت إلى مصادر المسائل الخلافية كالإنصاف لابن الأنباري، والتبيين للعكبري، وائتلاف النصرة للزبيدي .
- ١٠ - ترجمت للأعلام الواردة في الشرح بإيجاز مع ذكر بعض مصادر

- الترجمة، وكنت أميل إلى إغفال المشاهير منهم.
- ١١ - حددت بداية كل نص ونهايته من النصوص التي نقلها المصنف، دون أن ينسبها إلى أصحابها، كما حاولت تحديد مواطنها في تلك المصادر قدر المستطاع.
- ١٢ - أشرت إلى بداية الصفحة في الأصل بوضع خط مائل هكذا: « / »، مع إثبات رقم الصفحة على يسار الهامش.
- ١٣ - أوضحت ما يلزم إيضاحه في بعض المسائل التي قد يدخلها اللبس، أو يدخل فيه الخلاف.
- ١٤ - شرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة .
- ١٥ - عرفت بعض المصطلحات مثل: الحد، والرسم، والانعكاس، وغيرها.
- ١٦ - عنيت كثيراً بعلامات الترفيم نظراً لأهميتها الكبيرة في توضيح المعاني المتصودة.
- ١٧ - ضبطت بعض الكلمات حسب موقعها الإعرابي، حيث جاء بعضها مرفوعاً وحقه النصب، أو منصوباً وحقه الرفع، وهي كثيرة.
- ١٨ - ألزمت نفسي بمراعاة التسلسل الزمني ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، حين ذكرت المصادر والمراجع التي تشير إلى الشواهد، أو غيرها.
- ١٩ - وأخيراً قمت بوضع الفهارس الفنية المتعددة حسب ما هو متبع في مناهج البحث والتحقيق .
- وقد بذلت في عملي ما استطعت من جهد، والله أسأل أن يوفقني، ويسدد خطاي، ويستر عيوبي في الدنيا ويوم لقياه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتاب

بُغْيَةُ الْعَارِفِ عَلِيٍّ رِسَالَةُ الْوِظَائِفِ

لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري العوامي القرشي

المتوفى سنة ٩٩١ هـ

من أول الكتاب إلى نهاية المفاعيل

الملازم الشيخ إبراهيم بن محمد

الرومي

والأخوة

بالتواضع والبرهان

١٢١١

مختلفة المفعول به عوضه من بلا غلامه من اي دون الفاعل بيان  
يكون الفاعل غير متصل به عوضه بان زيدان اي الفاعل غير المفعول  
في جميع هذه الصور المذكورة في صورة وقوعه بعد باب الا  
للاينفصال المحصر المطلوب واما في صورة الانتقال فلما فاة الانتقال  
الانفصال واما في صورة كون المفعول ضمير قليلا يلزم الاضمار قبل  
المذكور لفظا ورتبة من اي عامل الفاعل وهو الفعل الرابع

حاله كونه من اي منفردا بدون الفعل حذفه اي بالفاعل  
دون الفاعل وحده في قوله والمذم على تعيين المذموق فالاولي كونه  
في جواب من قال فزيد فاعل بفعل حذفه تقديره قام زيد الثاني  
في جواب من قال اي نعم فلم يزد حذف الفعل والفاعل  
بما للعلم به واستغناء بذكرها في السؤال عن ذكرها في الجواب ايجازا  
واختصارا والايحوز حذف الفاعل دون عامله لانه قد يستتبع حذفه  
في بعض المواضع لاكتسب الحذف بالاستتار والاولي تقدير الجملة المذمومة  
بند نعم فعلية ليطلق الجواب السؤال حذف عامل الفاعل وهو  
الفعل الرابع حال كونه وذلك لتبينه تدل على خصوصية

الفعل ويكون معهما ما يمنع مجامعتهم الى الفعل فان لفظ  
ان تدل على ان زيد امر قوع بالفاعلية لا بالابتداء لانها اختصر بالفعل  
وقوله جازل على خصوصية الفعل وانما وجب حذفه لان مقسرة

قاع معاقبة ومعنى عنه اي العاملان حيث يمكن ان يعمل كل واحد  
فيما في الامور بعدتها وهما في مكانه اولم يعاقبه الاخر اي اسما  
بما في الامور بعدتها حيث لا ينفصل ذلك الا في المصير المنفصل الواقع بينهما  
الا فيكون في محو الامور في الامور التي لا ينفصل الا في المصير المنفصل الواقع بينهما  
وهو في الامور التي لا ينفصل الا في المصير المنفصل الواقع بينهما  
وهو في الامور التي لا ينفصل الا في المصير المنفصل الواقع بينهما

حذا التنساع

اللهم امرنا بحسن الخاتمة واجمع لنا بين حبري الدنيا والآخرة ولا تنزع  
قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب  
وارجو ان فضل الله تعالى ان يفي فرا هذه الرسالة وفيها وطالع  
عليها هذا الشرح الذي وضعته عليها المطابق للواقع المسيحي  
بتعبه المازوف على رسالة الوطاف ان يكون ذلك فاختارنا جديدا  
من هذا الفن الدافع قال الساري وكان الفراغ من تأليف هذا الشرح  
يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة احدى  
وتسعين وثلثمائة بمكة بمكة بالجزيرة الخضراء التي هي في  
بالقرب من المدرسة القمريية قرب بستان مقام سيدي احمد  
ابي العباس المزيني وسيدي ياقوت العرشي نفعا الله  
ببركاتهما واحسن عاقبتنا ولطف بنا والمسلمين اجمعين والحمد  
له رب العالمين وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم  
الجمعة المبارك ثامن عشر من رجب الفرد الحرام الذي هو من شهر  
سنة اربع مائة وثمانين ومائة والفر من اسم الامير الحاج  
عبد الرحمن بن الامير المرحوم عثمان كاشف الغم  
والله لنا ووجه لول الدنيا والديم وانتم اللهم  
المولود وكاتبه ومطالعهم وجميع  
ابن علي يد العترة الى الله تعالى  
محمد حسن توريكي عوانه غفره

بسم الله الرحمن الرحيم  
صلى الله على سيدنا محمد  
وسلم

وان محمد عليا من الخلافة خاتم الانبياء

قال المولى الأعمى والذكي المسمى شيخ الأفاضل والديني في محل التفرغ  
 والتاسين الأمام العلامة شيخ الحياة والقراء حليفاً في عمرو ويستويده والنرا  
 أبو اسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الزبيدي القوامي القروشي  
 المدرس بالمدرسة الأبنشارية بالبحر الاسكندرية من برفع مبار بالعلم ونسب  
 لعلمه اشتهر وشكره المن حقيق كل حسود واوله وصلاة وسلاماً على سيدنا  
 محمد الذي نبينا الفضائل تصيلاً وجملة وقت بكر جلاله في يدون ابيات كل  
 حلة ووعلى له وجهه المصون بلصا درافعاله واثم المرحضة ونسبه وعا  
 في الجديان وتجددت الاشياء وبعده فلارميت لسهم الانفراد عن  
 شادنة الاخلاق والاشوان وصارت نوادي من اكلهم في ايامهم  
 تلك الحوزة لسان وتقلص في من ميات المعاني في ايامهم في ايامهم  
 حيطان من مشارف بعد ما كنت احد اسود الشري في ايامهم في ايامهم  
 حريشا في ايامه اشاراته من منشوق ومم لوم احتج في فكري ان ايامهم في ايامهم  
 في علم العربية تدكهن لنفسى واجبا من الله تعالى ان يونسى به اذا حلت في ايامهم  
 فخذها اطلعت من كتابه رسالة الوظائف الواجب التي هي عن كعب  
 الاعراب كما فيه من تاليفي واستاذي المولى العالم الجليل والمحرر الجليل  
 العامل في محطه حال الامايل الا في اصل الجامعة المحقق والمتأخرين ومرجع المنبرين  
 والمدققين مولانا فيصل ضياء الدين بن مولانا مفتي المسلمين علي بن الحسن بن اوردان  
 ليلالي البكري الرومي سليل صديق رسول الله الاعظم وصاحبه الكرمه المتقاعد  
 عن تضامكة المشرفة بالمد الحرام ولا زالت علومه الشريفة نافعة الي يوم القيام  
 فوجد بها بعدة التركيب والمساقي وكثرة النوادر والمعاني متميزة من غراب  
 الغرر الموثقة وقرابا لنك الامايم ما لا يوجد في كتاب سلام المستدين  
 ولا في فرع منفصل لاكثر من ورا في المنبر من كتاب الحياة المنفرد بن مولانا في السهل

صغاب

علامته وانه اي دون الفاعل بان يكون الفاعل غير متعلبه به نحو ضربك زيد  
 اخر اي الفاعل عن المفعول لروما في جميع هذه الصنوع المذكور في صنوع وقوعه  
 بعد باب الاليل المنقلب للضرب المظهر واما في صنوع الاتصال فلنا فاه الانصاف  
 الانصاف واما في صنوع كون المفعول ضميرا فليلا يلزم الاضمار قبل الذكر  
 لفظا وزنه وصح حذف عامله اي عامل الفاعل وهو الفعل الرابع له حال كونه  
 وحده اي منفردا بدون الفاعل وصح حذفه به اي بالفاعل معادون الفاعل  
 وحده بقربته ذاله على تعيين المذوق فالاولى كزيد في جواب من كل من قام  
 زيد فاعل بفعل محذوف تقديره قاهر ترميد والثانية نحو نعم في جواب من قال  
 اقام زيد اي نعم قاهر زيد محذوف الفعل والفاعل مع العلم به واستغناء عن ذكرها  
 في السؤال عن ذكرها في الجواب اجازا واختصارا ولا يجوز حذف الفاعل دون  
 عامله لانه قد يستتر فلوحذف في بعض المواضع لا لتبس الحذف بالاستتار والادق  
 تقدير الجملة المحذوفة بعد نعم فعلية لطابق الجواب السؤال لا يجب حذف عامل  
 الفاعل وهو الفعل الرابع له حال كونه مفترقا وذلك لقربته تدل على خصوصية  
 الفعل ويكون معها ما يمنع مجامعته الى الفعل كان زيدا فان لفظه ان تدلان  
 زيدا مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء لانهما تحتمن بالفعل وقوله ما يدل على خصوصية  
 الفعل واما وجه حذفه لان مقسوما قام مقامه ومعنى عنه لو تنازع على العامل  
 معك يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدها وهما في مكانه لولم يعمل في الخبر منفصلا  
 اي انما ضمرا متصلا بحيث لا يمنع ذلك الاسم المضمر للمنفصل الواقع بعدها  
 الا ان يكون محولا لاحدهما وتنازعهما ظاهرا بحيث لا يمنع ذلك الاسم الظاهر  
 الواقع بعدها الا ان يكون محولا لاحدهما بعد هما اي بعد العاملان لانه لو كان  
 قبلهما تعين الصنوع المسئلة من غير باب التنازع يجوز زيادة كرت ويكرهني فكل قد اخذ  
 معموله للتنازع وكذا التوسط بينهما نحو ضربت زيدا وضربني ونص كثير من النحويين  
 على اشتراطه لعددهما كالباب والعلويين وصاحب باب الابواب وغيرهم وقد بان  
 بعض المقاربة للتنازع مع تعدد المفعول واجاز في قوله نعلق بالمؤمنين روف رحيم ان يكون  
 بالمؤمنين محولا لروفة وقد اجاز الفارسي للتنازع مع توسط المفعول فاجازوا  
 في قوله من نصب افعال من لاري ثم ان يكون من زايدة وبارق في موضع نصب يتسم  
 ومفعول نصب محذوف وهو ضمير ما يدل على بارق وقوله قبله الاتية على ان الاسم المتنا

هذا  
 انما هو  
 في قوله  
 ضربت زيدا  
 وضربني  
 ونص كثير من النحويين  
 على اشتراطه لعددهما



## المقدمة

[قال المولى الأعلم، والنحرير الأفخم<sup>(١)</sup>، شيخ الإفتاء والتدريس، ومحلُّ التفريع والتأسيس، الإمام العلامة<sup>(٢)</sup>]، شيخ النحاة والقراء، خليفة أبي عمرو وسيبويه والقراء، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الزبيرى، العوامي، القرشي، المدرس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري: حمداً لمن رفع منار العلم ونصب لتعليمه أهله، وشكراً لمن خفف كلَّ حسودٍ وأذله، وصلاةً وسلاماً على سيدنا محمد الذي تميَّز بالفضائل تفصيلاً وجملة، ونعتَ بكلِّ حالٍ اختصَّت به دون أنبياء كلِّ ملة، وعلى آله وصحبه المعربين بمصادر أفعالهم وأقوالهم حديثه ونقله، ما تعاقب الجديدان وتجددت الأهله .

وبعد: فلما رُميتُ بسهم الانفراد، عن محادثة الأخلاء والإخوان، وصارت نوادي مذاكراتهم بلاقع<sup>(٣)</sup> عن استجلاء تلك الحور الحسان، وتقلُّص قُلُوص<sup>(٤)</sup>

(١) النعت للعلماء بهذه الصفات كان من سمات عصر المؤلف - رحمه الله -، وربما كان هذا من تقديم المؤلف نفسه أسوة بغيره من العلماء، كما فعل السيوطي في الهمع، وياقوت الحموي في معجم الأدباء، وابن حجر في قضاة مصر، وربما كان من الناسخ، وهذا هو الأرجح في رأيي، إذ لو كان من تقديم المؤلف لنفسه، لفعل كما فعل غيره، وفصل في ذلك، والله أعلم .

(٢) ما بين المعرفين ساقط من (أ)، وفي الأصل: «العلام» بدل «العلامة» .

(٣) البلاقع: التي لاشيء فيها. اللسان (بلاقع) .

(٤) قُلُوص: قال في اللسان (قلص): «قلص الشيء يَقلِّص قُلُوصاً: تدانى وانضم، وقُلِّص وقُلِّص وتقلِّص. بمعنى انضم وانزوى، قال ابن بري: وقُلِّص قُلُوصاً: ذهب» .

ميدان المعارف، فلم أسمع بعد تحرير كلِّ تحريرٍ إلا خبطاً من مجازف، بعد ما كنتُ أحد أسود الشرى<sup>(١)</sup> في اقتناص مخدّرات العلوم، حريصاً على إيحاء إشاراتها<sup>(٢)</sup> من منطوقٍ ومفهوم، اختلج في فكري أن أصنف كتاباً في علم العربية، تذكرةً لنفسي، راجياً من الله تعالى أن يؤنسي به إذا حللت في رمسي، فعندما اطلعتُ على كتاب «رسالة الوظائف الوافية» التي هي عن كتب الأعراب كافية، من تأليف شيخني وأستاذي المولى العالم الكامل، والحير الهمام العامل، محط رحال الأمثال الأفاضل، خاتمة المحققين والمتأخرين، مرجع المتبحرين والمدققين، مولانا فضيل<sup>(٣)</sup> ضياء الدين ابن مولانا مفتي المسلمين علي أبي الحسن نور الدين الجمالي، البكري، الرومي، سليل صديق رسول الله الأعظم، وصاحبه الأكرم، المتقاعد عن قضاء مكة المشرفة البلد الحرام، لا زالت علومه الشريفة نافعة إلى يوم القيامة، فوجدتها بليغة التركيب والمباني، كثيرة الفوائد والمعاني، متضمنة من عجائب الغرر النحوية، وغرائب النكت الإعرابية، ما لا يوجد في أساس كلام المتقدمين<sup>(٤)</sup>، ولا في فرع مفصل<sup>(٥)</sup> الأكثرين، ولا في المغني<sup>(٦)</sup> من كتب النحاة المنفردين، ولا في تسهيل<sup>(٧)</sup> / صعاب المعربين، بل لم يحك ناسج<sup>[٢]</sup> على منوالها<sup>(٨)</sup>، ولم يؤت فيما مضى بمثالها، ولم يبرز للوجود كشكلها، ولم

(١) الشرى: موضع تنسب إليه الأسد، يقال للشجعان: أسود الشرى. للسان (شرى).

(٢) في النسختين: «أشارته»، وليس هناك شيء يرجع إليه، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) انظر: ترجمته في قسم الدراسة.

(٤) يشير إلى أساس البلاغة للزمخشري.

(٥) يشير بذلك إلى المفصل للزمخشري.

(٦) يشير بذلك إلى المغني لابن هشام، أو المغني لابن فلاح.

(٧) يشير بذلك إلى تسهيل الفوائد لابن مالك.

(٨) ما ذكره المؤلف هو من إعجاب الشراح بمؤلفات شيوخهم وإطرائهم لها.

يوضَع في ترتيب الأقسام كعَقْدِهَا وحَلِّهَا، بيد أنها بَكْرٌ لم يمارسها أحدٌ من فحول الرجال، وعقيلةٌ قَصُرَ عنها عقل الأطماع والآمال، غريبة في منزَعِهَا النبيل، بديعةٌ إذا تأملها أولو التحصيل، ولو نظر إليها الخليل، لعَفَت<sup>(١)</sup> مذاهبيها على فِطْنِ الخليل<sup>(٢)</sup>، فالتَمَسَ مني مَنْ أرى إسعافه علي فرضاً، وأمنحه الوداد والحبَّ محضاً، أن أضَعَ عليها شرحاً يُسْفِرُ عن وجوه مخدِّرَاتِهَا النِقَابِ، ويُبرِزُ من خفيِّ مكنوناتها ما وراء الحجاب، فأجبتُهُ إلى ذلك على وجه بيان التحقيق، ثانياً عَنَانَ الفكر عمَّا اختلج لي في سوى هذا الطريق، ووضعتُ عليها شرحاً أفصحَ عن ألفاظها ومعانيها، وأوضحَ مبانيها لحفظها ومعانيها، حاوياً لما في كثير من المبسوطات، جامعٌ لنوادير المسائل وشوارد الشواهد المنقولات، مع ما أعانيه من قُطُوب<sup>(٣)</sup> الخطُوب<sup>(٤)</sup>، وما أدانيه من حُرُوبِ الكروب<sup>(٥)</sup>، وسمَّيْتُه: (بغية العارف على رسالة الوظائف)، ولما تمَّ على هذا الأسلوب البديع، والدستور الحصين المنيع، جعلتُهُ خدمةً لِسُدَّةِ<sup>(٦)</sup> مَنْ بسط بساط العدل على وجه بساطة الساهرة بالإنصاف، فلم تتعدَّ على طيِّه بعد مزيد نشره يدُ الجورِ بالبطش ولا بالاعتساف، وطرَّزَ ذلك بطراز الأمن والأمان على صفحات أيام دولته القاهرة

(١) في اللسان (عفت): «العفة: الكف عما لا يحل ويحمل».

(٢) هذه مبالغة من الشارح، وإلا فهو لا يخفى عليه مكانة الخليل وفطنته.

(٣) في اللسان (قطب): قطب الشيء يقطبه: يجمعه.

(٤) في اللسان (خطب): الخطوب جمع، والمراد: كثرة الخطوب واجتماعها. خطب؛ أي: عظم الأمر لشأن.

(٥) المعنى: أي: ما أجده من مقاتلة الأحران والهموم والشدائد. الصحاح: (حرب)، واللسان (كرب).

(٦) السدة: باب الدار والبيت، وقيل: صفة تكون بين يدي الباب، والسدة كالظلة على الباب لتقي الباب من المطر. اللسان (سد).

ببديع نقوش القنا والبيض الباهرة، فظِلُّهُ الظليلُ لا تُقَوِّضُ خِيَامَهُ، وفضلُهُ المديدُ البسيطُ لا يتمُّ ختامُهُ، وأنامَ فيه الأنامُ إلى انقضاء الأيام<sup>(١)</sup>، ولذا سما وَسَمَّهُ عن الرسم<sup>(٢)</sup> والحد<sup>(٣)</sup>، فأثارُهُ لم يُحصِهَا الضبطُ والعدُّ، لا يُدرِكُ الواصفُ المطيري خصائصه، [وإن يكن سابقاً في كل ما وصفاً]<sup>(٤)</sup>، أفاضَ على أهل الربع المعمور سِجَال<sup>(٥)</sup> إحسانه ونواله، وأباح للوافدين برّه بكماله، فهو قطبُ دائرة الإيمان، ومحيطُ أقطار الأرض<sup>(٦)</sup> بالعدل والإحسان:

قطبُ الخلائقِ محمودُ الخلائقِ ما      له نظيرٌ ولا يأتي ولم يكنِ  
خيرُ الملوكِ على الإطلاقِ أطلقتُهُم      وجهاً وأوجهُهُم باليمنِ والمنِ  
لا زالَ مُنَبِّسِطاً في كلِّ باسِطَةٍ      سلطَانُهُ سالماً من وصمةِ الحنِ<sup>(٧)</sup>

ألا وهو السلطانُ الأعظم، والحقانُ المعظمُ الأفخم، والبدرُ الذي تمَّ قطمَسَ بنوره الكواكب، والحِضْمُ الذي طمَّ بفيضه على الكواكب، أثبتَ للملوكِ ديناً، وأحقَّهُم يقيناً، وأحماهم لبيضة الحنيفة السمحة، وأرامهم بقوس الحجّة عن الملة الغراء، اشتدَّ بطشه عن ذلك، فنشأ حتى ترك إنسانَ نقيضه لم يكن شيئاً

(١) فيه مبالغة في الوصف مما لا يليق بالبشر .

(٢) الرسم: نعت يجري في الأبد بما جرى في الأزل؛ أي: في سابق علمه تعالى .  
التعريفات: ٨٣ .

(٣) الحد في اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الاقتزان . التعريفات: ١١٠ .

(٤) لعله شطر بيت من البسيط .

(٥) السجل: الدلو الضخمة المملوءة ماء، والجمع: سجال وسجول . اللسان (سجل) .

(٦) في (د): «الأمان» .

(٧) هذه الأبيات من قول المؤلف، ولم أجد لها في غير هذا المؤلف، وقد بالغ في المدح في قوله: «ما له نظير ولا يأتي ولا يكن» فقد أتى من هو خير منه، وسيأتي بإذن الله .

مذكوراً، وصوب رأيه بثاقب فكره، حتى كان على كل نفسٍ من أهل الإيمان حافظاً ونصيراً، ولأمر ما ترى سدته العالية، ملتئم شفاه أرباب الفضائل / من [٣] كل فج عميق، وساحته العالية محطاً لرجال أمثال الأفاضل من كل مرمى سحيق، بحيث لو سكتوا عن الثناء عليه، أبدته نطقاً ألسنة حقايب ركائبهم، وإن قصرُوا في الإطناب بحمده، طوّلت به بجائب زوامل<sup>(١)</sup> كتابهم، أعني مولانا السلطان بن السلطان، خير سُلالة بني عثمان، السلطان مُراد<sup>(٢)</sup> بن السلطان سليم بن السلطان سليمان، يسر الله له كل مُراد، بحق النبي وآله الأجداد، والله المسئول في التيسير للأحوال، وعليه التوكل في جميع الأعمال .

ورأيتُ أن أشرفَ نظمي بنيدو من مدحِهِ، وإن كان استقصاؤه مُحالَ العين، فيحصلُ الإيماءُ إلى بعضه بتلويحه فقلت<sup>(٣)</sup>:

يا آلَ عثمان نال الخلقُ قاطبةً	بكم أماناً بعضُ الغيرِ ليس يُرى
والعدلُ منكم سَجَايا ليس يُنكرُهُ	إلا حُسودٌ فلم يُعبأ بما نكـرَـرا
بَنيتُم حَرَمَ البيتِ الشَّريفِ وكم	قَامَت شعائِرُ دينٍ بعدَما دُثِرَـرا
وكم فضائلُ لا تُحصَى لكم عدداً	صارت تِلَاوَتُهَا بين الوري سـيـرَـرا
لا سِيَّما ومُرادٌ كان قُطْبُهُم	أما تَرَى خَيْرَ الأرفاضِ <sup>(٤)</sup> كيفَ جـرَى
جَعَلتُم الكُفْرَ والإبْداعَ ضِدَّكُمْ	فليس يَأْمَنُ يوماً مَنْ به اتـزـرَـرا

- (١) الزامل من الدواب: الذي تطلع في سيره من نشاطه. انظر: اللسان: (زمل) .
- (٢) هو السلطان مراد بن السلطان سليم بن السلطان سليمان، أحد خلفاء الدولة العثمانية، انظر الكواكب السائرة ٢٥١/٢ .
- (٣) الأبيات من البسيط بمدح بها الشارح السلطان مراد بن السلطان سليم، ولم أقف عليها في غير هذا الموطن .
- (٤) يشير إلى الرافضة إحدى فرق الشيعة.

بِزَمَلَةٍ<sup>(١)</sup> مِنْ أَهَالِي الرُّومِ تَحْسَبُهُمْ  
جَاءُوا لِأَرْفَلَةَ الْأَرْفَاضِ بِدَعْتِهِمْ  
مَقَلِّدِينَ مَوَاضِي الرَّعْبِ مُعْتَقِلِي  
فَشْتَتُوا شِمْلَهُمْ<sup>(٢)</sup> حَتَّى لَقَدْ تَرَكُوا  
وَكَلُّ هَذَا بَعِزَمِ اللَّهِ ثُمَّ لِمَا  
صَلَّى إِلَهُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ صَفْوَتِهِ  
كَالغَيْثِ تَحْتَ ظِلَامِ النَّعْمِ حَيْثُ جَرَى<sup>(٣)</sup>  
عَمَّتْ وَكَلُّ لِسَانٍ بِالِدَعَاءِ جَرَى  
رُمِحَ الدِّيَانَةَ يَفْشُرُ أَيْنَمَا شَجَرًا  
أَعْجَازَ نَخْلٍ عَلَى الْأَرْضِضِينَ مَنْقَعِيرًا  
أَبْدَاهُ مِنْ هَمَّةِ الْمَوْلَى الَّذِي ذُكِرَا  
مِنْ رَسِيلِهِ وَعَلَى الْأَجْدَادِ وَالْكَسْبَرَا

[نبذة من نسب مؤلف المقدمة]:

ورأيت أن أقدم نبذة من نسب المؤلف تبركاً<sup>(٤)</sup> فأقول:  
مؤلف هذا الكتاب هو مولانا فضيل بن مولانا علاء الدين علي بن أحمد بن  
محمد الجمالي .

قرأ والد المصنف المذكور في صيغره على المولى (علاء الدين بن)<sup>(٥)</sup>  
حمزة القرماني<sup>(٦)</sup>، وحفظ عنده مختصر الإمام القدوري، و[منظومة]<sup>(٧)</sup>  
الإمام النسفي، ثم أتى القسطنطينية وقرأ على المولى خسرو الرومي<sup>(٨)</sup>،  
فأرسله إلى مصلح الدين بن حسام<sup>(٩)</sup> معذراً

(١) قال في اللسان: (رفل) : « رفل يرفل رفلاناً ورفلاناً، وأرفل : جر ذيله ويتبختر،  
ولعله يقصد: أنهم يتبخثرون ويجرون ثيابهم تكبراً.

(٢) في الأصل: جارا .

(٣) في (د): شاملهم .

(٤) هذه من فعالات ومخالفة العصر التي لا يقرها الإسلام.

(٥) زيادة من الشذرات: ١٨٤/٨، وليست في النسختين.

(٦) علاء الدين بن حمزة القرماني، قرأ على علماء عصره العلوم الشرعية والفقه  
والحديث، واشتغل بالدراسة والفتوى، وله حواش على تفسير العلامة البيضاوي،  
مات في أوائل السنة التاسعة. انظر الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية:  
٦٢، والشذرات: ١٨٤/٨ .

(٧) ساقط من (د) .

(٨) هو محمد بن فرامرز بن خواجه علي الشهير بمولانا خسرو، مات سنة: ٨٨٥ هـ .

انظر: مفتاح السعادة: ١٧١/٢ .

(٩) مصلح الدين حسام، من علماء الدولة العثمانية، كان عالماً بالعلوم الأدبية والعلوم

باشتغاله بالفتوى، فقرأ على الملائم مصلح الدين بمدينة بروسا، وزوجه بابتته، وولي مدرسته<sup>(١)</sup> بأدرنة، ولم يزل يُنقل من مدرسة إلى مدرسة حتى أفتى بقسطنطينية .

ومن أوصافه كما نقله عنه المولى أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير (بطاش كبري زاده)<sup>(٢)</sup> في طبقاته لعلماء الدولة العثمانية: أنه كان يصرف أوقاته جميعها في التلاوة والعبادة والدرس / والفتوى، ويصلي الخمس مع الجماعة، [٤] وكان كريم النفس، طيب الأخلاق، متخشعاً متواضعاً، يجلس الصغير كما يوقر الكبير، وكان لسانه طاهراً، لا يذكر أحداً بسوء، وكانت أنوار العبادة تتلألأ في صفحات وجهه المبارك، وكان يقعد بأعلى داره، وزنبرك معلق هنالك، فيلقي المستفتي السؤال فيه، ويحرك الحبل، فيجذب المولى، ويكتب جوابه، ثم يدليه إليه، إنما فعل ذلك<sup>(٣)</sup> لئلا ينتظر الناس لأجل الفتوى .

وله حكايات<sup>(٤)</sup> أخر ذكرت في الطبقات المذكورة<sup>(٥)</sup>، وفي هذا القدر كفاية للتبرك<sup>(٦)</sup>، وسئل - رحمه الله - في قضاء العسكر، فتعفف واستغنى .

الشرعية، قرأ على علماء عصره، وصار مدرساً ببعض المدارس، ثم مدرساً بمدرسة السلطان محمد خان بن يزيد بمدينة بروسا، ثم صار قاضياً بها، له حواش على التلويح وعلى شرح الوقاية. انظر الشقائق النعمانية: ١١٥ .

(١) في (د): مدرسه .

(٢) هو أحمد بن مصطفى بن خليل، مؤرخ تركي الأصل مستعرب، ولد في بورصه، ونشأ في أنقرة، تنقل في بلاد الفرس مدرساً للفقهِ والحديث وعلوم العربية، ولي قضاء القسطنطينية، له كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، وهو كتاب مطبوع، ومنتاح السعادة، وهو كتاب مطبوع أيضاً، ومناقب الأخيار في مناقب الأخيار، والرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة. انظر: الأعلام: ٢٥٧/١ .

(٣) في (د) كذلك .

(٤) في الأصل: حكايات .

(٥) انظر الشقائق النعمانية: ١٧٣-١٧٦ .

(٦) هذه من فعاليات ومخالفة العصر التي لا يقرها الإسلام.

ومن أوصاف المؤلف رحمه الله أنه كان تقياً نقياً، زاهداً ورعاً، فرغ عن مناصب الدنيا بعد رجوعه من مكة، وأخبرني شيفاهاً أنه ما تولى قضاء مكة المشرفة إلا رغبةً في تحصيل الحج إلى بيت الله الحرام، قال: وقد حصل والله الحمد والمنة.

وكان منقطعاً في بيته بالقسطنطينية للتصنيف والاشتغال بالعلم الشريف، ملازماً على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها، وله مصنفات مفيدة، ومؤلفات عديدة<sup>(١)</sup> غير هذا الكتاب، منها كتاب في الضمانات، جمع فأوعى، لم يسبق إليه، وكتاب في الفرائض، وغير ذلك مما هو مشهور لا يحتاج إلى ذكره لشهرته.

توفي رحمه الله بالقسطنطينية، ودُفن عند قبر والده المذكور سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وكان تاريخ مولده في حساب اسمه بالجمل الكبير<sup>(٢)</sup>، جعله والده عالماً عليه، فعاش من العمر سبعين سنة، نفعنا الله والمسلمين ببركاتهما آمين.

قال المؤلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>: « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(٤)</sup> »:

(١) فصلت ذلك في قسم الدراسة ص: ٢١، ٢٢ .

(٢) يعني بحساب الجمل أن مولده في عام ٩٢٠ هـ:

(ف + ض + ي + ل = فضيل)

(٨٠ + ٨٠٠ + ١٠ + ٣٠ = ٩٢٠)

(٣) هذا دعاء للصحابة رضوان الله عليهم؛ ومن حب المؤلف لشيخه دعى له بها.

(٤) آية من سورة الفاتحة رقم: ١، ومن سورة النمل آية رقم: ٣٠ .



إنما ابتدأ المصنفُ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبِسْمِ اللَّهِ الشَّرِيفَةِ، وبالحمد بعدها اقتداءً بالقرآن العظيم، وَعَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ» رواه الخطيب في كتابه الجامع<sup>(١)</sup>، والرهاري في الأربعين<sup>(٢)</sup> بهذا اللفظ، وفي رواية لأبي داود<sup>(٣)</sup> وغيره وحسنها النووي<sup>(٤)</sup> وابن الصلاح<sup>(٥)</sup>: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَجْذَمٌ»<sup>(٦)</sup>.

ومعنى «بَالٍ» حالٌ يُهْتَمُّ بِهِ، و«أَقْطَعُ» و«أَجْذَمٌ»: قليلُ البركة.

ولا تعارضٌ بين روايتي البسملة والحمدلة، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فبالبسملة حصل الحقيقي، وبالحمدلة حصل الإضافي.

ومعنى الحقيقي: الذي لم يسبقه لفظ ظاهر، والإضافي خلافه.

(١) الخطيب هو: أحمد بن ثابت بن أحمد بن مهدي، اشتهر بالخطيب البغدادي، له مصنفات منها: تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، توفي سنة ٤٣٦ هـ. انظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٨٧/٥.

وانظر الحديث في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٦٩/٢. (٢) هو الإمام الحافظ، المحدث أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاري، الحنبلي، ولد بالرها سنة: ٥٣٦، له مؤلفات: الأربعين المتباينة الإسناد والبلاد، مات سنة: ٦١٢، والمداح والمدوح.

ولم أشر على كتابه المشار إليه، وانظر: إرواء الغليل للألباني: ٢٩/١.

(٣) انظر سنن أبي داود ١٨٤/١٣ كتاب الأدب.

(٤) هو الإمام محيي الدين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، له شرح مسلم، والمجموع، ورياض الصالحين، وغيرها.

البداية والنهاية: ٢٧٨/٣، وشذرات الذهب: ٣٥٤/٥.

وانظر: الحديث في: رياض الصالحين: ٤٤١، وقال: حديث حسن.

(٥) ابن الصلاح هو: الحافظ تقي الدين أبو عمر عثمان بن موسى صلاح الدين الشهرزوري، توفي سنة ٦٤٣ هـ، له مصنفات منها: أداة المفتي والمستفتي، والمقدمة وغيرهما. انظر وفيات الأعيان ٢٤٣/٢-٢٤٥، والنجوم الزاهرة ٣٥٤/٦، وشذرات الذهب ٢٢١/٥.

ولم أجد رأيه هذا في مقدمته المطبوعة، وانظر: إرواء الغليل: ٣٠/١.

(٦) الصحيح أن الحديث ضعيف، كما بين ذلك الشيخ ناصر الألباني في: إرواء الغليل: ٣١/١.

ورسمي ابتداءً بنسبة ما بعده، ومن ثمَّ سُمِّيَ الإضافي عُرفياً؛ لامتداده إلى حين الشروع في المقصود .

وقدَّمَ البسملة على الحمد عملاً بالكتاب والإجماع، وتركَّ العاطف كما ترى؛ لئلا يُشعِرَ بالتبعية فيُخِلَّ بالتسوية<sup>(١)</sup> .

وإضافة « اسم » إلى: « الله » من إضافة العام إلى الخاص . كـ « حاتم حديد » .

وقيل: الاسم هنا بمعنى التسمية .

وقيل: في الكلام حذف مضاف؛ أي: اسمُ مسمَى الله<sup>(٢)</sup> .

وإنما احتجنا إلى التأويل في الإضافة المذكورة؛ لأن ظاهرها يقتضي إضافة

الشيء إلى نفسه، وذلك محال؛ / لأن لفظ « الله » هو الاسم، والذي يتبين في هذا [٥] حملُ الاسم على اللفظ، وحملُ ما أُضيف إليه على المسمَى، وتقديرُهُ أنه لما قصَدَ التبرُّك<sup>(٣)</sup> باللفظ الدال على المعبود، لم (يتعين)<sup>(٤)</sup> اسم<sup>(٥)</sup> من أسماء الله تعالى، بل أتى بما يتناول اسمَ الله تعالى، وأضيفَ إلى لفظ « الله »؛ لأنه الاسمُ الأعظم على ما ذهب إليه الجمهور .

(١) أي: لم يقل بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين لما ذكره الشارح؛ لأن الوار تقتضي المغايرة، والمقصود أنهما متساويان أي: البسملة والحمد لله .

(٢) انظر التبيان للعكبري ٤/١، وقد أورد قولاً ثالثاً وهو أن اسم زيادة، ومن ذلك قوله:

إلى الخول ثم اسم السلام عليكما

وقول الآخر:

داع تناديه باسم الماء ميغوم

وانظر الدر المصون ١٨/١ .

(٣) التسمية للاستعانة بالله، وليست للتبرُّك كما أشار الشارح.

(٤) في (د) : (يعين) .

(٥) انظر تفسير الرازي أول سورة الكهف .

و(الله) عَلَّمَ على الذات المعبود بالحق، مرتَجَلٌ غيرُ مشتَقٍّ .  
 وقيل: وصفٌ لا عَلَّمَ؛ لأنَّ العَلَّمَ كالإشارة، (أل) <sup>(١)</sup> الممتعة عليه .  
 وأجيب: بأنَّ العَلَّمَ للتعين، ولا يتضمن إشارةً حَسِيَّةً <sup>(٢)</sup> .  
 ثم قيل: مشتق، وأصله: إله، من أَلِهَ إلهةً؛ أي: عِبَدَ عبادةً <sup>(٣)</sup>، ثم أُدخِلَ  
 عليه آلة التعريف، فحُدِثَتِ الهمزة تخفيفاً، وأدغِمَتِ اللامُ في اللام .  
 و«الإله» من أسماء الأجناس كالرجل، يقع على كل معبود بحق أو باطل،  
 ثم غَلَبَ على المعبود بحق، كما غَلَبَ «النَّجْمُ» على الثريا .  
 وتَفخَمُ لامُ «الله» إذا انفتح ما قبلها أو انضم <sup>(٤)</sup> .

(والرحمن): فَعْلانٌ من (رَجِمَ) بالكسر، كغضبان من غضِبَ، لكن بعد  
 النَّقْلِ إلى فَعْلٍ بالضم، أو بعد تنزيل المتعدِّي منزلةً اللازم، كما في قولك: فلانٌ  
 يُعطي؛ لأنَّ الصفة المشبهة لا تُصاغ من متعد، كما سيأتي في بابهِ إن شاء الله  
 تعالى، وقيل: عَلَّمَ .

(والرحيم): فَعِيلٌ من (رَجِمَ) أيضاً، كمريض من مَرِضَ، وسقيم من سَقِمَ،  
 إلا أن (فَعْلان) عندهم أشدُّ مبالغةً من (فَعِيل)؛ لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة  
 المعنى، ولذلك قُدِّمَ، إذ الأصل في نِعَمِ الله أن تكون عظيمةً، فبَدِيَ بما يدل على  
 عَظَمِهَا اعتباراً بالأصل. واشتقاقهما من الرحمة، وهي هنا مجازٌ عن الإنعام <sup>(٥)</sup>،

(١) هذا على أن العلم: «الاه»، وليس كذلك .

(٢) انظر تفسير الرازي أول سورة الكهف .

(٣) انظر البيان لابن الأنباري ٣٢/١-٣٣، والدر المصون ٢٤/١-٢٦، واللسان (أله) .

(٤) انظر الكشاف ٣٦/١، وتفسير النسفي ٤/١، ونقل أبو البقاء أن منهم من يرققها

على كل حال، وهذا خلاف المشهور. وانظر البيان: ٥/١ .

(٥) انظر الكشاف ٤١/١-٤٥ .

قال الإمام السرازي<sup>(١)</sup>: إذا وُصِفَ اللهُ تعالى بشيء ولم يصحَّ وصفه به يحملُ ذلك على غايته وملاءمته، وهذه قاعدة مطردة في كل مقام .  
 (يا من نحو بابه): أي: جهة بابه، وفيه براعة الاستهلال .  
 (قصد جميع أهل الإرشاد): توجَّهَ ونحَّأ إليه جملة أهل الهداية .  
 (وإلى جنابه): هو بفتح الجيم: الفناء، وجمعه: أجنية، كطعام وأطعمة، وهو هنا مجازٌ يُطلَقُ على الناحية، يقال: أنزَلَ جنيةً الوادي؛ أي: ناحيةً منه .  
 (صَرَّفَ): استمال (جملة أصحاب الرشاد): أي: جماعة أهل الهدى، وضدُّ الرشاد: الغيُّ .

(الذي): اسمٌ موصول، وهو عند البصريين<sup>(٢)</sup> على وزن: عَم، وشَج، والياء فيه أصل، واللام زائدة تحسیناً للفظ، وليس للتعريف؛ لأنَّ الموصول معرفةٌ بدليل كون « مَنْ » و « ما » معرفتين بغير اللام .  
 والتَّزِمَ اللامُ فيها؛ لأنها لو تُرِعَت نارة، وأدخِلت أخرى لأرهمَ كونها للتعريف، كما في الرجل ورجل .  
 (إليه يصعد): يعلو، (الكلم الطيب<sup>(٣)</sup>)، بعمله وهو لا إله إلا الله ونحوها،

- (١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولود، فقيه شافعي، له مصنفات مفيدة منها: تفسير القرآن الكريم، والمخصول في أصول الفقه، ويقال إنه شرح المفصل للزخشري، وشرح أسماء الله الحسنى، إلى غير ذلك من التصانيف، توفي سنة ٦٦٦ هـ. انظر: وفيات الأعيان ٤/٢٤٨، والشذرات ٥/٢١ .  
 انظر: شرح أسماء الله الحسنى ص: ٣٨ .  
 (٢) انظر الإنصاف ٢/٦٦٩، وأسرار العربية: ٣٨٩ . وشرح الرضي ٢/٣٩٠، ٤٠، واتلاف النصرة: ٦٥ .  
 (٣) في النسختين بعدها كلمة غير واضحة، والكلام مستقيم دونها .

مقتبس من قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾<sup>(١)</sup>، وبعض علماء البديع يسميه التلميح<sup>(٢)</sup>، وضابط الاقتباس<sup>(٣)</sup>: أن يأتي المتكلم في كلامه المشور أو المنظوم بشيء من ألفاظ القرآن أو الحديث، مع قطع النظر عن كونه لفظاً المقتبس منه .

(وبأمره): أي: بقدرته .

(ينزل من جو السماء الصَّيْبُ): الجو<sup>(٤)</sup>: اسمٌ لمهَابِ الرِّيحِ بين السماء والأرض، وهو اللوح والهوى، إلا أن حقيقة / اللوح أنه عَرْضُ الجوّ. [٦] (والصَّيْبُ): المطر .

ولما كان ابتداء كل كتاب ينبغي أن يكون مَوْشَحاً بالحمد، لم يُخلِ المؤلفُ تأليفه من ذلك، كما تقررَ وقدمَ بين يدي (الحمد) لإفادة الحصر، على نمط ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٥)</sup> والتضرُّع إلى الله تعالى والاستلذاذِ بنداؤه سبحانه على سبيل المسكنة والخضوع لرفعتيه، ذاكراً ما يدل على عظيم قدرته وكبريائه، فقال: (أحمدك)، وهو ابتداءٌ إضافيٌّ كما تقدّم بيانه، وما تقدّمه بعد البسملة تقديمٌ من تأخير، وتكتته ما تقدّم، وعدلَ عن صيغة الحمد القرآني إلى هذه الصيغة للتجددِ والحدوث، وتلذُّذاً بخطابه تعالى، ورعايةً للاختصار .

ومعنى (أحمدك): أصِفْكَ بجميع صفاتك، إذ الجميع<sup>(٦)</sup> كما قال الزمخشري في «الفائق»<sup>(٧)</sup> الحمد: الوصفُ بالجميل، وكلُّ من صفاته تعالى جميل، ورعايةً جميعها — أبلغ في التعظيم المراد بما ذُكِر، إذ المرادُ به إيجادُ الحمد لا الإخبارُ بأنه سيُوجدُ.

- (١) سورة فاطر: آية: ١٠ .
- (٢) التلميح هو: أن يشير المتكلم في أثناء كلامه إلى مثل، أو بيت، أو آية فيوردها لتكون علامة في كلامه . انظر: الطراز: ١٧٠/٣، والتعريفات ص: ٦٦ .
- (٣) انظر التعريفات: ٣٣ .
- (٤) انظر: اللسان: (جوى) .
- (٥) سورة الفاتحة: آية: ٤ . وتقديم المفعول فيها على سبيل الحصر والاختصاص .
- (٦) بعده في النسختين: (إذ الجميع) ، ولا موضع لها في نظري .
- (٧) انظر: الفائق ٣١٤/١ .

وكذا قوله: (وأصلي) المراد به إيجاد الصلاة .  
وقال: (أحمدك) دون (أحمد الله) رعاية للاختصار، وتلذُّدًا بخطابه كما  
سلف.

والحمد والمدح قال الزنجشيري<sup>(١)</sup>: «أخوان بمعنى واحله» .  
وفرق السهيلي<sup>(٢)</sup> بينهما بأن الحمد يُشترطُ فيه أن يكون صادراً عن علم،  
وأن تكون تلك الصفة المحمودُ بها صفةً كمال، والمدح قد يكون عن ظن أو  
بصفة مستحسنة إن كان فيها نقص<sup>(٣)</sup> .

وفرق الرضي القزويني<sup>(٤)</sup> صاحب «العروة الوثقى» بأن المدح يكون للحي  
وغيره، بخلاف الحمد، تقول: مدحتُ اللؤلؤة، ولا تقل: حمدها .

(على أن رفعت) أي: شهرت، و(على) صلة (أحمد) .

(بناءً على الإعراب) وهو لغة: البيان، واصطلاحاً: علم النحو .

(ونصبت لواء المتفرسين) جمع متفرس، وهو الذي يتبَّت وينظر، وفي  
الحديث: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ<sup>(٥)</sup>» وشبه المتفرسين في إظهار الله تعالى لهم بما  
ميَّزهم به عن غيرهم من ذلك بذي لواءٍ يميَّز به، فهي استعارة بالكناية .  
(من أولي الألباب) ذوي العقول .

(حتى جبروا أذيال فضائلهم على جباه السموات): فيه الاستعارة

(١) انظر: الكشاف ٤٦/١ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، إمام في اللغة والنحو والحديث، أخذ عن ابن  
الطراوة وابن العربي، له مصنفات منها: الروض الأنف، ونتائج الفكر، وغيرهما،  
توفي سنة ٥٨١ هـ . انظر وفيات الأعيان ٣٥١/١، وبغية الوعاة ٨١/٢ .

(٣) انظر نتائج الفكر: ٣٧٠-٣٧١ .

(٤) لعنه محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد القزويني الشافعي، المولود  
سنة: ٦٦٦ هـ، والمتوفى سنة: ٧٣٩ . له من المصنفات: تلخيص المفتاح في المعاني  
والبيان، وإيضاح التلخيص . انظر: بغية الوعاة: ١٥٧/١ .

أما كتابه هذا فلم أعثر عليه .

(٥) انظر فتح الباري ٣٨٨/١٢، ومعجم الطبراني ١٢١/٨ .

بالكناية، والسماوات جمع سماء على غير قياس<sup>(١)</sup>.

(وأعربوا): بينوا.

(عن ضمائرهم): جمع ضمير.

(وأفعال قلوبهم): جمع قلب، وسُمِّيَ به؛ لتقلُّبه بالخواطر.

(بأحسن عبارات): جمع عبارة، و«أحسن» متعلق ب«أعربوا».

(وأصلي على نبيك سيدنا محمد): من الصلاة عليه المأمور بها، وهي

الدعاء بالصلاة؛ أي: الرحمة عليه أخذاً من حديث: «أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ

فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ... الخ رواه الشيخان

إلا صدره فمُسَلِّمٌ<sup>(٢)</sup>.

والنبي: إنسانٌ أَوْحِيَ<sup>(٣)</sup> إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أَمَرَ بذلك

فرسولٌ أيضاً، فالنبي أعمُّ من الرسول، وهو أخص منه، وقال: (نبيُّك) دون

(رسولك)؛ لأن النبي أكثر استعمالاً، ولفظُهُ بالهمز من «النبا»<sup>(٤)</sup>؛ أي: الخير؛ لأن

النبي مخبرٌ عن الله، وبلا همزٍ، وهو الأكثرُ؛ قيل: إنه تخفيفُ المهموز بقلب

همزته ياءً، وقيل: إنه الأصلُ من النبوة بفتح النون وسكون الباء؛ أي: الرُقعة؛

لأنَّ النبي مرفوعٌ الرتبة على غيره من الخلق.

و«السَّيِّد» وزنه (فيعل)، وأصله: سَيِّدٌ، قُلَيْتَ واوُهُ ياءٌ، وأدغمت في

(١) القياس في جمعها: سماءات.

(٢) انظر صحيح البخاري: ١٠٤٠/٢، كتاب أحاديث الأنبياء، وصحيح مسلم:

١٤٤/٢، باب التشهد.

(٣) في (د): يوحى.

(٤) انظر اللسان (نبا). وفي الحديث «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: يا نبي الله، فقال: لا

تنبروا اسمي، أنا نبي الله». وانظر المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث ٢١٧/٣.

الياء<sup>(١)</sup>، ويطلق على من يفوق قومه، ويرتفع قدره / عليهم، وعلى الحليم، [٧] والكريم، والمالك، قاله النووي<sup>(٢)</sup> في أذكاره .

و «محمد» علمٌ منقولٌ من اسمٍ مفعولٍ حَمَدَ بالتشديد، وهو المضعف، سُمِّيَ به ﷺ تفاضلاً بأنه يكثرُ حَمْدُ الخلق له بكثرة خصاله الحمودة، كما روي في السير أنه قيل لجدده عبد المطلب - وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها: لِمَ سَمَّيتَ ابنَكَ مُحَمَّدًا وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ قال: رَجَوْتُ أَنْ يُحَمَّدَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ<sup>(٣)</sup>، وقد حَقَّقَ اللهُ رجاءه كما سبق في علمه تعالى .  
(الذي اتَّصَفَ): تحلَّى .

(بأعظم الأخلاق) جمع خُلُقٍ بضم الخاء واللام، ويموز إسكان اللام؛ وهي السجايا والطباع، ويطلق على الدين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> .

(وأكارم الخصال) جمع خَصَلَةٍ؛ وهي الفضائل .

(تميز) انفرد عن غيره (بلطائف الأسماء) السامية، (ونظائف الأفعال) التي لا يشوبها دنسٌ معنويٌّ ولا جسِّيٌّ، وأضاف إليها صفتها كإحسان رعايته للضعف .

(فَسَمَّا) أي: ارتفع على كل الأنبياء والمرسلين، قال عليه السلام: «أَنَا سَيِّدُ

(١) هذا على رأي البصريين، وأما الكوفيون فيرون أن وزن «سيد» في الأصل على فاعل نحو: سويد . وانظر الإنصاف ٧٥٥/٢، وائتلاف النصرة: ٨٤، وقد نقله المؤلف بتصرف .

(٢) انظر: أذكار النووي: ٥١٨، ونقله المؤلف بتصرف .

(٣) انظر فتح الباري ٣/١٥، والسير الشامية ٥١٢/١، ودلائل النبوة ١١١/١-١١٢ .

(٤) سورة القلم: آية: ٥ .



النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>» وفي رواية<sup>(٢)</sup>: «أَنَا سَيِّدُ وَوَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرُ، وَيَبْدِي لِيَوْمِ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ آدَمُ يَوْمَئِذٍ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لِيَوْمِ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرُ...» إلى آخر الحديث، وهو حديث الشفاعة العظمى المختص بها دون سائر الأنبياء والمرسلين، رواه الترمذي<sup>(٣)</sup> وابن خزيمة<sup>(٤)</sup>، ورواه بغير هذا اللفظ البخاري<sup>(٥)</sup> ومسلم<sup>(٦)</sup> وغيرهما<sup>(٧)</sup>.

(فلم يضارعه) يُشَابِهُهُ (بحال) بطريق من الطَّرِيقِ (في فضله المبين)

الواضح.

(وعلى آله) أصلُ آل: أهل؛ لتصغيره على: «أهليل»، قلبت الهاء همزة، والهمزة ألفاً، وقيل: أصله: أول، فقلبت الواو ألفاً، واستعماله مخصوص بالأشراف أولي الخطر<sup>(٨)</sup>، فلا يقال: آل الإسكاف أو الحائك، بخلاف «أهل» فإنه لأعم من ذلك، وإنما قيل: آل فرعون، لتصوره بصورة الأشراف، واختلفوا في إضافته إلى البلدان كـ«آل المدينة» مثلاً، فعن الكسائي<sup>(٩)</sup> إنكاره، وعن الأخفش<sup>(١٠)</sup> إجازته سماعاً، والأصح جواز إضافته إلى الضمير كما استعمله

- (١) رواية مسلم ٣٩/١٥ من كتاب الفضائل .
- (٢) هذه رواية البخاري ٤٦٤/٦-٤٦٥، من باب الأنبياء .
- (٣) سنن الترمذي ٣٦/٨ .
- (٤) لم أقف عليه في سنته المطبوعة .
- (٥) انظر: صحيح البخاري ٤٦٤/٦، ٤٦٥، باب الأنبياء .
- (٦) انظر: صحيح مسلم ١٩٤/٣، باب أدنى أهل الجنة .
- (٧) انظر مسند الإمام أحمد ٤٣٥/٢ .
- (٨) الخطر: هو ارتفاع القدر والشرف. انظر: اللسان (خطر) .
- (٩) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢٣/١: والقاموس المحيط (آل)، والتصريح ١١١/١، والجمع ٢٨٧/٤ .
- (١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٢/١ .

المصنف .

وآل النبي ﷺ بنو هاشم وبنو المطلب من المؤمنين على الأصح المنصوص؛  
لِمَا روى مسلم<sup>(١)</sup> من قوله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا آلِ مُحَمَّدٍ»  
والذين حُرِّمَتِ الصَّدَقَةُ الرَّاجِبَةُ عَلَيْهِمْ من أقاربه ﷺ هم بنو هاشم وبنو المطلب  
دون من سواهم، وقيل غير ذلك .

(وصحبه) هو اسمُ جمعٍ لصاحبٍ بمعنى الصحابي؛ وهو مَنْ اجْتَمَعَ مؤمناً  
بِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَطَّفَ الصَّحْبَ عَلَى الْآلِ الشَّامِلِ لِبَعْضِهِمْ  
لِتَشْمَلَ الصَّلَاةُ بَاقِيَهُمْ .

(التابعين) المقتنين (له في الأوامر) جمعُ أمر؛ وهو القولُ الطالبُ للفعل على  
سبيل الاستعلاء (والنواهي) وهو ما يقتضي الكفَّ عن المنهيِّ عنه (العاطفين)  
المائلين (على كسر الأعادي) جمعُ الأعداء، هم خلاف الأصدقاء (وفتح البلاد)  
جمع بلد (وضم النواحي) جمع ناحية، وهي الجهة (ما) مصدرية ظرفية [(جعل  
الإسلام<sup>(٢)</sup>) يعني السَّلامَة من الآفات، وهو الدينُ المبنيُّ على التوحيد الذي جاء  
نا به مُحَمَّدٌ ﷺ (مصدراً) محلاً للسَّلام، (وأبدل الضياء من / الظلام)، [٨]  
والضياء: النور، والظلام: ذَهَابُهُ، وإبدال ذلك حاصل بتعاقب الليل والنهار،  
والمعنى: أُصَلِّي مَدَّةً جَعَلَ الْإِسْلَامَ مُصَدِّراً لِلْسَّلَامِ، ومدة إبدال الضياء من الظلام  
وذلك إلى قيام الساعة .

(وبعد فدونك) يجوز أن تكون الواو عاطفةً لاسم الفعل الذي بمعنى «خذ»  
على متعلِّقِ البسمة وهو (ابتدائي)، فعلى هذا يكون قوله: «فدونك» متصلاً بما

(١) انظر صحيح مسلم ١/١٨١ باب التشهد .

(٢) سقط من (د) قوله: «جعل الإسلام يعني السَّلامَة» .

قبله، والجامع بينهما كونُ الكلامِ الأولِ لتمهيدِ التأليفِ، والثاني بيانٌ لسببه، وعلى هذا فـ «أما» ليست مقدّرةً بعد الواو، وإنما دخلت الفاءُ على توهُمِ وَقُوعِ «أما»، ويحتمل أن يكون قوله: «فدونك» كلاماً مستأنفاً، بمعنى أنه مفصولٌ عما قبله، فتكون «أما» مقدّرةً بعد الواو، وتكون الواو عَوْضاً منها، أو غيرَ عوضٍ .

فعلى الأول لا يُجمَعُ بينهما، وعلى الثاني يُجمَعُ، وقد كان ﷺ يأتي بأصلها في خطبِهِ، وهو: أما بعد، بدليل لزوم الفاء في خبرها غالباً لتضمن «أما» معنى الشرط، والعامل فيها «أما» عند سيبويه؛ لنيابتها عن الفعل<sup>(١)</sup>، والفعل نفسه عند غيره، وأصل التركيب: مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمد والصلاة فدونك (رسالة الوظائف)، جمع وظيفة وهي الدولة<sup>(٢)</sup>، ويُسمى ما يقام للإنسان من النزل وظيفة<sup>(٣)</sup>، وظنفت الشيء على نفسي إذا قدرت له أوقاتاً .

(الوافية) صفة لرسالة الوظائف .

(التي) اسم موصول محلُّه النصبُ، نعتٌ ثانٍ إن قلنا: الموضعُ للموصول فقط، والصلة تنمّة<sup>(٤)</sup>، وإلا فموضعُ الموصول مع<sup>(٥)</sup> صلته النصبُ .

(من كتب الأعراب كافية) فلا تحتاج أيها الطالب لهذا العلم مع وجودها إلى غيرها من كتب الفن. وفي قوله: (كافية) من أنواع البديع الجناسُ

(١) انظر الكتاب ٢٥٣/٤ .

(٢) في اللسان (دول): الدولة: «اسم الشيء الذي يتداول» ولعلها تتفق مع الوظيفة في هذا المعنى؛ لأن كلاهما يتداول، ويتنقل من حال إلى حال .

(٣) انظر الصحاح (وظف)، ولم يوردها بهذا المعنى، وإنما قال: «ما يقدر للإنسان في كل يوم من طعام أو شراب» .

(٤) في (د) تنمّه .

(٥) هذا تناقض من المؤلف، وإلا فإن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

اللفظي .

[ (نظمت فيها) ]<sup>(١)</sup> الضمير عائذ على الرسالة، والنظم: التأليف وضم شيء إلى آخر .

(بعون الله) العون: الظهير، يقال: عاونه إذا ظاهره على الأمر حتى صار له قدرةً عليه، والقدرة: هي الصفة التي يتيسر بها فعل الشيء، وهي المتعلقة بإيجاد المعلوم<sup>(٢)</sup>، فسُمِّيَ ما كان في العادة سبباً للشيء مقترناً بوجوده وميسراً له عوناً كالسكين للبري<sup>(٣)</sup>، والقلم للكتابة .

(سبحانه): هو اسم مصدر، وهو التسييح، منصوب بفعل من معناه غير منصرف ولا متصرف، ومعناه براءة الله سبحانه وتعالى وتنزيهه من النقص والسوء، وقال سيبويه<sup>(٤)</sup>: معنى كونه لا يتصرف: أنه لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً، وعدم صرفه للعلمية وزيادة الألف والتون .

(فرائد الحاجبية) هو الكتاب المسمى بـ(الكافية) المنسوب لصدر الأفاضل أبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب المالكي<sup>(٥)</sup>، المدفون بجزيرة الإسكندرية، قرب مقام العارف بالله تعالى أبي العباس المرسي<sup>(٦)</sup>، وقبره شهير يُزار في غالب الأوقات والأحيان، سقى الله عهدَه صوب الرضوان .

والفرائد: جمع فريدة، وهي الدر إذا انتظم، سُمِّيَتْ به المسائل العلمية؛ لإحكامها في الوضع والتأليف، فهي كالدر المنتظم .

(١) سقط من (د) .

(٢) هذه من قدرة الله سبحانه وتعالى لامن قدرة غيره عز وجل .

(٣) ليس السكين عوناً، ولا توصف بذلك وهذه فحاجة لغوية من الشارح .

(٤) انظر الكتاب ١/٣٢٢-٣٢٤، وما نقله الشارح هو معنى كلام سيبويه .

(٥) هو عثمان بن عمر بن الحاجب المقرئ النحوي الفقيه، له مصنفات منها: الكافية،

وشرحها، والواقية، وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل وغيرها، توفي سنة:

٦٤٦هـ . انظر بغية الوعاة: ١/٣١٤ . ٢/١٣٥، وطبقات القراء: ١/٥٠٨ .

(٦) هو أحمد بن عمر المرسي، أبو العباس شهاب الدين، فقيه متصوف من أهل

الإسكندرية لأهلها فيه اعتقاد كبير أصله من مرسية بالأندلس . النجوم الزاهرة:

٣٧١/٧، والأعلام: ١/١٨٦ .

(وفوائد لب الألباب) جمع فائدة، وهو ما يكون الشيء به أحسن حالاً من غيره دونه، و « لب الألباب » الكتاب المنسوب إلى صاحب التصانيف المفيدة، والأبحاث السديدة، السيد / ركن الدين<sup>(١)</sup>، نفع الله بعلمه إلى يوم الدين، وكلاهما في علم النحو. ولب كل شيء خالصه .  
(بزوائد الأبحاث) جمع بحث وهو لغة: الدليل والتفتيش، واصطلاحاً: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال<sup>(٢)</sup> .  
(وأمثلة) جمع مثال، وهو جزئي من جزئيات قاعدة تذكر إيضاحاً لتلك القاعدة .

(خلا عنها) أي: عن الزوائد والأمثلة، (كتاب) مفرد الكتب، (وكتاب) فلا توجد في ذلك لعزتها، (متحفاً) حال من ضمير الفاعل في «نظمت» .  
(لكل طالب) وهو المشتغل بعلم العربية، (عصيم) مُبْع، (عن وصمة التعسف) الرصم العيب، والتعسف: الميل والعدول عن الطريق، أو الخبط على غير هداية، (وراغب فيها) أي: الرسالة، ويحتمل عود الضمير على «الأبحاث» و«الأمثلة» .

(ما كاد) ما قارب، (يعتريه) يغشاه (طيش) غَضَبٌ (التصلف) وهو التكلم بما يكرهه الإنسان .

(والمستول من جنابه تعالى) الذي ما خاب من سألَه (أن يتقبله) خيرُ المسئول، (ويُوصِل) يُبلغ (نفعه إلى القواصي) جمع قاصٍ؛ وهو البعيد،

(١) لعله يقصد الحسن بن محمد بن شرقشاه العلوي الإسترابادي، أبو الفضائل، السيد ركن الدين، المتوفى سنة: ٧١٥هـ، له من المصنفات: شرح مقدمة ابن الحاجب، وهي ثلاثة، وقد رجعت إلى هذا الكتاب، وهو: لب الألباب، وهو ميكروفيلم بمركز البحث العلمي، فرأيت أنه نسب في فهرس المخطوطات إلى: ابن هشام الأنصاري، وكذلك في ورقة بيضاء في أول المخطوط، وهذا خطأ إذ لم يعرف لابن هشام كتاب بهذا المسمى، والأقرب إلى الصواب أنه: للسيد ركن الدين كما نسبه المؤلف، والله أعلم . بغية الوعاة ١/٢٤٠ .

(٢) انظر التعريفات: ٤٢ .

(والدواني) جمع دَانٍ؛ وهو القريب، (ويجعل ذيله الطاهر) النظيف الخالص من الدنس المعنوي بإخلاص نية المؤلف في تأليفه (مقصوراً) ممنوعاً (عن أيدي الأعداء) جمع عَدُوٌّ، وتقدّم نظيره في كلام المؤلف، (والأداني) جمع أدني؛ وهو الساقط الضعيف<sup>(١)</sup>، ويقال للخسيس الحقير .

(وما توفيقى إلا بالله)<sup>(٢)</sup> وما قدرتي على شيء من ذلك وغيره من الطاعات إلا بتوفيقه تعالى .

والتوفيق: خلق القدرة على الطاعة، ويُرادفُ التوفيقَ باعتبار المآل اللطيف، وهو صلاح مآبه العبد عند خاتمة عمره، فمآلهما واحدٌ وإن اختلف مفهوماً كما تقرر .

(وإليه التفويض ومنه العون) على ذلك وغيره، فإنه لا يُخَيَّبُ مَنْ قَصَدَهُ واستند إليه .

(وبه الاعتضاد) الاستعانة والتقوي على الأمر .

(وهو وليُّ الرشاد) الهدى (إنه رؤوفٌ بالعباد) من إنسٍ وملائكةٍ وجنٍ (ومُفَيِّضُ الخير) نقيضُ الشر (والسداد) الصوابُ من القول والعمل .

\* \* \*

(١) انظر اللسان (دنا) .

(٢) سورة هود: آية: ٨٨ .

## [ تعريف النحو ]

(النَّحْوُ) في اللغة: القصدُ. تقول نَحَوْتُ نَحْوَكُ أَي: قصدتُ قَصْدَكَ، ونَحَوْتُ يَتَ اللهُ، أَي: قصدتهُ، ويُطَلَقُ في اللغة أيضاً على الطريق والمِثْلِ والنُّوعِ والناحية والمقدار، ويَحْتَمِلُ اشتقاقه من كل واحد من هذه المعاني .  
وفي الاصطلاح: (معرفة أحوال أو آخر الكَلِمِ، إعراباً وبناءً) والمراد بأحوال أو آخر الكَلِمِ، هو (ما يَحْتَوِي<sup>(١)</sup>) أو آخر الكَلِمِ، ويُتَدَاوَلُ عليها، وَيَتَحَوَّلُ إليها . ولَمَّا كَانَ (النظر)<sup>(٢)</sup> في أو آخر الكَلِمِ ينقسم إلى قسمين، نظر فيها إلى حالة الإعراب كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغير ذلك، ونظر فيها إلى حالة البناء، نَوَّعَ ذلك إلى الإعراب والبناء وذلك تمييزاً للحدِّ، لا أنه من فُصُولِهِ .

## [ ووضح علم النحو ]:

ووضح علم النحو هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، رُوِيَ أَن أبا الأسود الدَّوْلِيِّ قَالَ: دخلتُ يوماً على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كَرَّمَ اللهُ وجهه، فرأيتُه مطرِقاً مفكراً، فقلتُ: فيمَ تفكرُ يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعتُ بيلدكم لَحْنًا، فأردتُ أن أصنع فيه كتاباً في أصول اللغة العربية /، فقلتُ: إن فعلتَ هذا أَحْيَيْتَهَا، وأبقيتَ فينا هذه اللغةَ. ثم أتيتُه بعد ثلاثة أيام فألقى إليَّ صحيفة فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. الكلامُ كُلُّهُ اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فالاسم: ما

(١) في (د): ما يغير .

(٢) في (د): النظم تحريفاً.

أنبأ عن المسمّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال: «تَبِعَهُ وَزِدْ مَا وَقَعَ لَكَ، وَاعْلَمْ يَا أَبَا الْأَسْوَدِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، وَشَيْءٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلَا مُضْمَرٍ، قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: فَجَمَعْتُ مِنْهُ أَشْيَاءَ وَعَرَضْتُهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ النِّصْبِ، فَذَكَرْتُ إِنََّّ وَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ، وَلَمْ أَذْكَرْ لَكِنَّ، فَقَالَ لِي: لِمَ تَرَكْتَهَا؟ فَقُلْتُ لَمْ أَحْسِبُهَا مِنْهَا، قَالَ: بَلَى هِيَ مِنْهَا فَزِدْهَا فِيهَا».

هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحر.

وقيل: أول من وضعه أبو الأسود، والصحيح الأول<sup>(١)</sup>.

وفي تقديمه لحدّ النحر على غيره - اقتداءً بالسلف - مناسبة حسنة؛ وهو أن الناظر في علم من العلوم، لا بدّ له أولاً من معرفة ذلك العلم على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل.

[ الكلمة ]:

(والكلمة) في اللغة: الإبانة، ومنه سمي الكلم كُلماً؛ لإبانهته بالجرح لما تحته، وتُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ أَيْضاً عَلَى الْجُمْلِ الْمَفِيدَةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلِمَاتٌ كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾<sup>(٢)</sup> إشارة إلى قوله ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾<sup>(٣)</sup> لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا

(١) انظر إنباه الرواة ٣٩/١، ونزهة الألباء: ٥-٦-١٨-١٩، وطبقات النحويين: ٢١-٢٣.

(٢) سورة المؤمنون: آية: ١٠٠.

(٣) من قوله: «وتطلق في اللغة» إلى قوله: «رب ارجعون» أفاده من شرح قطر الندى:



تَرَكْتُ<sup>(١)</sup> وفي حديث الصحيحين<sup>(٢)</sup>: «.. الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ»، وَ «أصدق  
كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةً لَيْدٌ»<sup>(٣)</sup>:

\* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ<sup>(٤)</sup> \*

وهذا الإطلاق منكرٌ في اصطلاح النحويين، ولذا لا يُتعرَّضُ لذكره في  
كُتُبِهِمْ بوجهٍ، كما قال ابنُ مالك<sup>(٥)</sup>، وإن ذكره في ألفيته<sup>(٦)</sup>، فقد قيل: إنه من  
أمراضها التي لا دواء لها<sup>(٧)</sup>.

وقد اختلفت عباراتهم في حدِّ الكلمة في الاصطلاح، وأحسنُ حدودها  
وأخصرها موضوعٌ مفردٌ، والمراد بالوضع جعلُ اللفظ أولاً لمعنى من المعاني مع  
قصد أن يصيرَ مترادفاً عليه .

(١) سورة المؤمنون: آية: ٩٩، ١٠٠ .

(٢) انظر صحيح البخاري ٩١٩/٣ باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من  
المعروف .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، أحد أصحاب المعلقات، عاش في  
الجاهلية، وترك الشعر في الإسلام، مات سنة ٤١ هـ، انظر: الشعر والشعراء:  
٢٣١، ٢٤٣، والأعلام ٥/٢٤٠ .

(٤) انظر: البيت في ديوانه: ٢٥٦، وهو عجز بيت صدره:  
وكل نعيم لا محالة زائل

وانظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الأدب، باب ما يجوز في الشعر)  
١٠٧/٧، وصحيح مسلم (كتاب الشعر) ٤/١٧٦٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٥/١ .

(٦) انظر الألفية بشرح ابن عقيل ٧/١، وهو قوله:

وكلمة بنينا كلام قد يؤم

(٧) انظر المسألة في الهمع ٤/١، وهذا نص السيوطي في الهمع .

والمراد بالمفرد: ما لا يكونُ جزءاً لجزءٍ لفظه المترتب المسموع دلالةً على جزء المعنى، سواءً كان لذلك المعنى جزءاً، كمعنى (ضَرَبَ) الدال على الحدث والزمان، أو لا كمعنى (الضرب) واحتزَّزَ عن المركَّب، فإن الموضوع له لا يُسمَّى كلمة، ولا يحتاج هنا إلى ذكر المعنى؛ لأن ذكر الموضوع يدلُّ عليه، فاستغنى به عنه، وقدم (المعرِّف على المعرَّف) <sup>(١)</sup> كصنْع الجمهور؛ لأنه الأصلُ في الإخبار عنه .

وعكسَ صاحبُ « اللب » ، لتقدُّم المعرِّف على المعرَّف عقلاً ووضعا <sup>(٢)</sup> .  
واللام في « الكلمة » للجنس، والتاء للوحدة، كما في الرضي <sup>(٣)</sup> ، وتابعه الجامي <sup>(٤)</sup> ، ولا يلزم المنسافة؛ لصدق الجنس على الكثير، إذ الكلمة مفهومٌ كليٌّ وإن كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه، كما أفاد الشهاب الهندي <sup>(٥)</sup>

(١) في (د) المعرفة على المعرف، والصحيح ما أثبتته .

(٢) انظر لباب الإعراب: ١٢٤ .

(٣) انظر شرح الرضي ٤/١ .

(٤) ينظر الفوائد الضيائية ٣/١ .

والجامي: هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، ولد في الثالث والعشرين من شعبان سنة ٨١٧ هـ، اشتغل بالعلوم العربية والشرعية، وتآثر بأهل التصوف، له الفوائد الضيائية، والدرر الفاخرة، وتاريخ هراة، وغيرها، توفي سنة ٨٩٨ هـ، في مدينة هراة. انظر ترجمته في: شنرات الذهب ٣٦٠/٧، ٣٦١، وهدية العارفين ٥٣٤/١، ومعجم المؤلفين ١٢٢/٥، وكشف الظنون ٥٦٣/٢ .

(٥) هو العلامة شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الروالي الدولتا بادي الهندي، الحفيدي الحنفي، مفسر نحوي، عارف بالبلاغة، توفي سنة ٨٤٦ هـ، له مصنفات منها: البحر الموج، والسراج الوضاح في تفسير القرآن، وبديع الميزان في

في « شرح الكافية » وتبعه غيره<sup>(١)</sup>، ومن زعم خلافه فقد فاتته التحقيق .  
ولامانع من كون اللام لبيان الحقيقة والماهية هنا، غير أنه لم تقم قرينة  
لتعيينها لذلك، كاتصاف الشيء بالحياة في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ  
شَيْءٍ حَيٍّ ﴾<sup>(٢)</sup> إذا حُمِلَت الحياة على الحقيقة، وإلا فلا بدع في جوازها  
للجنس، فتأمل.

(فإن أسند) أي: المفرد الموضوع (فكلام) أي: فهو كلام، / والإسناد:  
ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على طريق الإيجاب، أو السلب، كما ذكره  
ركن الدين الشريف<sup>(٣)</sup> رحمه الله، وهو قريب من مفهوم الحكم، ولا حاجة إلى  
تقييد الحكم بالمفيد؛ لاستلزامه الإفادة من حيث هو الحكم، إلا إن قصد أولاً<sup>(٤)</sup>  
الإيضاح، فيُقَيَّدُ بالمفيد فائدة تامة، والمفيد أحد جزأي المركب، سواء كان  
الجزء الذي حُكِمَ به على الجزء الآخر<sup>(٥)</sup> جزءاً أولاً، كما في الجملة الفعلية،  
أوثانياً كما في الجملة الاسمية.

البلاغة والبيان، وإرشاد الطالبين في النحو، وشرح الكافية لابن الحاجب. انظر

معجم المؤلفين ١/٢٤٥، وكشف الظنون ١٣٧١/٢، وهدي العارفين ١٣٧/١ .

وانظر شرحه على الكافية ص: ١/٣ .

(١) انظر الفوائد الضيائية ١٧٧/١ .

(٢) سورة الأنبياء: آية: ٣٠ .

(٣) انظر التعريفات ص: ٢٣ .

(٤) ساقط من: (د) .

(٥) أي: في الجملة الاسمية نحو: زيد قائم، فالخير هو الجزء المتمم للفائدة .

والكلام: في اللغة: يُطْلَقُ عَلَى الْخَطِّ، وَالْإِشَارَةِ، وَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَجَازٌ، وَعَلَى التَّكْلِيمِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ. وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَقْتَضِي أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى هَذَا حَقِيقَةٌ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى مَا فِي النَّفْسِ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي يَعْبَرُ عَنْهَا بِالْكَلامِ الصَّنَاعِيِّ، وَعَلَى اللَّفْظِ الْمَرْكَبِ أَفَادَ أَمْ لَمْ يُفَد. وَهَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا أَمْ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ، أَوْ فِي الثَّانِي فَقَطْ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ لِلنَّحْوِيِّينَ<sup>(٢)</sup>. وَعَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ: مَا تَضَمَّنَ مِنَ الْكَلِمِ إِسْنَادًا مُفِيدًا مَقْصُودًا لِدَاتِهِ، وَهَذَا الْحَدُّ لَا بِنِ مَالِكٍ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي حَدِّ الْكَلَامِ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ بَدَلَ قَوْلِهِ هُنَا: فَإِنَّ أُسْنِدَ فَكَلَامٍ، وَ« الْكَلَامُ مُفِيدٌ مُسْنَدٌ »، وَالْمُرَادُ بِالْمُفِيدِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى تَامٍ يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، لَا مَا دَلَّ دَلَالَةً مَاءً، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً. وَالْمُرَادُ بِالْمُسْنَدِ: الْمَحْكُومُ بِهِ .

(فَهِيَ) أَي: الْكَلِمَةُ (اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ)<sup>(٥)</sup> أَي: مَحْصُورَةٌ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، وَدَلِيلٌ حَصَرَهَا: أَنَّ الْكَلِمَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ رُكْنًا لِلْإِسْنَادِ فَهِيَ الْحَرْفُ، وَإِنْ كَانَتْ رُكْنًا؛ فَإِنَّ قَبْلَتَ الْإِسْنَادِ بِطَرَفِيهِ فَهِيَ اسْمٌ، وَإِلَّا فَهِيَ فِعْلٌ، وَقَدْ عَلِمَ

(١) يعني بذلك ابن هشام .

وانظر: شرح شذور الذهب: ٢٧، وحاشية الخضري ١٦/١ .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٢٧، والجمع ٢٩/١ .

(٣) انظر الصحاح ٢٠٢٣/٥ (كلم) .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٧/١، وقوله في الألفية:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

(٥) انظر الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١ .

بذلك وجه تقديم الاسم، وتأخير الحرف، وتوسيط الفعل .  
وقيل في دليل الحصر غير هذا مما لا حاجة إلى ذكره هنا .  
وقد أجمع النحويون على ذلك، ومن أثبت رابعاً كأبي جعفر بن صابر  
وسماه خالفةً، فقد خالف إجماعهم<sup>(١)</sup> .  
وإنما لم يذكر المؤلف بيان حصر الكلمة كما فعل ابن الحاجب في  
«كافيته»<sup>(٢)</sup>، وابن معطي في «فصوله»<sup>(٣)</sup> لئلا يكون تعريفها بعد ذلك مكرراً غير  
مفيد .

(وهو أي: الكلام (اسمٌ بمثله) مركبان بينهما إسنادٌ نحو: زيد قائم،  
وأقائم الزيدان، وما مضروب العُمران، (أو اسمٌ مع فعله) كذلك نحو: قام  
زيد، وضرب عمرو، وذلك لأن مجرد الاسمين، والاسم والفعل دون التركيب،  
لا يكونان نوعين للكلام؛ لأن من خواص الجنس أن يحيل النوع، ولا يصح  
حمل الكلام على الاسمين بدون التركيب، وكذلك حمله على الاسم والفعل  
بدونه لا يصح .

وزعم<sup>(٤)</sup> شذوذاً أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو: ما قام، بناءً

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣/٣، ويقصد بالخالفة: اسم الفعل، قال أبو حيان: زاد أبو  
جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة، وهو اسم الفعل .

وأبو جعفر هو أحمد بن صابر، قال السيوطي: الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً  
وسماه الخالفة قرأ عليه أبو جعفر الزبير. انظر بغية الوعاة ٣١١/١ .

(٢) انظر: الكافية: ٥٩ .

(٣) انظر: الفصول: ١٤٩ .

(٤) ذكر السيوطي في: الهمع: ٦/١، أن الذي زعم ذلك هو ابن الخباز في النهاية شرح  
الكافية، وأشار إلى ذلك أيضاً الشيخ يس العليمي في هامش التصريح: ٢٣/١،  
والذي وقفت عليه في النهاية: ٩١ خلاف ذلك .

على أن الضمير المستتر لا يُعدُّ كلمة، وليس بشيء .

(فالمقصود) مبتدأ، وقرن بالفاء لما في الكلام السابق من معنى الشرط .

(ثلاث) خبره (وظائف) جمع وظيفة وهي المرتبة، وتجمع الوظيفة أيضاً

على وظائف .

(الأولى) من ثلاث وظائف (الاسم) .

[ تعريف الاسم ]

وهو في اللغة: سمة الشيء أي: علامته<sup>(١)</sup>، وهو بهذا الاعتبار يشمل الاسم

والفعل والحرف، فإن كلاً منها علامة على معناه .

وفي اصطلاح النحويين: (ما له في نفسه معنى بلا زمان) فقوله: (ما له في

نفسه / معنى) جنس يشمل الاسم والفعل، فإن كلاً منهما له معنى في نفسه،

وقوله: (بلا زمان) أخرج الفعل، والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه

بالماضي والحال والاستقبال؛ لشهرتها في هذا الفن، وليس المراد بالحال المختلف

في كونه موجوداً، بل المراد طرفاً «الآن» معه، أو القدر المشترك بين الزمانين،

ولأجل ذلك يقال: «زيدٌ يُصلي الآن» مع أن بعض صلواته ماضٍ، وبعضها

مستقبل .

فالحال هو المقارنٌ ووجودٌ لفظيٌّ ووجودٌ معناه نحو: «زيدٌ يكتب الآن»

ف(يكتب) مضارعٌ بمعنى الحال، أو وجودٌ لفظيٌّ مقارنٌ؛ لوجود بعض الكتابة،

(١) وافق في تعريفه للاسم ما عليه الكوفيون حيث يقولون: الاسم مشتق من السمة

وهي العلامة، وذلك لكونه علامة يعرف بها المسمى، وعند البصريين من السمو

وهو العلو. انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٢/١، والإنصاف ص: ٦، واتسلاف

النصرة: ٢٧ .

لا لوجود جميعها.

ودخل في تعريف الاسم نحو «الضرب» فإنه وإن تعيّن وقوعه في زمن معيّن من الأزمنة الثلاثة، إلا أنّ ذلك الزمان لا يدل عليه لفظ المصدر بالوضع، وإنما يدلُّ عليه بالالتزام.

فالعبارة بالدلالة في قولهم: «الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه على معنى»<sup>(١)</sup> بلا زمان بأصل الوضع «فنحو: «مضربُ الشُّوْلِ»<sup>(٢)</sup> اسم؛ لأنه دل على مجرد الزمان، وكذلك «الصَّبْرُ»<sup>(٣)</sup> للشُّرب في أول النهار، فإنه وإن فهم معنى مقترناً بزمان لكنه غير معيّن.

وكذا اسمُ الفاعل واسمُ المفعول؛ لأنهما وإن دلَّا على الزمان المعيّن هنا، فدلالتهما عملية عارضة، وإنما وُضِعَا لذاتٍ قائم بها الفعل، وكذا أسماء الأفعال نحو: هيهات، وشتان، ورؤيد.

ونحو: نعم، وبئس، وعسى أفعال؛ لوضعها في الأصل للزمان، وعرضٍ تجرُّدها منه.

[ علامات الاسم ] :

ولما أنهى الكلام على تعريف الاسم، شرع يتكلم على ما يميّزه من قسيميه؛ لتتم فائدة ما ذكره، وإلا فلا فائدة - إذاً - في القسمة، فقال:

(ويختص) أي: الاسم (بلام) للتعريف حرفية، وما يقوم مقامها كـ «أم»

(١) سقط من النسختين.

(٢) انظر اللسان (شول) قال: «الشائل: الناقة التي تشول بذنيها للفحل، أي: ترفعه، فذلك آية لتأنيدها، وترفع مع ذلك رأسها، وتشمخ بأنفها». وفي الأصل: (الشوك)، وفي د: (الشكوك)، وهما تحريف من الناسخين.

(٣) انظر اللسان (صبح).

في لغة جَمِير، وقد تكلّم النبي ﷺ بها إذ قال: «ليس من أمير أمصيام في أمسفر»  
 روى ذلك الإمام أحمد في المسند<sup>(١)</sup>، والنسائي وغيرهما بهذا اللفظ. ومنه  
 قول الشاعر:

ذَاكَ خَلَيْلِي وَذُو يُرَاصِلِي      يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَةً<sup>(٢)</sup>

يريد: يرمي ورائي بالسهم والسلمة، وهي بفتح السين واللام واحدة  
 السلم؛ وهي الشجرة من شجر الغضا .

واعلم أن المعروف عند الخليل<sup>(٣)</sup> وجماعة منهم الزمخشري (أل) بجملتها<sup>(٤)</sup>  
 ورمتها بمنزلة: «قد»، والهمزة همزة قطع، حذفت في الدرّج تخفيفاً لكثرة  
 الاستعمال، ولم يكن التخفيف في الابتداء، إذ لا يُبتدأ بالساكن .  
 وعند سيبويه هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل، فتحت مع أن أصلها  
 الكسر؛ لكثرة الاستعمال<sup>(٥)</sup>.

- (١) في الأصل: «المستدرك» وهو خطأ، وانظر مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥، ولم أحده  
 بهذا اللفظ للنسائي، والذي فيه بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر» .  
 (٢) هذا البيت من المنسرح، ونسبه ابن بري إلى بجير بن غنمة الطائي، قال العيني في  
 المقاصد النحوية ٤٦٥/١: وقد ركب ابن الناظم وأبوه صدر البيت على عجر بيت  
 آخر، فإن الرواية:

وإن مولاي ذا يعزني      لا إحنة بيننا ولا جرمة

ينصرني منك غير معتذر      يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة

وهو في شرح ابن يعيش ١٧/١، ٢٠، وشرح عمدة الحفاظ: ٩٧، وشرح الرضي  
 ١٣١/٢، والمغني: ٧١. والسلمة: واحدة الحجر، كما ذكره الجوهري في  
 (سلم)، واحتج بالبيت .

(٣) انظر الكتاب ٣٢٤/٣ .

(٤) انظر المفصل ص: ٣٤٦ .

(٥) انظر الكتاب ٣٢٤/٣، ومع هذا فقد عبر سيبويه بالألف واللام في مواضع



وعند أبي العباس محمد بن يزيد المرّاد الهمزة وحدها، واللام زائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام<sup>(١)</sup>، وعند بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> اللام وحدها .  
 فقول المؤلف: « وتختص اللام » إشارة إلى مذهب سيويه<sup>(٣)</sup>، فإنه يرى أيضاً أن المعرف هو اللام وحدها، والهمزة حمزة وصل، وإنما اختصت اللام بالاسم؛ لأنه يعرضه أن يُخبر عنه، واللام تُفيدُ « التّعيين »، والمخبر عنه ينبغي أن يكون متعيّناً؛ لئيفيدَ الإخبار عنه، والأفعال / والحروف لا يُخبرُ عنها، فلم تحسج إلى التّعيين، فلم تدخل اللام عليها.

فإن أُورِدَ على ذلك قولُ أبي الدُّقَيْسِ: « أشدُّ الهلِّ » في جواب مَنْ قال له: هل لك رغبة في تربية كائنٍ ودكها عيون الضيَّار<sup>(٤)</sup>؟، حيث أدخل لام التعريف على « هل »، وهو حرف استفهام .

فالجواب: أن هذا الكلامَ محمولٌ على جعله اسماً، ولذا شدّد لامة<sup>(٥)</sup>؛ وذلك

متعددة، ففي ص: ٢٤/١ يقول: وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر. وفي ص: ٣٧٥/١ يقول: « وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أرسلها العراك، وغير ذلك. وانظر ص: ٣٧٥، وص: ٣٩٧، و٥٠٤/٤ .

- (١) انظر المقتضب ٢٢٢/١، ٢٢٣ .
- (٢) في (د): وعند بعض المتأخرين فإنه يروى أن المعرف هو اللام وحدها، ويحتمل أن يكون إشارة إلى مذهب سيويه .
- (٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥٣/١: « وقد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها » واختاره ابن مالك، ومع ذلك عبر عنها بالألف واللام. انظر: شرح التسهيل ٤٣/١، وانظر الارتشاف ٥١٣/١ .
- (٤) انظر الاشتقاق لابن دريد ٤، ٦٠. وتهذيب اللغة ٣٦٣/٥، والضيان: جمع ضيون وهو السنور الذكر، وانظر اللسان (ضون) .
- (٥) ومنهم من رواه بسكون اللام .

لأن الكلمة الثنائية إذا جُعِلت عَلَمًا للفظٍ وقَصِدَ إعرابُهَا، شُدَّ الحرفُ الثاني منها.

(وجرُّ) أي: ويختصُّ الاسمُ بجرٍّ، وليس المرادُ به حرفَ جرٍّ، أي: دخولُ حرفِ جرٍّ، كما قدَّره صاحب «المكمل في عبارة المفصل»<sup>(١)</sup>، لأنَّ قد يدخلُ على غير الاسم في اللفظ نحو: «عجبتُ من أن تفعل»، بل المراد الكسرةُ التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ أو نائِبُهَا، سواءً كان عاملُ الجرِّ حرفاً نحو: «بزيد» أم اسماً نحو: «غلامٌ زيد» ولا جرَّ بغيرهما، خلافاً لمن زاد التبعية<sup>(٢)</sup>.

وقد ظهر أن ذَكَرَ الجرَّ أولى من قول صاحب «لبُّ الألباب»<sup>(٣)</sup> (حرفُ الجرِّ). وإنما اختصَّ دخوله بالاسم؛ لأنه إنما دخلَ الكلامَ<sup>(٤)</sup> لِيُعَدِّي إلى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إليها، لاقتضائها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولُهَا إلا على الاسم بعد فعلٍ لفظاً أو تقديراً، وإذا امتنع دخولُ عاملِ الجرِّ على كلمة، امتنع الجرُّ الذي هو أثرُهُ.

فإنَّ أوردَ على ذلك نحو قولهم: ونعمَ السَّيرُ على بئسَ العيرُ حيثُ أدخلَ حرفَ الجرِّ على «بئس»، وهو فعلٌ ماضٍ.

فالجواب: أنه على حذف مضافٍ الموصوف؛ أي: على غير مَقُولٍ فيه:

(١) ذكره د. عبد الرحمن العثيمين عند حديثه عن شروح المفصل، قال: شرح مظهر الدين محمد، من علماء القرن السابع، لم أقف على ترجمته، أم تأليف شرحه سنة ٦٥٩ هـ، نسخه كثيرة وأغلبها عليه تعليقات مما يدل على أنه كان يدرس للطلبة في عصر من العصور. انظر التحمير ٥٢/١.

(٢) يحكى عن الأحنف. انظر: التذليل والتكميل ١٦/١.

(٣) انظر لب الألباب: ٩/أ قال: «ومن خواصه: حرف الجر، وإنما اختص دخوله بالاسم، لأنه إنما دخل الكلام لتعديده معنى الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى الأسماء .. الخ».

(٤) في الأصل: (اللام)، وهي تحريف.

بئس العيرُ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم .  
 (وتنوين) أي: ويختص بتنوين، وسيأتي حده وأقسامه الستة في آخر  
 الكتاب، والذي يختص به الاسم منه ما عدا «الترثم والغالي» اللاحقين لروى  
 البيت؛ وهو الحرف الذي تعزى إليه القصيدة، فإنهما لا يختصان به كما  
 سيأتي، وإنما اختص الباقي به؛ لأن التمكين فيه للفرق بين المتصرف<sup>(١)</sup> وغيره،  
 والتكثير للفرق بين المعرفة وغيرها، والمقابلة إنما تدخل جمع المؤنث السالم،  
 والعوض إنما يدخل المضاف عوضاً من المضاف إليه، ولا حظ لغير الاسم في  
 الصرف، ولا التعريف والتكثير والجمع، ولا الإضافة، فإن أُورِدَ على هذا نحو  
 قول الشاعر:

أَلَمْ عَلَيَّ لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا      بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتِنِي أَوْائِلُهُ<sup>(٢)</sup>

فالجواب: أن «لو» هنا اسم علم للفظ «لو»، لا حرف، ولذلك شدد  
 آخرها وأعربت، ودخلها الجر والإضافة، كما سبق للإيماء إليه قريباً .  
 (وإضافة) أي: ويختص الاسم بإضافة، وهو كونه مضافاً أو مضافاً إليه،  
 وأما نحو: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن الفعل فيه موضع المصدر .  
 وإنما كانت الإضافة من خواص الاسم؛ لأنها إما للتعريف نحو: «غلام زيد»  
 أو للتخصيص نحو: «غلام امرأة» وهما من خواص الاسم، وإما للتخفيف كما

(١) في الأصل: (المتصرف) .

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في: الكتاب  
 ٢٦٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٦، وشرح عمدة الحفاظ: ٦٠٩، والهمع  
 ٥/١، والخزانة ٣٢٠/٧ .

والمعنى: قد تصدق الأماني، إلا أنني تركت منها لمكان اللوم ما لو طلبته لأدركته،  
 ولكنني لم أعرف عاقبته فضيقت أوله .

(٣) سورة المائدة: آية: ١١٩ .

في الإضافة اللفظية، وهي فرعٌ عن الإضافة المعنوية، فلا يكون المضاف في مثلها إلا الاسم.

(وإسنادٌ إليه) أي: ويختصُّ الاسم بإسنادٍ إليه، وهو كونهُ مسنداً إليه، بمعنى أنه إذا ذُكِرَ لفظٌ وأريدَ مجردُ معناه الذي وُضِعَ اللفظُ بإزائه، وجُعِلَ ذلك اللفظُ مسنداً إليه، لا يكونُ ذلك اللفظُ إلا اسماً لفظاً أو تقديراً، لا كونهُ مسنداً. ولذا ذُكِرَ لفظة «إليه» / لِيُفِيدَ<sup>(١)</sup> أن أحدَ طَرَفَيِ الإسنادِ مخصوصٌ به، وهو كونهُ مسنداً إليه، لا الطرف الآخرُ وهو كونهُ مسنداً، وهذه الخاصةُ أنفعُ خواصِّ الاسم، وبها استدلَّ على اسمية التاء في «ضَرَبْتُ»<sup>(٢)</sup>، واسمِية (ما) في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْرِ وَمِنَ التَّجَارَةِ﴾<sup>(٣)</sup>.

والإسنادُ: تعليقُ خبرٍ بمخبرٍ عنه، أو طلبٍ بمطلوب. ولشموله القسم الثاني دون الإخبار، عبَّرَ به دونه، وسواءً في ذلك الإسنادُ المعنويُّ واللفظي، كما حققه الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري<sup>(٤)</sup>، وغلَّط فيه ابن مالك في «شرح التسهيل»<sup>(٥)</sup> حيث جعل الثاني صالحاً للفعول والحرف، كقولك: ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، ومن حرفٌ جرٌّ، ورُدَّ بأنهما اسمان مجردان عن معناهما المعروفين لإرادة لفظهما، ولهذا يُحَكَّمُ على موضعهما بالرفع على الابتداء، و«ضَرَبَ» هنا اسمٌ مسمَّاه «ضَرَبَ» الدالُّ على الحدث والزمان، وقد صرح ابن مالك في «الكافية» باسمِية ما أخبرَ عن لفظه حيث قال:

وإن نَسَبَتْ لِأَدَاةٍ حُكْمًا قَابِلِينَ أَوْ اعْرَبُوا وَاجْعَلْنَهَا إِسْمًا<sup>(٦)</sup>

(١) بدايات هذه الصفحة مطموسة في الأصل عدا بعض الحروف.

(٢) انظر شرح قطر الندى: ٣، وأوضح المسالك ٢٢/١.

(٣) سورة الجمعة: آية: ١١.

(٤) انظر شرح شذور الذهب: ١٩.

(٥) انظر شرح التسهيل ٨/١.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٧١٦/٤.

فعلى الحكاية تُبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون بالاسم؛ لأنَّ المسندَ إليه لا يكون إلا لفظاً دالاً على ذاتٍ في نفسه مطابقتاً، وهو الاسم بخلاف الفعل، فإنه دائماً مسندٌ، فلا يستطيع أن يكون مسنداً إليه .

فإن قلت: فما تصنع بقوله: «تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(١)</sup> فإن الإسنادَ وقعَ فيه إلى «تَسْمَعُ» وهو فعل بالاتفاق؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف «أن» أي: أن تَسْمَعُ، فيكون الإسنادُ في الحقيقة إلى المصدر دون الفعل، لأن «أن» مع الفعل في تقدير المصدر، فلما حذفت «أن» بقرينة قوله «خيرٌ من أن تراه» عُذِلَ الفعلُ من النصب إلى الرفع الذي هو أولُ أحواله؛ لفقد عامله لفظاً .

وَلَوْلَا تَحْسِبُونَ الْحِلْمَ عَجْزاً لَمَّا عَدِمَ الْمُسِيئُونَ احْتِمَالِي<sup>(٢)</sup>

فحذفت «أن» ورفع الفعل .

والثاني: أنه محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر من غير تقدير «أن» معه، أي: سماعك بالمعدي خيراً؛ وذلك لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، فجردُّ في بعض المواضع لأحد مدلوليه كما في قوله:

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) انظر الكتاب ٤/٤٤، وجمع الأمثال ١/٦٥٥، ولباب الإعراب: ١٢٤ .  
 (٢) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، ولم أجده إلا في شرح التسهيل ١/٢٨٤ .  
 (٣) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد، انظر ديوانه: ٥٧، وقد ورد الاستشهاد به في الخصائص ٢/٤٣٣، والمحتسب ٢/٣٢، واللسان (أثر)، والهمع ١/١٣، والدرر ١/٧٥، وتكملته:

إلى الإصباح أثر ذي أثر

وسيدكره الشارح .

فإنه نَزَلَ فيه « أَلْهُو » منزلة: « اللّهُو » فيكون مفرداً مطابقاً للمسئول عنه المفرد، وهو (ما) في (ما تشاء)، ولم يُحْمَل على حذف (أن)، كما في البيت السابق؛ لأن قوله: (ما تشاء) سؤالٌ عما يشاء في الحال ظاهراً، فينبغي أن يكون الجواب أيضاً مطابقاً بما يشاء في الحال لا في الاستقبال، ولو كان محمولاً على حذف (أن) لكان مستقبلاً؛ لأن « أن » علمُ الاستقبال [فلا يطابق السؤال] <sup>(١)</sup>.

واعترضَ بجواز أن يراد أشياء في الحال اللّهُو في الاستقبال، ودُفِعَ بأنَّ قوله في تمامه :

إِلَى الإِصْبَاحِ أَثَرُ ذِي أَيْبِرٍ <sup>(٢)</sup>

يمنع ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف للاسم من الخواص خمسة، ثلاثة لفظية، واثنان معنوية، فاللفظية: اللام، والجر، والتنوين، والمعنوية: إضافته، والإسناد إليه، وللإسم خواصٌ كثيرةٌ بَلَّغَهَا بعضهم مائةً، وهذه الخمسة أكثرها دَوْراناً، ويكفي في تمييزه قبولٌ أحدها .

وميّزَ الاسمُ عن قَسَمِيهِ بالخواص؛ لأنها أقربُ إلى فهمِ المبتدئ / من التعريف بالحدِّ، والخاصةُ عند النحاة شرطها الاطرادُ فقط، بخلاف الحدِّ فإن شرطه الاطرادُ والانعكاس <sup>(٣)</sup>.

(وفيها) أي: الوظيفةُ الأولى (فصول) جمعُ فصل، وهو الحجزُ بين الشئين، ومنه فصل الربيع؛ لأنه يحجزُ بين الشتاء والصيف، وهو في الكتب المصنفة في

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر الهمع ١٣/١ .

(٢) هذا تكملة البيت السابق ، وقد أفاده المؤلف من الهمع ١٢/١ ، ١٣ .

(٣) انظر التعريفات: ٩٥ .

أنواع العلوم كذلك؛ لأنه يَحْجُزُ بين أنواع المسائل وأجناسها .  
 (الأول) من الفصول (فيه مقدّمة) تُقرأ بفتح الدال أخذاً من (مقدّمة  
 الرجل) فإنها بفتح الدال، اسمُ مفعولٍ من (قدّمته) فهو مقدّمٌ، وبكسر الدال  
 أخذاً من (مقدّمة الجيش) ومقدّمة الناصية، ومقدّمة العين، الثلاثة بكسر الدال،  
 ذكرها صاحب [القاموس] <sup>(١)</sup> المحيط، فيكون على هذا مقدّمة بمعنى متقدّمة،  
 اسمُ فاعلٍ من قدّم بمعنى تقدّم. قال صاحب الصحاح <sup>(٢)</sup>: وقدّم بين يديه أي:  
 تقدّم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ <sup>(٣)</sup> أي: لا  
 تتقدّموا <sup>(٤)</sup>.

(وأصول) جمع أصل، وأصل كل شيء ما هو متفرّع منه، وفي النجو  
 أصولٌ وفروع، فالأصول نحو كون الأصل في الرفع للفاعل، والنصب للمفعول،  
 والجرّ للمضاف إليه، ونحو ذلك .

(المقدمة) أي: هذا بيانُ الشروع في المقدمة، والألف واللام للعهد  
 الذّكري؛ لكون مصحوبها تقدّم له ذكراً.

(المعرب) اسم مفعولٍ مشتقٌّ من الإعراب، وهو من أصناف الاسم، وسمي  
 به؛ لأن فيه تبيينُ المعاني الطارئة على الاسم عند التركيب من قولهم: أعربَ  
 الرجلُ عن حاجته إذا بينّها، ولأنّ فيه إزالةُ الفساد للالتباس من قولهم: أعربَ

(١) زيادة يقتضيها السياق، وانظر القاموس المحيط: (قدم): ١٦٣/٤، وصاحبه هو: مجد  
 الدين بن محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ولد سنة: ٧٢٩هـ، له مؤلفات كثيرة  
 من التفسير، والحديث، والتاريخ، واللغة، توفي سنة: ٨١٧ .

انظر ترجمته في: إيضاح المكنون: ٨٠/١، ٨٥، ١٠٦، والأعلام: ١٩/٨ .

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨، وقيل: في حدود أربعمئة . وينظر  
 ترجمته في: إنباه الرواة ٢٩٩/١، وبغية الوعاة ٤٤٦/١، ٤٤٧، وشذرات الذهب  
 ١٤٢/٣، ١٤٣ .

(٣) سورة الحجرات: آية: ١ .

(٤) الصحاح (قدم) .

إذا أزال العَرَبَ؛ وهو الفسادُ، والهمزة للسُّلب، وعلى هذا حَمَلَ أبو علي<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> على أنه أسلبٌ عنها خفاءها (وأخفيها) مستقبلٌ (أخفيته) وأخفيتُ أي: سلَّبتُ<sup>(٣)</sup> عنها [الخفاء]<sup>(٤)</sup>، وإذا سلَّبت الخفاءَ ظَهَرَ. فمعنى ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ أَظْهَرُهَا بهذا الطريق بمعنى أزيلُ خفاءها لا أن أخفي. بمعنى (خَفِي)؛ [لأن خَفِي] <sup>(٥)</sup> بمعنى ظَهَرَ.

[تعريف المعرَب]:

المعرَب في اصطلاح النحاة: (ما يختلف آخره بعامل) أي: بسبب عامل اختلافاً مثل اختلافِ زيدٍ، (ولو تقديرًا) أي: ولو كان يختلفُ آخره تقديرًا من غير أن يَظْهَر الإعرابُ على جزئه الأخير، وذلك إما لتعذُّرِ كما في المقصور، أو للاستئصال كما في المنقوص .

واحترز بقوله: (يختلفُ آخره) مما لا يختلفُ آخره، مما بُني على حركة أو سكونٍ من الكلمات الثلاث .

وقوله: (بعامل) مُخْرِجٌ لِمَا يَخْتَلِفُ من غير عاملٍ مما حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، أو لإلقاء حركةٍ غيره عليه، فالأول نحو: شُدُّ، وشُدُّ، وشُدُّ، فهذا وشبهه يجوز فيه الضم للإتباع، والفتح للتخفيف، والكسر لالتقاء الساكنين .  
والثاني: نحو قولك: «كَمْ خَدَّتْ؟ وَكَمْ بَأَ لَكَ؟»، وَكَمْ خَأَ لَكَ؟ أصله

(١) انظر المختصب ٤٧/٢ «قال ابن جني: قال أبو علي: الغرض منه أزيل عنها خفاءها»، ولم أجد قول أبي علي هذا في كتبه المطبوعة .

(٢) سورة طه: آية: ١٥ .

(٣) في الأصل: (سلب) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) ساقط من (د) .



«كم أخذت؟ وكم أباً لك؟ وكم أخاً لك؟» أُلقيت حركاتُ الهمزة على الميم تخفيفاً.

والمراد بقوله: (ما يختلف آخره)، أي: تختلف حركة آخر المعرب، لا أن الحرف في نفسه يختلف، لكن نسب الاختلاف إليه لكونه محلاً له .

و(ها) من قوله: (المعرب ما) اسم موصول بمعنى الذي محلُّه رفع على أنه خيرٌ للمعرب، أو خيرٌ مبتدأ محذوف، وجملة (يختلف آخره) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول .

والباء من قوله: (بعامل) للسببية، مثلها في قوله تعالى: ﴿ قَبِطْلُمْ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا / حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.

و(تقليدياً) منصوب بـ «كان» المحذوفة بعد (لو) .

(وهو) أي: العامل لفظياً كان أو معنوياً، (ما به مقتضي الإعراب)، وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة<sup>(٢)</sup> خيفة التباسها، ولا يتقوم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب، فذلك الذي ينتقل به ذلك المعنى يُسمى (كلاماً)، مثاله: أنك إذا قلت: «قام زيدٌ» فالمقتضي للرفع الفاعلية، ولم تتقوم الفاعلية في زيد إلا بقيام المسند إليه؛ لأنك لو قطعت النظر عنه، لم تفهم الفاعلية فـ «قام» هو العامل المقتضي لها، وإن وقع اختلاف في

(١) سورة النساء: آية: ١٦٠ .

ومن قوله: « فخرج لما يختلف » إلى قوله: « على الميم تخفيفاً » أفاد المؤلف من شرح المفصل لابن يعيش مع تغيير يسير في العبارات. وانظر شرح المفصل ٥٠/١ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو: ٦٩، والمقتصد ١٠١/١-١٠٨، والمفصل: ١٨، والتخمير ١١٩/١ .

العامل في بعض الصور، فليس اختلافاً في هذه القاعدة، وإنما هو اختلاف فيما (تحقق)<sup>(١)</sup> به المعنى المقتضي .

واعلم أن المراد بالعامل هنا عاملُ الاسم؛ لأنه بصدده، بخلاف عامل الفعل، فإنه ليس مقومٌ له من (قوم) إذا استوى، (فكان)<sup>(٢)</sup> (زيد) قبل دخول الإعراب معوج فاعليته، فإذا دخل (قام) استوت، وخرجت من القوة إلى الفعل.

وكذلك العامل المعنوي، فإن التجردَ للاسناد أمرٌ يحصلُ به كون المسند مسنداً إليه<sup>(٣)</sup> .

(وهو) أي: الإعراب، (ها) أي: حركة أو حرف (به اختلاف) أي: بطرقة الاختلاف في آخرِ المعرب من حيث هو معرب، وهو الحركة أو الحرف الذي بواسطة العامل، ويريد بهذا أن الإعراب عنده أمرٌ لفظي، وهو الحركات التي في قولك: «جاء زيدٌ» و«رأيت زيداً» و«مررت بزيدٍ»، وهو رأي قوم من النحويين منهم الشلوين<sup>(٤)</sup>، وابن خروف<sup>(٥)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٦)</sup>، وابن مالك<sup>(٧)</sup>،

(١) في (د): (تحقق) .

(٢) في الأصل: فكان .

(٣) في (د): (كون المسند له مسنداً) .

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي المعروف بـ (الشلوين) إمام في النحو، قيل: كان خاتمة أئمة النحو، له مصنفات منها: شرح المقدمة الجزولية، وكتاب في النحو سماه التوطئة، توفي سنة ٦٤٥ بإشبيلية. ينظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ . وينظر التوطئة: ١٢٩-١٣٣ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي العربي بـ (ابن خروف) الأندلسي الإشبيلي، كان فاضلاً في علم العربية، وله مصنفات منها: شرح الكتاب، وشرح الجمل، توفي سنة ٦١٠ هـ، ينظر: معجم الأدباء ٧٥/١٥، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢١/٧ . وانظر اضمع ٤/١ .

(٦) انظر: الكافية ٦١ .

(٧) انظر: تسهيل الفوائد: ٨٤٧ .

وأكثر المتأخرين<sup>(١)</sup>.

وعند الفارسي<sup>(٢)</sup>، والجرجاني<sup>(٣)</sup>، ومتأخري المغاربة الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة لعامل، فجعلوا الإعراب أمراً معنوياً<sup>(٤)</sup>.

قيل: ويدل لهم ظاهر قولنا: «حركات الإعراب»، فتضيف إليه، فدل على أنهما اختلفا<sup>(٥)</sup>، وليس بشيء؛ لأن الحركات أعم من الإعراب، فهو كقولنا «خاتم فضة»، والمراد بالاختلاف هنا نفي حصول حركة الإعراب قبل حصول التركيب مع العامل، فإنه قبل ذلك كان ساكناً<sup>(٦)</sup>، ويحتمل أن يكون المراد بالاختلاف الحركات الثلاث، والحروف نيابة عنها، وقد أشار إليه بقوله: (وهو)؛ أي: الاختلاف.

(رفع ونصب) أي: في اسم [وجر]<sup>(٧)</sup>، نحو: «يزيد»، وهذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات أو الحروف الإعرابية، ولا تطلق على الحركات البنائية أصلاً، بخلاف الضمة والفتحة والكسرة، فإنها مستعملة في الحركات البنائية في الأكثر، وفي الحركات الإعرابية في الأقل، وقد ذكرها ابن مالك في تسهيله<sup>(٨)</sup> فقال: «فارفع بضممة، وانصب بفتحة، وجر بكسرة».

(١) انظر الارتشاف ٤١٣/١، والممع ٤٠/١.

(٢) انظر: الإيضاح للعضدي: ٧٣.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، إمام في العربية والبيان، له مصنفات عدة منها: المقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل المائة وغيرها، مات سنة ٤٧١ هـ. انظر بغية الوعاة ١٠٦/٢.

وانظر: المقتصد للجرجاني: ٩٨/١.

(٤) انظر شرح الرضي، والأشباه والنظائر ١٦٤/١، وهذا هو رأي الصيمري كما في التبصرة ٧٦/١.

(٥) أي: إن حركات غير الإعراب.

(٦) أفاد ذلك من الممع ٤٢/١.

(٧) سقط من النسختين.

(٨) انظر تسهيل الفوائد: ٨.

والذي يظهر أنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسّع .  
 وإنما أسقط الجزم هنا، وجعل أنواع الإعراب ثلاثة؛ لأن أنواع الإعراب  
 إذا كانت أربعة كما عليه الجمهور، كان الإعراب جنساً، وهي أنواعه .  
 وإذا تقرر هذا، بطل أن يكون أنواعه أربعة<sup>(١)</sup>؛ لأن ثلاثة منها ثبوتيات،  
 وواحد عَدَمِيٌّ؛ لأنه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون عدمياً لا يشترك في /  
 النوعية مع الوجودي .

فإذن ليست أنواعه أربعة، ولذلك قال الكسائي في بعض مؤلفاته: « أواخرُ  
 الكَلِم على ثلاثة: الرفع والنصب والخفض<sup>(٢)</sup> .

وكذلك قال أكثر الكوفيين، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني من  
 البصريين، فإنه روي عنه أنه قال<sup>(٣)</sup>: « إن الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم  
 الإعراب .

والذي أراد أنما كانت ثلاثاً؛ لأن المعاني التي تدل عليها الحركات ثلاث؛  
 الفاعلية وقد خصت بالرفع، والمنعولية وقد خصت بالنصب، والإضافة وقد  
 خصت<sup>(٤)</sup> بالجر .

(وحروفها) أي: الحروف النائية عن الحركات الثلاث، وهي الواو والألف  
 والياء .

(١) يرجح المؤلف ما ذهب إليه الكوفيون والمازني من أن أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع  
 والنصب والجر .

(٢) انظر الارتشاف ٤١٤/١ قال أبو حيان: وقال المازني: الجزم ليس بإعراب، وقال  
 الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف؛ على الرفع والنصب  
 والخفض. وانظر الهمع ٦٤/١، وشرح الأشموني مع الحاشية ٦٦/١، وقد علل  
 الصبان رأي المازني بأن الجزم ليس من الاسم حتى يحمل عليه المضارع .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤١٤/١، وشرح الأشموني ٤٦/١، والهمع ٦٤/١ .

(٤) في الأصل: (خصصت) .

واعلم أن علامات الإعراب على ضربين، أصول وفروع؛ فالعلامات الأصول ثلاثة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر. والعلامات الفروع: الواو، والألف، والياء؛ لأنها نائبة عن العلامات الأصول، وبقي منها أيضاً النون وحذفها.

فينوب عن الضمة الواو والألف والنون، وعن الفتحة الكسرة والألف والياء وحذف النون، وعن الكسرة الفتحة والياء، ولما كانت الأسماء القابلة للإعراب مختلفة بحسب قبولها أنواع الإعراب، مسّت الحاجة إلى بيان ذلك. (فالمفرد منصرفاً) أي: الاسم المفرد المنصرف الذي لم يكن مثني، ولا مجموعاً على حدّ، ولا غير منصرف كـ (زيد ورجل).

واحترز بالمفرد عن المثني والجمع، فإن إعرابهما بخلاف إعراب الاسم المفرد المنصرف.

واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف كـ (أحمد ومساجد)، فإن جره ليس بالكسرة، ومرادّه بالمنصرف هنا الصحيح فقط، لا المنصرف صحيحاً كان أو معتلاً، ويدل عليه أنه يذكّر بعد ذلك أنه يُعرَب بالحركات، ومعلوم أن المنقوص لا يدخله ضمٌ ولا كسرٌ؛ للثقل الحاصل بحركة الياء وحركة ما قبلها. (والجمع كذلك) أي: الجمع (منصرفاً مكسراً) وهو ما تغيّر فيه بناء واحده كـ (رجال)، واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف كـ (جواربي، وضوارب)، وبالمكسر عن الجمع السالم كـ (زيدون)، فإن إعرابه بخلافه، فلا بدّ من تقييده بقوله: « مكسراً ».

وإنما بدأ بهذا القسم لاستيفائه الحركات الثلاث، كلُّ واحد منها في محلّه، أعني الضمّ في حالة الرفع، والفتح في حالة النصب، والكسر في حالة الجر. (والأسماء الستة) حال كونها (مكسرة) نحو «جاءني أبؤك وإخوتك»

«رأيت آباءك وإخوتك، ومررت بآبائك وإخوتك» (ومصغرة) نحو «جاءني أخيك» «ورأيت أخيك» «ومررت بأخيك» أو (مجموعه) غير مثناة ولا بمجموعة جمع تصحيح.

(مقطوعة) عن الإضافة نحو «هذا أب» «ورأيت أباً» «ومررت بأب» (أو بياء المتكلم) نحو «هذا أبي» «ورأيت أبي» «ومررت بأبي» (الأولى) أي: بالضمه رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جراً، مثل إعراب الاسم المفرد المنصرف، والجمع المنصرف المكسر.

وفي نسخة [بالحركات] <sup>(١)</sup> بدل (بالأولى)، وهي: الضمة والفتحة والكسرة، (ومكبرة) احتز من كونها مصغرة، فإنها إذا صغرت أعربت بالحركات كما سلف آنفاً، لأنَّ الياء إذا ما كان قبلها ساكناً تحتمل الحركات / الثلاث، وإن كان (بإفراد) احتز عنها غير مفردة، فإنها إذا ثنيت أعربت بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً كما يُعربُ كل مثنى، تقول: «جاءني أبوان» «ورأيت أبوين» «ومررت بأبوين».

وإذا جُمِعت جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً [وبالياء <sup>(٢)</sup>] جراً ونصباً، تقول: «جاءني أبوان» «ورأيتُ أبين» «ومررتُ بأين» وكذا: أخوان وهنون وذوون، ولم يُسمع في بقية الأسماء الستة، وقُرئ شاذاً <sup>(٣)</sup> «قالوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ» <sup>(٤)</sup> والأصل: «أبين» فحذفت النون للإضافة.

(١) ساقطة من (د).

(٢) مطموسة من (د).

(٣) هذه قراءة ابن عباس والحسن وابن يعمر والجدري وأبوجاء. وانظر المحتسب ١١٢/١، والتبيان ١١٩/١، والبحر المحيط ٦٤١/١. ووصف ابن مجاهد هذه القراءة بأنها بالتوحيد وليست جمعاً.

(٤) سورة البقرة: آية: ١٣٣.

وإذا جُمِعت جمع تكسير أُعْرِبَت بالحركات على الأصل كما تقدم .  
 (بإضافة) احتزَزَ عنها غير مضافة، فإنها إذا أُضِيفَت أُعْرِبَت بالحركات لفظاً كما قدمناه (إلى غير ياء المتكلم) احتزَزَ عنها مضافةً إلى ياء المتكلم، فإن إعرابها بالحركات تقديراً على الرأي الأقوى<sup>(١)</sup>، تقول: «هذا أبي ورأيتُ أبي ومررتُ بأبي» فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركة مقدرة فيه كما تقدم في جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو: «غلامي» .

(بالأخرى) أي: بالحروف الثلاثة وهي الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر، وفي نسخة (بالأحرف) بدل (بالأخرى) كـ «أبوك قائم» ، «رأيتُ أباك» ، «نظرتُ إلى أهلك» ، فأبوك مرفوعٌ لأنه مبتدأ، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة، وأباك منصوبٌ لأنه مفعولٌ وعلامة نصبه الألف، وأهلك مجرورٌ بـ «إلى» ، وعلامة جره الياء (وكذا) القول في باقي الأسماء الستة وهي: (أخوك، وحموك وهنوك وفوك وذو مال) والهن: الشيء المنكَّر الذي يُستَهجنُ ذِكْرُهُ مِنَ العورة والفعل القبيح، وقيل: هو كنايةٌ عن أسماء الأجناس كـ (رجل و فرس) وغير ذلك .

والحم أقاربُ الزوج مطلقاً، وقد قالت عائشة رضي الله عنها عند منصرفها من البصرة: « إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَلِيٍّ إِلَّا مَا يَكُونُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَحْمَائِهَا »<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الارتشاف ٥٣٦/٢، وشرح شذور الذهب: ٤١، وشرح الأشموني ٧٧/١ .

وذهب بعضهم إلى أنها مبنية في هذه الحالة. انظر الارتشاف ٥٣٦/٢ .

(٢) انظر البداية والنهاية ٢٥٧/٧، وتاريخ الطبري ٦٠/٣، ٦١، وأعلام النساء ٩٧/٣ .

قال ابن مالك<sup>(١)</sup>: وربما أُطْلِقُ على أقارب الزوجة .  
وقال ابن مكي: قال أهل اللغة: كلُّ مَنْ كان من أقارب الزوج فهم  
الأحماء، والزوجة فهم الأختان<sup>(٢)</sup> .  
وتقول إذا صَغَرْتَ هذه الأسماء الستة نحو: جاءني أَيْتُكَ وأُخَيْتُكَ وَهَيْتُكَ  
وَحُمَيْتُكَ، فتعربها بالحركات .  
وتقول فيها إذا نُتِيَتْ: جاءني أوبراك، ونظرتُ إلى أوبريك .  
وتقول فيها إذا كانت غير مضافة: هذا أَبٌ وأخٌ وَحَمٌّ وهنَّ وَفَمٌّ حال كونه  
(مفتوحاً) أي: مفتوح الفاء رفعاً ونصباً وجرراً (في) اللغة (الفصحى) في لغاته،  
وهي اللغة الأولى، والثانية: أن يكون مضموماً في الأحوال الثلاثة، والثالثة: أن  
يكون تابعاً حركته لحركة الإعراب، وهي أضعف اللغات<sup>(٣)</sup> .  
وقد جاء بتشديد الميم مع الفتح؛ أنشدَ صاحب الترقيص<sup>(٤)</sup> من أرجوزة:

أَلَدُّ مَا صَمَمْتُ عِنْدِي ضَمَّةً

كَطَعْنِمِ شَهْدِ رَيْقِهِ وَفَمَّةً<sup>(٥)</sup>

- (١) انظر: تسهيل الفوائد: ٤٦ .  
(٢) ابن مكي هو: عمر بن خلف الصقلي، صاحب تنقيف اللسان، المتوفى سنة: ٥٠١ هـ .  
وانظر ترجمته في: إنباء الرواة: ٣٢٩/٢، وهدية العارفين: ٧٨٢، ومقدمة كتابه  
ص: ٤ فما بعدها . ونقل المؤلف عنه فيه شيء من التصرف، وانظر: تنقيف  
اللسان وتلقيح الجنان ص: ٢٧٥ .  
(٣) انظر شرح التسهيل ٥٠/١، ٥١ .  
(٤) هو محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي، ويقال: الأزدي، النحوي اللغوي، له  
جامع المرقصات، والمطربات، وشرح ديوان تميم بن عقيل، توفي سنة ٥٥٠ هـ .  
انظر ترجمته في كشف الظنون ٩٢/٦ .  
(٥) لم أقف على هذا الرجز إلا في التذييل والتكميل ٣٢/١، ومنهج السالك: ٨/١،  
وقد استشهد به أبو حيان في نفس هذا الموضع، وما نقله المؤلف هو نص عبارة  
أبي حيان من منهج السالك. انظر: ٩٧ من الدراسة .



وحكى كَرَاغٌ<sup>(١)</sup> أنه يقال: «فمُّ» بالضم والتشديد .  
 وحكى صاحبُ «اليواقيت»<sup>(٢)</sup> : الفتح والضم والكسر مع التشديد، فقال:  
 والأوَّلُ / أفصَحُ، يعني الفتح .  
 وقال ابن جني<sup>(٣)</sup> : الوجه أنَّ تشديدَ الميم ليس بلغة .  
 وحكى صاحبُ «الموعِب»<sup>(٤)</sup> عن أحمد بن يحيى أنه جمع بالواو والنون إذا  
 نقصَ منه اللامُ فيقال: فُونٌ وفِين، قال أبو حيان: وهذا في غاية الغرابة<sup>(٥)</sup> .  
 وحكى بعضهم القصرَ فيه فتقول: «هذا فَمَاك، ورأيتُ فَمَاك، ونظرتُ إلى  
 فَمَاك» .  
 وتقولُ إذا أضفتَ الأبَ والأخَ إلى ياء المتكلم: «أبي وأخي» كما تقول في  
 الأفراد: «أبٌ وأخٌ» (مطلقاً) أي: في الأحوال الثلاثة من الإعراب نحو: هذا أباي  
 وأخي، ورأيت أباي وأخي، ومررت بأبي وأخي .

(١) هو: علي بن الحسن الهنائي المعروف بـ(كراع النمل) من نحاة الكوفة، له مصنفات منها: المنضد في اللغة، والمجرد، والمنتخب، وأمثلة غريب اللغة، وغيرها. انظر معجم الأدباء ١٣/١٣، وبغية الوعاة ١٥٨/٢ .

انظر: المنتخب ص: ٥١٧، والتذيل والتكميل ٣٢/١ .

(٢) هو أبو عمر محمد بن محمد عبد الواحد المطرزي، صاحب ثعلب، المتوفى سنة ٣٤٥هـ، انظر: منهج السالك: ٨/١ .

(٣) سر الصناعة ٤١٥/١، والتذيل والتكميل ٣٢/١، ومنهج السالك: ٨/١ .

(٤) هو تمام بن غالب بن عمرو اللغوي المعروف، إمام في اللغة، له كتاب تلقيح العين، مات سنة ٤٣٦ هـ. انظر إنباه الرواة ٢٥٩/١، ووفيات الأعيان ٩٧/١، وإشارة التعيين: ٦٧ .

(٥) انظر: منهج السالك: ٨/١ .

(الأكثر في فمسي) أي: أكثر موارد استعماله (في) بالرد والقلب والإدغام؛ لأنَّ الموجبَ للتعويض من الواو منهُما في الإفراد إنما كان لأجل التنوين، ولا تنوين في الإضافة، فَبَقِيَ الواو، وجاءت ياء المتكلم، واجتمع الواو والياء، والأوّل ساكن، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في ياء المتكلم، وكسرت الفاء لأجل الياء فصار «ئي» .

(وجوز أبو العباس محمد بن يزيد المبرد<sup>(١)</sup>) من نخاة البصرة (فيما عدا حمي التشديد) أي: شدَّ ياء المتكلم في الأحوال الثلاثة من الإعراب نحو: «هذا أبي وأخي وهي<sup>(٢)</sup> وفمي» بِرَدِّ اللام في الأحوال الثلاثة، إجراءً لهذه الأسماء مُجرها<sup>(٣)</sup>، مضافةً إلى الظاهر وإلى المضمَر غير الياء نحو: «أبو زيد وأخوه» وتمسَّك «بأبي» في قوله:

قَدَرُ أَحَلِّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيَّ مَالِكِ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ<sup>(٤)</sup>

(١) لم أجد رأيه هذا في كُتُبِ المطبوعة التي وقفت عليها، وقد نص عليه الرّمحشيري في الفصل: ١٣٤، قال: فقد أجاز المبرد (أبي وأخي) وأنشد:

وأبي مالك ذو المجاز

ونسبه إليه الكيشي في الإرشاد: ٣٤٧، وانظر أمالي ابن الشجري ١/٢٣٦، وشرح الفصل ٣/٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢ .

(٢) ساقط من: (د) .

(٣) ذهب المبرد إلى أنه مفرد، ردت لأمه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً، وأبدلت الضمة كسرة لثلاث تَعَوْدِ الواو . انظر: شرح الفصل: ٣/٣٦ .

(٤) البيت من الكامل، وهو للمؤرج السلمي، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ٤٧٦/٢، وشرح الفصل ٣/٣٦، وأمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢، ومعني اللبيب ٤٦٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٦ .

وهو لا يقومُ حُجَّةً له، لاحتماله الجمع<sup>(١)</sup> بأن يكون في الأصل: «وأبين» جمع سلامة بحروراً بواو القسم، أضيفَ إلى ياء المتكلم، وحذفت النون بالإضافة، فأدغمت الياء الأولى في الثانية فصار (أبي)، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا      [بَكَيْنٍ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا]<sup>(٣)</sup>

[أي: لما سمعنا أصواتنا بكين<sup>(٤)</sup>] وقلن: جعل الله آباءنا فداء لكم .

وإذا احتمل أن يكون أبي جمعاً، وصحَّ بحميء جمع أبٍ بالواو والنون كالأيننا، كان جارياً على القاعدة المستقرة، فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لا يثبت؛ لأن ما يُستدلُّ به ويُجعلُ أصلاً فإنما يدلُّ على المطلوب، إذا كان غير محتمل لغير ذلك مما جاء على القاعدة المستقرة، وإنما استثنى «الحم» من الأسماء الستة؛ لأنه لم يُنقلْ عن المبرد فيه في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور، وإن نقل بعضهم عنه ذلك الخلاف في الأسماء الباقية.

وجاء القصرُ في (حم وأب وأخ) كـ (أبا)<sup>(٥)</sup> [أي] بدل الواو كـ (عصا) فتقول «هذا حماك وأباك وأخاك مطلقاً كـ «عصاك» ، وهذا هو الأصلُ من حيث وزنها «فعل» بتحريك العين .

وقصرُ «حم» مشهورٌ، نصَّ عليه أكثرُ نحاة الأندلس<sup>(٦)</sup>، ومنه قيل للمرأة:

(١) انظر المفصل: ١٣٤، وشرحه لابن يعيش: ٣٧/٣، وشرح الكافية الشافية

١٠٠٩/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٣٦/٢ .

(٢) البيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل السلمي، وقد ورد الاستشهاد به في:

الكتاب ٤٠٦/٣، والمقتضب ١٧٤/١، وشرح أبيات سيويه ٣٤٦/٢، والمحتسب

١١١/١، وشرح المفصل ٣٧/٣ .

(٣) سقط العجز من الأصل .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) في الأصل: «أبائي» .

(٦) انظر الارتشاف ٤١٨/١، والتنزيل والتكميل ٣٤/١ .

حماة<sup>(١)</sup>. وحكاه أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> عن الأصمعي وغيره .  
 وأما قصر « أب » فحكاه الفراء عن بعض العرب<sup>(٣)</sup> ، وحكى: هذا أباك  
 بالألف على كل حال، وقال أبو النجم<sup>(٤)</sup>:  
 إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا<sup>(٥)</sup>  
 وزعم الفراء أنه لم يُسمع قصر « أخ »<sup>(٦)</sup>، وأجازه هشام<sup>(٧)</sup> «جاءني أخاك،  
 ومررت بأخاك» وحكي: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا يَطْلُ»<sup>(٨)</sup> .  
 وأنشد ابن مالك في « شرح تسهيله »<sup>(٩)</sup> - مستدلاً على قصر الأخ -:  
 أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَعُهُ لِمِلْمَةٍ  
 يُجِبُّكَ / بِمَا تَبِعِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يُبْعِي  
 وَإِنْ تَحْقِرَنَّ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا  
 فَيَطْمَعُ ذُو التَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يُبْعِي<sup>(١٠)</sup>

- (١) انظر أوضح المسالك ٤٩/١، وتاج العروس ٢٨/١٠ .
- (٢) لم أعثر على ترجمته .
- (٣) انظر التوطئة: ١٢٣، ١٢٤، والارتشاف ٤١٨/١، وتوضيح المقاصد ٧٤/١، ولم أجد ذلك في كتب الفراء المطبوعة .
- (٤) هو أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله العجلي، من الشعراء الرجاز، توفي سنة ١٣٠ هـ. انظر معجم الشعراء: ٣١٠، ٣١١ .
- (٥) في ديوانه: ٢٧٧، وقد ورد الاستشهاد بهما في شرح المفصل ٥٣/١، ١٢٩/٣، وشرح المقدمة الجزولية ٣٧٧/١، والإنصاف ١٨/١ .
- (٦) انظر التذييل والتكميل ١٦٥/١ .
- (٧) هشام بن معاوية الضريير . انظر معاني القرآن للنحاس ٣٩٨/١ .
- (٨) مثل يضرب لمن يحمل على من ليس من شأنه. انظر جمهرة الأمثال للعسكري: ١٨٥، وجمع الأمثال ٣١٨/٢ .
- (٩) شرح التسهيل ٤٥/١ .
- (١٠) البيتان من الطويل، ولم أعرف قائلهما، وقد وردا في التذييل والتكميل ٣١/١، وتلخيص الشواهد: ٦٢، وشرح شذور الذهب: ٢٨٩، وقد ورد البيت الثاني برواية: « وإن تجفه يوماً » .

واعلم أن المراد بقصر اللحم والأب والأخ في كلامهم: أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن الأحوال الثلاثة، فيعربن بحركات مقدره عليها .  
 (وشذ) أي: خرج عن قياس البصريين (المنقوص) أي: النقص في حم كـ(أب وأخ) أي: كما شذ النقص في أب وأخ، والمراد بنقصهن أن تحذف لامهن كما حذفت لام: « يد » ، و « دم » ، وتعرهن حيثئذ بالحركات، وإنما قال: (وشذ)؛ لأن البصريين أنكروا هذه اللغة؛ أعني نقص «حم» بالكليّة، وقالوا: لا يجوز نقصه أصلاً .

قال سيويه<sup>(١)</sup> في النسب إلى حم: «حموي» قال: (ولا يجوز إلا ذا)، ولو جاز أن تقول: [هذا حمك، لجاز أن تقول] في النسب: حمي، كما تقول [في النسب] إلى يد<sup>(٢)</sup>: يدي ويدي .

وقد حكى الفراء<sup>(٣)</sup> نقص «حم» فأجاز أن يقال: هذا «حمك» .

وحكى أبو زيد<sup>(٤)</sup> نقص «أخ» نحو: جاءني أخك .

وحكى بعض النحويين نقص «أب» ، واستدل بقول رؤبة يمدح عدي بن

حاتم الطائي:

بأبه اقتدى عدي في الكرم  
 ومن يشابه أبه فما ظلم<sup>(٥)</sup>

(١) انظر الكتاب ٣/٣٥٩، والتذيل والتكميل ٣١/١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٣٤٥ ، وتهذيب اللغة ٥/٢٧٢ ، والتذيل والتكميل

١/١٦٦ ، والتوطئة: ١٢٣ ، ١٢٤ ، والارتشاف ١/٤١٧ ، وتوضيح المقاصد

النحوية ١/٧٤ ، ولم أجد رأيه هذا في كتبه المطبوعة .

(٤) انظر التذيل والتكميل ١/١٦٦ ، والممع ١/١٢٩ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه: ١٨٢، وقد ورد الاستشهاد به في:

المقاصد النحوية ١/١٢٩، وشرح التصريح ١/٦٤، والممع ١/١٢٩، وشرح

الأشعري ١/٧١، والدرر ١/١٢ .

و «أبيه» الأولُ مجرورٌ بالكسرة، و «أبه» الثاني منصوبٌ بالفتحة .  
 وجاء (أخو) بالواو (كدلّو) أي: بزنة «دلو» كقول رجل من طيء:  
 مَا الْمَرْءُ أَخُوكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا عِنْدَ الْكَرْيَهَةِ مِعْوَانًا عَلَى التُّوبِ<sup>(١)</sup>  
 وجاء (حمو) بالواو أي: (مثل دلو) في الزنة، تقول: «هذا حمو»، كما  
 تقول: «هذا دلّو» وهذا حموك» كما تقول: «هذا دلّوك»، وظهور الواو في حمو  
 دليل على أن أصلَ لاميها الواو، خلافاً لمن ذهب إلى أن أصلها الياء مشتقة من  
 الحماية، لأنّ أحماء المرأة يحمونها، ووزنه في هذه اللغة: «فعل» بسكون  
 العين.

(و) جاء (جماء) بالهمزة (كخبياء ورشاء وخطاء)، تقول: «هذا جماءٌ  
 وجمائوك، ورأيتُ جماءً وجماءك»، ومررتُ بجماءٍ وجمائك» كما تقول: «هذا  
 خبياءٌ وخبيائك، ورأيتُ خبياءً وخبياءك»، ومررتُ بخبياءٍ وخبيائك» ووزنه في هذه  
 اللغة أيضاً «فعل» بالسكون .

(و) جاء حمّ مثل (يد<sup>(٢)</sup>) أي: مثل حذفِ لامِ (يد)، فإن الأصل: يديّ،  
 لقولهم<sup>(٣)</sup> في التنثية: يديان .

(مضافاً) نحو: «هذا حمك» «ورأيتُ حمك» «ومررتُ بجمك» ووزنه في هذا  
 اللغة «فَعَّ» .

(١) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل

٤٥/١، والتنزيل والتكميل ٤٩/١، والجمع ١٢٩/١، والدرر ١٢/١ .

(٢) لأن من العرب من يقول: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك. انظر شرح

المفصل ٥٢/١، ٥٣، وتذكرة النحاة: ١٤٤ .

وفي الأصل كتبت (حم) .

(٣) في النسختين: (كقولهم)، والصواب ما أثبتته .

(ومقطوعاً) عن الإضافة نحو: « هذا حم » و « رأيت حمًا » و « مررت بجم » ، وهذه اللغات الثلاثة هو معرب فيها، وبقي لغة رابعة لم يتعرض المؤلف لذكرها هنا صريحاً؛ وهي « حمًا » بوزن «عصا»، لكنها دخلت في قوله أولاً: (رجاء القصر كـ «أبا» ، أي: كـ «عصا» )<sup>(١)</sup>، وإنما ذكر المؤلف هذه اللغات في الحم؛ لكونها تتناوله مفرداً أو مضافاً .

(و) جاء (هَن) (كَيْد) كذلك أي: مثل (يد) مضافاً أو مقطوعاً عن الإضافة، تقول: « هذا هَنُكْ » و « رأيتُ هَنُكْ » و « مررتُ بهِنُكْ »<sup>(٢)</sup> [ « أو نظرتُ إلى هَنُكْ » كما تقول: « هذه يَدُكْ » ، و « رأيتُ يَدُكْ » و « مررتُ بيَدُكْ » ، وتقول: « هذا هَنُ » و « رأيتُ هَنًا » و « نظرتُ إلى هَنٍ » كما تقول: « هذه <sup>(٣)</sup> يَدٌ » و « رأيتُ يَدًا » و « مررتُ بيَدٍ » .

\* \* \*

(١) انظر: ص: ٥١، وفي النسختين: (وكأباي كعصى) .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) في النسختين (هذا) .

## [ المنوع من الصرف ]

ولما أنهى القول في الأسماء الستة وما فيها من اللغات، أخذ يتكلم على غير المنصرف فقال: (وغير المنصرف) هو ما شابه الفعل كأحمد وي زيد ، / (بضم) رفعا (وفتح) نصبا وجرأ، كـ «جاء أحمد» ، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فجره واقع على خلاف الأصل؛ وذلك لأن غير المنصرف لما شابه الفعل، صار فرعاً على الفعل، فحذف منه لأجل المشابهة الكسر الذي لا يوجد في الفعل .

واعلم أن المنصرف مأخوذ من الصرف وهو اللين الخالص الحار، فالمنصرف خالص من شبه الفعل وشبه الحرف .

وقيل: من الانصراف؛ لأنه انصرف في جهات الإعراب كلها .

وقيل: من الصرف وهو الصوت؛ لأن في آخره تنويناً؛ وهو غنة في الخيشوم<sup>(١)</sup>.

## والأسماء المعربة على قسمين:

قسم أقبل على الفعل فمُنِعَ مما مُنِعَ الفعل، وقسم انصرف عنه وهو المنصرف، وجميع باب ما لا ينصرف يُجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة (إلا بلام) أي: بدخول لام التعريف عليه نحو: ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾<sup>(٢)</sup>، (أو مضافاً) نحو: ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> (فينكسر) في موضع الجر على الأصل،

(١) انظر اللسان (صرف) .

(٢) سورة البقرة: آية: ١٨٧ .

(٣) سورة التين: آية: ٤ .



وهو في هذه الحالة محكوم له بمنع الصرف أيضاً؛ لأن مانع الصرف - وهو شبه الفعل - باقٍ فيه حينئذ .

(كأفضلنا): هذا التمثيلُ أولى من تمثيل ابن جني في «اللمع» : «مررتُ بأحمدِكم وعُمَرَكم<sup>(١)</sup>» فإن الأعلام لا تُضافُ حتى تُنكرَ، فإذا صار نحو أحمد وعُمَرُ نكرةً، زال منه أحدُ العلتين، فدخل في باب ما ينصرفُ، وليس الكلامُ فيه، بخلاف أفضل، فإن مانعهُ من الصرف وزنُ الفعل والصفة، وهما موجودان فيه، أضفتُهُ أم لم تُضِفْهُ .

(وجاز) أي: الصرفُ (في غير المنصرف بدخول التثوين عليه لزحاف<sup>(٢)</sup>) أي: لقب زحاف يُخرجهُ عن السلامة كما يحكمُ به سلامة الطَّبِيعِ، (أو مناسبة) أي: أو حصولُ مناسبة بينه وبين المنصرف؛ لأن<sup>(٣)</sup> رعاية المناسبة أمرٌ مهمٌ عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة، فالأولُ كقوله: «أَتَوَى بِنُ جَرْمُوزِ عَمِيرِ شَلُوه<sup>(٤)</sup>» .

الثاني: نحو قوله تعالى: ﴿سَلَسِيلاً﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿قَوَارِيرًا﴾<sup>(٦)</sup> في قراءة نافع

(١) لم أجد هذا المثال في اللمع ولا في كتب ابن جني المطبوعة، ولعله ورد في نسخة أخرى من اللمع غير التي بين يدي، وقد نقله ابن إياز في المحصول: ورقة/ ٢-٣٢٢، ولعل المؤلف نقله منه دون أن يرجع إلى: اللمع .

(٢) الزحاف هو: كل ما يتناول ثواني الأسباب بتسكين المتحرك أو حذفه أو حذف الساكن . انظر البارع: ٧١ .

(٣) سقط من: (د) .

(٤) لم أفهم معنى هذه العبارة، وإنما وجدت بيتاً قريباً منها، وهو قول عاتكة ترثي زوجها الزبير الذي قتله ابن جرموز:

غدر ابن جرموز بفارس بهمة يوم اللقاء وكان غير معرد

فلعل المقصود البيت الأول، والله أعلم . وانظر العقد الفريد ٣٢٢/٤، والأغاني ١٢٧/١٦، والخزانة ٣٧٨/١٠ .

(٥) من قوله تعالى في سورة الدهر: آية: ٤: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ .

(٦) السورة السابقة آية: ١٦، من قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ . وانظر السبعة: ٦٦٣ - ٦٦٤ .

والكسائي، فصرف «سلاسل» لمناسبة المنصرف الذي يليه، أعني أغللاً وسعيراً<sup>(١)</sup>، وصرّف «قواريراً» لمناسبة رؤوس الآي، فإن مراعاة الفواصل يجري في الآي مَجْرَى المحافظة على القوافي في الشعر، ومن ذلك أيضاً قراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا﴾<sup>(٢)</sup> فإن صرفهُمَا لمناسبة المنصرف الذي يليهما وهو «ردّاً وسوّاعاً ونسراً» .

(ولزم) أي: الصرف في غير المنصرف (لضرورة) أي: لضرورة وزن الشعر، فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر، فكثيراً ما يقع في منع صرفه انكسارٌ يُخرجُه عن الوزن (كقوله) وهي فاطمة الزهراء بنتُ رسول الله ﷺ رضي الله عنها ترثي والدها ﷺ :

مَاذَا عَلَيَّ مَنْ زَارَ تَرْبَةَ أَحْمَدٍ      أَنْ لَا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا  
صَبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا      صَبَّتْ عَلَيَّ الْأَيَّامِ عُذُنَ لِيَالِيَا<sup>(٣)</sup>

فإنه ما لم ينصرف «مصائب» ويتنوّن، لم يستقم الوزن، ولرجع الجزء الثاني من العجز / مكفوفاً، أي: محذوفاً سابعه السّاكن، وهو ليس فيه جائز، ويلزم وقوع الانكسار فيه بحيث يُخرجُ الوزنُ من مساواة بقية الأجزاء الخمسة المبنية من الجزء السُّباعي وهي: «متفاعلن» البحر الكامل، والألفُ بعد الرَّويِّ

(١) السورة السابقة، آية رقم: ٥ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ .

(٢) سورة نوح: آية: ٢٣، وانظر الكشف ٣٥٤/٢، والإتحاف ٥٧٧/٢، والبحر المحيط ٣٦٠/١ .

(٣) البيتان من الكامل، وقد اختلف فيهما هل هما من إنشاء فاطمة الزهراء رضي الله عنها، أم أنه من غير إنشائها، والصحيح أنه من إنشاد غيرها رضي الله عنها، انظر: الفوائد الضيائية: ١/١، وحل شواهد الفوائد الضيائية: ٥٦٤ . والشاهد فيه قوله: «مصائب» جاءت مصروفة مع أن حكمها المنع، ولو لم يصرفها لدخلها الكف؛ وهو نوع من أنواع الزحاف لا يدخل في الكامل .

للإطلاق، فلا يلحقه تنوينُ الغالي إلا جَوَازاً، ولا يُوقَفُ على الأول إلا بغير تنوينٍ على الأفتح، فحذفه جائزٌ لا يلزمه انكسارٌ وِزْنٌ، ولا يجوزُ الحذف عند العَرُوضِيَّين - أعني حذفَ الألف - بخلاف التنوين، فإنه واجبٌ الحذف عندهم؛ لأن البحر المذكورَ من الضرب المذكور تام، وشاهده:

وَإِذَا صَحَّوْتُ فَلَا أَقْصِرُ عَنْ نَدَىٍّ وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي<sup>(١)</sup>

وهو أول ثلاثة أعاريضه وتسع ضروبه، وتقطيعه: (وَإِذَا صَحَّوْتُ) «متفاعِلن» (تُ فَلَا أَقْصِرُ) «متفاعِلن» (صِرُّ عَنْ نَدَىٍّ) «متفاعِلن» (وَكََمَا عَلِمْتَ) «متفاعِلن» (ت شَمَائِلِي) «متفاعِلن» (رَتَكَرُّمِي) «متفاعِلن» فهذه زنته .

وتقطيعُ بيت شاهد الكتاب: (صَبَّتْ عَلَيَّ) «متفاعِلن» (ي مَصَائِبُنْ) «متفاعِلن» (لَوْ أَنَّهَا) «متفاعِلن» (صَبَّتْ عَلَيَّ الِ) «متفاعِلن» (أَيَّامِ عُدْ) «متفاعِلن» (نَ لِيَالِيَا) «متفاعِلن» بلا تنوين كما ترى، ولم يدخله إلا زحافُ الإضمار؛ وهو حذف حركة الثاني من الجزء، ولم يسلم منه إلا العَرُوضُ والضَّرْبُ، وشاهدُ الزحاف المذكور عندهم:

إِنِّي أَمْرُوٌّ مِنْ خَيْرِ عَبَسٍ مُنْصِباً شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمُنْصَلِ<sup>(٢)</sup>  
وتقطيعه: (إِنِّي أَمْرُوٌّ<sup>(٣)</sup>) «مستفعلن» (مِنْ خَيْرِ عَبْ) «مستفعلن» (سِ مُنْصِباً) «مستفعلن» (شَطْرِي وَأَحْ) «مستفعلن» (مِي سَائِرِي) «مستفعلن» (بِالْمُنْصَلِ) «مستفعلن» .

(١) البيت لعنترة بن شداد العبسي، وهو من معلقته . انظر: القصائد السبع لابن الأنباري ص: ٢٨٩، والعقد: ٤٨١/٥ . وقد ورد الاستشهاد به في كتاب البارح في علم العروض لابن أبي قاسم علي بن جعفر: ١٣٠، والوافي للخطيب التبريزي ص: ٧٨ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه: ١٠٠، والعروض للأخفش ص: ١٣، والكافي: ٦٥ .

(٣) في (د): «أتى امرؤ» .

فإن قيل: لِمَ لَمْ تَحْكَمْ عَلَى الْبَيْتِ بِأَنَّهُ مِنَ الرَّجْزِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ جِزْءٌ  
وَاحِدٌ مِنْ (مَتَفَاعِلِن) أَجْزَاءِ الْكَامِلِ؟

فالجواب: أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ إِلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ الرَّجَاجُ مَعَ تَلْمِيذِهِ الْعَرُوضِيِّ<sup>(١)</sup>،  
وَحَكَمِي عَنِ الْأَخْفَشِ مَنَعَهُ<sup>(٢)</sup>، وَأُورِدَ عَلَيْهِ التَّلْمِيذُ هَذَا الشَّاهِدَ، قَالَ: لَمْ يَدْرُ مَا  
يَقُولُ فِي الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ لِلْأَخْفَشِ مَا لَمْ يَقُلْهُ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ بُيِّتَ الْقَصِيدَةُ مِنْ  
أُولَئِكَ إِلَى آخِرِهَا عَلَى مُسْتَفْعِلِن، وَفِيهَا جِزْءٌ وَاحِدٌ عَلَى مَتَفَاعِلِن، لَقُضِيَ بِهَا مِنْ  
الْكَامِلِ ثَانِي دَائِرَةَ الْمُؤْتَلَفِ<sup>(٣)</sup>، وَشَاهَدُ الْكِتَابُ فِيهِ الْجِزْآنَ، أَعْنِي الْعَرُوضَ  
وَالضَّرْبَ سَالِمَانَ مِنَ الزَّحَافِ، وَالْإِضْمَارُ أَحْسَنُ زَحَافٍ فِي هَذَا الْبَحْرِ.

\* \* \*

(١) للزجاج تلميذان بهذا الاسم:

الأول: أبو جعفر محمد بن سعيد البصري الموصلي العروضي النحوي. انظر ترجمته  
في بغية الوعاة ٦/١ .

والثاني: أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العروضي. انظر ترجمته في معجم  
الأدباء ٢٣٣/٤، ولعل المقصود الأول .

(٢) استشهد الأخفش بالببيت السابق على دخول الإضمار في أجزاء الكامل. انظر  
العروض: ١٣ .

(٣) سميت بدائرة المؤلف؛ لانتلاف أجزائها وتمائلها. انظر البارع: ١٤١ .

## [ جمع المؤنث السالم ]

ولما فرغ من بيان غير المنصرف على سبيل الاختصار هنا أخذ يتكلم على جمع المؤنث السالم فقال:

(و جمع المؤنث سالماً) هو ما لحقَ بآخره ألفٌ وتاءٌ مزيدتين، سواء كان مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط كـ «هِنْدَاتٌ وَدَعْدَاتٌ»<sup>(١)</sup> أو بالنساء والمعنى جميعاً كـ «مسلمات و فاطمات» أو بالنساء دون المعنى كـ «طلحات و حمزات» أو بالألف المقصورة كـ «حُبَلِيَّات» أو الممدودة كـ «صحراوات» أو يكون مسماه مذكراً كـ «اصطبلات» ولا فرق بين أن يكون سلِّمت فيه بنية واحدة كـ «ضَحَّةٌ وَضَحَّاتٌ»، أو تغيَّرت كـ «سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٌ»، و «حُبَلِيٌّ وَحُبَلِيَّاتٌ»، و «صحراء و صحراوات».

فالأول حُرُوكٌ وَسَطُهُ، والثاني قُلَيْبٌ<sup>(٢)</sup> أَلْفُهُ يَاءٌ، والثالث قُلَيْبٌ هَمْزُهُ<sup>(٣)</sup> وَاوًّا.

(وأولات) وهو اسمُ جمعٍ بمعنى ذوات، / لا واحد له من لفظه، وله واحدٌ من معناه وهو: ذات بمعنى صاحبة، ومنه ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) انظر الجمل: ١٤٩ .

(٢) قال الشلوبين: « وإنما قلبت الألف في هذا النوع ياء؛ لأنه لا يمكن الجمع بين ألف

حبلى وألف الجمع؛ لأنه لا يمكن النطق بها » انظر شرح المقدمة الجزولية ٥٦٩/٢ .

(٣) انظر المصدر السابق، قال: « وإنما قلبت الهمزة في هذا الجمع كراهية الجمع بين

علامتي التأنيث » .

(٤) سورة الطلاق: آية: ٩ .

فأولات خيرُ كان، وهو منصوبٌ بالكسرة، واسمها ضميرُ النسوة وهو النون المدغمةُ في نونها.

(ومثل أذرعَات) وهو ما سُمِّيَ به من هذا الجمع أعني جمع المؤنث السالم. واختلفَ العربُ في كيفية إعراب هذا النوع المسمَّى به على ثلاث فرق: [فذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى إنه يُعَرَّبُ على ما كان عليه قبل التسمية]، ولم يُحَدِّف التنوينُ منه؛ لأنه في الأصل كان للمقابلة، فاستصحبَ بعد التسمية . وذهب بعضهم<sup>(٢)</sup> إلى أنه يُعَرَّبُ على ما كان عليه قبل التسمية مراعاةً للجمع، ويترك التنوين مراعاةً للعلمية.

وذهب بعضهم<sup>(٣)</sup> إلى أنه يُعَرَّبُ إعراباً ما لا ينصرف؛ فيترك تنوينه ويُجَرُّ بالفتحة مراعاةً للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط، والثاني توسط بين الأمرين فراعى الجمعية بجعلِ نصبه بالكسرة، وراعى اجتماعَ العلمية والتأنيث فترك تنوينه، والأخير راعى التسمية فقط، وورد بالأوجه الثلاثة قوله:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا      بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي<sup>(٤)</sup>

- (١) وهو رأي سيويه والمرد. انظر الكتاب ٢٣٣/٣، والمقتضب ٣٣١/٣ .  
 (٢) وهو رأي أيضاً للمرد . انظر المقتضب ٣٣٣/٣، وانظر ارتشاف الضرب ٤٥٢/١ .  
 (٣) انظر التذييل والتكميل ٤٨/١، وشرح المفصل ٣٤/٩، وشرح التصريح ٨٣/١، والجمع ٦٨/١ .  
 (٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ٣١، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢٣٣/٣، والمقتضب ٣٣٣/٣، وشرح المفصل ٣٤/٩، والمقاصد النحوية

وأذرعات: قَرِيَّةٌ من قرى الشام .

(بضم) رفعاً (وكسر) جراً . تقول: جاء المسلمات، فترفعهُ بالضمّة، ومررتُ بالمسلمات، فتجرهُ بالكسرة . فأما نصبُهُ فعلى خلاف الأصل، وذلك لأنه لما كان فرعاً على جمع المذكر السالم، ونصبُهُ محمولٌ على جره، كما سيحيي بيانه، حُوِّلَ نصبُ جمعِ المؤنثِ على جره أيضاً إجراءً للفرع على وتيرة الأصل، [وإن كان الأصلُ معرباً بالحروف؛ لأن الأصلَ في الإعراب بالحركات، وإنما أعربَ الأصلُ]<sup>(١)</sup> هنا بالحروف لعلِّه مفقودة في الفرع .

وزعم المبرد<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> أن الكسرة في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب، ولا وجه له .

وقول المؤلف: (بضم وكسر) على سبيل التحتم في الكسر، وعن الكوفيين

إجازة نصبه بالفتحة<sup>(٤)</sup> فتقول: «رأيتُ المسلمات» ولا شاهد لهم على ذلك .

١٩٦/١، وشرح التصريح ٨٢/١، وشرح الأشموني ٤١/١ . والرواية بجر

(أذرعات) بالكسرة مع التنوين وبتركة، وبالفتحة بلا تنوين .

ومعنى تنورتها: نظرت إلى نارها بقلبي . أذرعات: بلد في أطراف الشام، يشرب

مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم . انظر شرح التصريح ٨٢/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٢) نسبة ابن جني في سر الصناعة : ٤١٨ إلى المبرد بقوله: « أن جمع المؤنث السالم مبني

عنده في حالة النصب، وما ورد في المنتضب ٣٣١/٣ خلاف ما ذكره المؤلف،

وابن جني، فإنه قد قال: « التاء دليل التأنيث والضمّة على الرفع، واستوى خفضه

ونصبه كما استوى في مسلمين » ولعل هذا الرأي للمبرد في أحد كتبه المفقودة .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢/١، ٢٨٨/٢ .

(٤) انظر ائتلاف النصرة: ٩٥، والجمع ٦٧/١ .

وعن هشام<sup>(١)</sup> أن ذلك جائز فيما حُدِثتْ لأمه في المفرد، ولم تُرَدَّ في الجمع  
كـ «هَنَاتٍ وَبَنَاتٍ»، وَيَشْهَدُ لَهُ ظَوَاهِرُ مِنَ السَّمَاعِ؛ قَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَيَجْعَلُونَ  
لِللَّهِ الْبَنَاتَ﴾<sup>(٢)</sup> بِالْفَتْحِ .

[ إعراب المثني وما يلحق به ] :

(والمثني) وما يُلْحَقُ به وهو: (اثنان) ، واثنتان، وثنتان، فإن هذه الألفاظ  
إعرابها كإعراب المثني؛ لكون وصفها وصفه، إذ هي كقولك: ابنان واثنتان؛  
لأنها من المثني، ومعناها معنى المثني، ولكنها ليست بمثنى حقيقة؛ لأنه لم يثبت  
للمفرد [اثن]<sup>(٣)</sup> (وَكِلَا) وكذا كلتا، ولم يذكره المؤلف لكونه فرعاً .

(بمضمَر) أي: إذا أُضِيفَ إلى مضمَرٍ من متكلمٍ ومخاطبٍ وغائبٍ نحو:  
«كلانا وكلاكما وكلاهما» فإن إعرابها كإعراب المثني؛ لشدة شبهتها<sup>(٤)</sup> به .

وإنما قِيِدَ بقوله: « بمضمَر » ؛ لأن « كِلَا » مفردُ اللفظ، مثنى المعنى<sup>(٥)</sup>،  
فلفظه يقتضي الإعرابَ بالحركات، ومعناه [يقتضي الإعراب]<sup>(٦)</sup> بالحروف،  
فروعي في كِلا الاعتبارين، فإذا أُضِيفَ إلى الظاهر الذي هو الأصل، رُوِعِيَ  
جانِبُ لفظه الذي هو الأصل، وأُعْرِبَ بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون

(١) أجزاه في المعتل نحو: ثبة. وانظر شرح التصريح ٧٤/١، وشرح الأشموني ١٠٣/١،  
والهمع ٣/١ .

(٢) سورة النحل: آية: ٥٧. وانظر ارتشاف الضرب ٤١٤/١ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) في الأصل: (شبههما) .

(٥) هذا هو رأي البصريين؛ لأن ألقه كألّف عصاً ورحى؛ لأن الضمير تارة يرد إليهما  
مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة على مثنى حملاً على المعنى .

وأما الكوفيون فيرون أن التثنية لفظية ومعنوية، فأصل «كلا»: كل، فحققت اللام  
وزيدت الألف للتثنية. انظر الإنصاف مسألة (٦٢) ٤٣٩/٢، واثلاف النصرة: ٥٥ .

(٦) ساقط من الأصل .



حركاتٍ تقديرية؛ / لأن آخره ألفٌ تسقط لالتقاء الساكنين نحو: «جاءني كلا الرجلين» [ورأيت كلا الرجلين]<sup>(١)</sup> و «مررت بكلا الرجلين» .  
وإن أُضيفَ إلى المضمَر الذي هو الفرع، [رُوعيَ جانبُ معناه الذي هو الفرع، وأُعرِبَ بالحروف التي هي الفرع]<sup>(٢)</sup> نحو: «جاءني كلاهما، ورأيتُ كليهما، ومررتُ بكليهما» ، فلذلك قِيدَ كَوْنُ إعرابه بالحروفِ بكونه مضافاً لمضمَرٍ .

(بألفٍ) رفعاً (وياءٍ) جرّاً ونصباً، وإنما جُعِلَ رَفْعُ المثنى بالألفِ وجرُّه ونصبُه بالياء؛ لأن الألفَ زِيدَ فيه قَبْلَ الإعراب علامةً له، لمناسبة خفته لقلّة عدد المثنى أو لكثرتِه؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم من الحيوان والجماد والنبات في المثنى، فجُعِلَ علامةَ الرفع الذي هو أسبقُ الإعراب؛ لأنه عُمْدَةٌ .

ولما جعل للرفع علامة، لم يبق من حروف اللين التي هو أولى بالقيام مقام الحركات غيرُ الياء للنصب والجر؛ لأن الواو اختَصَّ بالجمع كما يجيء، والجرُّ أولى فقلبت الألفُ ياءً، وجُعِلتِ الياءُ علامةً للجر، فلم [يبق للنصب]<sup>(٣)</sup> حرفٌ، فأتبعَ الجرُّ لكونها علامتي الفضلتين، بخلاف الرفع، وتُركَ فتحُ ما قبل الياء في المثنى، إبقاءً للحركة الثانية قبل الإعراب مع عدم استقلالها .

(١) ما بين المعنوفين ساقط من الأصل .

(٢) ما بين المعنوفين ساقط من (د) .

(٣) ما بين المعنوفين ساقط من (د) .

## [ جمع المذكر السالم ]

(و جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين؛ لأنه يدور على الواو والياء، وهما من حروف الهجاء، ويسمى الجمع على حد التنبيه؛ لأنه كما سلم في التنبيه لفظ الواحد، سلم فيه .  
(وما ألحق به) وهو (أولو) فإن وضعه وضع المذكر، وليس به؛ لأنه لم يأت له (أول) في المفرد، فجعل إعرابه كإعرابه .

(وباب عشرون) وهي سائر العقود إلى التسعين، وكلها في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَإِطْعَمُوا سِتِينَ مِسْكِينًا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً﴾<sup>(٧)</sup> وهذه العقود المذكورة ليست بجمع المذكر السالم، وليس عشر وثلاث وأربع أحاداً لعشرين وثلاثين وأربعين، وإلا ل قيل: «عشرون» لثلاث عشرات، مع كل عقد يزيد عليها؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل

(١) سورة الأنفال: آية: ٦٥ .

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٤٢ .

(٣) سورة العنكبوت: آية: ١٤ .

(٤) سورة المجادلة: آية: ٤ .

(٥) سورة الحاقة: آية: ٣٢ .

(٦) سورة النور: آية: ٤ .

(٧) سورة ص: آية: ٢٣ .

ثلاثون للتسعة، مع كل عِقْد ثلاثة تزيد عليها .

وَحَمَلُوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ فِي إِعْرَابِهِ بِالْحَرْفَيْنِ «عَالَمِينَ وَعِلِّيَّينَ وَأَرْضِيَّينَ وَأَهْلِيَّينَ وَسِينِيَّينَ وَبَابَهُ» .

(بواو) رفعاً مضمومًا ما قبلها و(ياء) نصباً وجرأً مكسورًا ما قبلها، يليها نونٌ مفتوحة، وقد تُكسرُ ضرورة<sup>(١)</sup> كقولهِ:

وَمَآذَا يَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِيَّينَ<sup>(٢)</sup>

وإنما جُعِلَ رَفْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ بِالْوَاوِ، وَجَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ

الْوَاوَ زِيدَ فِي الْجَمْعِ قَبْلَ الْإِعْرَابِ عِلْمًا لَهُ لِمُنَاسِبَةِ ثِقَلِهِ<sup>(٣)</sup>، لَكثْرَةِ عَدَدِ الْجَمْعِ أَوْ لِقَلَّةِ هَذَا الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِأَوَّلِي الْعِلْمِ، فَجُعِلَ عِلْمًا لِلرَّفْعِ، وَلَمَّا جُعِلَ عِلْمًا لِلرَّفْعِ، قُلِبَ فِي حَالِ الْجَرِّ، وَأَتْبَعَ النَّصْبَ الْجَرَّ، وَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ قَبْلَ الْيَاءِ كَسْرَةً؛ لِاسْتِقْلَالِهَا قَبْلَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ الظَّاهِرَةِ، وَفُتِحَ النَّوْنُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُثَنَّى حَيْثُ تَتَّحَدُ صِيغَاتُهُمَا<sup>(٤)</sup> فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ نَحْوِ «الْمَرَامِيْنَ الْمُصْطَفِيَّينَ»<sup>(٥)</sup> .

(فإن تعددت) / أي: حركات الإعراب (لفظاً) بأن امتنع ظهورها في

(١) زعم ابن مالك أن كسر نون الجمع وما أُلْحِقَ بِهِ لُغَةً جَمَاعَةً. انظر شرح الكافية

الشافية ٢٠٠/١، وشرح التسهيل ٨٦/١ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد ورد الاستشهاد به في

المقتضب ٣٣٢/٣، وسر الصناعة ٦٢٧/٢، ورسالة الملائكة: ٢٠، وشرح المفصل

١١/٥، وأوضح المسالك ٦١/١، واللسان (درى) .

(٣) انظر أسرار العربية: ٤٥ .

(٤) في الأصل: (صيغتان) .

(٥) انظر أسرار العربية: ٤٥ .

اللفظ وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب [قابل] <sup>(١)</sup> الحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ مقصورة، سواءً كانت موجودةً في اللفظ [كالعصا والحما] <sup>(٢)</sup> بلامِي التعريف، أو محذوفةً لالتقاء الساكنين (كعصاً وهماً) بالتثنية فيهما، فإن الألفَ المقصورة في صورتين غير قابلة للحركة، وذلك لأن الألفَ حرفٌ هوائيٌ يجري مجرى النَّفس، لا اعتماداً لها في النغم، والحركة تمنع الحرفَ من الجري، وتقطعُه عن استطالته فلم يجتمعَا، ولهذا إذا حُرِّكت الألفُ انقلبتْ همزةً .

(و) كذلك (كلا) متصلاً بإضافته (بمظهر) نحو: «جاءني كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين» فإن إعرابه متعذرٌ لفظاً في الأحوال الثلاثة .

(و) كذا (الحكي) في: «مَنْ زيدٌ، وَمَنْ زيداً، ومن زيدم لكونه معرباً مقدرً الإعراب وجوباً؛ لاشتغال محلِّه بحركة الحكاية <sup>(٣)</sup> .

(ولو جملة) نحو «شاب قرناها»، و«تأبط شراً» <sup>(٤)</sup> فإن الجمل تُحكي؛ لتعذر الإعراب فيها، وإنما يُستعملُ لفظُ الحكي حيث لم تستحقَّ الكلمةُ الإعرابَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل: «كالعصاة والحماة» وهو سهو .

(٣) هذا على لغة الحجازيين، أما على لغة بني تميم يقولون: من زيدٌ، بالرفع في جميع الأحوال. انظر أسرار العربية : ٣٩١ .

(٤) هو لقب أحد الشعراء الجاهليين، واسمه ثابت بن جابر الفهمي، وفي تلقيبه بتأبط شراً أقوال أشهرها أنه تأبط ذات يوم سكيناً، وقيل سيفاً، وخرج فسئلت أمه عنه فقالت لا أدري إنه تأبط شراً، وخرج. ينظر ديوان الحماسة ١٦/٢، والشعر والشعراء: ٢٧١، وشواهد المغني ٢/١، والخزانة ١٣٧/١ .

لأجل بناءٍ فيها، على معنى أنها وقعت في محلٍّ لو وقع غيرها من المعربات فيه لظهر فيه الإعراب، فالمانع من الإعراب في المحكيٍّ بمجموع الكلمة لبنائه .  
(فتقديريُّ) أي: فالإعرابُ حينئذٍ تقديريُّ؛ لأنه لا يمكن النطق به، ولنفظ التقدير إنما يُستعملُ حيث استحقت الكلمة الإعراب، لكن لا يُظهرُ فيها لتعذُّره على الحرف الأخير نحو ما تقدم في المتصور .

(كما إذا تعسرت) حركاتُ الإعراب في الاسمِ المعربِ بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم (كأبي الحسن)، فإنَّ إعرابه متعسِّرٌ في جميع الأحوال، لأنَّ محلَّ الإعراب مشغولٌ بحركة لازمةٍ لأجل ياء الإضافة، واستحالة احتمال الواحد لحركتين متماثلتين أو متخالفتين .

وباب (مسلموني القوم) كذلك، فإن إعرابه متعسِّرٌ في جميع الأحوال، وهو المشارُّ إليه بقرله: (مطلقاً) أي: في الأحوال الثلاثة غير مختصٍّ ببعضها .  
(ومسلمي) وهو الجمعُ بالواو والنون المضافِ إلى ياء المتكلم في حالة الرفع، (ومسلما القوم) معطوفٌ على (مسلمي) .

(رفعاً) أي: في حالة الرفع، يُريدُ أن تقديرَ الإعراب في نحو «مسلمي ومسلما القوم» إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب .

فأصلُ مسلمي «مسلموني» فحذفت النون للإضافة إلى الياء، فصار «مسلموي» فاجتمع الواوُ والياءُ، السابقُ فيهما ساكن، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في ياء المتكلم فصار «مسلمي» ياءً مشددة، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرًا بخلاف حالة النصب والجر، فإن إعرابه فيهما لفظي؛ لوجود الياء التي هي علامة النصب، والجر فيهما .

(وقاض في غير نصبه) أي: في حالة رفعه وجره، لا في حالة نصبه؛ لاستئصال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة تقول: «جاء القاضي، ومررت

بالقاضي، فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الياء، / منع من ظهورها الثقل، وعلامة  
الجر كسرة مقدرة كذلك، بخلاف النصب، فإن الفتحة لحفتها تظهر في الياء،  
قال الله تعالى: ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup>.

(وقد تُسَكَّنُ) أي: الياء من القاضي ونحوه مما هو اسم معرب، آخره ياء  
مكسور ما قبلها في حال النصب .

(وقد تُحَرِّكُ) الياء الساكنة (جرراً) أي: في حالة الجر، (فالأوّل: كأعط  
القوسَ باريها)<sup>(٢)</sup> بإسكان الياء، وكتقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالسِّمَامَةِ دَارُهُ

وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اخْتَدَى لِيَا<sup>(٣)</sup>

ولم يقل «ولو أن واشياً»، قال أبو العباس محمد بن يزيد الميرد: وهو من

أحسن ضرورات الشعر<sup>(٤)</sup>؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر .

(والثاني: نحو قوله:

كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الأحقاف: آية: ٣١ .

(٢) انظر الأمثال لأبي عبيد: ٢٠٤، وجمهرة الأمثال للعسكري ٧٦/١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه: ٢٣٣، وقد ورد الاستشهاد به في

شرح المفصل ٥١/٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٧/١، والمغني: ٥٣٦، وشرح

شواهد المغني ٦٨٩/٢، وشرح الأشموني ١١٥/١ .

(٤) لم أجد هذا البيت ولا عبارة الميرد في كُتُب المطبوعة، ونسب هذا القول إلى الميرد

في: المحتسب: ٣٤٣/٢، وعبث الوليد: ١٤٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص:

٩٣، وقد نقل ذلك الأشموني في شرحه على الألفية، وما ذكره المؤلف هو نص

عبارة الأشموني، انظر شرح الأشموني ١١٥/١ .

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

ما إن رأيت ولا أري في مدتي

بتحريك « جَوَارِي » ، وإنما نونه للضرورة، وهي لغة قليلة أجازها الكِسَائِيُّ  
وأبو زيد وعيسى بن عمر<sup>(١)</sup> النحوي، ومن شواهد أيضاً قوله:

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَرَقَ سَبْعَ سَمَائِيَا<sup>(٢)</sup>

وقول الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْرَتُهُ      وَلَكِنَّ عَبْدًا لِلَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في أمالي الزجاجي ص: ٥٤، والمفصل: ٣٨٦، وشرح المفصل ١/١٠٤، ١٠١/١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص: ٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٧، وشرح الجمل ٢/٥٦٥، وشرح الشافية ٣/١٨٣، والخزانة ٨/٣٤١، ٣٤٣.

(١) عيسى بن عمر بن إسحاق الثقفي، أبو سليمان . كان إماماً في النحو واللغة والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، صنف في النحو الإكمال والجامع، وهما مفقودان، مات سنة ١٩٥ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

ذكر الرضي في شرح الكافية ٢/٥٨ أن هذه اللغة قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر، وانظر الارتشاف ١/٤٢٤ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وصدرة:

له ما رأت عين البصير وفوقه

وهو لامية ابن الصلت في ديوانه: ٧٠، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٤، والخصائص ١/٢١١، والمنصف ٢/٨٦٦، وشرح أبيات سيويه ٢/٣٠٤، واللسان (سما)، وأراد بسماء الله: العرش .

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، وليس في ديوانه، وقد ورد الاستشهاد في الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/١٤٣، وشرح المفصل ١/٦٤، وأوضح المسالك ٤/١٤٠، والمهمع ١/١١٥، وشرح الأشموني ٣/٥٤١ .

## [ المنوع من الصرف ]

(وغير المنصرف) هو ما شابه الفعل في علتين فرعيتين من علل تسع، أحدهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما.

فما شابه الفعل في علة فرعية تقوم مقام إحدى العلتين شيان:

أحدهما: (جمع) واقع على صيغة (منتهاه)؛ وهو ما كان ثلثة ألفاً بعدها حرفان متحركان، أو ثلاثة واسطها ساكن على زنة (مفاعيل) و(مفاعيل) كمساجد ومناير، ومصايح وطواويس .

والمراد هنا بالزنة لا في باب وزن الفعل كما سيأتي، زنة عروضية لا

تصرفية، كما نبه عليه الخبيصي<sup>(١)</sup> رحمه الله .

ومعنى كونه جمعاً على منتهاه: أنه رقت الجموع عنده، وانتهت إليه، فلا

تتجاوزُهُ، بخلاف غيره من الجموع، فإنه قد يُجمع، تقول: «كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ»،

كـ «فَلْسٌ وَأَفْلَسٌ»، ثم تقول: «أَكْلَبٌ وَأَكَالِبٌ» ولا يجوز في «أكالب» أن

يُجمع بعده، أعرب وأعارب، ولا يجوز في: أعارب أن يُجمع كما في

جمع «أكلب»، و«أصال» على: «أصائل» .

(ولو أصلاً) أي: ولو كان الذي على صيغة منتهاه مما لا ينصرف جمعاً في

أصل اللغة، (أو) لم يكن جمعاً، (فَيُنزَلُ تقديراً) أي: يقدّر؛ لأنه جمع، وإن لم

يكن كذلك في الأصل، فيمتنع الأول من الصرف لكونه جمعاً في الأصل (نحو:

(١) هو محمد بن أبي بكر الخبيصي، قال السيوطي: صاحب شرح الحاجية المشهور،

وهو ممزوج مختصر متداول بين الناس، سماه الموشح، ولا أعرف من ترجمته زيادة

على هذا. بغية الوعاة ١/٤٧٥، ولم أجد رأيه هذا في شرحه على الكافية .



« حضاجر »<sup>(١)</sup> في حالة كونه (علماً) منقولاً للضبع عن الجمع الأصلي، إذ هو جمعُ حَضَجَرَ؛ بمعنى عظيم البطن، سُمِّيَ به الضبعُ مبالغةً في عِظَمِ بطنها، كأن كل فردٍ منها جماعةٌ من هذا الجنس، فالمعتبرُ في منع صرفه عند المحققين من أرباب هذا الفن هو الجمعيةُ الأصلية .

(و) يمتنع الثاني كنعو: (سراويل) من الصرف (غالباً)<sup>(٢)</sup> أي: في غالب الاستعمال؛ لتقديره بالجمع رعايةً للفظه، إذ ليس معناه الجمع، لكن اللفظ اقتضى أنه جمعٌ « سرؤالة » على قياس العربية فُتدَّر، والمقدَّرُ كالمحقق، وقد نبه عليه المصنفُ / رحمه الله تعالى.

[ (وَحْمِل) أي: سراويل في منع الصرف (على مُوازِنه) أي: على ما يوازنه من الجموع العربية كـ « مصايح »<sup>(٣)</sup> (للعجمة)، فأجرِي مُجرأه تشبيهاً له به، وَنُقِلَ عن ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> أن من العرب مَنْ يصرِفُهُ .  
وَأَنكَرَ ابنُ مالِك<sup>(٥)</sup> ذلك عليه .  
وَرَدَّ بأنه ناقلٌ، وَمَنْ نَقَلَ حُجَّةً على مَنْ لَمْ يَنْقُلْ .

- (١) انظر الكتاب ٢٢٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٥، وشرح الرضي ٥٥/١، واللسان (حضر) .
- (٢) المشهور في (سراويل) منع الصرف، وانظر الكتاب ٢٢٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٤، والمقتضب ٣٢٦/٢ .
- قال أبو حيان في الارتشاف ٤٢٧/١ ونقل عن الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل مفرداً، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب: سراولة. وانظر الأشموني ٤٥٠/٣ .
- (٣) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وهو السطر الأول من بداية الصفحة، وما أثبتته من (د) عدا متن المصنف فأثبتته من الفوائد الضيائية، وغيره من كتب النحو .
- (٤) انظر الكافية ص: ٦٥ .
- (٥) انظر شرح الكافية الشافية ٥٠١/٣ .

(وشرطه) أي: شرط الجمع الذي على منتهاه في منعه من الصرف .  
(عدمُ الهاء) أي: أن يكون عارياً من الهاء، والمراد بها تأء التانيث، سُمِّيتْ هاءً اعتباراً بحالة الوقف، إما إبدالاً أو قلباً، (فِيصْرَفُ فَرَاذِنَةَ)<sup>(١)</sup> لأنه بدخول التاء فيه صار في وزن كَرَاهِيَّةٍ، وَفَرَاهِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>، وَطَوَاعِيَّةٍ، فصار له نظيرٌ في الآحاد، فهو منصرفٌ، ولا تحتاجُ هنا إلى ذِكْرِ ياء النسب؛ لأنّ الاقتصارَ على ذكر الهاء يُغني عنه؛ للمضارعة التي بينها وبين ياء النسب، ولأنّ النسبَ إلى الجمع شاذٌ سيحييء بيانه، وحينئذ لا يَرِدُ الجمعُ الموازنُ لمفاعيل ومفاعيل في كون أوله حرفاً مفتوحاً، وثالث<sup>(٣)</sup> حروفه أَلْفٌ غيرُ عَوَضٍ، يليها كسرةٌ أصليةٌ ملفوظةٌ بها، أو مقدرَةٌ على أولِ حرفين بعد الألف، ولا فرقَ في الحرفِ الأولِ من الكلمة بين الميم وغيره، كما سبق للإيماء إليه آنفاً نحو: «مساجِدٍ ومنابرٍ ودراهِيمٍ» بكسر ما بعد الألف لفظاً، و«دوابٌ وشَوَابٌ» بكسر ما بعد الألف تقديراً، إذ أصلُهُ: «دَوَابٌ وشَوَابٌ» بالكسر فيهما، أو ثلاثة أحرفٍ أو سطُها ساكنٌ غيرُ مَنَوِيٍّ به وبما بعده الانفصال؛ وذلك نحو مصاييح ودنانير، فإن لا ينصرف؛ لوجود تأثير شرطِ الهاءِ المذكورة، ولأن (هذا الجمع متى كان)<sup>(٤)</sup> بهذه الصفة فإنه فيه فرعيةٌ اللفظ؛ لخروجه من الآحاد العربية، وفرعيةٌ المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحقَّ المنع من الصرف .

(ومثلُ جوارٍ) كما تقدّمت الإشارةُ إليه؛ وهو كلُّ جمعٍ منقوصٍ على وزنِ

(١) قال في اللسان (فرزن): الفرازن من لعب الشطرنج أعجمي معرب، وجمعه فرازين.

(٢) انظر: اللسان (فوه) .

(٣) في الأصل: (وتا)، وني (د) وثاني، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل: (ولأن هذه الجموع متى كانت) .

«فواعل» يائياً كان أو واوياً كما «الجواري والدواعي» .

(كقاض) أي: حكمه في حالتي الرفع والجر حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء وإدخال التنوين عليه، تقول: «جاءتني جَوَارٍ، ومَرَرْتُ بِجَوَارٍ» كما تقول: «جاءتني قَاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ» في حالتي الرفع والجر، وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو: «رَأَيْتُ جَوَارِيَّ» فلا إشكال في حالة النصب<sup>(١)</sup>؛ لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة الجمع المتناهي، بخلاف حالتي الرفع والجر، فإنه قد اختلف فيه؛ فذهب بعضهم<sup>(٢)</sup> إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جَوَارٍ» في قولك: «هؤلاء جَوَارِيٌّ» بالضم والتنوين بناءً على أن الأصل في الاسم الصرف، فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثم أسقطت الضمة<sup>(٣)</sup> للثقل، والياء لالتقاء الساكنين، فصار «جَوَارٍ» على وزن كَلَامٍ، فلم يبق على صيغة الجمع المتناهي، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، / والتنوين فيه للصرف كما كان قبل

(١) هذا نص عبارة الجامي في الفوائد الضيائية ٢٣٥/١ .

(٢) نقل الرضي عن الزجاج قوله: «إن التنوين في (جوار) للصرف، وذلك أن الإعلال مقدم على منع الصرف؛ لأن الإعلال نسيبه قوي وهو الاستتقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسيبه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والنعل، فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزن أقصى الجموع فصار منصرفاً .

قال الرضي: والاعتراض عليه أن الياء الساقطة في حكم التأنيث بدليل كسر الراء وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف باعتبار أحدهما دون الآخر. انظر شرح الكافية ٥٨/١ .

(٣) في النسختين «الهمزة» وهو تحريف أو سهو .

الإعلال كذلك .

وذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى أنه بعد الإعلال غيرُ منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة الجمع المتناهي؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدّر، ولهذا لا يجري الإعرابُ على الراء، والتنوينُ فيه تنوينُ العِوضِ، فإنه لما أسقط تنوينَ الصرفِ، عَوَّضَ عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوينُ، وعلى هذا قياسُ حالة الجر بلا تفاوتٍ .

قلت: والصحيحُ ما ذهب إليه الثاني؛ لأن مبنى القول الأول على الاستصحاب فقط، والعملُ به إنما يكون عند عدم المعارِضِ، وقد عارضه الزنة والجمعية لفظاً ومعنى، وعلى فرض العملِ به مع المانع، فالحكمُ به ضربٌ من المجاز؛ لأنه على لفظٍ باعتبار ما كان دون الثاني، إذ هو الحكمُ عليه بالحالة الراحنة، والحقيقةُ أولى، ولا يقال: إنما صحَّت زنة الجمعية باعتبار المحذوف، فيكون من المجاز أيضاً؛ لأننا لا نسلّمُ ذلك؛ لأن زنته مع الحذف «مفَاع» دالٌّ على المحذوف، فحينئذ لا مجاز، وكذلك اعتبارُهُ في الزنة التصريفية دون العروضية، فإن زنة الجمع المتناهي هذه الصيغة، سواءً اعتبرَ أصليةً فائيه أم زيادتها، وسواءً كانت ميماً أو غيرها من الزوائد، لا يتغيّرُ الحال، ولا يُقابلُ الغيرُ بجنسه، كما هو واجبٌ في الزنة التصريفية؛ لأن «قناديل» و«دنانير» و«طراويس» و«ربائب» و«جائب» و«هبائب» ونحوها معلومةُ الصرف اتفاقاً، على أن زنتها بالقول الأول: «فعاليل» و«فعايل» و«فعاثل»، لا «مفاعيل» و«مفاعل»، فإذا نَبَطُ المنعُ بقوله: (ولا قائلَ به)، ولهذا نَبَتِ الخيصي<sup>(٢)</sup> وغيرُهُ على أن المعتبرَ الزنة

(١) وهم سيوريه والخليل والمبرد ومن تابعهم. ينظر الكتاب: ٣/٣١٠، والمقتضب

١٤٣/١، وشرح الكافية ٥٨/١ .

(٢) سبق التعريف به ص: ٧٢ .

العروضية دون التصريفية، وله في العربية نظائر منها: أن البيت إذا تغير جميع أجزائه بزحاف الأجزاء إلا جزء واحد، فيحكم عليه بأنه من بحر الجزء، كما وقع هنا في الحكم على باقي المحذوف وغيره، فتأمل فإني لم أجده لغيري .

(وقل) في لغة لبعض العرب إثبات الياء في حالة الجر<sup>(١)</sup> كما في حالة النصب، تقول: مررت بجواري (بفتح) أي: بفتح الياء في موضع الجر، كما تقول: «رأيت جوارِي»، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة، خفيفة فما وقع فيه إعلال، وأما في حالة الرفع فأصل «جوارٍ»: «جَوَارِي» بالضم بلا تنوين، حذفت الضمة للتقليل، وعرض عنها التنوين، فسقطت الياء لانتفاء الساكنين، فصار «جوارٍ» وعلى هذه اللغة القليلة لا إعلال إلا في الحالة الواحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإن فيها الإعلال في حالتين كما تقدم بيانه .

والشيء الثاني (ما أنت بألف مقصورة) كانت (أو ممدودة) فالأولى (كبشري) والثانية نحو: (صحراء)، وإنما قامت كل واحدة منهما مقام علتين؛ للزوم كل للاسم لزوماً لا يتفك عنه، فجعل الزوم علة ثانية، فكأنه جمعان وتأنيثان، / وهو الذي عبر عنه الزخشي بتكرير السبب الواحد<sup>(٢)</sup>، وإنما مثل للمقصورة ببشري دون حُبلى، وللممدودة بـ «صحراء» دون حمراء؛ لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث، كما توهم بعضهم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الكتاب: ٣/٣١١، ٣١٢، وهو ظاهر كلامه، والمقتضب ١/١٤٣، وارتشاف الضرب ١/٤٤٧ .

(٢) انظر المنفصل: ٢٨، وشرحه لابن يعيش: ٧١/١، وشرح التصريح ٢/٢١٠ .

(٣) يعني بذلك ملا جامي في الفوائد الضيائية ١/٢١٣ .

(وما فيه علتان) فرعيتان من علل تسع مؤثرتان باجتماعهما، واستجماع شرائطيهما أثراً سيجيء ذكره، وتسمية كل واحدٍ منها علةً مجازاً؛ لأنه جزء العلة، وليس بعلة تامة، إذ لا يصير الاسم غير منصرفٍ إلا باجتماع علتين منها، أو بوجود واحدةٍ تقوم مقامهما، كما مر بيانه في الجمع المتناهي، وألفي التانيث .

ثم أخذ في بيان ما فيه العلتان الفرعيتان لتتم فائدة ما ذكره فقال:

(من وصف) كـ «أحمر» ، (وعدل) كـ «عمر» ، (وتأنيث) كـ «طلحة» ، (ومعرفة) كـ «زينب» ، (وعجمية) كـ «إبراهيم» ، (وتوكيب) كـ «معد يكرب» ، (وألف تشبه المؤنثة) ، كـ «أرطى»<sup>(١)</sup> مسمى به ، (وما بنون وألف زائدتين) كـ «عمران» ، (ووزن الفعل) كـ «أحمد» ، فهذه العلل المانعة من الصرف، وما عداها غير معتبر في منع الصرف، (فشرط الوصف) وهو كون الاسم موضوعاً لذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود، وهو متفرغ عن الموصوف؛ لأن معرفة الشيء متأخرة عن معرفة ذاته (الأصل) أي: أن يكون في أصل الوضع وصفاً، سواء غلبت عليه الاسمية، بمعنى أن يكون في أصل الوضع عامماً في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر، بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه إلى قرينة<sup>(٢)</sup>.

(ولا صرف لغلبة الاسمية) على الرصفية، ومعنى الغلبة: اختصاصه ببعض أفرادها، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن أسود كان موضوعاً لكل ما فيه سواد، ثم كثر استعماله في الحية السوداء، بحيث لا يحتاج في الفهم

(١) قال في اللسان (أرطى): «الأرطى شجر ينبت بالرمل... قال ذو الرمة:

ومثل الحمام الورق مما تؤتدك به من أرطى خيل حزوى أرمتها

(٢) انظر شرح الرضي ٤٧/١، والفوائد الضيائية ٢٢٣/١ .

عنه إلى قرينة، أو لم يَغْلِب عليه نحو، أحمر، (فصْرِفَ) لما ذكرَ من اشتراط أصالة الوصفية، وعدم صرفه لغلبة الاسمية (أربع) في نحو قولهم: «جاءني نسوة أربع» مع كونه وصفاً لنسوة، وفيه وزنُ الفعل (لا أسودُ)<sup>(١)</sup> اسمٌ للحية السوداء (ولا أرقم) اسمٌ للحية الرقطاء (كأدهم) أي: كبابٍ أدهم، اسمٌ للقيد من الحديد لِمَا فِيهِ مِنَ الدُّهْمَةِ؛ وهي السَّوَادُ، فإن هذه الأسماء وإن خَرَجَتْ على الوصفية لغلبة الاسمية، لكنها بحسب أصل الوضع أوصافٌ لم يُهَجَّر استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً بالكلية، فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفةُ الأصليةُ ووزنُ الفعل<sup>(٢)</sup>.

وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكالَ في عدم صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال، وربما اعتدَّ بعضهم<sup>(٣)</sup> باسميتها الطارئة فصرفها<sup>(٤)</sup>.

(٩) مَنَعُ صرفٍ (أفعلي) اسمٌ للحية (ضعيفٌ) على زعمٍ وصفيته؛ لتوهم اشتقاقه من الفَعْوَةِ التي هي الحدة<sup>(٥)</sup> (كأجدل)<sup>(٦)</sup> للصَّقرِ على زعمٍ وصفيته / لتوهم اشتقاقه من الجَدَلِ [بمعنى القرعة]<sup>(٧)</sup>، (وأخيل) لطائرٍ ذي خيلان على

(١) انظر الكتاب: ٢٠١/٣، والمتنضب ٣/٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١.

(٢) قال سيبويه: وأما أدهم: إذا عنيت القيد، والأسود: إذا عنيت به الحية، والأرقم: إذا عنيت به الحية فإنك لا تصرفه من معرفة، ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب. انظر الكتاب ٢٠١/٣، وارتشاف الضرب ١/٤٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٨/١.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١/٤٣: «وشرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تصرف».

(٤) وهو قول ابن جني. انظر: المتنضب ٣/٦٩.

(٥) في الأصل: (الحية)، وانظر: الفوائد الضيائية: ١/٢٢٤.

(٦) انظر الكتاب: ٢٠١/٣، والمتنضب ٣/٣٢٩.

(٧) سقط من الأصل.

زعم وصفيته؛ لتوهم اشتقاقه من الخيال، ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافاً في الأصل<sup>(١)</sup>، فإنها لم يُقصدَ بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في الأصل ولا في الحال، مع أن الأصل في الاسم الصرف.

(والعدل) وهو فرعٌ عن المعدول عنه لتوقفه عليه (شرطه) في سبب منع الصرف (العلمية) (و) هو أي: العدل (مخالفةً صيغته الأصلية) أي: صورته التي تقتضي الأصل، (بلا اشتقاق) أي: بغير اشتقاق.

والفرق بين العدل والاشتقاق عموم [الاشتقاق]<sup>(٢)</sup> وخصوص العدل، فإن كلَّ معدولٍ مشتقٌ، وليس كلُّ مشتقٍ معدولٌ.

واعلم أن العدل لا يكون إلا في اللفظ، ولا يكون في المعنى أصلاً<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لو كان في المعنى لأدى إلى اللبس، إذ لو عُدلَ من معنى إلى آخر، وأنت تريد الأول لم يكن في المعدول إليه ما يدلُّ على المعدول عنه، بخلاف العدل، فإنه مخالفةً صيغته الأصلية.

قلت: وهذا الحدُّ منطبقٌ على سائر المشتقات من سائر المواد على اختلاف صيغها، فلا يمنع، بخلاف حدِّ الاشتقاق، فإنه ردُّ لفظٍ إلى آخرٍ لمناسبةٍ بينهما في اللفظ والمعنى، فبالقيد الأخير اطرَدَ وانعكس، فجمَعَ ومنَعَ، ولهذا قال ابنُ إياز<sup>(٤)</sup> في «المحصول» شرح فصول ابنِ مُعطي: إن العدلَ ضربٌ من الاشتقاق،

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ١/٤٣٠: واختلف العرب في أجدل وأخيل وأفعى؛ فجعلها أكثرهم أسماء، فصرفها كأفكك وأيدع، ولوحظ فيها معنى الصفة في بعض اللغات فمنعت. وانظر الصحاح (خيل).

(٢) سقط من الأصل.

(٣) انظر شرح المفصل ١/٦١، ٦٢، وهامش الفوائد الضيائية ١/٢١٦، وقد أفاض محقق الكتاب في مناقشة هذه المسألة بما لا مزيد عليه.

(٤) هو الحسين بن إياز النحوي البغدادي المتعوت بالجمال، إمام في العربية، أخذ



ذلك لصدق حدّ العدل على الاشتقاق<sup>(١)</sup>، طبقاً كما قدمته لك، وهذا خطأ، نعم لو عكس لأصاب؛ لِمَا قَدَّمْتُهُ لَكَ أَيْضاً مِنْ قَيْدِ الْمَعْنَى، فَيَمْنَعُ الْاِشْتِقَاقُ دَخُولَ الْعَدْلِ فِي حَدِّهِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ أَيْضاً: ومعلوم أن الاشتقاق من خصائص الألفاظ لا من خصائص المعاني. انتهى .

والصواب أن يُزَادَ فِي حَدِّهِ « لا لمناسبة » وسيأتي له مزيدٌ يبيّن، أعني للقيّد المزيّد، واحترز عن هذا الإيراد المؤلف بقوله: بلا اشتقاق، يُرِيدُ اللَّغْوِيَّ، فَتَأَمَّلْ.

وقد علمت أنه مخالف لابن إيباز (تحقيقاً) معناه مخالفة كائنة عن أصلٍ محقّق، يدلُّ عليه دليلٌ غيرُ منع الصرف (كثلاث ومثلث)، والدليل على أصلها: أن في معانها تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً، يكون اللفظ أيضاً مكرراً، فمعنى قول القائل: «جاء القوم ثلاث<sup>(٢)</sup>»: أنهم انفرقوا في الجيء فرقاً، كلُّ فرقةٍ عددها ثلاثة، فعلم أن أصلهما لفظاً مكرراً، وهو ثلاثة ثلاثة، وكذا الحكم في آحاد وموحد إلى رباعٍ ومربعٍ بلا خلاف .

أقول: وفيما ذكّر من تكرر للفظ يتكرر المعنى نظراً يظهر بالتأمل، وفيما فوق رباع إلى عشّارٍ ومعشّرٍ خلاف؛ فأجازه قومٌ بالقياس، واختاره ابن معيط<sup>(٣)</sup>، واستدلوا بقول الشاعر / :

العربية عن أبي عثمان البيهقي نزيل بغداد، له مصنفات منها: شرح الفصول، وقواعد المطارحة، وشرح ضروري التصريف لابن مالك، وكتاب في المسائل الخلافية، توفي سنة ٦٤٦ هـ. ينظر بغية الوعاة ٥٣٢/١، ومعجم المؤلفين ٢١٦/٣، وإشارة التعيين: ١٠٣ .

(١) انظر المحصول ورقة: ٨١ .

(٢) في النسختين (ثلاثاً) وهو سهو .

(٣) انظر الفصول: ١٥٨ .

... .. يُيوتُهُمْ  
وَلِللَّائِكِينَ التَّمْرَ مَخْمَسَ مَخْمَسًا<sup>(١)</sup>  
ويقول الكمي<sup>(٢)</sup>:

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ  
سِتَ فَوْقَ الرَّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا<sup>(٣)</sup>  
وأنشد خلف الأحر<sup>(٤)</sup>:

وَمَشَى الْقَوْمُ إِلَى الْقَوِّ  
مُ أَحَادًا وَأَتْنًا<sup>(٥)</sup>  
وَتُلَاتِنًا فُرْبَاعًا  
وَسُدَّاسًا وَسُبَاعًا  
وَتُثْمَانًا فَاجْتَلَدْنَا  
فَأَصْبَتْنَا وَأَصْبِنَا

(١) هذا بعض بيت من الطويل وهو بتمامه:

هنيئاً لأرباب البيوت ييوتهم ولللائكين التمر خمس مخمسا  
وقائله هو أبو الغطريف الهذلي كما نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيوييه  
١٩٢/١، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣١٨/١، وعجزه برواية:  
وللعزب المسكين ما يتلمس

وانظر: الهمع ٨٣/١، والدرر ١٩١/١، وفيهما: وللأئكين .

(٢) هو الكمي بن زيد الأسدي رافضي متعصب لأهل الكوفة، ويقال إنه أشعر  
الأولين والآخرين، مات سنة ١٢٦ هـ. انظر الشعر والشعراء ٤٨٦/٢، والخزانة  
١٤٤/١ .

(٣) ديوان الكمي ١٩١/١، وقد ورد الاستشهاد به في الخصائص ١٨١/٣، والهمع  
٢٦/١، والخزانة ١٤٢/١، ٥٧٢/٤، والدرر ٩١/١ .

(٤) هو خلف بن حيان بن محرز الأحر، أحد رواة الغريب والشعر واللغة، له تأليف  
حسان، مات سنة ١٨٠، انظر البلغة: ٩٨، وإشارة التعيين: ١١٣، وبغية الوعاة  
٥٥٤/٢، ومعجم المؤلفين ١٠٤/٤ .

(٥) انظر: الهمع ٨٥/١، والمزهر ١٧٩/١، والخزانة ١٧٠/١، والدرر ٩٣/١ .  
والشاهد فيه صوغ (فعال) من واحد إلى عشرة .

ومنع قوم، وزعموا أن الأبيات التي أنشدتها خلف موضوعة<sup>(١)</sup>، قال المولى عبد الرحمن الجامي<sup>(٢)</sup>: والصواب مجيئها، ومثّل بثلاث ومثّلث؛ يُعَلَمُ أن المعدول عن العدد له لفظان: فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ .

(وَأَخْرَجَ) جمعُ أَخْرَى تَأْنِيثُ « أَخْرَجَ » بفتح الهمزة والخاء، وبينهما ألف، وَأَخْرَجُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، وكأَنَّ معنى « جَاءَنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرٌ » في الأصل: أَشَدُّ تَأَخْرًا مِنْ زَيْدٍ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى مَعْنَى غَيْرِ، وَقِيَاسُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ بِالِإِضَافَةِ وَكَلِمَةُ « مِنْ »، وَحَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، عُلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ أَحَدِهِمَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup>: [إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَالتَّقْدِيرُ الْآخِرُ .

(١) منعه البصريون لأنهم لا يقيسون على المسموع منها. وفي ارتشاف الضرب ٤٣٧/١ قال أبو حيان: « ويمنع أيضاً القول مع الصفة فيما وازن مفعّل وفعال، في العدد، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب الكوفيين وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع، والمسموع عند الكوفيين والبصريين عشار ومعشر، وخماس وخمس، ورباع ومربع، وثلاث ومثّلث، وثناء ومثنى، وأحاد وموحد، فقياس على هذا الكوفيون، وترك البصريون القياس، واقتصروا على مورد السماع. انظر شرح الأشموني ٥١٧/٢.

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢١٧/١، وقد وافق الجامي في ذلك الميرد والزجاج وابن مالك والرضي، وانظر المقتضب ٢٨/٣، والخصائص ١٨١/٢، والتسهيل: ٢٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٤١/١.

(٣) وهو سيبويه ومن تابعه من النحويين. انظر الكتاب: ٢٢٥/٣، والمقتضب ٣٨٦/٣، ٣٧٧، وشرح الكافية للرضي ٤٢/١.

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: [٢]:<sup>(٢)</sup> هو معدولٌ عمّا ذُكِرَ معه « مِنْ » ، أي: عن آخرٍ مِنْ، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة؛ لأنها تُوجِبُ التَّوِينَ أو البناءَ أو إضافةً أخرى مثلها كـ « حينئذٍ وساعتئذٍ وقبلاً وبعدهً » ، و:  
يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ... ..<sup>(٣)</sup>

وليس في آخر شيءٍ من ذلك، فتعيّن أن يكون معدولاً عن أحد الأمرين .  
(وَجُمِعَ) فإنه معدولٌ عن جُمعٍ بسكون العين على رأي جماعةٍ من قدماء النحويين<sup>(٤)</sup>؛ لأنه جُمِعَ جَمْعَاءَ .

وقياسُ جمعِ فعلاءٍ أن يُجمَعَ على: فَعَلٌ، كـ « حمراءٌ وحُمْرٌ » ، فَعُدِلَ عن لفظ الساكن العين إلى لفظ جُمعِ المتحرّكِ العين، ففيه العدلُ والتعريفُ، فلم ينصرف لذلك، أو معدولٌ عن « جَمَاعِي » على رأي الفارسي وجماعة<sup>(٥)</sup>؛ لأن جمعاء ليس وصفاً بل اسماً، فهو كـ (صحراء) و (صحاري)، وجعله صاحب

(١) وهو ابن جني. وانظر شرح الرضي على الكافية ٤٢/١، ٤٣، والمجم ٢٦/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) هذا جزء من صدر بيت من البسيط لجرير في ديوانه: ١٣١/١ ، وتماه:

... لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢٠٥/١، ٢٣٥، والمقتضب ٣٢٩/٤، وشرح ابن يعيش ١٠/٢ . وسيأتي البيت بتماه في باب المنادى .

(٤) كالخليل وسيبويه، قال سيبويه: وسألته - يعني الخليل - عن جمع وكنع فقال: هما معرفة بمنزلة « كلهم » وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كنعاء، وهما منصرفان في النكرة. انظر الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٥) انظر المقدمة المحسبة ٤٠٩/٢، والنسان (جمع)، وحاشية اللباب: ٤١٧، وهو رأي الأختش والسيرافي. انظر الارتشاف ٤٣٧/١ . ولم أجد هذا الرأي في كتب الفارسي المطبوعة .

« لب الألباب<sup>(١)</sup> » أنه الرأي الأصح .

قلت: إن نظرنا إلى المعنى فلا شبهة في أصحيته حينئذ؛ لأنه قادح في القياس الأول، إذ جعله طردياً، لكنه قد سبق أن العدل دون مناسبة فلا أصحية حينئذ، ويرجع إلى الأول .

ومثل جمع في منع الصرف ما يتبعه من كنع، وبضع، وبضع، (أو) مخالفة صيغته بلا اشتقاق (تقديراً) إن توقفت عدليته على منع صرفه (ك « عمّر » وزفر ، فإنهما لما وجدنا غير مصروفين، ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية، اعتبر في العدل؛ لئلا يلزم حرم قاعدة نحوية من كون كل اسم منهما غير منصرف بسبب واحد، فقيل: إنهما عدلا عن عامر وزافر علمين، فالعدل في عمّر وزفر تقديري إذ لم يقيم عليه دليل خاص، وإنما دعّا إليه ما ذكرناه<sup>(٢)</sup> .  
وفائدة العدل الذي لأجله تكلف المشقة أمران:

إحداهما: لفظي، وهو التخفيف، ألا ترى أن عمّر ثلاثي، وعمّر رباعي، والأول أحف من الثاني .

والثاني: معنوي، وهو تمحّض العلمية ونفي الوصفية، إذ العلم والمعدول عنه يكونان منقولين / عن صيغة<sup>(٣)</sup> حسيّة في الأصل ك « عامر وزافر » ، وكل ما كان وزن « فُعل » علماً للعدل والتعريف .

(١) انظر لب الألباب: ٢٧/أ . قال: « ومعدول عن جماعي على الرأي الأصح، وهو رأي الفارسي » .

(٢) قال سيويه في الكتاب ٢٢٣/٣: « وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل، تركوا صرفهما وذلك نحو: عامر وزافر » .

(٣) في (د): صفة .

تنبيهات:

الأول: قولهم: إن توقفت عدليته على منع صرفه باطل؛ للزومه الدور<sup>(١)</sup>.

الثاني: ما وعدناك به من مزيد الإيضاح للتقيد المزاد في الحد، هو قولهم: «إنَّ عُمَرَ وَزُفَرَ معدولان عن عامر، وزافر، وليس هنالك مناسبة أصلاً سوى وجدان الحروف .

الثالث: الحكم بأن الصيغة الأصلية عامر وزافر وصفين تحكّم؛ لأن الفعل أو المصدر أولى، إذ كلُّ منهما قيل: إنه الأصل الواحد<sup>(٢)</sup> في تصريف الكلم، فإن ادعى تمحيض الاسم أو العلمية، فأما عُمَرَ، فجاء علماً، وأما زُفَرَ، فيجوز أن يُسمّى به مع الخروج المذكور بتغيير الحركات كـ«ثلاث» بضمّ الثاء الأولى عن ثلاث مفتوحها .

الرابع: دعواهم أن الثلاثي المعين هنا أخفّ من الرباعي كذلك غير مسلّم؛ لأنّ الحرف الزائد ساكنٌ ميتٌ بنصف حرف، وفي مقابلته ضمّ الفاء الذي هو أول الاسم وتوالي ثلاث حركات .

الخامس: أنهم جعلوا المدعي برهاناً؛ لأنهم قالوا: الدليل على وجود العدل فيه وروده غير منصرف، ولم ينصرف؛ لأن فيه العدل والعلمية مع ما لزمهم من الدور الحكمي، وهو باطل، فتدبر فإني لم أجده لغيري .

(١) الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح كما يتوقف

(أ) على (ب) أو بالعكس أو بمراتب ... الخ. انظر التعريفات للجرجاني: ١٠٥ .

(٢) اختلف في أيهما الأصل: فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، وفرع

عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وفرع عليه.

انظر: الإنصاف، المسألة: (٢٨)، ٢٣٥/١، واتلاف النصرة: ١١١، ومسائل

خلافية: ٦٨ .

## [ باب فَعَالٍ ] :

(و) مثل (باب قَطَامٍ)<sup>(١)</sup> المعدول عن قاطمة، والمرادُ ببابها: كلُّ ما كان على وزن فَعَالٍ علماً للأعيان المؤنثة .

(تيمياً) أي: منسوباً إلى بني تميم<sup>(٢)</sup>، فإنَّ باب قطام عندهم غيرُ منصرف؛ لأنهم يعتبرون العدل في هذا الباب حملاً على ذوات الرءاء في الأعلام المؤنثة مثل: «حَضَارٍ»<sup>(٣)</sup> اسمُ كوكب «وَسْفَارٍ»<sup>(٤)</sup> اسمُ ماء، و«وَبَارٍ» اسمُ قبيلة<sup>(٥)</sup>، فإنها مبنية على الكسر، وليس فيها إلا سيان: العلمية والتأنيث، والسيان لا يُوجِبَان البناء، فاعتبرَ فيها العدل؛ ليحصلَ سبب البناء، [ولما اعتبرَ فيها العدلُ لتحصلَ سبب البناء<sup>(٦)</sup>]، واعتبرَ فيما عداها مما جعلوه معرباً غيرَ منصرف أيضاً حملاً

- (١) انظر شرح المفصل ٦٢/٤، واللسان (قطم) .
- (٢) انظر: الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمفصل: ٧٥، وشرح الكافية ٤٠/١، ٧٤، ٢ .
- (٣) في اللسان (حضر): حضار بمعنى احضر مبنية مؤنثة بجرورة أبداً: اسم كوكب، قال ابن سيده: هو نجم يطلع قبل سهيل فتظن الناس أنه سهيل، وهو أحد المخلفين .
- (٤) في اللسان (سفر): وسفار اسم ماء مؤنثة معرفة مبنية على الكسر . وانظر الصحاح (سفر) .
- (٥) وبار اسم قبيلة، نص عليه ابن هشام في شرح قطر الندى: ٤٤٨ . وقيل: أرض لعاد غلبت عليها الجن، وقيل: أرض كانت من محال عاد بين اليمن ورمال يبريه، فلما هلكت عاد أورث الله ديارهم الجن، وقيل: بلدة يسكنها النسناس . انظر الصحاح واللسان (وبر) .
- (٦) القائل بأن توالي العلل يوجب البناء هو المبرد، وقد رد عليه كل من ابن الشجري وابن جني والرضي .
- وانظر المقتضب ٣/٣٧٤، وأمالى ابن الشجري ٢/١١٥، ١١٦، وشرح الرضي ٢/٧٣، وشرح الأشموني ٣/٢٦٨ .
- (٧) سقط من (د) .

على نظائره مع عدم الاحتياج إليه؛ لتحقق السبب في منع الصرف .  
فالمانع لـ « قَطَامٍ » ونحوها العلمية والعدل، وإنما نُسِبَ الباب إلى تميم؛ لأن  
الحجازيين بينونه على الكسر<sup>(١)</sup>، فلا يكون مما نحن بصدده، والمراد بتميم هنا  
أكثرهم لا جميعهم، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الرأى مبنيةً على الكسر،  
بل يلتزمون إعرابها ومنعها من الصرف .

(ولا يثنى) أي: باب قَطَامٍ؛ لأنه عَلِمَ على الأعيان المؤنثة، ولا يُثنى العلمُ  
باقياً على علميته، بل يُنكرُ ثم يُثنى .

(ولا يُجمع) الجمع الذي على حدّ المثنى، ولا الجمع الذي لا نظير له في  
الآحاد، (وأما) تشبیه العلمين في قولهم: (عُمَرَان) لعمر بن الخطاب وأبي بكر  
الصديق رضي الله عنهما، فهو (تغليب) أي: من باب التغليب، غلبوا عُمَرَ  
على أبي بكر؛ لأن أيام عُمَرَ امتدت فاشتَهَرَت، ومن زَعَمَ أنهم أرادوا بالعُمَريين  
/ عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فقد أخطأ<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم<sup>(٣)</sup> نطقوا بالعُمَريين  
قبل أن يروا عمر بن العزيز .

والذي أراه أن النحاة<sup>(٤)</sup> يُسمون هذا النوع مثنى؛ لعدم ذكرهم له فيما

(١) انظر الكتاب ٢٧٨/٣، والمفصل: ٧٥، ولباب الإعراب: ٢١٠، وشرح الرضي

. ٢٤٠/١

(٢) جاء في الصحاح (عمر): قال الفراء: العمران أبو بكر وعمر رضي الله عنهما،

وقال معاذ الهراء: لقد قيل: سيرة العمرين قبل: عمر بن عبد العزيز؛ لأنهم قالوا

لعثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نسألك سيرة العمرين .

(٣) زعم ذلك قتادة، وانظر الصحاح ٧٥٨/٢ .

(٤) نسب الدماميني هذا القول إلى المازني. انظر تعليق الفرائد ٢٣٤/١ .



حمل على المثني<sup>(١)</sup>، وإنما غايته أن هذا مثني في أصله بجوراً .  
 (كذا التأنيث) والمراد به التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالألف، شرطه  
 في منع الصرف العلمية كما تقدم في العدل، وإنما كانت العلمية شرطاً في أن  
 التأنيث بالتاء مؤثراً<sup>(٢)</sup> في منع الصرف؛ لأنَّ بها يستحکم ويصيرُ لازماً، فما دام  
 علماً، لا يجوز إسقاطُ التاء؛ لأنها صارت كالجُزء منه؛ لأن إسقاطها بعد  
 التسمية يُخِلُّ بفهم المعنى من ذلك اللفظ الذي صار علماً على ذلك المعنى،  
 ولذلك لم يؤثر التأنيث بالتاء مع غير العلمية في قولهم: «مررتُ بامرأةٍ قائمَةٍ»،  
 ألا ترى أن «قائمةً» فيها الصفة والتأنيث، وهما فرعان على الجمود والتذكير،  
 وهي منصرفة مع وجودهما، إلا أن<sup>(٣)</sup> الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف  
 إلا مع العلمية؛ لأنه لا يكون لازماً إلا معها .

(وإيجاب معنوية) أي: أن التأنيث المعنوي حكمه حكم<sup>(٤)</sup> التأنيث اللفظي  
 [بالتاء في كون تأثيره في منع الصرف مشروطاً بالعلمية]<sup>(٥)</sup>، إلا أن بينهما فرقاً؛  
 فالتاء في التأنيث اللفظي شرطٌ لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرطٌ  
 لجوازه<sup>(٦)</sup>، فلا بد في إيجابه من شرطٍ آخر، كما أشار إليه بقوله: (بكثرة من  
 ثلاث) أي: بزيادة من أحرف ثلاثة .

(أو حركة وسط) أي: أو تحركُ حرفٍ وسط<sup>(٧)</sup> من الأحرف الثلاثة لفظاً

(١) بعده في (د): وإلا لذكروه فيما حمل على المثني .

(٢) في النسختين (مؤثراً) بالنصب .

(٣) في (د): لأن .

(٤) انظر شرح الرضي ٤٩/١ .

(٥) ما بين المعنويين ساقط من الأصل .

(٦) انظر شرح الرضي ٥٠/١ .

(٧) انظر الكتاب ٢٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٩، وشرح الرضي

. ٥٠/١، ٥١

أو تقديراً (أو عجمة) وإنما اشترط في إيجاب تأثير التانيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة؛ لتخرج الكلمة بتقل أحد الأمور عن الخفة التي من شأنها أن تعارض تقل أحد السبيين، فتراحم تأثيره وتقل الأولين ظاهراً، وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب .

(فصُرفَ هندٌ)<sup>(١)</sup> نظراً إلى عدم شرط إيجاب التانيث المعنوي؛ أعني أحد الأمور الثلاثة، ويجوزُ عدمُ صرفه نظراً إلى وجود شرط جواز منع الصرف، وهو التانيث مع العلمية، (لا زينب) علماً على امرأة (ولا سقر) علماً لطبقة من طبقات النار<sup>(٢)</sup>، (ولا ماء<sup>(٣)</sup> وجور<sup>(٤)</sup>) بضم الجيم علمين لبلدين، فإنها ممتعة من الصرف .

أما «زينب» فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط إيجاب تأثيره؛ وهو الزيادة على ثلاثة أحرف، وأما «سقر» فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط إيجاب تأثيره؛ وهو تحرك الوسط، وأما «ماء وجور» فللعلمية والتانيث مع شرط إيجاب تأثيره؛ وهو العجمة؛ لأنها لما انضمت إلى العلمية والتانيث تحتم المنع .  
وقوله: (وفي اسم مذكر بكثرة) معناه: أن المؤنث المعنوي إذا سُمي به مذكراً، يُشترط في منع صرفه أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف<sup>(٥)</sup>؛ لأن الحرف

(١) خالف الزجاج البصريين ولم يميز صرف هند. ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف:

. ٥٠، ٤٩

(٢) انظر الصحاح (سقر) .

(٣) انظر مراصد الاطلاع ١٢٢٣/٣ .

(٤) انظر معجم البلدان ١٨١/٢، ومراصد الاطلاع ٣٥٦/١، وهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً .

(٥) هذا معنى كلام سيويه، قال في الكتاب ٢٣٥/٣: اعلم أن كل مذكر سميته على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف .

الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها .

(فصرف قدم) اسم امرأة إذا سُمِّيَ به رجل، وإن كان مؤنثاً / معنوياً سماعياً باعتبار معناه الجنسي؛ لأن التانيث المعنوي الأصلي زال بالعلمية للمذكر، من غير أن يقوم شيء مقامه، والعلمية وحدها لا تمنع الصرف، وأما إذا لم يكن يُسمَّى به، فإن جميع التحويين أجمعوا على منع [صرفه]<sup>(١)</sup> .

(لا عقرب) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي، إذا سُمِّيَ به رجل فإنه يُمنع من الصرف؛ لأنه وإن زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغِرَ «قدم» ظهرت التاء المقدرة كما تقتضيه القاعدة التصريفية يقال: (قُدَيْمَة) بخلاف عقرب، فإنه إذا صُغِرَ يُقال: (عُقَيْرِب) من غير إظهار التاء؛ لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فعقرب إذا سُمِّيَ به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعنوي .

(ولو سَمَّيت) أي: المؤنث (باسم مذكر) ثلاثي (كزيد ورجل مُنِع صرفه) عند الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> وأبي عمرو (مطلقاً)، وعند الجرمي، وعيسى، وأبي زيد<sup>(٣)</sup> يجعلونه مثل (هند) في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف (هند) نظراً إلى أصله .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) انظر: الكتاب ٢٣٦/٣ .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٥، وشرح الرضي ٥/١، وارتشاف الضرب ٤٤٢/١، قال: «وإذا سميت بثلاثي ساكن الوسط نحو: زيد ونعم وبس مؤنثاً فأبو إسحاق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف، وعيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي، ويونس في نقل خطاب بصرفونه» .

(والمعرفة) أي: التعريف؛ لأن سببَ منع الصرف هو وصفُ التعريف، لا ذاتُ المعرفة (كذلك) أي شرطها في منع الصرف العلميَّة، كما أنها شرطٌ في العدل والتأنيث المتقدم ذكرُهُما، وإنما جُعِلت مشروطةً بالعلمية دون غيرها من باقي التعريفات؛ لأن المضمرات، والإشارات، والموصولات لا سبيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب، لأنها كلُّها مبنيات، وهذا بابُ إعرابٍ .

وأما اللامُ والإضافة فإن الاسمَ إذا كان غيرَ منصرف، ثم دخلتُه اللامُ أو أُضيفَ، انجرتُ بالكسرة، فاستحالَ اقتضاؤُهُما للجر بالفتحة، وحيثُ لم يبقَ إلا تعريفُ العلمية .

(كذا العجمة) شرطها في منع الصرف العلمية، والمراد بالعجمة هنا: أن تكون الكلمة من غير أوزان العرب، وهي (متفرعة) على العربية؛ لأن لغة كل قوم عندهم متقدمة على ما يأخذونه من غيرهم، (لكنها) أي: العجمة يُشترطُ لاعتبارها شروطاً:

أن تكون علماً (في) لغة (العجم) كما هو ظاهرُ مذهب سيويه<sup>(١)</sup>.  
وزعم الشَّلوين<sup>(٢)</sup> وابنُ عصفور<sup>(٣)</sup> أنه لا يُشترطُ، ويظهرُ أثر الخلاف في نحو «قالون»<sup>(٤)</sup>، فيُصرفُ على الأول؛ لأنهم لم يستعملوه علماً، وإنما استعملوه

(١) انظر الكتاب ٢٣٥/٣، وعبارة سيويه: وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم .

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية ٩٧٩/٣ .

(٣) انظر المقرب: ٣١٣، وشرح الجمل ٢١٢/٢، وشرح التصريح ٢١٩/٢ .

(٤) هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، يكنى أبا موسى، أخذ القراءة عن نافع، وهو الذي أطلق عليه لقب قالون، وهو بلسان الروم جيد، ولد سنة ١٢٠ هـ، وتوفي سنة ٢٢٠ هـ. ينظر معرفة القراء الكبار ٢٨١/١، ٢٩، والنجوم الزاهرة ٢٣٥/٢، والأعلام ١٩٧/٥ .

صفة لأحد رواة نافع من أئمة السبعة أوجه، من السبعة أحرف من أحرف القرآن العظيم، ويُمنع الصرف على الثاني؛ لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يُسمّى به<sup>(١)</sup>، ومعناه بالتركية: الشيء الثقيل الغليظ المعبر عنه بالفارسي بلفظ: « فرموده »، وإنما جعلت العلمية شرطاً؛ لئلا يتصرف فيها بمثل تصرفهم في كلامهم، فتضعف فيه العجمة، ولا يصلح سبباً لمنع الصرف، فعلى هذا لو سُمّيَ بديباج، لا يمنع صرفه؛ لعدم علميته في اللغة العجمية .

أو تكون الكلمة حروفها (بكثرة) أي: بزيادة من ثلاثة أحرف، (أو تحرك) يكون في وسطها (فصرف نوح) هذا تفریع / بالنظر إلى الشرط الثالث، فانصراف (نوح) إنما هو لانتفاء الشرط الثالث، وهو تحرك الوسط، وهذا اختيار المؤلف رحمه الله تعالى؛ لأن العجمة سبب ضعيف؛ لأنه أمر معنوي، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط، وأما التأنيث فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، فله نوع قوة، فجاز أن يُعتبر مع سكون الوسط، وأن لا يُعتبر.

وأجاز عيسى بن عمر<sup>(٢)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٣)</sup>، والجرجاني،

(١) قال السيوطي في الجمع ١/١٠٤: « وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم قولان؛ المشهور لا، وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان .

الثاني: نعم وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب. وانظر ارتشاف الضرب ٤٣٨/٢ .

(٢) في النسختين: عيسى بن محمد، ولعله: عيسى بن عمر بن إسحاق النخعي، أبو سليمان . وقد سبقت ترجمته ص: ٧١ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، إمام في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة دين فاضل، له مصنفات منها: أدب الكاتب، وتأويل مشكل القرآن وجامع النحو وغيرها، مات سنة ٢٧٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٦٣/٢ .

والزحشري<sup>(١)</sup> في (نوح) الصرفَ وعدمه، وهم محجوجون بأنه لم يُسمع نوحٌ إلا منصرفاً .

(لا إبراهيم) فإنه غيرُ منصرفٍ للعلمية والعجمة، وفيه ردُّ على من اعتقد (إبراهيم) منصرفاً .

(ولا شتر)<sup>(٢)</sup> اسمُ حصن بديار بكر، وهو مثل إبراهيم [لا ينصرف، فهما غير منصرفين لوجود الشرط الثاني في إبراهيم]<sup>(٣)</sup> والثالث في (شتر)، فإن في إبراهيم الزيادة على ثلاثة أحرف، وفي شتر تحرك الوسط .

وإنما اختصَّ التفرُّع بالشرط الثالث؛ لأن مراده التنيه<sup>(٤)</sup> على ما هو الحقُّ عنده من انصراف نحو: «نوح» [ولهذا قدَّم انصرافه]<sup>(٥)</sup>، مع أنه متفرع على

(١) المفصل: ١٧، وانظر شرحه لابن يعيش: ٥٨/١، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٣٩/١: «فإن كان ساكن الوسط نحو نوح، فأكثر النحاة على على الصرف تحرك الوسط، أو سكن، صرح بذلك السيرافي وابن برهان، وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع» وانظر شرح الكافية للرضي ٥٤/١ .

(٢) انظر مراصد الاطلاع ٧٨٣/٢، قال الرضي في شرح الكافية ٥٤/١: ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبتعة أو القلعة، إلا أن تقول: إنه لا يستعمل إلا مذكراً، فلا يرجع إليه التضمير المذكور، لكن إذا لم يثبت .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: (د) .

(٤) في الأصل: (التفريع) .

(٥) ما بين المقوفين ساقط من الأصل .

انتفاء الشرط [الثالث]<sup>(١)</sup>، والأولى تقديم ما هو متنوع على وجوده كما لا يخفى على ذي لب وبصيرة .

(كذا التركيب)، شرطه في منع الصرف العلمية أيضاً «والمراد بالتركيب في هذا الباب: جعل الاسمين اسماً دالاً على مسمى واحد لا على جهة الإضافة .

وقال ابن الحاجب في «كافيته»<sup>(٢)</sup> مُعَرَّفًا له: «هو التركيب الذي ليس بإضافة ولا إسناد»، وقد احتَرَزَ عن التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي، ويردُّ عليه «سيبويه» وخمسة عشر، فإنَّ كلَّ واحد منهما مركَّبٌ، وليس تركيباً بإضافة ولا إسناد، وهو مبنيٌّ، وكلامه يقتضي أن ما ليس تركيبه على أحد الوجهين يكون منصرفاً، والجيد ما ذكرناه في حده<sup>(٣)</sup> .

وظاهرُ عبارة المؤلف هنا أنه موافقٌ لابن الحاجب في مقدمته، فإنه قال: التركيبُ (غيرُ مضافٍ ولا مسندٍ) واحتَرَزَ بقوله: «غيرُ مضافٍ» عن التركيب الإضافي نحو «عبدالله»؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما منفردٌ بإعرابه الخاصِّ به .  
واحتَرَزَ بقوله: «ولا مسندٍ» من مثل «شاب قرناها»<sup>(٤)</sup>، و«تأبط شراً»<sup>(٥)</sup>؛

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر الكافية: ٦٥ .

(٣) قال الجامي: فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: وألا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً، ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج مثل: سيبويه ونقطويه، ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين، قلنا: كأنه اكتفى بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنيات، وأما الأعلام المشتملة على الإسناد، فلم يذكر بناءها أصلاً، فلذلك احتاج إلى إخراجها مثل بعلبك. انظر الفوائد الضيائية ٢٣٨/١ .

(٤) اسم علم. انظر الخزانة ٣٨٩/٩ .

(٥) سبق الإشارة إليه ص: ٦٨ .

لأنه جملة، والجملة تُحكى لتعذر الإعراب فيها، ومنع الصرف يتوقف على الإعراب، وما يتوقف على الشيء فهو عديم عند عدمه.

وإنما كان هذا النوع من التركيب معتبراً في منع الصرف دون باقي التراكيب؛ لأنه أشبه ما فيه تاء التانيث [نحو: «طلحة وحزمة» من حيث إنهم أجزوا الاسم الثاني مجرى تاء التانيث<sup>(١)</sup>، ولذلك فتحوا ما قبله، كما فتحوا ما قبل تاء التانيث، وصغروا لفظ الأول منهما، وسلموا لفظ الثاني فقالوا: حَضِرَ مَوْتُ كَمَا قَالُوا: طَلِيحَةٌ .

وحذفوا الثاني في الترخيم والنسب، كما حذفوا تاء التانيث فيهما، فلما كان هذا النوع مشابهاً لتاء التانيث، والتاء مؤثرة في منع الصرف، أثر هو أيضاً / (كعبليك<sup>(٢)</sup>) فإنه علمٌ لِبَلَدَةٍ، ومركبٌ من «بعل» اسم صنم كان تقوم إلياس النبي ﷺ، و«بك» اسم ملكٍ كان يعبدُهُ، ثم جردًا من الإضافة، وصاراً علماً على هذا البلد المعروف، وجعلاً اسماً واحداً من غير أن يقصد بهما نسبة إضافية، أو إسنادية أو غيرهما، فلا يُصرفٌ للعلمية والتركيب .

(ومعدي كرب) فإنه علمٌ مركبٌ من «معدي» اسم رجلٍ، ومن «كرب» اسم ملكٍ من ملوكِ حَمِيرٍ، ثم جردًا عن الإضافة، وصاراً علماً على هذا الرجل المعروف .

واعلم أن منع «بعلبك» و«معدي كرب» الصرف ليس عند جميع العرب، بل على اللغة الفصحى، وهي أن تجعل الاسم الثاني بمنزلة تاء التانيث، فيفتح الأول إلا أن يكون بأخره ياءً قبلها كسرةً، فيسكنُ للاستئصال نحو: معدي كرب؛

(١) ما بين المعرفين ساقط من (د) .

(٢) انظر معجم البلدان ١/٤٥٤، ٤٥٥، ومراسد الاطلاع ١/٢٠٧، ٢٠٨، واللسان

(بعل) .



لأنَّ ما قبل تاء التانيث لا يكونُ إلا مفتوحاً، ويُعرَبُ الثاني، كما تجري حركاتُ الإعرابِ على تاء التانيث في الأسماء، ويمنعه الصرفُ العلمية والتركيب، ووراءَ ذلك ثلاثُ لغاتٍ أُخرى<sup>(١)</sup> :

إحداها: أن تُبني الاسمين على الفتح كخمسةَ عَشَرَ ؛ لأن كل واحد منهما كاجزاء من الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يستحقُ إعراباً .

الثانية: أن تُضيفَ الأوَّلَ إلى الثاني، وتمنَعُ الثاني الصرفَ على كل حالٍ للعلمية والتانيث<sup>(٢)</sup> .

والثالثة: أن يضيفَ الأوَّلَ، وأما الثاني فإن كان فيه ما يمنع الصرفَ مع العلمية منعهُ الصرفَ، وإلا صرَّفَهُ .

وقد تحصَّلَ من ذلك أن في « بَعَلْبِكَ » وشبهه أربعَ لغاتٍ: فتح الأوَّل مع ضم الثاني في حال الرفع من غير تنوين، وفتحهما معاً، وضمُّ الأوَّل مع فتح الثاني بغير تنوين، عكسُ الأوَّل، وضمُّ الأوَّل مع كسر الثاني وتنوينه، وإنما مثلَّ المؤلف بـ« بَعَلْبِكَ وَمَعْدِي كَرِب » إشارةً إلى ما ذكرناه من أن الاسم إنما يُفتح إذا لم يكن منقوصاً، فإن كان منقوصاً، نحو: مَعْدِي كَرِب سَكَنَ كما يُسَكَنُ المنقوص في الرفع والجر .

(وشرطُ شبيهةِ الألف) أي: أَلِفُ التانيث الممدودةُ والمقصورةُ، ولفظُ « شرط » واقعٌ مبتدأً مضافاً إلى « شبيهة »، يأتي خبره، والمرادُ الألفُ الواقعةُ في الأسماء التي ليست للتانيث، حيث لم تخلفها تاؤه في منع مدخولها من الصرف (العلمية) خبرُ المبتدأ المتقدم، والمراد العلمية في الأصل محققةً فيه حالةٌ كون تلك العلمية (بالتفرد) أي: منفردةً وحدها فقط، فلا تمنعُ الوصفيةَ الأصلية ولا العلمية الطارئة، بخلاف أَلِفِ التانيث، فإنها تمنعُ بتوحيدها دون ضميمته، ومع الوصف أولى، كما مضى في « حمراء » و « صحراء » ونحوهما .

(١) انظر: الكتاب: ٢٩٦/٣، والارتشاف: ٤٣٣/١، والتصريح: ٢١٦/٢ .

(٢) انظر: الكتاب: ٢٩٦/٣، والإيضاح العضدي ص: ٢٣٩، والتصريح: ٢١٦/٢ .

وسواءً كانت الشبيهة ممدودةً للإلحاق أو غيره وغيرها<sup>(١)</sup>، فهي شبيهة المؤنثة.  
(فلذلك) تفرغ على ما مرَّ من وجودِ الشرط دونَ عدمه (صُرفَ عَيْشاً)  
مثالٌ للعدم<sup>(٢)</sup>، ومثلُ عَيْشاً: دَرَجاً<sup>(٣)</sup>، والعَيْشُ والدَّرَجُ صفتان مشبَّهتان في  
الأصل، فلو سُمِّيَ بهما لا يقدحُ العلميةُ في الصرف مع الألف لكونها طارئةً،  
فلا تأثير لها.

(لا أرطى<sup>(٤)</sup>) أي: لا يكونُ أرطى كذلك ونحوه، فإنه غيرُ منصرف؛  
لوجود الشرط وهو تفرغٌ علمية، وإنما أشبَّهت هذه الألفُ التانيثَ  
لشئيين:

أحدهما: وقوعها غير منقلبة عن ياء.

والثاني: زيادتها.

قلتُ: وينبغي أن يكون وجهٌ غيرُ القلبِ مبعداً لا مقرباً؛ ألا ترى أن ألفَ  
(صحراء) منقلبٌ عن واوٍ؛ بدليل جمعها على صحراوات .  
وظاهرُ عبارة المصنّف رحمه الله تعالى يُومئُ أنه لا فرق بين الألفِ الشبيهة  
في كونها للإلحاق أو غيره، وزعمَ بعضهم بأنها مخالفةٌ للشبيهة، وما قرَّره  
المصنّفُ الحقُّ .

ومثلُ (أرطى) في منع الصرف (قَبَعَثَرَى)<sup>(٥)</sup> ومثلُ بهما المؤلفُ يُفيدُ أن  
ألفَ الإلحاق حكمها حكمُ ألفِ التانيثِ في المنع، وأن حكمَ الأخيرة كحكم  
الشبيهة تمنع من العلمية أيضاً، كما هو رأي البعض، وهو الحقُّ؛ لأن ألفَ

(١) ساقط من: (د) .

(٢) في (د): للمعدم .

(٣) في الأصل غير واضحة، وفي (د) : من ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) الأرطى: شجر نوره كنور الخلاق، وثمره كالغراب مر، الواحدة أرطاة. اللسان  
(أرط) .

(٥) قبعثرى: اسم للجمل العظيم، وتطلق أيضاً على العظم الشديد. اللسان (قبعثر) .

التأنيث إذا مَنَعَتْ<sup>(١)</sup> وحدها، فلأن تَمَنَعَ مع العلمية<sup>(٢)</sup> بالأولى .  
 (كذلك النون) تَمَنَعُ دخولها الصرفَ حالة كونها زائدة ومشروطةً بسبقها  
 ألفٌ مثلها، وكلاهما من الحروف العشرة المزيّدة في الكلِّم، وإنما لم يَذْكُرْ  
 المؤلفُ الألفَ؛ لأنها شرطٌ فيها، وِذْكَرُ المشروطِ يَسْتَلْزِمُ (الشَّرْطَ)<sup>(٣)</sup> أو تركها  
 لشهرتها؛ أو لأنَّ النونَ حرفُ الإعرابِ، والألفُ ساكنٌ، فهو كالميت، فلذا لم  
 يكن شيئاً مذكوراً، ولا تَمَنَعُ إلا بضميمة العلمية إليها؛ وذلك لأنَّ العلمية تَمَنَعُ  
 زيادة التاء كما تَمَنَعُ من لحاقها، وهو على نوعين - أعني مدخولهما - اسمٌ  
 وصفة .

فإن كان (اسماً) فشرطه العلمية؛ للزوم زيادتهما، ولا يختلف حكمُ الأسماء  
 باختلاف صيغته بتثليث فائه، وسكونٍ وتحريكٍ عينه (كعِمْرَانٍ) وَعَفَّانٌ وَعُثْمَانٌ  
 وَعُظْفَانٌ ونحوها، وتمثيلُ المصنّفُ بفعْلَانٍ<sup>(٤)</sup> بكسر العين مثالاً لا يُخصَّصُ،  
 والمراد بزيادة الحرفين كونهما مزيدين على أصلِ مادة الاسم عند الاشتقاق،  
 فعثمان من العُثم وهو «الفساد»، وَعَفَّانٌ من «العِفَّة»، وعِمْرَانٌ من العُمُر،  
 وهو «الأجل» لبني آدم، وَعُظْفَانٌ من «العُظْف» ، وهو السَّعَة في العيش .

وإن كان صفةً فشرطه: (عدمُ فعْلَانَةٍ) أي: امتناعُ دخولِ تاءِ التأنيثِ على  
 صيغته؛ لتبقى مشابهتُهُمَا لألفي التأنيثِ على حالها، ولهذا انصَرَفَ (نَدْمَانٌ) مع  
 أنه صفةٌ؛ لأن مؤنثه: نَدْمَانَةٌ، فلا امتناعُ من الدخولِ، والمراد بالامتناع والجواز  
 هنا هو السَّماعي، (وقيل) شرطه: (وجودُ فعْلَى)؛ لأنه متى كان مؤنثه فعْلَى لا

(١) انظر المقرب: ٣١١، وشرح التصريح ٢/٢٢٢، والهمع ١/١٠٢ .

(٢) في (د): الكلمية .

(٣) سقط من (د) .

(٤) في النسختين (بنفعلا) ولعل الصواب ما أثبتته .

يكونُ فَعْلَانَةٌ، فتبقى المشابهةُ المذكورةُ [أيضاً على حالها] <sup>(١)</sup>، [والوجودُ المذكور أيضاً سماعي] <sup>(٢)</sup> (فقهي) تفرع على الشرطين (رحمان) من أجل المخالفة في الشرط (وجهان): منع الصرف وعدمه، فَمَنْ جَعَلَ الشَّرْطَ «عَدَمَ فَعْلَانَةٍ»، مَنَعَهُ الصَّرْفَ إِذْ لَا يُقَالُ: رَحْمَانَةٌ <sup>(٣)</sup>، وَمَنْ جَعَلَ الشَّرْطَ «وُجُودَ فَعْلَى» صَرَفَهُ <sup>(٤)</sup>؛ لانتفاء الشرط، فإنَّ «رحمان» لا-«فَعْلَى» له، واعتبار الشرط الأول أولى؛ لأنَّ عَدَمَ «فَعْلَانَةٍ» يُقَوِّي مشابَهةَ الألف والنون لألفي التانيث؛ لامتناع دخول تاء التانيث في الموضعين، فلا يحتاج مع ذلك إلى وجود فَعْلَى، [كما] <sup>(٥)</sup> (باحتمال الأصاله) / أي: أصالة النون (كحسَّان)، فإنه <sup>(٦)</sup> فيه وجهان كَرَحْمَانٍ، فَمَنْ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ، قَدَّرَ السَّبِيحِينَ غَيْرَ أَصْلِيَّيْنِ، فَالْأَلْفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ، وَمَنْ صَرَفَهُ قَدَّرَ أَحَدَ السَّبِيحِينَ زَائِداً، وَجَعَلَهُ مُشْتَقاً مِنَ الْحُسْنِ، فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، (و) كَذَا (قَبَان) وَرُمَانٌ وَحَيَّانٌ، حَكْمُهُ كَحَكْمِ حَسَّانِ الْمَذْكُورِ .

(لا في سكران) فإنه لا خلاف في منع صرفه؛ لوجود الشرط على المذهبيين، فإن مؤنثه سَكْرَى لا سَكْرَانَةٌ، وأما قولُ بعضِ بني أسد: (سَكْرَانَةٌ) بالهاء فَلُغَةٌ رَدِيئَةٌ <sup>(٧)</sup> .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (د) .

(٣) انظر شرح الرضي ١/١٧، والقوائد الضيائية ١/٢٤٠، ٢٤١ .

(٤) انظر الهمع ١/٩٥-٩٦، وأورد قول أبي حيان: والصحيح فيه الصرف؛ لأننا جهلنا فيه النقل عن كلام العرب، والأصل في الاسم الصرف، وانظر شرح الأشموني ٢٣٢/٣ .

(٥) سقط من: (د) .

(٦) في الأصل: (فإن) .

(٧) ينظر شرح الفصل ١/٦٧، وشرح التصريح ٢/٢١٣ قال الأزهرى: وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة ويصرفون سكران، فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أنه ضعيف رديء، وقال أبو حاتم: لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها . ينظر اللسان والتاج (سكر) .

(و) لا في (ندمان) فإنه لا خلاف في صرفه؛ لانتفاء الشرط على المذهبين؛ لأن مؤنثه ندمانة، لأنه في هذا إذا كان ندمان بمعنى النديم، وإذا كان بمعنى الندم فهو غير منصرف بالإتفاق؛ لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة .

(وكذا الوزن) أي: وزن الفعل، وهو في كلام العرب على أربعة أضرب: ضربٌ يكثرُ في الأسماء وَيَقِلُّ في الأفعال .

وضربٌ يتساويان فيه، وهذان الضربان لا مدخل لهما في هذا الباب، وهما مشهوران .

وضربٌ يكثرُ في الفعل وَيَقِلُّ في الاسم .

وضربٌ يختصُّ بالفعل، وهذان الضربان هما المعتبران هنا، وسيأتي ذكرهما في كلامه .

واعلم أن وزن الفعل فرعٌ على وزن الاسم؛ لأن أوزان الأسماء مخالفةٌ لأوزان الأفعال، فإذا وُجِدَ فيها وزنُ الفعل كان ذلك فرعاً بالنسبة إلى أوزانها؛ لأن الأصل في وزن كل نوع أن لا يُوجَدَ فيه وزنُ نوعٍ آخر .

واعلم أيضاً أن الوزن يكون اسماً وصفة، فإذا كان (اسماً) فهو (مختصٌّ بفعل) بمعنى أنه لا يُوجَدُ في الأسماء إلا منقولاً من الفعل، أو مرتجلاً للعلمية، أو أعجمياً، فإن الوزن إذا كان مختصاً بالفعل، لا يُوجَدُ في الاسم إلا على أحد هذه الوجوه (كشمر<sup>(١)</sup>) على صيغة الفعل الماضي من التثمير، فإنه نُقِلَ من هذه الصيغة، وجُعِلَ علماً على فرس، قال الشاعر:

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ      وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا<sup>(٢)</sup>

(١) وقيل: شمر اسم ناقة. اللسان (شمر) .

(٢) البيت من الطويل، وهو الجميل بثينة في ديوانه: ٨٠، وهو في: العقد الفريد ٢٩٩/٥، وشرح الحماسة: ٣١٥/١، وشرح الأشموني ٦٠/١، واللسان (شمر- بقم) .

(وَضْرِبَ) بضم الضاد وكسر الراء بالتخفيف والتشديد، فإنه أيضاً مختص<sup>١</sup> بالفعل وكـ «انْفَعَلَ» و«افْتَعَلَ» و«اسْتَفَعَلَ»، فإنها من أبنية الأفعال (وكشلم)<sup>(١)</sup> اسم مدينة بيت المقدس، فإنه مرتَجَلٌ منقولٌ (ويَقْم)<sup>(٢)</sup> اسم صبغ معروف، فهو من الأسماء العجمية المنقولة، إذا سُمِّيَ به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، لا للعجمة؛ لأنه اسم جنس .

وإذا كان (صفةً) فهو غير مخصوص، لكن يكون (بزيادة) أي: زيادة حرفٍ، أو حرفٍ زائد من حروف أتين (في أوله) [ أي: في أول وزن الفعل، أو ما كان على وزن الفعل ]<sup>(٣)</sup>، (كزيادته) أي: مثلُ زيادةِ حرفٍ، أو حرفٍ زائدٍ في أول الفعل (بامتناع التاء) أي: تاء التانيث؛ لأنَّ هذه التاء يخرجُ الوزنُ بها؛ لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل، ولذلك (صُرِفَ) (يَعْمَلُ)؛ لجواز / لحوقِ التاء به نحو «يَعْمَلَةُ» للناقة القوية على العمل<sup>(٤)</sup> والسير، (لا أحمر) فإنه ممتنع من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء. ومثَّلَ بأحمر لأنه صفةٌ، فامتناعُهُ من تاء التانيث لقوَّةِ شبهةِ بالفعل، فكما أن الفعل المضارع ممتنع من التاء في آخره، كذلك أحمر، ولم يمثَّلَ بأحمدَ ويزيدَ وتعلبَ؛ لأنه احتمى بالعلمية من دخول التاء .

ولقائل أن يقول: فيه نظرٌ، إلا إذا قُيِّدَتِ التاءُ التانيثُ بالساكنة، لجواز أن

(١) شلم: اسم مدينة القدس بالعيرانية. انظر: الكتاب: ٢٠٨/٣، ومراصد الاطلاع

٨٠٩/٢، ومعجم البلدان ٣٥٩/١ .

(٢) يقم: فارسي معرب وهو صبغ أحمر. انظر المعرب: ١٠٧، ومعجم البلدان

٣٥٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٢١ .

(٣) ما بين المعرفين ساقط من (د) .

(٤) انظر: اللسان: (عمل) .

يُقَالُ فِي تَأْنِيثِ ثَعْلَبٍ: ثَعْلَبَةٌ لِامْرَأَةٍ مَثَلًا، وَإِذَا قَيَّدَ بِالسَّاكِنَةِ حَيْثُ عَدْنَى مِنْ الْفِعْلِ، وَأَقْصَى عَنْ حَيْزِ الْأَسْمِ، فَتَدَبَّرَ فَهُوَ غَيْرُ خَالٍ عَنِ النَّظْرِ .  
 (ولا يجتمع) أي: الوزن (بعدل) في اسم غير منصرف؛ لأنهما متضادان، ولا يكون إلا أحدهما، ووجه التضاد: أن العدل هو أن يُعَدَلَ عن صيغة إلى صيغة أخرى في الجملة، فلا يُوجَدُ العدل مع بقاء وزن الفعل، ولا يبقى وزن الفعل مع وجود العدل، فلا يكون إلا أحدهما، لا مجموعهما، هكذا ذكر<sup>(١)</sup>، وأنت خبير بما مر من حقيقة العدل، وما أوردنا عليه ثمة، وقد شرط في المعدول عنه الاسمية، فلو وجد حروفه في المعدول إليه، وكان المعدول عنه اسماً بزنة فعل آخر، لتغيرت الحركات فقط، كما إذا سميت شمر - بتخفيف وسطه - وعدلته عن شمر - بتشديده - فلا أظن أن أحداً يقول بجواز صرفه، وإن شئت اعتبرت العدل، وإن شئت اعتبرت الوزن، إذ لا مانع منه، لا يُقال المراد بالوزن وزن واحد في كلا المعدولين.

فالجواب: لا نسلم ذلك؛ لأنه لا قائل به، ولا يرد بأنه إنما قوى العدل سماعه غير منصرف، فيؤول إلى أن مناطه السماع .

فالجواب المنع أيضاً، إذ المسألة قياسية، ولئن سلمنا فنقول بالموجب، فتدبر فإنه بحث شريف، يرد على قاطبة النحاة، ولم أراه لغيري .

(ثم ما فيه)، أي: ثم الذي فيه (علمية تؤثر) في منع الصرف، وهو العجمة والتركيب ونحوهما من الأسباب التي لا تأثير لها في منع الصرف بدون العلمية (يُصرف لو نُكِرَ) نحو «رُبَّ إِبْرَاهِيمٍ مَرَّرْتُ بِهِ»، واحترز بقوله: «تؤثر» عن الجمع المتناهي نحو: مساجد، وعن ألفي التأنيث المقصورة نحو: بُشْرَى، والممدودة نحو: صحراء إذا علقت شيئاً من ذلك علماً على شيء، فلا تأثير

(١) انظر: كافية ابن الحاجب ص: ١٠٣

، والفوائد الضيائية: ١/٢٥٤، ٢٤٦ .

للعلمية فيه؛ لأن هذه الأسباب مستقلة تمنع الصرف بدون العلمية (إلا في مثل أحمر) حال كونه (علماً) اعتباراً (للصفة الأصلية)، (خلافاً للأخفش)<sup>(١)</sup> أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيويه.

(للزوال) أي: زوال التعريف العَلَمِيّ بالتنكير، وإنما استثنى مثل أحمر علماً إذا نُكِرَ؛ لأنه لما قال «ثم ما فيه علمية تؤثر يُصْرَفُ لو نُكِرَ»، قال ها هنا: إلا في مثل أحمر علماً للصفة، خلافاً للأخفش للزوال، فإنه لا ينصرف عند سيويه<sup>(٢)</sup>، وفيه علمية تؤثر قبل التنكير اعتباراً بالصفة الأصلية حين زال التعريف العَلَمِيّ، والمراد بمثل أحمر ما كان فيه معنى الوصفية / قبل<sup>(٣)</sup> العلمية ظاهراً غير خفي، فيدخل فيه نحو «سكران» وأمثاله، ويخرج عنه (أفعل) التأكيد نحو «أجمع» فإنه منصرف عند التنكير باتفاق علماء البلدين؛ لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى كل، وكذلك أفعل التفضيل المحرّد عن «من» تفضيلية، فإنه بعد التنكير منصرف بالإجماع؛ لضعف معنى الوصفية فيه، حتى صار أفعل اسماً، وإن كان معه «من» فلا يُصْرَفُ بلا خلاف؛ لظهور معنى الوصفية بسبب «من» التفضيلية.

واعلم أن للنحاة في أفعل إذا سُمِّيَ به ثم نُكِرَ أربعة مذاهب:

فمذهب سيويه أنه لا ينصرف مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

والثاني: مذهب الأخفش والمبرد<sup>(٥)</sup> أنه ينصرف مطلقاً.

(١) انظر معاني القرآن له ٣٤٦/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧-٨، وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ أن الأخفش رجع عن مخالفة سيويه، ووافقته في كتابه الأوسط، وأما أكثر المصنفين فلا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوله. وانظر شرح التصريح ٢٧٧/٢، وشرح الأشموني ٤٨٢/٣.

(٢) هذا مذهب سيويه ومن تابعه. انظر الكتاب ١٩٣/٣، ١٩٨/٣.

(٣) بداية السطر من الأصل مطموس عند بعض الحروف.

(٤) انظر: الكتاب: ١٩٣/٣.

(٥) قال المبرد في المقتضب ٣١٢/٣: «أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه، ثم نكر



والثالث: مذهبُ الفراءِ وابنِ الأنباري<sup>(١)</sup> أنه ينصرفُ إذا سُمِّيَ به رجلٌ أسودٌ، وإذا سُمِّيَ به رجلٌ أحمرٌ، لم ينصرف بعد التذكير .  
والرابع: مذهبُ أبي عليِّ الفارسي<sup>(٢)</sup>، واختيارُ أبي محمد الخشاب<sup>(٣)</sup>، التفصيلُ، قال: إذا سُمِّيَ الشخصُ بوصفٍ كَمَنْ يكونُ أشقرًا، ثم عُلِّقَ هذا الوصفُ عَلَمًا عليه، أو غَلَبَ هذا الوصفُ فصار عَلَمًا عليه، لا يُعرَفُ باسمٍ غيره ثم نُكِّرَ، فالمذهبُ مذهبُ سيويه؛ لملاحظة معنى الصفة بعد التسمية، ولذلك سَمُّوا الغرابَ حَاتِمًا<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يَحْتَمُّ بالفراق إذا نَعَقَ، فمعنى الصفة فيه ملحوظٌ، ولذلك قالوا «الحارث، والعباس، والحسن» فأدخلوا الألفَ في اللام على العَلَمِ مراعاةً لجانب الصفة .

ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة، فإذا سمي به فقد أزيل عن باب النعت فصار بمنزلة أفعال، لذا لا يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره .

(١) انظر أسرار العربية: ٣١٠-٣١١، والمجم ١/١٦٦، قال السيوطي: وإن تسمى به أسود ونحوه صرف؛ لخلوص الاسم، وذهاب معنى الوصفية، وعلى هذا الفراء وابن الأنباري .

(٢) انظر المجم ١/١١٧، قال السيوطي: إنه يجوز فيه الصرف وتركه، وعليه الفارسي، راعى فيه الأصل والحال .

وقال الأشموني: ٤٨٣/٣ «والرابع: أنه يجوز صرفه، قاله الفارسي في بعض كتبه .  
(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد البغدادي، العالم المشهور في الأدب والنحو والتفسير والحديث، له مصنغات منها: المرتجل في شرح جمل عبد القاهر، وشرح اللمع لم يكمله، مات سنة ٥٦٧ هـ. ينظر وفيات الأعيان ٣/١٠٢، وإنباه الرواة ٢/٩٩، ومعجم الأدباء ١/٤٧. وانظر المرتجل: ٨ .

(٤) انظر اللسان (حتم) .

وإذا سُمِّي الشيء بوصفٍ ليس له، كما يُسَمَّى الأبيضُ بالأسود والأحمر،  
ثم نُكِّر، فالمذهبُ مذهبُ الأخفشِ ومَنْ وافقه. انتهى كلامُ أبي علي<sup>(١)</sup>.  
والاحتجاجُ لهذه المذاهبِ يستدعي تطويلاً لا يليق ذكرُهُ هنا.

(ولا يلزم سيبويه) من اعتبارهم الوصفية الأصالة بعد التنكير في مثل:  
«أحمرٌ علماً (بابُ حاتمٍ) وهو كلُّ عَلمٍ كان في الأصل وصفاً مع بقاء العلمية  
والوصفية الأصلية، وإنما تعرَّضَ لبابِ حاتمٍ بالذكر نفيًا لاعتقاد معتقدي أن  
أحمرًا لا يتوقَّفُ للعلمية والوصفية الأصلية التي زالت بطرْيَان العلمية، فقال: لو  
صحَّ اعتبارُ الصفة بعد النقل في العلمية، لوجبَ أن يُمنَعَ بابُ حاتمٍ من  
الصرف؛ لوجود العلمية والوصف، ولم يُمنع اتفاقاً، فالوصفُ غيرُ معتبرٍ فيه،  
[فكذلك هو في أحمرٍ غيرٍ معتبرٍ]<sup>(٢)</sup>.

وقوله (للتضاد) معناه أن النقلَ حَكَمَ بانتفاء الصفة، فلو اعتبرت لزمَ

(١) لم أجد عبارة أبي علي هذه في كُتبه المطبوعة، كما أنني لم أعثِر على المصدر الذي  
نقل عنه المؤلف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على شرح التصريح ٢٢٧/٢: « قال  
الدنوشري: والصواب ما قاله الأخفش، وكونه هو الصواب لأنه عند قصد التنكير  
لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه؛ لأن معنى أحمر حيثُ شذ شخص ما سمي بهذا  
الاسم، ولا نسلم أن الزائل عاد . أ هـ .

ويبقى رأي للزجاج لم يذكره المؤلف وهو قول الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا  
ينصرف: ٧: « هذا باب أفعل الذي يكون صفة إذا سميت به رجلاً نحو: أحمر  
وأسود، زعم الخليل وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت به رجلاً لم  
ينصرف في معرفة ولا نكرة، وزعم الأخفش وجماعته من البصريين والكوفيين أن  
الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو: أحمر، لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة،  
وأبو العباس محمد بن يزيد المردي يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب .»

الحكمُ بإثباتها حالَ نفيها، وذلك تضاداً .  
 فأحمرُ عند سيبويه علماً كأحمدَ غيرَ منصرفٍ للتعريفِ والوزنِ الغالبِ،  
 وعند أبي الحسن الأخفشِ وأبي العباس المبردِ منصرفٌ؛ لأن الوصفية قد زالت  
 بالعلمية، والعلمية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق إلا سبب  
 واحد وهو «وزن الفعل»، والسبب الواحد لا يمنع من الصرف .  
 (وباب أحاد) وهو كل عددٍ معدولٍ عن واحد حال كونه (علماً ولو  
 لمنكراً) أي: ولو سُمِّيَ به منكرٌ فإنه (ممتنع) من الصرف عند أكثر النحويين  
 للعلمية والعدل .

وذهب الأخفش<sup>(١)</sup> وأبو علي<sup>(٢)</sup> وأبنا برهان<sup>(٣)</sup> وبابشاذ<sup>(٤)</sup> إلى صرفه مسمىً  
 به / ، واحتجوا بأن العدل يزول بالتسمية<sup>(٥)</sup> .

- (١) انظر معاني القرآن له ٢٢٥/١ .
- (٢) لم أجد رأيه هذا في كتبه المطبوعة، وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣،  
 والارتشاف ٤٣٧/١ .
- (٣) هو عبد الواحد علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم الأسدي  
 العكبري النحوي، قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسسي، وسمع من  
 ابن لجعة كثيراً ومن غيره، حنفي زاهد، مات سنة ٤٥٦ هـ. انظر: ، إنباه الرواة  
 ٢١٢/٢ ، وبغية الوعاة ١٢٠/٢ .  
 وينظر رأيه في شرح اللمع ٤٨٨/١ .
- (٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن النحوي البصري، أحد أئمة النحو الأعلام  
 في فنون العربية وفصاحة اللسان، كانت له حلق اشتغال بجامع مصر، ثم تروهد  
 وانقطع عن التدريس، وله مصنفات منها: شرح الجمل، والمختصب في النحو، مات  
 سنة ٥٦٦ هـ. انظر بغية الوعاة ١٧/٢ ، وإنباه الرواة ٩٦/٢ .  
 ولم أجد رأيه هذا في المقدمة المحسية، وانظر ١٠٨/١ .
- (٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣، وارتشاف الضرب ٤٣٧/١، وقد صرح ابن  
 مالك وأبو حيان بذكر الأعلام الثلاثة .

والصحيح الأول؛ لأن العدل باق، ولا أثر لزوال معناه، فإذا نُكِّرَ أَحَادٌ بعد ذلك، بَقِيَ منكرًا ممتنعًا .

وقياسٌ مَنْ يَصْرَفُ وَأَحْمَرٌ بعد التنكير بصرفه (كمساجد) أي: مثلُ مساجد من الجمع المتناهي (كذلك) أي: مثلُ أَحْمَرٍ وَأَحَادٍ إذا سُمِّيَ به، فإنه يمتنع من الصرف بالإجماع للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا ليس له في الأحادِ نظيرٌ<sup>(١)</sup> أي: لا مفردٌ على وزنه، تقولُ في مَنْ اسمُهُ مساجد: هذا مساجدٌ، ورأيتُ مساجدَ، ومررتُ بمساجدَ، (كذا لو نُكِّرَ) بعد ذلك (بإرادة أحدِ المسَمَّين به كزَيْدٍ ما) أي: غيرَ مُرادٍ به معيَّن، فإنه يمتنع من الصرف أيضاً (أو صفةً اشتَهَرَتْ) واستغنيَ بها كـ (لكلِّ فرعون موسى)<sup>(٢)</sup> .

وقيل: إنَّ العَلَمَ هنا مُؤوَلٌ بالنكرة، والمعنى: لكلِّ مُبْطِلٍ مُجِبِّ، (وبها) أي: بالصفة المذكورة (تنكيرُ الجنسي) أي: العلمُ الجنسي، وهو المخصوصُ ببعض الأجناس، (ثم التصغير) وهو وصفُ الشيءِ بالصَّغَرِ . (يُخْلَلُ بالوزن المخصوص) هو الذي لا يُوجَدُ إلا في الأفعال ولا يُوجَدُ في الأسماء إلا منقولاً، وهو فَعَلٌ وفَعَلٌ المضعَّفُ، وقد تقدَّم الكلام عليه .

(و) كذا (العدلُ والجمعُ) الذي على متناه، فإنه يُخْلَلُ بهما أيضاً، وقد علمتَ آنفاً ما فيه؛ لأنهما إذا صُغِرَا انصرفا لزوالهما بالتصغير، (فأَحْمِرُ) تصغيرُ (أَحْمَرٍ) اسمُ رجلٍ، و(يُشْيِكِرُ) تصغيرُ (يَشْكُرُ) عَلِمَ على نوحِ صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (ممتنعان) من الصرف؛ لأن التصغير لم يُزَلْ ببناء الفعل منهما، كما أزال العدلُ والجمعُ، وذلك أنهم قد قالوا: «ما أَمِيلِحُهُ»<sup>(٣)</sup>، فأَمِيلِحُ ببناء فعلٍ مصغَّرٍ، ولأنَّ وزنهما غيرُ مختصٍّ، وإنما هو غالبٌ على الفعل،

(١) انظر المقدمة المحسبة ٦٠٨/١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص: ١٨ .

(٢) انظر: التمثيل والمحاضرة ص: ٢٠، والفوائد الضيائية: ٢٤٤/١ .

(٣) لعل المؤلف عنى قول الشاعر:

يا أميلح غزلاً شديداً لنا من هولياء بين الضالِّ والسُّمْرِ

انظر اللسان (شدا)، وشذا العرف في فن الصرف: ١١٢ .

والوزنُ الغالب لا يُخجلُ به التصغيرُ، بخلاف الوزن المختصُّ، فاعرفهُ. فهما (كعُثَيْمَانَ) تصغيرُ عُثْمَانَ اسمُ رجل، لا يُخجلُ التصغيرُ به ولا يمنعُهُ من الصرف. (والنسبة) في هذا الباب (إلى الكل) أي: إلى كلِّ واحدٍ من الأسماء التي لا تنصرفُ (إلا جمعاً) من ألفاظِ التوكيد المعنوي، (نسب مفردَه) أي: من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف، ولا إلى الجمع (نحو) قوله تعالى: ﴿ وَأَناسِيٍّ كَثِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> تقول في النسب إلى المساجد: مَسْجِدِي، وفي النسب إلى بُشْرَى وصحراء: بُشْرِيٌّ وصَحْرِيٌّ، وإلى تَغْلِب: تَغْلِبِيٌّ، وإلى عُمَرَ: عُمَرِيٌّ، وإلى فاطمة: فاطميٌّ، وقس على ذلك بقية الباب .

وإنما كانت النسبة في هذا الباب نسب إلى المفرد دون المضاف والجمع؛ لوجوه منها: أن المقصود من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملائمة، والواحد يُحصَلُ هذا الوجه وهو أخصُّ، فعُدِلَ إليه . ومنها أن النسبَ والجمعَ زائدان على موضع الكلمة، فلم يُجمع بينهما مع أن الواحد يُحصَلُ الغرض .

ومنها أن النسب ينقل الاسم إلى الوصفية، / والوصف هنا لواحد، فوجب إفراد الصفة، (فأحمريٌّ منصرفٌ) لدخول ياء النسب إليه (كمدايني)، فإنه منصرفٌ لأجل ياء النسب، وهو نسبةٌ إلى مدائن<sup>(٢)</sup> اسمُ بلد .

(وقلَّ بالعلمية) حال كونها (وحدَّها ضرورةً) أي: للضرورة (كقوله)، وهو العباسُ بنُ مِرْدَاسِ السُّلَمِيِّ<sup>(٣)</sup> الصحابيُّ اليمينيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

(١) سورة الفرقان: آية: ٤٩ .

(٢) هي إحدى مدن الفرس، بينها وبين بغداد: ستة فراسخ. انظر: معجم البلدان: ٧٥، ٧٤/٥ .

(٣) انظر ترجمته في الاستيعاب ١٠١/٣، والإصابة ٢٣٦/٢، وجمهرة أنساب العرب: ٣٣٦، وطبقات ابن سعد ٢٧١/٤ . وقد قال البيت في غزوة حنين .

(وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ<sup>(١)</sup>)

وصدرُ البيتين يخاطبُ به النبي ﷺ عاتباً عليه في قسم غنيمة غزوة من

الغزوات<sup>(٢)</sup>:

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعَيْبِ مِثْلَ يَدَيْنِ عَيْنَةٍ وَالْأَقْرَعِ

وبعده:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ ... ..

البيت .

العُبيد بكسر على صيغة جمع عبد (اسم فرسه)، وحصنٌ والدُّ عَيْنَةٌ

الصحابي، وحابسٌ والدُّ الأقرع الأنصاري الصحابي، رضي الله عنهم أجمعين.

والشاهدُ في «مرداس» فإنه منَعَةٌ من الصرف وهو مصروفٌ للضرورة<sup>(٣)</sup>.

(١) البيت من المتقارب، وهو في ديوانه: ٨٥، وانظر الإنصاف ٤٩٩/٢، والروض

الأنف ٣٠٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٢،

وشرح التصريح ١٩٩/٢، وشرح الأشموني ٥٤٢/٢، ولسان العرب (ردس) .

وقد ورد البيت برواية «شيخى» ولا شاهد فيه .

(٢) المقصود بذلك غزوة حنين. انظر: الروض الآنف: ٣٠٩/٢، والعقد الفريد

٢٧٦/١ .

(٣) في منع المصروف أربعة مذاهب:

الأول: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى .

الثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين .

الثالث: وهو الصحيح الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين

والأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك، وصححه أبو حيان، وقد ورد به

السماع كثيراً، ومنه البيت الذي أورده المؤلف .

الرابع: أنه يجوز في العلمية خاصة.

ينظر ارتشاف الضرب ٤٤٨/١، والهمع ١٢٠/١، ١٢١ .

والبيتُ من البحر المتقاربِ المنفردِ بدائرة المتفق وحده، وهو الذي تداركُ منه الأخفشُ سعيدُ بنُ مسعدة ركضَ الخيلِ وهي تقلب الجريان، يتدأ من السببِ ماراً على الوتدِ، فأصلُ المتقاربِ «فَعُولُن» ثمان مراتٍ، وبالقلبِ يكون المتداركُ «فاعلن» كذلك، لكنه لم يُستعمل غالباً إلا مخبوناً، فَيَنْتَقِلُ إلى «فعلن»، ويُسمَّى بالخبِّبِ<sup>(١)</sup> أيضاً، وشاهدُه عند العروضيين قوله:

مَالِي مَالٌ إِلَّا دِرْهَمٌ      أَوْ بَرْدُونَ ذَاكَ الْأَدْهَمِ<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

(١) يسمى المخترع والمخبون: ما سقط ثانيه الساكن، كما أشار الشارح، وانظر:

البارع: ٢٠٧، والوائي: ١٨٨.

(٢) انظر البارع: ٢٠٧، وحاشية الدمنهوري على الكافي: ٧٠، والعيون الغامزة: ٦٠،

والبردون من الخيل: ما كان من غير نتاج العرب. ينظر اللسان ١٦/١٩٥.

# المرفوعات



## [المرفوعات]

واعلم أن جميع ما تقدم جارٍ مجرى المقدمات، ومن هنا يقع الشروع في المقصود، ولما كانت أنواع الإعراب أربعة، أخذ في بيان متعلقاتها، وبدأ منها ببيان ما اشترك فيه الاسم والفعل وهو عمدة؛ وذلك المرفوع .

فقال: (الأصل الأول: المرفوعات) المراد بالأصل الأول أحد الأصول المتقدم ذكرها في أول الرسالة عند قوله: « فيه مقدمة وأصول<sup>(١)</sup> »، والمراد بالمرفوعات هنا الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، وخبر إن، ولا التي لنفي الجنس، واسم ما ولا التي بمعنى ليس، فالمرفوعات منحصرة في هذه الثمانية بحسب الاستقراء، فلا تجد مرفوعاً إلا وهو من جملتها، وهي جمع مرفوع .

وإنما جمع [المرفوع]<sup>(٢)</sup> بالألف والتاء، وإن كان مُذَكَّرًا؛ لأنه صفة للفظ، وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس نحو: ﴿ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿ أَيَّامٌ مَعْدُودَاتٍ ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿ قُدُورٌ رَاسِيَاتٍ ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿ جِبَالٌ شَاحِخَاتٌ ﴾، كذا ذكره<sup>(٦)</sup>، ولو قيل: إنه صفة لكلمات، فإنه صدر بحقيقة الكلمة وتقاسيمها، وذكر نوع كل بحقيقته، وذكر أن الاسم مُعَرَّبٌ ومبني، وذكر الحركات والإعراب، فلزم أن يذكر الكلمات المرفوعات في اللغة ما هي، وعليه فهي جمع مرفوعة صفة لما ذكرنا، ولا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه خرج على مقتضى الظاهر، فتأمل فياني لم أجد له لغيري<sup>(٧)</sup> . /

(١) انظر ص: ٣٩ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩٧ .

(٤) سورة البقرة: آية: ٢٠٣ .

(٥) سورة سبأ: آية: ١٣ .

(٦) انظر: الفوائد الضيائية: ٢٥٣/١، فإنه يقصد ملا جامي .

(٧) انظر: قسم الدراسة: « الآراء التي انفرد بها » .

وإنما بدأ بالمرفوعات؛ لأنه لا يخلو منها كلام، ولا تكون إلا عمدة؛ أي: غير صالحة للاستغناء عنها، وذلك أعم من أن يجوز سقوطها للدليل كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز كالفاعل والتائب عنه، بخلاف المنصوبات والمجرورات، فإنها فضلات صالحة للسقوط، وإذا كانت عمداً، كان أصلها الرفع نحو: « إن زيدا قائمٌ » و « كفى بزيد، [فإن أصل] <sup>(١)</sup> ذلك: زيد قائمٌ، وكفى زيدٌ، قال سحيم <sup>(٢)</sup> .

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً <sup>(٣)</sup>

والمرفوع في عرف النحويين: (ما فيه علمُ الفاعلية) أي: اسم فيه علامةُ الفاعلية وهو الرفع، وإنما قيل لعلمِ الفاعلية الرفع؛ لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة <sup>(٤)</sup> ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من توابع هذا الضم ولوازمه، فسُمي حركة البناء ضمماً، وحركة الإعراب رفعاً؛ لأنَّ دلالة الحركة

(١) سقط من (د) .

(٢) هو سحيم عبد بن الحسحاس بن هند بن سفيان بن غضاب بن كعب بن سعد بن ثعلبة، حلو الشعر، لذيذ حواشي الكلام، شديد السواد، أدرك الجاهلية، وقد قتلته مواله في خلافة عثمان بن عفان لتعرضه لنساءهم. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٨٧/١ .

(٣) انظر: ديوانه:، وهو عجز بيت من الطويل صدره:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا

وقد ورد البيت في الكتاب ٢/٢٦٦، والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥، وشرح المفصل

٢/١٥، ٧/٨٤، ٨/٢٤، ٩٣، ١٣٨، وشرح التصريح ٢/٨٨، واللسان (نهي) .

وغاديا: أي مبكراً للرحيل.

(٤) في الأصل: « بالحركة » .

على معنىً تابعاً لثبوت الحركة<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنَّ الرفعَ الذي هو علمُ الفاعلية عبارةٌ عن الهيئة الحاصلة عند وجودِ الضمة أو ما نابَ عنها من الألف والواو والنون، فلقَّبوا الهيئةَ الحاصلةَ بذلك رفعاً، وقالوا: الضمةُ علامةُ الرفع، والرفعُ ليس الضمة؛ لأنها علامةُ الرفع، وعلامةُ الشيء غيرُهُ.

وقيل: إنما جعلوا الرفعَ علمَ الفاعلية؛ لأنَّ الفاعلَ أَقْلُ من المفعول، والرفعُ أَثْقَلُ من النصب، فأعطيَ الأثقلُ للأثقل، وأعطِيَ الأكثرُ للأخف قصداً للتعادل<sup>(٢)</sup>. وقيل غيرُ ذلك مما يطولُ ذكرُهُ.

\* \* \*

(١) انظر: شرح الرضي: ٧٠/١ - ٧١.

(٢) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٣١/١ نقلاً عن ابن النحاس في التعليقة.

## [الفاعل]

فَمِنْ الَّذِي فِيهِ عَلِمَ الْفَاعِلِيَّةُ؛ أَي: علامةُ كَوْنِ الْاسْمِ فَاعِلًا ( الْفَاعِلُ ).  
وإنما بدأ به؛ لأنه الأصلُ في المرفوعات عنده، وغيره من المرفوعات محمولٌ  
عليه، وهذا مذهبُ الجمهور<sup>(١)</sup>، واختيارُ أبي إسحاق الرَّجَّاحِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قُوَّةُ  
عامله وهو الفعلُ وشبهه.

ومنهم مَنْ جعلَ المبتدأ هو الأصلُ وغيره محمولٌ عليه<sup>(٢)</sup>، وبه قال ابنُ  
السراج<sup>(٣)</sup> وجماعة<sup>(٤)</sup>، وَيَشْهَدُ لَهُمْ أَنْ عَامِلَهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَفْظِيًّا كَانَ رَافِعُهُ ذَاتِيًّا لَهُ،  
وما بالذات أصلٌ، وما بالعارض فرغ.

وقال قوم منهم الرضي<sup>(٥)</sup>: «كُلُّ مَنْهُمْ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ، وَاخْتَارَهُ الْجَلالُ  
السُّيوطي<sup>(٦)</sup>».

وبالجملة فهذا الخلافُ طويلُ الدَّيْلِ، عديمُ النَّيْلِ .  
واعلم أنَّ الفاعل عند اللغويين عبارةٌ عن الذي يُوجِدُ الفعلَ .

(١) ذكر الزمخشري في المفصل، الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر، قال ابن يعيش في  
شرح المفصل ٧٣/١: وعليه حذاق أصحابنا .  
قال السيوطي في الهمع ٣/٢، وعزي للخليل .

(٢) هو مذهب سيويه، قال في الكتاب ٢٣/١: «واعلم أن الاسم أول أحواله  
الابتداء» .

(٣) يتبع في ذلك سيويه، انظر الأصول ٥٨/١؛ لأنه قدم المبتدأ عن الفاعل .

(٤) منهم ابن مالك حيث قدم المبتدأ على الفاعل أيضاً .

(٥) انظر شرح الرضي ٢٣/١ ونقله عن الأخفش وابن السراج .

(٦) وينظر الهمع ٣/٢ وهو الذي أراه الأرجح، والله أعلم .

وعند علماء الكلام: عبارة عن القادر الذي يصح<sup>(١)</sup> منه الفعل .  
وعند الفلاسفة: عبارة عن المؤثر، كالنار التي تؤثر الإحراق وغير ذلك .  
وعند النحويين: (ما أُسِنِدَ إليه فعل) قدم بالأصالة لا بالتبعية، فخرج عن الحدّ توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، غير التابع بقربة ذكر التابع بعدها .

(أو) أُسِنِدَ إليه (شبهه) في العمل، وإنما قال ذلك؛ ليتناول « فاعل » مثل اسم الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة، واسم المصدر، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور / إذا قويّ فيهما جانبُ الفعل، باعتمادها إما على استنهام أو نفي، وإما على مُجبرٍ، أو موصوفٍ، أو صاحبِ حال، لا مرفوعِ اسم المفعول والمنسوب؛ لأنه ليس بفاعل عنده .

وشمل قوله: « ما أُسِنِدَ إليه » الاسم الصريح نحو: (تبارك الله) والمؤول نحو: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فإن قوله: « أن تخشعَ فاعلٌ مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم وهو الخشوعُ .

وزعم بعضهم<sup>(٣)</sup> أن قولهم: « ما أُسِنِدَ إليه الفعل أو شبهه » لم يشمل الاسم الصريح والمؤول، وقال: لو قالوا بدلَ قولهم: « ما أُسِنِدَ إليه »: « المسندُ إليه » لكان أولى؛ لتكون هذه العبارة شاملةً لها، فدفع المؤلف هذا الاعتراض بقوله: (ولو تقديراً)، أي: حكماً؛ ليدخل فيه نحو: « سرنى أن تقوم »، فإنه في تقدير الاسم هو « القيام »؛ أي: سرنى قيامك .

(١) في النسختين: (يفصح)، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) سورة الحديد: آية: ١٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٠٥/٢، وشرح قطر الندى: ١٧٩ فقد أفاد المؤلف منه .

وإنما قال: « ما أُسِنِدَ » ولم يقل: ما أُخِيرَ؛ لعموم الإسناد وشموله الخيرَ وغيره  
 (كـ « قام زيد ») مثال لما أُسِنِدَ إليه الفعلُ، (و « زيد قائم أبوه ») مثال ما أُسِنِدَ  
 إليه [شبيهة<sup>(١)</sup>] الفعل، (و « أعجبتني أن قمت ») مثال لقوله: ولو تقديراً فإن فر أن  
 قمتَ فاعلٌ أعجبتني، مع أنه ليس باسم، ولكنه في تقدير الاسم؛ وهو القيام؛  
 أي: أعجبتني قيامك، ومثله قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي  
 وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

أي: يسر المرء ذهاب الليالي .

(و حقه) أي: الفاعل، بمعنى أن الأصل فيه ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه  
 ما لم يمنع مانع (وَلْيُ الْفِعْلُ) المسند إليه أن يكون بعده بلا فصل، من غير أن  
 يتقدم عليه آخر من معمولاته؛ لأنه كالجزم من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه،  
 يدل على ذلك إسكان اللام في الفعل المتصل [مثل]<sup>(٣)</sup>: « ضربتُ » وردد العين  
 في « قولاً »، وإعرابه في « يضربان » .

(فصَحَّ) تقديم المفعول على الفاعل نحو: (ضربَ غلامه زيداً) لتقديم  
 مرجع الضمير وهو زيد رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذِكرِ مطلقاً، بل لفظاً  
 فقط وذلك جائز .

(لا ضربَ غلامه عمراً) لتأخر مرجع الضمير وهو (عمراً) لفظاً ورتبة .

(١) ساقط من الأصل .

(٢) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في وشرح المفصل  
 ١٤٢/٨، وشرح التسهيل ١٠٥/٢، والبحر المحيظ ١١٨/٥، وشرح قطر الندى:  
 ٤١، وشفاء العليل ٢٤٥/١، وشرح التصريح ٦٨/١، والممع ٨١/١، والدرر  
 ٥٤/١ .

(٣) في (د): نحو .

[فيلزم الإضمار قبل الضمير لفظاً ورتبة]<sup>(١)</sup>

وذلك لا يجوز إلا في ضمير الشأن؛ لغرض تعظيم القصر، أو في الضمير الذي جيء بمفسره بعده، والأخفش<sup>(٢)</sup> يجوز ذلك، وكذا أبو الفتح بن جني<sup>(٣)</sup> مستندين إلى قوله<sup>(٤)</sup>:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنِ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ  
بأن الضمير في « ربه » وهو فاعلٌ عائد إلى المفعول المؤخر، وهو عديُّ بن حاتم .

ورُدَّ: بأن الضمير في « جزى ربه » للمصدر الذي يدل عليه الفعل، التقدير: « جزى رب الجزاء » كما في قوله تعالى: ﴿إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٥)</sup> فإن

(١) ساقط من الأصل .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١/٢، ٣٢ .

(٣) انظر الخصائص ٢٩٤/١، قال: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
عائد على « عدي » خلافاً للجماعة .

(٤) البيت من الطويل، وهو مختلف في نسبه، فقد نسب إلى النابغة، وهو في ديوانه:

١٩١، ونسبه في الدرر ٤٤/١ إلى أبي الأسود الدؤلي، وفي العيني على الصبان

٤٨٧/٢ إلى عبد الله بن همارق، ونسبه الأزهرى في التصريح ٢٨٣/١ إلى أبي

الأسود أو عبد الله بن همارق .

وانظر الخصائص ٢٩٤/١، وشرح شذور الذهب: ١٧٨، والجمع ٦٦/١، والخزانة

٢٧٧/١ .

ومعنى البيت: أنه دعا على المهجو بأن يكافئه الله مكافأة الكلاب المسعورة، وقد استجاب الله له .

(٥) سورة المائدة: آية: ٥ .

الضمير « هو » راجع إلى العدل الدالّ عليه « اعدلوا » .

(ولا يتقدم) أي الفاعل على عامله؛ لأنه كالجزم منه، ولا يجوز أن تقول: «زيد قام» على أن تجعل «زيد» فاعل متقدم، و«قام» فعل مؤخر؛ لما قدمناه، وأجاز الكوفيون في «زيد» الابتدائية<sup>(١)</sup> والفاعلية، ويلزمهم أن يجيزوا: «الزيدان قام» و«الزيدون قام» ومثل هذا لم يعثر عليه .

[ولا يُحذف]<sup>(٢)</sup> [أي الفاعل]<sup>(٣)</sup>؛ لأنه عمدة، ومُنزَل من فعله منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنه فيه محذوف، فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما محمولٌ على أنه ضمير مستتر، فمن ذلك قول النبي ﷺ: «لَا يُزْنِي الزَّانِي حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٤)</sup>، ففاعل الشرب ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره؛ وهو الزاني؛ لأن ذلك خلاف المقصود، والأصل: ولا يشرب الشارب، فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة لا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل، عائداً على الشارب الذي استلزمه يشرب،

(١) أجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع إبقاء فاعليته تمسكاً بقول الزبارة:

ما للجمال مشيها وئيدا أجنداً يحملن أم حديداً

وأوله البصريون على أن «مشيها» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: يكون وئيدا، وقيل: ضرورة .

انظر الارتشاف ١٩٧/٢، ١٨٠، وأوضح المسالك ٨٦/١، والممع ٢٥٥/٢، وشرح الأشموني ٧٠/١. وانظر تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك ٨٦/١-٨٨ .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) في (د): في الفاعل .

(٤) انظر صحيح البخاري، في كتاب الحدود حديث رقم: (٦٧٧٢) ٢١١/٥، وباب

إثم الزناة، حديث رقم: (٦٨٠٩)، وصحيح مسلم في كتاب الإيمان ٥٤/١ .



وحسَّن ذلك تقدُّمَ نظيره وهو « لا يزني الزاني » ، وعلى ذلك فقيس لكل موضع ما يناسبه .

وعن الكسائي<sup>(١)</sup> إجازة حذفِ الفاعل، وتابَعُهُ على ذلك ابنُ مضاء<sup>(٢)</sup> والسهيلي<sup>(٣)</sup> .

(ولا يكرر) أي: الفاعل؛ لأنه لا يكون إلا واحداً، بخلاف المفعول، وأما قوله<sup>(٤)</sup>:

كُرَّةٌ طَرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

[فتوكيد لفظي]<sup>(٥)</sup> (فإن عُدِمَ العِلْمُ) أي: بفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول به الذي دل عليه سياق الكلام، (ولا دليل) أي: ولم يكن هناك « دليل » ولا قرينة « تدل » على تعيين أحدهما أو كليهما نحو: « ضرب موسى عيسى، وأكرمت سعدى سلمى » (أو اتصل هو) أي: الفاعل بالتفعل نحو: ضربت زيدا أو ضربت أباك، (أو كان مفعوله) أي متعول الفاعل (بعد باب إلا) أي واقعاً بعد باب إلا، (قدِّم) أي: الفاعل على المتعول (وجوباً) في جميع هذه الصور،

(١) انظر: الارتشاف: ١٨٢/٢، والرد على النحاة: ٩٤، وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي، ولد سنة ٥١٣ هـ، له مصنفات منها: الرد على النحاة، والمشرقي في النحو، توفي سنة ٥٩٢ هـ .

انظر رأيه في الرد على النحاة: ٩٤ .

وقد ورد في النسختين « ابن مهنا » وهو تصحيف .

(٣) انظر: الارتشاف ١٨٢/٢، وأوضح المسالك ٨٦/٢، وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٤) في الأصل: (من) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

أما في صورة عدم العلم بينهما [والدليل]<sup>(١)</sup> فلتحرز عن التباس الفاعل بالمفعول<sup>(٢)</sup>.

وأما في صورة كون الفاعل متصلاً بالفعل، فلمنافاة الاتصال الانفصال، وأما في صورة كون المفعول واقعاً بعد باب إلا، فلتلا ينقلب الحصر المطلوب، فإن المفهوم من قول القائل: (ما ضرب زيداً إلا عمراً) انحصار ضاربيّة زيدٍ في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروراً لشخص آخر، والمفهوم من قول: (ما ضربَ عمراً إلا زيداً) انحصار مضروريّة عمرو في زيد، مع جواز أن يكون زيداً ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما بالآخر، انقلب الحصر المطلوب .

وأما وجوب تقديمه عليه في صورة كون المفعول بعد باب إلا؛ لأنّ الحصر هنا في الجزء الأخير، فلو أُخِّرَ الفاعلُ انقلبَ المعنى<sup>(٣)</sup>، (وإن وَقَعَ هو) أي: الفاعل (بعد بابها) أي باب إلا كقولته تعالى: ﴿فَمَا<sup>(٤)</sup> كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا<sup>(٥)</sup>﴾، (أو اتصل مفعوله) بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً (بالفعل أو ضميره) أي: أو كان متحملاً ضمير المفعول به نحو: «ضربَ زيداً / غلامه» (دونّه) أي: دون الفاعل بأن يكون الفاعل غير متصل به نحو «ضربك زيداً» (أخر) أي: الفاعل على المفعول (لزوماً) في جميع هذه [الصور]<sup>(٦)</sup> المذكورة في

(١) ساقط من (د) .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢٥٧/١ .

(٣) من قوله: «وأما في صورة كون الفاعل» إلى قوله: «انقلب المعنى» أفاده من الجاسمي في الفوائد الضيائية مع تغير طفيف في العبارة، انظر الفوائد الضيائية ٢٥٧/١، وشرح الرضي ٧٤/١ .

(٤) في (د): وما .

(٥) سورة العنكبوت: آية: ٢٩ .

(٦) في الأصل: «الصورة» .

صورة وقوعه بعد « إلا » ؛ فلما يتقلب الحصر [المطلوب] <sup>(١)</sup> ، وأما في صورة الاتصال؛ فلمنافاة الاتصال الانفصال، وأما في صورة كون المفعول ضميراً؛ فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة <sup>(٢)</sup> .

[حذف عامل الفاعل جوازاً]:

(وصحَّ حذفُ عامله) أي: عامل الفاعل، وهو الفعل الرفع له حال كونه (وحدّه) أي: منفرداً بدون الفاعل، وصحَّ حذفُ (به) أي: بالفاعل (معاً) دون الفعل وحدّه (بقريئة) دالة على تعيين المحذوف، فالأولى كـ«زيد» في جواب مَنْ قال: (مَنْ قام) ؟ فزيد فاعل لفعل محذوف تقديره: « قام زيد » .

(و) الثانية: نحو: « نَعَمْ » (في) جواب مَنْ قال: « أقام زيد » ؟ ، أي: « نعم قام زيد » ، فحذفَ الفعل والفاعل معاً؛ للعلم به، واستغناءً بذكرهما في السؤال عن ذكرهما في الجواب، إيجازاً واختصاراً .

ولا يجوز حذفُ الفاعل دون عامله؛ لأنه قد يَسْتَبْرُ، فلو حُذِفَ في بعض المواضع، لا لتبس الحذفُ بالاستتار، والأولى تقدير الجملة المحذوفة بعد «نعم» فعلية؛ ليطابقَ الجوابُ السؤال <sup>(٣)</sup> .

[حذف عامل الفاعل وجوباً]:

(ويجب) حذف عامل الفاعل وهو الفعل الرفع به حال كونه (مفسّراً)،

(١) في الأصل: « المط » وانظر الفوائد الضيائية ٢٥٨/١ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢٥٩/١ فقد أفاد منه .

(٣) أي ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية .

وذلك لتقرينة تدل على خصوصية الفعل، ويكون معها ما يمنع مجامعته إلى الفعل (كـ «إن زيداً جاء»)، فإن لفظة «إن» تدل على أن زيداً مرفوعٌ بالفاعلية، لا بالابتداء<sup>(١)</sup>؛ لأنها تختصُّ بالفعل، وقوله: «جاء» يدل على خصوصية الفعل، وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسرته قائم مقامه، ومُعْن عنه.

\* \* \*

(١) هذا على مذهب البصريين، قال سيويه في الكتاب ٤٥٨/١: «إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأته يكن ذلك» لأنه لا يتبدأ بعده الأسماء ثم يبنى عليها.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم بعد «إن» مرفوع عاد إليه الفعل من غير تقدير فعل؛ لقوة «إن»، وأنها الأصل في باب الجزاء. وانظر الإنصاف ٣٦٠/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح الرضي ٢٣٧/٢.

## [باب التنازع]

(ولو تنازعا) أي: العاملان<sup>(١)</sup> بحيث يمكن أن يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدهما، وهو في مكانه لو لم يعمل فيه الآخر، (منفصلاً) أي: اسماً مضمراً منفصلاً بحيث لا يصلح ذلك الاسم المضمراً المنفصل الواقع [بعدهما]<sup>(٢)</sup> إلا أن يكون معمولاً لأحدهما (أو) تنازعا اسماً (ظاهراً) بحيث لا يصلح ذلك الاسم الظاهر الواقع بعدهما إلا [أن يكون]<sup>(٣)</sup> معمولاً لأحدهما .

(بعدهما) أي: بعد العاملين؛ لأنه لو كان قبلهما، تعين أن تكون المسألة من غير باب التنازع نحو: «زيدا أكرمت ويكرمني»، فكل قد أخذ معموله فلانتازع، وكذا [لو]<sup>(٤)</sup> توسط بينهما نحو «ضربت زيدا وضربني»، ونص كثير من النحويين على اشتراطه بعدهما كابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، والشلوبين<sup>(٦)</sup>، وصاحب

(١) ويشمل ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: أنا قاتل وضارب زيدا، وقد يتنازع الاسم أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيدا. انظر شرح الرضي ١٧٧/١ .

(٢) في (د): «بينهما» .

وقد اعترض الرضي على قول ابن الحاجب في الكافية: «بعدهما» وقال: وكذا قوله: (بعدهما) لا حاجة إليه، وقد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو: زيدا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت. انظر شرح الرضي ٧٨/١ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) انظر الكافية: ٧٠، وقد اعترض عليه الرضي في شرحه ٧٨/١ قال: وقول المصنف (ظاهراً) غير وارد مورده .

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية ٩١١/٣ .

«لب الألباب»<sup>(١)</sup> وغيرهم .

وقد أجاز بعض المغاربة<sup>(٢)</sup> التنازع مع تقدم المعمول، وأجازوا في قوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِزْقٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> أن يكون «بالمؤمنين» معمولاً له «رؤوف». وقد أجاز الفارسي<sup>(٤)</sup> التنازع مع توسط المعمول، فأجاز<sup>(٥)</sup> في قوله<sup>(٦)</sup>:

مَتَى تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ

أن تكون «مِنْ» زائدة، و«بارق» في موضع نصب بـ«تَشِيمُ»، ومفعولُ تُصِيبُ محذوف، وهو ضميرُ عائِدِ على بارق .

وقوله قبله: «إلا» تبيية على أن الاسم المتنازع فيه إذا كان اسماً مضمراً منفصلاً أو ظاهراً واقعاً هذا الموقع، يُشترطُ فيه أن يكون قبله (إلا)، كما سيحییء في تمثيله .

وحقيقة التنازع: أن يتقدم عاملان فأكثر، ويتأخر معمولٌ فأكثر، ويكون كلُّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر من جهة المعنى، ولا يُتصورُ حينئذ تنازُعُهُمَا في المضمَرِ المتَّصلِ؛ لأن المنفصلَ الواقعَ بعدهما يكون متصلاً بالعامِلِ الثاني .

(١) انظر لب الألباب، ورقة: (٣٨) قال: «وإذا تنازع عاملان بحيث يمكن أن يعمل

كل واحد منهما في الاسم بعدهما.»، وشرح التصريح: ٣١٨/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٨٧/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

(٣) سورة التوبة: آية: ٩ .

(٤) انظر الارتشاف ٨٧/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١، واللمع ١٤٤/٥، وقد ساق

الفارسي هذا البيت في الإيضاح لكن لغير ما استشهد به المؤلف هنا، وانظر

الإيضاح: ١٥٥، وشرح شواهد الإيضاح: ١٥٠ .

(٥) في النسختين: (فأجازوا) .

(٦) هذا عجز بيت من البسيط وصدرة:

قد أوبيت كل ماء فهي صادية

وقائله ساعدة بن جؤية، وانظر أشعار الهذليين ١٢٨/٣، والإيضاح: ١٥٥، وشرح

شواهد الإيضاح: ١٥٠، واللسان (أبي)، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

وهو مع كونه متصلاً بالعامل الثاني، لا يجوز أن يكون عاملاً للمعمول الأول، كما لا يخفى على ذي لب وبصيرة.

وأما المضمّر المنفصل الواقع بعدهما، فيجوز فيه التنازع؛ لأنه في حكم المظهر في الاستقلال بنفسه نحو: «ما قام وما قعد إلا أنت»، لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل (في) <sup>(١)</sup> الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين <sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يكون إضماراً مع إلا؛ لأنه [حرف] <sup>(٣)</sup> لا يسوغ إضماره، ولا بدونه؛ لفساد المعنى؛ لأنه يُفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمراد إثباته له <sup>(٤)</sup>.

[والمراد] <sup>(٥)</sup> بالتنازع هنا: ما يكون طريق قطعه بإضمار الفاعل؛ لأنه الأرجح عند البصريين، وهو المختار عنده، ويُصوّر التنازع [في] <sup>(٦)</sup> المضمّر

(١) في (د): على .

(٢) انظر المقتضب ٧٢/٤-٧٤، والإنصاف ٨٢/١، والتبيين: ٢٥٢، ٢٥٨، وشرح الرضي ٧٩/١ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢١، فإن قلت: فما تصنع بمثل ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو ونحوه، فإنهما فعلان وجهها إلى مضمّر يتنازعانه عامة؛ لأنه لا يصلح أن يكون لكل واحد منهما: أحدهما: المضمّر لأنه فاعل. قلت: قد ذكر ذلك بعض المتأخرين، وهو غلط؛ لأنه لو كان من هذا الباب، لوجب أن يكون في أحدهما المضمّر؛ لأنه فاعل فيقال: ما ضربت وأكرم إلا أنا، أو ما ضربت وأكرمت إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى، وإنما هو محمول على الحذف وتقديره: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وما ضربت وما أكرم إلا أنت فحذف ذلك من أحدهما تخفيفاً .

(٥) في (د): ومقصوده .

(٦) في (د): عن .

المنفصل على رأي الكسائي<sup>(١)</sup> وجماعة من متقدمي نحاة الأندلس<sup>(٢)</sup>، فإنهم يقطعون بالحذف، وأما على مذهب غيرهم، فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار، وهو غير سائغ<sup>(٣)</sup> هنا كما عرفت، ولا فرق عند الكسائي ومن وافقه من النحاة الأندلسيين، بين أن يكون الاسم المتنازع فيه ضميراً منفصلاً مرفوعاً على الفاعلية (كسما ضرب وما شتم إلا هو، أو اسماً ظاهراً واقعاً هذا الموقع نحو: ما ضرب وما شتم (إلا زيد))، وهذا ونحوه عند البصريين والمؤلف لا يجوز أن يكون من باب التنازع، على الوجه الذي التزمه البصريون وتبعهم عليه المؤلف؛ وهو أن العامل الأول من العاملين إذا توجه إلى الاسم المتنازع فيه بالفاعلية وألغيته<sup>(٤)</sup> فلا بد أن يكون فيه ضميراً يوافق المتنازع

ووقع لأبي عمرو بن الحاجب في «كافيته»<sup>(٥)</sup> ما يقتضي ظاهره أن الاسم المتنازع فيه لا يكون إلا ظاهراً، وكذا في «لب الألباب»<sup>(٦)</sup>، فعلى هذا لا يكون عندهما نحو: «ما ضرب وما شتم إلا هو» من باب التنازع، بل من باب الحذف المطلق، وكذلك إذا كان ظاهراً محصوراً بالناحوية: «ما ضرب وما شتم إلا زيد».

(١) انظر شرح الرضي ٨٧/١ قال: «ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني، كما هو مذهبه، قال: ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه هنا في أن هذا من باب الحذف لا الإضمار؛ لأنهم حذفوا الفاعل مع «إلا» لدلالة الثاني عليه، كما ينظر أمالي ابن الحاجب ٣٢/١.

(٢) كالسهيلي وابن مضاء وابن خروف. انظر: الرد على النحاة ص: ٩٥، وارتشاف الضرب ٩٠/٣، وشرح التصريح ٣٢١/١.

(٣) في (٥): شائع.

(٤) في النسختين (الغيبية) والصحيح ما أثبت، وانظر شرح الرضي ٧٨/١.

(٥) انظر: الكافية: ٧٧/١.

(٦) انظر: لب الألباب: ٣٨.



وكما أن التنازع يجوز في ضمير الغائب المتصل المرفوع عند الكسائي ومن وافقه من الجماعة الأندلسيين، كذلك يجوز عندهم في ضمير المخاطب، أو المتكلم حال كونهما منفصلين منصوبين نحو: (ماضيتُ وما أكرمتُ إلا إياك و) إلا إياي، وكذلك في الاسم الظاهر الواقع هذا الموقع عندهم نحو: ما ضربتُ وما أكرمتُ (إلا زيدا)، وهذا أيضاً ونحوه عند البصريين والمؤلف محمولاً على الحذف العام، بدلالة القرائن، لا على التنازع.

(حذف) الفاعل (من الأول) مع (إلا) (١)؛ لأن «إلا» هي المسوغة لهذا الحذف، كما يُذكر في الاستثناء المفرغ، وأعمل الثاني كما هو رأي الكسائي ومن وافقه في ذلك، ويلزم البصريين والمؤلف في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه (٢)؛ وهو إعمال الثاني بشرط حذف الفاعل من الأول (خوفاً من) (٣) فساد المعنى، وذلك على تقدير حمله على مذهب البصريين من إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول؛ لأن إضمار الاسم وهو مع إلا متعذر؛ لأن الحرف لا يضمرب وبدون الحرف ملتبس؛ لأنك إذا قلت: «ما ضربتُ وما شتمني» (٤) إلا هو فأضمرت الضمير في «ضربتُ» لم يُعلم أن الفعل الأول منفي عن الضمير أو منحصر فيه، بناءً على جواز الإضمار فيه مع حذف «إلا»، وإظهار الفاعل، فإن قولك: «ما ضرب إلا هو وما شتم» مستغنى عنه؛ لدلالة المضمرة الثاني مع إلا على الأول؛ لأنه هو الأول بعينه ولفظه، وإذا امتنع الإضمار والإظهار حُذِفَ.

(١) في الأصل: «أل».

(٢) سبق الإشارة إلى قول الرضي، وما نقله المؤلف هو نص عبارة الرضي مع شيء من التصرف، وانظر شرح الرضي ٧٨/١.

(٣) في (د): نحو.

(٤) في النسختين (شتمت).

وقوله: (باختلاف المضمَرين) متعلقٌ بحذف، والمرادُ بالمضمَرين هنا المنفصلُ المنصوب (كما ضربت إلا إياك)، والمرفوعُ نحو: (ما شتمني إلا هو)، أي: ما ضربتُ أحداً إلا إياك، وما شتمني أحدٌ إلا هو، فحذفَ «أحدٌ» لفظاً، واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه .

(وظاهراً) أي: واسماً ظاهراً، معطوفٌ على الظاهر الأول المقيد؛ أي: ولو تنازع عاملان ما ذُكِرَ مع قيوده ومنها الوقوع بعد إلا .

(وظاهر دونه) أي: دون إلا، وذُكِرَ باعتبار كونه حرفاً مع جوازه مطلقاً فيما لا يعقل، وحُكِمَ أنه (أضمر فيه وفق الجملة) جوابٌ لو الشرطية، والضمير للاسم الظاهر المقيد بالعدم والموافقة في الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لأنه مرجعُ الضمير، والضميرُ يجب أن يكون موافقاً للمرجع فيما ذُكِرُوا، وهذا اختيارُ المؤلف لتصديره به، وهو مذهب البصريين، وخالفهم في ذلك عليُّ الكسائي من الكوفيين؛ وهو أحدُ القراء السبع والعشر المشهورين<sup>(١)</sup>.

بأن (يحذف) الفاعلُ من العامل الأول، ولا يُضمِرُه نحو «قام وقعد أخوك» تحرُّزاً من الإضمار قبل الذُكُر في هذا الباب؛ لأنه خلافُ الأصل<sup>(٢)</sup>.  
ويَظْهَرُ أثرُ الخلاف في نحو: «ضرباني وأكرمني الزيدان» عند البصريين<sup>(٣)</sup>، «وضربني وأكرمني الزيدان» عنده .

(كالمفعول) تنظيرٌ لحذف الفاعل مما ذُكِرَ نحو: «ضربتُ وأكرمتُ أخويك<sup>(٤)</sup>» وذلك للزوم التكرار بذُكُرِه لو كان، وسبَقَ علةُ منعه الإضمار .

(١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء: ٥٣٥/١ إلى ٥٤١ .

(٢) انظر المغني ٤٨٩/٢، وارتشاف الضرب ٩١/٣، والجمع ١٤١/٥ .

(٣) في الأصل: (البصر) .

(٤) في الأصل: «أخوك» .

(إلا لازماً) ذكر في منع حذفه استثناء من إطلاق النظير، وقد سبق أنه لا يجوز الإضمار، وذلك أن بعض المفاعيل لا يجوز حذفه، كما سيقع التنبية عليه، وإذا كان كذلك (فيظهر) الفاء للتفريع، وفاعلُ الفعل (الكسائي)، ومفعوله ضمير المفعول / المتصف باللزوم فيظهره؛ لأنه لم يقل بالإضمار، ولم يجوز الحذف، فلم يبق إلا الإظهار، وذلك (كحسبتك عالماً وحسبتي عالماً)، لأن أحدَ مفعولي باب «حسبت» لا يجوزُ حذفه<sup>(١)</sup>؛ لما علمت أنه في الأصل أحدُ رُكني الإسناد<sup>(٢)</sup>، كما سنين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

فقد اتضح مذهبُ الكسائي مخالفاً فيه البصريين بخصوصه .

(و) أما المذهبُ (الكوفي) العام، فإنه (يُضمَرُ) الفاعل (في) العامل (الثاني) على طبق الظاهر ووفقهِ، ويعمل الأول (مع جواز إعماله للثاني)<sup>(٣)</sup>؛ لأنه أول الطالبين، واحتياجهُ إلى ذلك المطلوب أقدمُ من احتياج الثاني، وما ذهب إليه هؤلاء (كالفراء)<sup>(٤)</sup> أي: كمذهب الفراء؛ وهو أبو زكريا بن زياد من الكوفيين أيضاً، وهو تلميذ الكسائي، ولهذا نص عليه لمخالفته مذهبَ شيخه، فإنه يمنع

(١) انظر: شرح الرضي ٨٠/١، والفوائد الضيائية ٢٦٨/١، وحاشية الفوائد الضيائية ٢٦٧/١ .

(٢) انظر شرح الرضي ٨٠/١، والخزانة ٣٢٤/١، قال: على أن بعضهم جوز في السعة حذف أحد مفعولي باب علمت للقرينة مستدلاً بهذا البيت - عنى به قول الشاعر:  
لا تخلنا على غراتك إنا طالما قد وشى بنا الأعداء  
قال: أي: لا تخلنا أذلاء .

(٣) في (د): «مع جواز إعماله» .

(٤) انظر شرح الجمل للزجاجي ٦١٧/١، وارتشاف ٨٩/٣، وشرح الرضي ٧٩/١، وشرح المرادي على الألفية ٦٨/٢، وشرح التصريح ٣٢١/١ .

أيضاً من حذف الفاعل، ويُعملُ الأولُ ويُضمِرُ في الثاني نحو: «قام وقعد أخوك»<sup>(١)</sup> وذلك لأن الاسمَ المتنازَعَ فيه - وهو أخوك - في نية التقديم، فالضمير يعود على متقدِّم رتبة، وإن تأخَّرَ لفظاً، وعكسُهُ البصريون كما سبق تقريره آنفاً بطَبَقِ الظاهر ووفيقِهِ فيما تقدم نعتُهُ، يُضمِرُونَ في العاملِ الأول، ويُعملُونَ الثاني مع جوازِ إعمالِ الأول؛ لأنه أقربُ الطائِبِينَ إلى المطلوب<sup>(٢)</sup>، ويؤيده أن العرب تراعي الجوارح مع كونه مؤدياً إلى إفساد المعنى فيقولون: (هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ)<sup>(٣)</sup> بالخفض.

حاصله أن الحكم على الألفاظ لدى النحاة مباشرةً الفاعلِ الثاني القريب لفظاً، فينبغي أن يكون مرجحاً، كما في المثال المذكور، بل هو أولى إذا لم يُغَيَّرَ به معنى، وما ذهب إليه الفراء وعمامة الكوفيين فحكمُهُ كما تقرر .

(وكذا المفعول) في التقدير في واحدٍ عندهم، لكنه على العكس من الفاعل حيث يُضمَرُ من العاملين (في الأول) نحو: «ضربني وضربته زيد» لِمَا علمت، (ولو منع منهما) أي: من الحذف والإضمار لمقتضى كما سلفَ في العلة في

(١) وقد نسب ابن هشام الإضمار في الأول مع تأخير الضمير عن المفسر نحو: أكرمني وأكرمت زيدا هو، أو تشريك الرافعين في نحو: قام وقعد أخوك، فهو عنده فاعل لهما. انظر المغني ٤٨٩/٢، وشرح التسهيل ١٦٤/٢، والفوائد الضيائية ٢٦٦/١، والجمع ١٤١/٥ .

(٢) انظر ص:

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٦٣/١: ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس نعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إليه الضب، فجره لأنه نكرة كالضب... . وانظر الإنصاف ٩٢/١ .

مفعول باب حسبت، والفعل مبني للمجهول، وحُذِفَ الفاعل للعلم به، أي: مَنَعَ النحاة (ظهر) جوابُ لو الشرطية (كحسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً) فإنه أعمَلُ الأول وهو «حسبني» في منطلقاً، ولذلك رفع «الزيدان» بالفاعلية له<sup>(١)</sup>، والفعل الثاني وهو «حسبتهما» مترجحه إلى منطلقاً؛ لأن التنازُعَ إنما يُتصوَرُ في الذات الموصوفة بالانتقال من جهة فعلتَيْهِمَا وإفراذِهِمَا وتثنيتهما بحسب اقتضاء المحل، فكان الأولى إضماره، ولكن لا يجوزُ إضماره؛ لأنه لو أُضْمِرَ مفرداً لا يكون المفعول الثاني مطابقاً للمفعول الأول في باب «حسبت»، مع وجوب مطابقتها؛ لكون الثاني عبارةً عن الأول، فلو أُضْمِرَ مثني، لزمَ المخالفةُ بين (المضميرين)<sup>(٢)</sup>. والمرجوع إليه في الإفراد والتثنية، ولا يجوز الاقتصارُ على أحد المفعولين في باب «حسبت»؛ لِمَا علمتَ من كون كل واحد منهما / عمدة، وكل واحد منهما مخبرٌ به ومخبرٌ عنه، ولو حُذِفَ الثاني بقي<sup>(٣)</sup> المخبرُ عنه دون خبيرٍ عنه<sup>(٤)</sup>.

فلما امتنع الإضمارُ والحذفُ وَجَبَ الإظهارُ.

(ويظهرُ) أثرُ (الخلاف [في]<sup>(٥)</sup>) جهة (الاختلاف)، وذلك أن يقتضى أحدُ العاملين له نوعاً من الإعراب، والآخِرُ منتزِعٌ بخلافه (كـ ضربي وأكرمْتُ زيداً)، فالأول يقتضي زيداً فاعلاً؛ لأن «ضربي» فعلٌ ومفعولٌ يُريدُ فاعلاً،

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢٦٨/١.

(٢) في الأصل: «المضميرين».

(٣) في النسختين: «نقي» ولعله تصحيف.

(٤) في (د): «المخبر به».

(٥) ساقطة من (د).

والآخر يقتضي مفعولاً؛ لأن « أكرمتُ » فعلٌ وفاعلٌ يُريدُ مفعولاً، (فإن)<sup>(١)</sup> سلَّطتَ عليه الأولَ وهو « ضربي » فإنه يرفعه على الفاعلية، ويُضمَرُ في الثاني نحو: « ضربي وأكرمته زيد » [فزيد]<sup>(٢)</sup> فاعل ضربي، وأعمل « أكرمتُ » في الهاء، ومثله: « ضربي وأكرمتهما الزيدان، وضربي [وأكرمتهم]<sup>(٣)</sup> الزيدون » وإن سلَّطتَ عليه الثاني وهو « أكرمتُ » نصبتَه على المفعولية، وتُضمَرُ في الأول نحو « ضربي وأكرمت زيدا » فزيداً منصوبٌ بأكرمتُ، وفي ضربي ضميرٌ رفعٌ يَظْهَرُ في التثنية والجمع نحو: « ضربياني وأكرمت الزيدين » و« ضربيوني وأكرمتُ الزيدين » (وضربت وأكرمني زيد) هذا مثالٌ أيضاً لِمَا يَظْهَرُ فيه الخلاف في الاختلاف، وهو عكسُ المثال الأول، فإن أعملتَ الأولَ نصبتَ « زيدا » وأضمرتَ في الثاني تقول: « ضربت وأكرمني زيدا » فزيد منصوبٌ بضربت، وفي أكرمني ضميرٌ رفعٌ يَظْهَرُ في التثنية والجمع تقول: « ضربت وأكرماني الزيدين » « وضربت وأكرموني قومك » .

وإن أعملتَ الثاني رفعتَ زيدا؛ ولا تُضمَرُ في الأول شيئاً فتقول: « ضربتُ وأكرمني زيداً » و« ضربتُ وأكرمتُ زيداً، وأكرمني الزيدان » و« ضربتُ وأكرمني الزيدون » ، وإنما كان لأحد العامِلين العملُ في المتنازع فيه ولم يجتمعا على العمل فيه؛ لامتناع اجتماع مؤثرين على مؤثرٍ، مع ما يلزم في المختلفين من استحالة قبول الحرف الواحد لحركتين، فمُحالٌ أن يكون زيدٌ في نحو: « ضربي وأكرمتُ زيدا » محلاً للضمة والفتحة في حالٍ واحدة .

(١) في (د): « فإذا » .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) في النسختين: « وأكرمتهما » ولعله سهو .

(وليس منه) أي من باب التنازع (قوله)<sup>(١)</sup> - وهو امرؤ القيس الكندي:  
 وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ (كَفَانِي وَلَمْ أُطَلَّبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ)  
 وذلك لأن شرط هذا الباب أن يتوجه العاملان إلى شيء واحد كما تقدم،  
 ولو توجه هنا (كفاني) و(أطلب) إلى (قليل) فسد<sup>(٢)</sup> المعنى؛ لأن (لو) تدل على  
 امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدهما مثبتاً في اللفظ، كان منفيّاً في  
 المعنى نحو: « لو جاءني أحسنتُ إليه » ، وإذا كان منفيّاً كان مثبتاً نحو: (لو لم  
 يُسئ لم أعاقبه)، وعلى هذا فقوله:

... أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

منفي؛ لكونه في نفسه مثبتاً، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء  
 امتنع، ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة،  
 وقوله: (و لم أطلب) مثبت؛ لكونه منفيّاً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع،  
 فلو توجه إلى (قليل) لزم منه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفى بـ « لو »<sup>(٣)</sup>  
 أولاً؛ لأن قوله: (و لم أطلب) معطوف (على كفاني)<sup>(٤)</sup> ، وهو جواب لو،

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، وانظر ديوانه: ٢٩، وقد ورد الاستشهاد به  
 في الكتاب: ٧٩/١، والمقتضب: ٧٦/٤، والإيضاح: ٦٧، والخصائص: ٣٨٧/٢،  
 والإنصاف: ٨٤/١، والمقرب: ١٦١/١، والمغني: ٢٥٦/١، وهو ليس من التنازع  
 على رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم يميزون ذلك، انظر الإنصاف: ٨٤/١ .

(٢) قال سيويه ٧٩/١: فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده  
 الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى .

(٣) في (د): « بلم » .

(٤) من البيت السابق إلى قوله: « على كفاني » هو نص ابن هشام في شرح القطر:  
 ٢٠٠، ٢٠١، وقد أشرت إلى هذه المسألة في قسم الدراسة عند الحديث عن الآراء  
 التي انفرد بها وادعاها لنفسه . وانظر التذكرة: ٣٣٩ - ٣٤٠ .

والمعطوفُ على الجواب في حكم الجواب، وإذا بطلَ ذلك، تعيَّن أن يكون  
مفعولُ «أطلب» محذوفاً، وتقديره: ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالبٌ  
للملك، وهو المراد، كذا ذكروا<sup>(١)</sup> في تقديره، وأنت خيرٌ بأنه [إنما]<sup>(٢)</sup> يتمشى  
على القول ببساطة [إنما]<sup>(٣)</sup>، وأما على القول بأنها مشتمةٌ على نفي وإثباتِ  
النتائج من بينهما (الحصر) يشترك فيه الإلزام، فلا (تسلم)<sup>(٤)</sup> المقدمة الأولى، ثم  
لا يصحُّ الاستدراك بعده على ما نفاه [من عدم طلب]<sup>(٥)</sup> القليل وصير<sup>(٦)</sup> على  
[عدم]<sup>(٧)</sup> طلب الملك؛ ليقضى طلبُ الملك مع اتحاد الشيئين في جهة واحدة،  
فهو عين التناقض، وفسادُ المعنى فيه أكثرُ من الأول .

فإن الكلام على الأول ينحل إلى ولو ثبت سعيٌ محصورٌ بالأدنى معيشة  
كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملك، فينتفي الأول، ويثبت الثاني على ما  
ذكره، فحصل المناقضة بينهما، ونافى قوله: «ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ، بعده،  
وعلى الثاني لو انتفى مؤكداً أسعى.. إلى آخره كفاني كلُّ شيء، والحال أنني  
لم أطلب قليلاً من المال، فلا كفاية، وصحَّ الاستدراك بعده بطلب المجد المؤثِّلِ  
الذي هو كناية (عن الملك)<sup>(٨)</sup> دون تناقض، فتدبرُ فإني لم أجدهُ لغيري .

\* \* \*

- (١) كأبي حيان في: التذكرة، وابن هشام في: القطر، وغيرهما .
- (٢) ساقط من : (د) .
- (٣) ساقط من الأصل .
- (٤) في (د): « تمر » .
- (٥) ساقط من الأصل .
- (٦) في الأصل: « صبه » .
- (٧) ساقط من (د) .
- (٨) في (د): « عن طلب الملك » .



## [نائب الفاعل]

(ثم ينوب عنه) أي: عن الفاعل عند حذفه في أحكامه كلها، (منسوبُ المجهول) وهو المسمّى عند المتأخرين ومنهم ابن مالك بنائب الفاعل<sup>(١)</sup>، وعند جمهور من النحاة ومنهم ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> بمفعولٍ ما لم يُسمَّ فاعله، ولكل من التسميتين وجهة، ولا مشاحة في الاصطلاح .

(ولا يكون) أي منسوبُ المجهول (مكان) أي: ظرفَ مكان، ولا يكون (زمان) أي: ظرفَ زمان (إلا بزيادة فائدة)، ولا يجوز أن تقول: «اعتكف مكاناً»، ولا «صيمَ زمنٌ»؛ لعدم الفائدة، ألا ترى أن الفعل لا بد أن يكون في مكان أو زمان، فإذا خصصته وقلت: «اعتكف مكاناً حسنٌ»، و«صيمَ زمنٌ طويلٌ» جاز؛ لزيادة الفائدة، وهي الاختصاص بالوصف .

وحاصله أن الاختصاص شرطٌ في صحة نيابة كل واحد منهما عن الفاعل، فالمختص من الطرفين تصح نيابته، والمبهم لا تصح نيابته.

وأعني بالمبهم: المبهم من حيث عمومته وغيره، لا المبهم من الظروف اصطلاحاً وهو الذي ليس له حدٌ يُحصّره، كما سيأتي بيانه في بابه .

(ولا يكون: مصدرًا) عند سيبويه<sup>(٣)</sup> (إلا بتعهد) أي: بقصد (كـ) قد قعد وقد خرج «) المتوقع «قعود» ومتوقع (خروج) أي: قد قعد القعود، وخرج

(١) انظر شرح التسهيل ٧٧/١ .

(٢) انظر الكافية ص: ٧٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

الخروج الذي يُنتظر وقوعه، وأخطأ من حفظ عن سيويه في هذا المقام<sup>(١)</sup> غير ذلك .

(ولا) يكون (ثاني) مفعولي (عَلِمَ) عند المتقدمين<sup>(٢)</sup>؛ لأنه مسند إلى المفعول الأول أبداً، فلو أُقيِمَ مَقَامَ الفاعل، صار ما هو مسندٌ أبداً مسندٌ إليه، وأجاز بعض المتأخرين<sup>(٣)</sup> قيامه مَقَامَ الفاعل إن أُمينَ اللبس، ولم يكن جملةً ولا شبيهاً بالجملة، تقول في « علمتُ زيداً / منطلقاً » : عَلِمَ منطلقٌ زيداً، فإن «منطلق» تحقَّق أنه الثاني بكونه نكرة، و«زيد» المعرفة، ولم يميز في « علمتُ زيداً أخاك » : عَلِمَ أخوك زيداً؛ لأن الثاني فيه لا يتميز عن الأول؛ لكونهما معرفتين (كثالث) مفاعيل (أَعْلَمُ)<sup>(٤)</sup> إذ حكمه حكمُ المفعول الثاني من باب « علم » في كونه مسنداً، ولا يقوم مقام الفاعل، وظاهرُ عبارة ابن مالك في « تسهيله » جوازُ نيابته<sup>(٥)</sup>.

(١) يعني بهذا الزجاجي . انظر: الجمل ص: ٧٧، قال: وقد أجاز به بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيويه . وانظر شرح التسهيل ١٢٧/٢، قال: قال ابن خروف: لا يجزئ أحد من النحويين رد الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد، لا يميز أحد: قعد وضحك، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل، ثم ادعاهُ يعني الزجاجي أنه مذهب سيويه فاسد؛ لأن سيويه لا يميز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب .

(٢) كالفراء وابن كيسان، وهو اختيار ابن هشام وابن عصفور وأبي الحسن الأبيدي . انظر أوضح المسالك ١٥٢/٢، ١٥٣، وشرح جمل الزجاجي ٥٣٩/١، والارتشاف ١٨٨/١، والهمع ٤٦٤/٢ .

(٣) اختاره ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١٢٩/٢، والارتشاف ١٨٨/٢ .

(٤) نحو: أعلم زيد أباك الجهاد فضيلة .

(٥) انظر شرح التسهيل ١٢٩/١ .

وحكى صاحب «المخترع»<sup>(١)</sup> جوازَه عن بعضهم، وذكر ابن هشام الخضرأوي<sup>(٢)</sup> الاتفاقَ على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث، وأظن أن المؤلفَ عوّلَ على مذهبه .

(و) كذا (ثانيه)، أي: ثاني مفعولي أعلم، لا يُقَامُ مُقَامَ الفاعل (بليس) أي: التَّبَسُّ الثاني بالأول منهما، ولا يُقَالُ في: أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً: أعلم عمراً زيداً فاضلاً، فإنه لا يتميز فيه الثاني من الأول، فلو أُقِيمَ مُقَامَ الفاعل، التبس بالأول، أما مع عدم اللبس فيجوز إقامة الثاني<sup>(٣)</sup> مقامَ الفاعل، تقول في: أعلمتُ زيداً هنداً فاضلة: أعلمتُ هنداً زيداً فاضلاً، وفي: أعلمتُ زيداً الكتاب مستعاراً: أعلمتُ الكتابُ زيداً مستعاراً، فإن هنداً يتعين أن يكون نائباً لقرينة قوله «فاضلة».

(ولا) يكون (المفعول له، أو) المفعول (معه) قائماً مقامَ الفاعل؛ أما

(١) لعل المقصود: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٢٣٦ هـ، وكتابه المخترع في القوافي، ذكره صاحب كشف الظنون ١٦٢٥/٢، ونقل قوله هذا أبو حيان في الارتشاف ١٨٨/٢، وقد نقل الجواز أيضاً ابن هشام في أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

(٢) محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوي، يعرف بابن البرذعي، أخذ العربية عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين له: الإيضاح بفوائد الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور وغيرهما، مات سنة ٦٤٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢٦٨/١ . وانظر ما ذكره في أوضح المسالك ١٥٢/١، قال ابن هشام: ونيابة الثالث ممتعة اتفاقاً، نقله الخضرأوي وابن الناظم . وانظر ارتشاف الضرب ١٨٨/٢ .

(٣) أحازه الجزولي والشلوبين، ومنعه ابن عصفور وابن هشام والأبدي، انظر شرح المقدمة الجزولية ٨٨٣/٢، والمقرب: ٨٣، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٩٣/١ .

المفعول له فلأنه علة غائية، والفاعل علة فاعلية، والعلة الغائية<sup>(١)</sup> لا تكون علة فاعلية، فلا تقوم مقامها<sup>(٢)</sup>.

وأما المفعول معه فلأنك لو أسقطت الواو بطل معنى المصاحبة، وإن لم تُسقطها بطل؛ لإقامته مقامَ الفاعل مع الواو؛ لأنها في الأصل عاطفة، ولا يصح العطف بدون المعطوف عليه<sup>(٣)</sup>.

(أما المفعول به) المنصوب استقلالاً إذا وُجد في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز إقامتها مقامَ الفاعل (متعين) أي: المفعول به (له) أي: لوقوعه موقع الفاعل؛ لأنه أشدُّ تعلقاً بالفاعل، وأقربُ إليه من غيره؛ لأنه محلُّ فعل الفاعل، فصار أولى بإقامته مقامه من غيره.

(وإن عُدِمَ) أي المفعول به من الكلام (فالكل) أي كلُّ ما سوى المفعول به (سواءً) في الإقامة مقامَ الفاعل، لا تفاضل بينهما هذا اختيارُ أبي موسى الجزولي<sup>(٤)</sup>.

وقيل: المصدرُ أولى، وهو اختيارُ ابنِ عصفور<sup>(٥)</sup>.

وقيل: الجارُ والجرور؛ لأنه في حكم المفعول به، وهو اختيارُ ابنِ معط<sup>(٦)</sup>.

وقيل: ظرفُ المكان؛ لأنه أقربُ إلى المفعول؛ لأن دلالة الفعل عليه بالتزام،

(١) الغائية: هو ما يوجد الشيء لأجله. انظر التعريفات: ١٥٥.

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٢، وشرح الرضي ٨٤/١، والفوائد الضيائية ٢٧٢/١.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية ٨٧٣/٢.

(٥) انظر المقرب: ٨٧/١.

(٦) انظر الفصول: ١٧٦.

وهو اختيار أبي حيان<sup>(١)</sup>.

وقيل: ظرف الزمان، وهو اختيار بعض نحاة الأندلس.

وذكر صاحب « اللباب<sup>(٢)</sup> » أن البصريين اختلفوا في جواز إقامة المصدر مقامَ الفاعل مع وجود المفعول؛ فمنهم مَنْ مَنَعَ؛ ومنهم مَنْ أجاز<sup>(٣)</sup>، وفي المحفوظ عن المشايخ أنها إذا اجتمعت كلها، تعيّن المفعول به كما نصّ عليه المؤلف /.

قلت: وهذا لا ينافي ما في « اللباب » عن البصريين، إذ هو متمشٍ على مذهب المانع، ولا يُقضى عليه بالإجماع؛ لأن مَنْ حَفِظَ حُجَّةً على غيره، وزيادات دلالات الثقات مقبولة لهم ولغيرهم في الروايات (كـ « ضَرْبَ زَيْدٍ ») مثال لإقامة المفعول به مقامَ الفاعل (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ، ظرف زمان (أمامَ الأُمير)<sup>(٤)</sup> ظرفُ مكان (ضرباً شديداً) مفعولٌ مطلقٌ مبيّنٌ للنوع باعتبار الصفة، (فإنه)<sup>(٥)</sup> وصفَ الضَّرْبَ بالشديد؛ للتبنيهِ أن المصدرَ لا يقوم مقامَ الفاعل حتى يُوصَفَ، أو يكون معدوداً؛ لأنه إذا كان بغير وصف كقولك: « ضَرْبَ ضَرْباً » مثلاً لم يُفْهَمُ منه معنى زائدٌ على مفهوم الفعل، ففِي الفعل عنه غِنَى، كما ذَكَرَ هنا .

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ .

(٢) انظر: لب اللباب للعكبري: ١٦٠/١ .

(٣) ممن اجاز الأخفش وابن مالك. انظر معاني القرآن ٢١٠/٢ ،

وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١ ،

وشرح التصريح ٢٩١/١ ، والهمع ١٦٢/١ ، وأما من منع فهم

جمهور البصريين .

(٤) انظر شرح الرضي ٨٥/١ ، والهمع ١٦٣/١ .

(٥) في (د): « وفائدة » .

وأقول: لا يحتاج في قيامه مقامَ الفاعل إلى العدد (والانصاف)<sup>(١)</sup> فإنَّ دَابَّ المصدر بطبيعة الوضع أن يفيد أحدَ ثلاثة أشياء: ما ذَكَرَ من السبيين، والثالث التوكيد، وعليه إذا فُقِدَ لم يكن مقصوراً على مفهوم الفعل؛ لإفادته التأكيد، فليس ما ذَكَرَ بشرط، فتنبه له فإنني لم أجده لغيري<sup>(٢)</sup>.

(في داره) جار ومجرور، شبه بالمفاعيل، أُقِيمَ مُقَامَ الفاعل<sup>(٣)</sup> مثلها.

(وأوَّلُ) مفعولٍ من باب (أعطى) وهو الفعل المتعدي إلى مفعولين، ثانيهما غيرُ الأول (أولى) بأن يُقَامَ مُقَامَ الفاعل من المفعول الثاني عند أمن اللبس<sup>(٤)</sup>؛ لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى أنه متعاطٍ أي: آخِذٍ نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا» مع جواز «أُعْطِيَ دَرَهْمٌ زَيْدًا» فهو فاعل من وجه، ومفعول به من وجه، بخلاف المفعول الثاني، فإنه مفعول من جميع الوجوه، فلذلك كان الأولى أن يُقال: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا».

(وبلبس يجب) أي: يجب إقامته عند التباسه بالثاني نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» إذا كان هو المعطى وعمرو هو العطية.

(١) في (د): «والانصاف».

(٢) اعترض هنا على الرضي في شرح الكافية ٨٥/١، والجامي في الفوائد الضيائية ٢٧٣/١، وقد أشرت إلى ذلك في قسم الدراسة عند الكلام عن آرائه التي انفرد بها.

(٣) انظر تفصيل هذا المثال في الجمع ١٦٣/١، وحاشية الفوائد الضيائية ٢٧٣/١.

(٤) قال أبو حيان: «إن من النحاة من منع إقامة الثاني من باب أعطى وإن أمن اللبس، وقال: إنه لا يجوز إلا على القلب: يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول: أعطيت درهماً زيدا، فيقدر أن الدرهم أخذ وزيد مأخوذ على القلب، ثم يبنى للمفعول فيقال: أعطى درهم زيدا. انظر التذيل والتكميل ١٢٧/٢.

واعلم أن عند جمهور البصريين لا يجوز نيابة غير المفعول به، إذا وجد في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، بل يتعين إقامته مقام الفاعل لما قدمناه .

(وعند الكوفيين) لا يتعين نيابته، بل عندهم (المفعول به أولى) ويجوز نيابة غيره مع وجوده في الكلام<sup>(١)</sup> أيضاً (كقوله) وهو جرير:<sup>(٢)</sup>

(وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّو الْكِلَابُ)<sup>(٣)</sup>

فإن مع وجود المفعول به المنصوب وهو «الكلاب» أقيم الجار والمجرور - وهو «بذلك الجرو» - مقامَ فاعل «سُبَّ»، وهذا لا حجة فيه للكوفيين؛ لجواز أن يكون «الكلاب» منصوباً بولدت «وجرو كلب» منادى،

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في ائتلاف النصرة: ٧٧، ٧٨، والمساعد ٩٦/١، والارتشاف ١٩٤/٢، والجمع ٢٦٥/٢، وقد أجاز الكوفيون ذلك مستدلين بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ في قراءة أبي جعفر، وقوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ فيمن بناه لما لم يسم فاعله، ورد البصريون بأنه لا يجوز ذلك أصلاً؛ لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده .

وقد وافق الأخفش الكوفيين بشرط تقدم النائب. ينظر شرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الأشموني ١٨٤/١ .

(٢) جرير بن عطية الخطفي، وهو من بني كليب بن يربوع مات باليمامة. انظر الشعر والشعراء ٣٧٤/١ .

(٣) البيت من الوافر، ولم أقف عليه في ديوانه، ولا في النقائض، وقد ورد الاستشهاد به في الخصائص ٣٩٧/١، وشرح المنصل ٧٥/٧، وأسالي ابن الشجري ٥١٨/١، والجمع: ٢٦٦/٢، والخزانة ٢٣٧/١ .

وقد رواه المؤلف بلفظ: «فتيرة» في النسختين، وبنى عليه ما سيذكره وهو خطأ.

والتقدير: ولو ولدت فقيرة الكلاباً<sup>(١)</sup>، والحقُّ أن فيه حجة؛ لأن قصد الشاعر « أن الكلاب » أي جنسها العام تُسبُّ بالجرؤ الذي ولدته الفقيرة؛ لقرها القادح فيه، والتأويل المذكور لم يصادف هذا الغرض؛ لأن قولهم: « لو ولدت الفقيرة الكلاب يا جرؤ كلب تُسبُّ الكلابُ بك أيها الجرؤ المنادى، لا بالفقر القادح المؤثر في المولد؛ لأن الجرؤ على زعمهم / بريء بما يشين وهو الفقر المؤثر لعدم ولادة (الفقيرة)<sup>(٢)</sup> إياه، ولا معنى حينئذ لأن تُسبُّ الكلابُ بسبب الجرؤ، بل سبُّهم يقع بالفقر حالة إذن، والعبارة خالية مما ذكر، فتدبر فساد المعنى ولم أجده لغيري<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) ذكره ابن بابشاذ في المقدمة الحسبية ٢/٣٧٥، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٢٨: « وزعم ابن بابشاذ أن جرؤ كلب منادى، والكلاب منصوب بولدت، قال ابن خروف: فقد أفسد اللفظ والمعنى ».

(٢) في (د): الفقر .

(٣) أشرت إلى عدم صحة ما أشار إليه في قسم الدراسة؛ لأنه قد روى البيت بلفظ (فقيرة) بدلاً من (فقيرة) وهو ما لم أجده في مغان الشاهد .



## [المبتدأ]

ولما أنهى المؤلفُ الكلامَ عن نائب الفاعل، وهو المسمَّى عنده بمنسوب

المجهول، أخذ يتكلم على الثالث من المرفوعات وهو المبتدأ فقال:

(المبتدأ) هو (اسمٌ مسندٌ إليه) واحترز به عن الخبر، فإنه مسندٌ إلى المبتدأ

وليس مسنداً إليه (مجردٌ عن عاملٍ لفظي) أي لم يوجد فيه عاملٌ لفظي أصلاً،

واحترز به عن باب كان، وباب إن، وباب ظن (كـ زيد قائم)، هذا مثلاً

للمبتدأ المحدود بهذا الحد المذكور، ألا ترى أن [زيداً]<sup>(١)</sup> هنا مبتدأ؛ لكونه

مسنداً إليه ومجرداً عن عاملٍ لفظي، ومرادُه بتجريدِه [من]<sup>(٢)</sup> العامل اللفظي أن

يُجرَّدَ لفظاً أو تقديرًا؛ ليدخلَ [نحو]<sup>(٣)</sup> «حسبك درهم»<sup>(٤)</sup>، فإن حسبك هنا مبتدأ

وإن دخلَ عليه العاملُ اللفظي وهو «الباء»؛ لأنه مجردٌ عنه في التقدير والمعنى:

«حسبك درهم» والباء زائدة .

(أو صفة) معطوفٌ على مسند، ولا فرق بين أن تكون هذه الصفة مشتقة

كـ «ضارب ومضروب» أو جاريةً مجراها كـ «قرشي»<sup>(٥)</sup> .

(ترفع) أي الصفة المذكورة اسماً مشتقاً سواءً كان (ظاهراً) أو مضمراً

(١) في (د): يزيد .

(٢) في (د): عن .

(٣) في (د): مثل .

(٤) قال الرضي ٨٦/١: نجيب عن قولهم: بحسبك زيد، وما في الدار من أحلٍ بزيادة

الباء ومن، فكأنهما معلومان .

(٥) انظر شرح الرضي ٨٦/١، وقد ذكر أن النحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حد المبتدأ .

منفصلاً كقوله<sup>(١)</sup>:

خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لِمَنْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنْ أَقَاطِعُ  
 وكقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> فإن « أنت »  
 مرفوع بـ « راغب » وإلا لزم الفصل بين « راغب » وبين معموله وهو « عن  
 آلهتي » بأجنبي وهو « أنت » .

[وزعم]<sup>(٣)</sup> الكوفيون<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> وابن الحاجب<sup>(٦)</sup> أنه يجب أن يكون  
 المرفوع بهذه الصفة ظاهراً، ومنعوا أن يكون مضمراً، وحملوا آية مريم على  
 التقديم والتأخير، ولا يمكنهم ذلك في البيت، إذ لا يخبر عن المثني بالمفرد،  
 هكذا<sup>(٧)</sup> قيل في رده، وفيه نظر<sup>(٨)</sup> من وجهين:

الأول: يمكن ذلك - أعني التقديم والتأخير - في البيت، ويقدر مضافاً  
 ومضافاً إليه موصوفٌ بوافٍ، أُقيمت الصفة مقامَ الموصوف، وحُذِفَ اللزنية،

(١) البيت من الطويل، ولم أفد على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في التذييل  
 والتكميل: ٤٧/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/١، والمغني ٥٦٦/٢، وتخليص  
 الشواهد: ١٨١، وشفاء العليل ٢٧١/١، والمقاصد النحوية ٥١٦/١، وشرح  
 التصريح ١٥٧/١، والجمع ٩٤/١ .

(٢) سورة مريم: آية: ٤٦، وانظر البيان ١٢٧/٢، والبيان ٨٧٦/٢ .

(٣) ساقط من: (د) .

(٤) انظر الارتشاف ٢٥/٢، وشرح شذور الذهب: ١٨٢، وشرح التصريح ١٥٧/١ .

(٥) انظر الكشاف ٥١١/١، وشرح التصريح ١٥٧/١ .

(٦) انظر الكافية: ٧٢، قال الرضي ٨٦/١ يريد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكن .

(٧) هذا قول ابن هشام في شرح شذور الذهب: ١٨٢ .

(٨) هذا تعقب من المؤلف على ابن هشام، وانظر قول ابن هشام في قسم الدراسة .

ويكون مطابقاً للضمير المثنى معنى، أي: ما أنتما كلُّ واحدٍ وافٍ، ويُراعى فيه المعنى، أعني معنى العموم المطابق للتثنية وغيرها، عكس ما روعي المعنى في لفظ كلا<sup>(١)</sup>، وأخبر عنه بالمفرد وإن كان معناه مثنى كقوله:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا      قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَأَيْي<sup>(٢)</sup>

بالإفراد دون التثنية، فلا يُطابقه معنى بل لفظاً، وعكسه هنا الثاني « إن أنتما » فاعلٌ بوافٍ ساداً مسدداً الخبر، كـ « أسارِ ذان<sup>(٣)</sup> »، إذ النفي كالاستفهام وليس بخبر حقيقة، والمانع من جواز تقديمه: اشتراط ماله صدارة الكلام كالنفي والاستفهام، ولولاه لجاز باعتبار الوجه [الأخير]<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن « وافٍ » جنسٌ يصدقُ بالقلة والكثرة، فيطابق كلا منهما، فتأمل فإني لم أجده لغيري .

وأفرد المؤلفُ الصفةَ بالذكر كما فعل / ابن الحاجب في « كافيته »<sup>(٥)</sup>؛ لأنها لم تدخل في رسم المبتدأ؛ لكونها غيرَ مسندٍ إليها، وأتى بلفظة « أو » الدالة على الشيئين، فكأنه قال: المبتدأ أحدُ هذين المذكورين، إما مجردٌ عن عامل لفظي

(١) أفاد ما سبق من ابن مالك في شرح التسهيل ٦٧/١، وانظر الإنصاف ٤٤٧/٢، وشرح المفصل ٥٤/١ .

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وقد ورد الاستشهاد به في النوادير: ١٦٢، والخصائص ٤٢١/٢، والإنصاف ٤٤٧/٢، وأسرار العربية: ٢٨٧، وشرح المفصل ٥٤/١، والمغني ٢٠٤/١، وشرح التصريح ٤٣/٢، والخزانة ١٣١/١ .

(٣) مقتبس من قول ابن مالك في الألفية:

وأول مبتدأ والثاني      فاعل اخنى في أسارِ ذان

(٤) ساقط من (د) .

(٥) الكافية: ٧٤ .

مسند إليه، أو صفة هذا شأنها؛ لأن المبتدأ في الاصطلاح النحوي مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد؛ لأن الحدَّ (مبين<sup>(١)</sup>) للماهية لجميع أجزائها، فإذا اختلف البيان في الماهية لم يجتمعا، فأفرد المؤلف لكل منهما حداً يتميز به عن الآخر، وقدّم منهما ما هو الأغلب في كلامهم.

الماهية لم تختلف (باعتبار<sup>(٢)</sup>) الطبيعة الجنسية، بل باعتبار النوعية، والاتفاق شرط في الكلية منهما، ففي الترجيح نظر، فثبت (فلم أجده)<sup>(٣)</sup> لغيري.

ولا تعمل الصفة المذكورة عند جمهور البصريين وأكثر المتأخرين إلا إذا أتت (بعد نفي أو) بعد (استفهام)<sup>(٤)</sup>، فالنفي (ك «ما قائم الزيدان»)، ف «ما» حرف نفي، والصفة مبتدأ، وهي «قائم» في المثال، و «الزيدان» فاعل سد مسد الخبر، وإنما كانت الصفة هنا مستغنية عن الخبر؛ لأنها في موضع الفعل، وهو لا يجبر عنه لا محالة، ألا ترى أن تأويله: «أيقوم الزيدان».

وشمل قوله «نفي» بالإطلاق النفي (بالحرف)<sup>(٥)</sup> كما مثل، والنفي بالاسم

(١) في (د): بين .

(٢) في (د): باختلاف .

(٣) في (د): فإني لم أجده .

(٤) يرى الأخص أنه ليس من شرط إعمال الوصف الاعتماد، وذهب الكوفيون إلى نحو ما ذهب إليه الأخص من عدم اشتراط النفي والاستفهام، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع على قاعدتهم، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد. ينظر ارتشاف الضرب ٢٦/٢، ٢٧، وأوضح المسالك ١/١٩١، وشرح الأشموني ١/١٩٠، والمصع ٢/٦-٧ .

(٥) في (د): بالأحرف .

[نحو] <sup>(١)</sup> « غير قائم الزيدان » <sup>(٢)</sup>، فعومل « غير قائم » معاملة « ما قائم »، والنفي بالفعل نحو « ليس قائم الزيدان » ف « قائم » اسم ليس، و « الزيدان » فاعل « قائم » سدّ مسدّ الخير، والاستفهام نحو: (أقائم الزيدان)، فالهمزة للاستفهام، و « قائم » مبتدأ، وهو صفة، و « الزيدان » فاعل أغنى عن الخير؛ لشدة شبهه بالفعل، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالهمزة كما مرّ، (أو) بهل نحو: (هل حسن الأخوان) ف « هل » حرف استفهام، والصفة مبتدأ، و « الأخوان » فاعل سدّ مسدّ الخير .

وشمل قوله: « أو » الاستفهام بالحرف كما تقدّم، والاستفهام بالاسم نحو: « ما فاعل الزيدان » و « من ضارب العمران » و « متى راجع البكران » و « أين قاعد صاحبك » و « كيف مقيم ابنك » و « كم ماكث صديقك » و « أين قادم رفيقك » وإنما لم يجعل المرفوع بالصفة خير فيهن؛ لأن الصفة قائمة مقام الفعل، والفعل لا يخبر عنه، فكذا ما قام مقامه .

وإنما عملت الصفة هنا لوقوعها بعد النفي والاستفهام، فقوي شبهتها بالفعل، فعملت عملته <sup>(٣)</sup> .

(فإن طابقت) أي: ساوت ومائلت الصفة الرافعة للظاهر أو ما يجري مجراه، بعد نفي أو استفهام (مفرداً) مذكوراً بعدها في إفراده نحو « ما قائم زيد » و (أقائم زيد أخوك) <sup>(٤)</sup>، واحتز بقوله: « مفرداً » عما إذا طابقت مثني أو مجموعاً

(١) ساقط من (د) .

(٢) أفاده من شرح التسهيل ٢٧٥/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٧٢/١ .

(٤) في النسختين: أقائم أخواك، والصحيح ما أثبت .

نحو: « أقائمان أخواك<sup>(١)</sup> ؟ أو أقائمون إخوانك ؟ » فإنها حينئذ خبر، لا مبتدأ<sup>(٢)</sup>؛ لأن المطابقة حاصلة بين اسم الفاعل وما بعده .

(فأمران) أي فيجوز في الصفة أمران:

أحدهما: / أن تكون مبتدأ، وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر؛ لشدة شبهه<sup>(٣)</sup> بالفعل .

والثاني: أن يكون ما بعدها مبتدأ، وهي خبر عنه مقدّم عليه لفظاً، مؤخر<sup>(٤)</sup> معنى، فهنا ثلاث صور<sup>(٥)</sup>:

أحدها: تقديم تثنية الصفة نحو: (أقائمان الزيدان)<sup>(٦)</sup> ويجب أن يكون حينئذ « الزيدان » فاعل الصفة قائم مقام الخبر .

وثانيهما: إفراد الصفة (كـ « أقائم زيد ؟ »)، ويجوز فيه الأمران كما علمت).

واعلم أنه لو عطف على هذه الصفة فعل، انفصل الضمير فتقول: « أقائم الزيدان بل قاعد<sup>(٧)</sup> هما »، قال أبو عثمان المازني: وتقول: « أقائم أخواك » (أم)<sup>(٨)</sup> قاعد، هذا هو القياس والوجه .

وحكى المازني: « أم قاعدان<sup>(٩)</sup> » بالضمير المتصل .

- (١) في الأصل: (أقائم) .
- (٢) انظر شرح المرادي للألفية ٢٧٢/١، والفوائد الضيائية ٢٧٧/١ .
- (٣) انظر الفوائد الضيائية ٢٧٧/١ وقد أفاده المؤلف منه .
- (٤) هذه الصور نص عليها الجاهلي في الفوائد الضيائية ٢٧٨/١ ونقلها المصنف بتصها .
- (٥) في (د): قائمان الزيدان .
- (٦) في (د): أو .
- (٧) انظر الارتشاف ٢/٢٥، قال أبو حيان: قال المازني: ولو قال قائل: زيد قائم جاز أن تقول منكراً عليه: أقائم هو ترفع هو بقائم، وتقول: قائم أخوك أم قاعد، هذا هو القياس... وحكى المازني أما قاعدان فأضمير المتصل على حد ما يضمير في اسم الفاعل .

(وأصله) أي: المبتدأ ما ينبغي (أن) <sup>(١)</sup> يكون المبتدأ عليه، ما لم يمنع مانع (التقدم) على الخبر لفظاً؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر، وحق العامل أن يتقدم كسائر العوامل، لا سيما على عامل لا يتصرف (فصح) لأجل أن حق الأصل في المبتدأ التقدم لفظاً (في داره زيد) مع كون الضمير عائد إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبةً .

ولا فرق بين أن يكون الضمير بارزاً مجروراً كما مثل، أو منصوباً نحو: «يضر به عمرو زيد»؛ لأن التقدير «زيد يضر به عمرو» أو مستتراً مرفوعاً نحو: «قائم زيد وفي الدار أخوك» .

ونقل ابن مالك إجماع النحاة على جواز: في داره زيد <sup>(٢)</sup>، وليس بشيء، بل فيه خلاف [عن] <sup>(٣)</sup> الأخفش، نقل عنه الصَّفَّار <sup>(٤)</sup> أنه إذا ارتفع زيد بالمجرور، منعها لأنه إذا (رفع) <sup>(٥)</sup> المجرور اسماً بعده، كان واقعاً في محله؛ لأنه عامل، فيلزم

(١) في الأصل: «ما يكون» .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ص: ٤٧: ويجوز في داره زيد إجماعاً، وانظر شرح التسهيل ٣٠٠/١، وقال أبو حيان في الارتشاف ٤٤/٢ قال ابن مالك: ويجوز نحو: في داره زيد إجماعاً، وليس كما ذكر، بل ذكر النحاس فيه خلافاً عن الأخفش، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف، وأجاز ذلك البصريون على الابتداء. وانظر المجمع ٣٥/٢ .

(٣) في الأصل: «على» .

(٤) هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي المشهور بالصفار، صاحب الشلوين وابن عصفور وشرح كتاب سيويه، مات سنة ٦٣٠ هـ. ينظر بغية الوعاة ٢/٢٥٦، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٧، والأعلام ٦/١٢ .

ولعل الذي نقل ذلك النحاس كما ذكره أبو حيان، قال: «ونقل النحاس المنع عن الأخفش إن رفع بالظرف» انظر الارتشاف ٤٥/٢ .

(٥) في (د): ارتفع .

من ذلك أن يتقدّم الضمير على مفسّره، وهو لا يجوز، وأجاز [ذلك]<sup>(١)</sup> جمهور البصريين<sup>(٢)</sup>؛ لأن زيدا مرفوع بالابتداء لا بالجرور، وذلك عندهم على التقديم والتأخير (لا صاحبها في الدار)، فإنه لا يجوز تقديم المبتدأ في هذه الصورة؛ لعود الضمير إلى الدار لفظاً ورتبة<sup>(٣)</sup>، وهو لا يجوز إلا في أبواب معلومة ليس هذا الباب منها .

وإن تأخر المبتدأ فيها (نحو « في ») الدار صاحبها، جاز؛ لتقدم ما يعود عليه الضمير لفظاً .

[تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً] :

(ويلزم) [أي]<sup>(٤)</sup> تقدّم المبتدأ على الخبر (إذا تضمن الصدر) أي: إذا اشتمل على معنى، وجب له صدر الكلام كالاستفهام والشرط، فإنه يجب حينئذ تقديمه؛ حفظاً لصدرتيه؛ لأنه مؤثر في الكلام، ومخرّج له عما هو عليه، وكل مؤثر فيه حقه صدر ذلك الكلام؛ ليعلم السامع من أول [الأمر]<sup>(٥)</sup> أنه نوع من أنواعه .

(وأضيف) المبتدأ (إليه) أي: المتضمن الصدر، فإن المضاف لشدة اتصاله بالمضاف إليه مع امتناع تأخره عن المضاف إليه، جعل المضاف بمنزلة كلمة

(١) ساقط من (د) .

(٢) انظر الارتشاف ٤٤/٢، والمساعد ٢٢٢/١ .

(٣) قال الرضي: ومن جوز ثمة « ضرب غلامه زيد » ينبغي أن يجوز هذا؛ لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشد .

(٤) في (د): يجوز في .

(٥) في الأصل: « إن » وما أثبتته من (د) .

(٦) في (د): الاسم .



واحدة مستحقة للصدر، يُقدَّر الاستفهام قبل المضاف .  
(وكان خبره فعله) أي: المبتدأ، واحترزَ عما لا يكون فعله كما في قولك:  
زيدٌ (قام) <sup>(١)</sup> أبوه / فإنه لا يلزم فيه تقديم المبتدأ؛ لجواز أن يُقال: «قام أبوه زيد»  
لعدم الالتباس .

(أو وقع) مجرد الخبر (بعد باب إلا) <sup>(٢)</sup> أو معناها (أو تماثلاً) أي المبتدأ  
والخبر في مجرد التخصيص <sup>(٣)</sup> بالمعمول، فإنه يلزم تقديم المبتدأ على الخبر في هذه  
الصور كلها (ك: مَنْ قام؟) مثالاً للمبتدأ المتضمن لصدر الكلام، فإن «مَنْ»  
فيه مبتدأ، وهي متضمنة لما له صدر الكلام؛ وهو الاستفهام .  
وأكثر ما يقع بعد اسم الاستفهام الجمل، فتعين إذ ذاك أن يكون اسم  
الاستفهام مبتدأ .

(وما جاء بك؟) مثالاً للمبتدأ المتضمن لصدر الكلام أيضاً، وهو كالمثال  
الأول، إلا أن هذا استفهام بما، وذاك بمن، وفائدة التمثيل بها؛ ليعلم أن لا فرق  
بين أن يكون المبتدأ المتضمن للصدر من أسماء الاستفهام أو من غيرها .  
(وأئهِم ضُربَ أكرمتُ) مثالاً للمبتدأ المتضمن للصدر أيضاً، فإن «أياً» فيه  
متضمنة لما له صدر الكلام؛ وهو الشرط <sup>(٤)</sup> .

(ومَنْ أبوك؟) مثالاً للمبتدأ المتضمن للصدر الذي خبره اسم مفرد؛ وهو  
الاستفهام، فإن معناه: (أهذا أبوك أم ذاك؟)، و(أبوك) خبر، وهذا مذهب

(١) في (د): قائم .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣٠٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٢٩٦، وشرح الرضي ١/٩٧، والفوائد الضيائية ١/٢٨٥ .

(٤) انظر شرح الجمل ١/٣٩٠، وشرح التسهيل ١/٢٩٦، والارتشاف ٢/٤٢ .

سيبويه والجمهور<sup>(١)</sup>، وذهب بعض النحويين<sup>(٢)</sup> إلى أن « أبوك » مبتدأ، وهو معرفةٌ و « من » خبره الواجب تقديمه على المبتدأ؛ لتضمنه معنى الاستفهام .

(وغلاقٌ من قام؟) مثالٌ للمبتدأ المضاف للمتضمن صدر الكلام، وهو الاستفهام المقدر قبل المضاف .

(وزيدٌ قام) مثالٌ للمبتدأ الذي يكون خبره فعله، فلو أخر زيد هنا التيسر بالفاعل، وزال معنى الابتدائية .

(وما بكرٌ إلا قائم) مثالٌ للمبتدأ الذي وقع مجرد الخبر بعد إلا، ومثله من التنزيل: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(أو إنما بكر قائم) مثال للمبتدأ الواقع بعد إنما؛ لأن باب إلا يشمل إلا وإنما، ومثله من التنزيل: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(وأفضل منك أفضل مني) هذا مثالٌ للمبتدأ والخبر، المتماثلين في أصل درجة التخصيص لا في قدره، فإنهما مخصصان بتوع واحد من التخصيص، وهو التخصيص بالمعمول، فيجب هنا تقديم المبتدأ على الخبر<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لا يتميز

(١) ينظر شرح الرضي ٩٧/١، والمغني ٤١٥/٢، ولم أعتز على ذلك في الكتاب .

(٢) قال الزنجاني في الكافي شرح الهادي ١٥٩/١: « فإن قلت: من أبوك؟ فألحسن أن يجعل « من » مبتدأ و « أبوك » خبر يقع كل شيء موضعه .

(٣) سورة آل عمران: آية: ١٤٤ .

(٤) سورة التمر: آية: ٥٠ .

(٥) سورة الرعد: آية: ٧ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٩٨/١، والمغني ٤١٥/٢، وشرح الرضي ٩٧/١ قال: ليس

هذا على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويتين من قيام

القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله:

بنونا بنو أبناتنا وبناتنا      بتوهن أبناء الرجال الأبعاد

حيثُ المتبداً من الخير، إلا باستقرار كل واحد منهما في موضعه (إلا بقرينة) تدل على تمييز أحدهما على الآخر، فإنه حيثُ لا يجبُ تقديمُ المتبداً على الخير (كـ « أبو يوسفَ أبو حنيفةَ رضي الله عنهما »)، فإنه [يجوز تقديم الخير] هنا على المتبداً؛ لوجود القرينة من حيث المعنى، فإن الخير هو مَحَطُّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تَدَكَّرُ الجملة لأجله فهو الخير، وهو قوله: « أبو حنيفة » إذ المعنى أن أبا يوسفَ في (زُهده) <sup>(١)</sup> وعلمه مثلُ أبي حنيفة، لا أن أبا حنيفة مثلُ أبي يوسف؛ لأن الأعلى لا يُشَبَّه بالأدنى عند قصد الحقيقة .

[حذف المتبداً]:

(وقد يُحذفُ) المتبداً لقيام قرينة لفظية أو معنوية (مثل) قول المستهلّ:  
 (الهِلالُ والله) <sup>(٢)</sup> أي: هذا الهلالُ والله، فحذفُ المتبداً / لقرينة مشاهدة الحال؛ لأنَّ مثلَ هذا الكلامِ إنما يُقالُ عند تحديق الأَبصار نحو: مَطَّلِعِ الهلالِ، ممن يسبقُ من الناس إلى رؤيته، يرفعُ صوته، فيمنعُه الاهتمامُ بذكر الهلالِ من أن يقول:  
 «هنا»؛ لأنه قد عَلِمَ أنهم يفهمون ما يعني، فكان الحذفُ أفصحَ لأمرين:  
 أحدهما: الاهتمام .

والثاني: العلم بأنه يشير إلى الهلال .

وإنما أتى بلفظ القَسَمِ كما مشى عليه ابن الحاجب في « كافيته » <sup>(٣)</sup> جرياً

وذلك لأننا نعرف أن الخير محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخير، وانظر شرح التصريح ١٧٣/١ .

(١) في (د): زاهده .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٤/١: المستهل طالب الهلال كما يقال لطالب

الفهم: مستفهم، ولطالب العلم: مستعلم، انظر شرح الرضي ١٠٣/١ .

(٣) الكافية: ٨٠ .

على عادة المستهلين غالباً، ولغلاً يُتوهم نصبُ الهلال عند الوقف .

(و) قد (يجب) حذفُ المبتدأ إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع؛ لي تعين المنعوتُ بدونه، لكونه مجرد المدح كما (في باب « الحمدُ لله الحميد<sup>(١)</sup> » بالضم) أي بضم (الحميد)، والتقدير: هو الحميد، أو مجرد الذم نحو: « أعوذ بالله من إبليسِ عدوِّ المؤمنين »، أو مجردِ الترحمِ نحو: « مررتُ بعبدِكَ المسكينِ »، فهذا ونحوه من النعوتِ المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، يجوز فيها النصبُ بفعلٍ ملتزمٍ إضماراً، والرفعُ بمتنظي الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره؛ لأنهم قصدوا إنشاءَ المدح وإضمارُ الناصبِ أمانةً عليه، ثم التزم الإضمارُ في الرفع؛ ليجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ<sup>(٢)</sup>.

وإنما وجب حذفُ المبتدأ هنا؛ ليعلمَ أنه كان في الأصل صفةً، فقطعَ لقصده المدح أو الذم أو الترحم أو غير ذلك، فلو ظهرَ [لم]<sup>(٣)</sup> يتبين ذلك، ولأنهم نصوا على أنه لا يجوز إثبات « هو » .

ويجب حذفه أيضاً إذا كان مخبراً عنه بمصدر، هو بدلٌ من اللفظ بفعله، وذلك في نحو قولهم: (« سمعٌ وطاعة<sup>(٤)</sup> »)، أي: أمرى سمعٌ وطاعةً، والأصل في

(١) انظر شرح الرضي ١/١٠٣، وفي الارتشاف ٢/٢٩ . الحمد لله أهل الحمد، وفي الهمع ١/١٠٤: الحمد لله أهل المدح، وفي شرح التسهيل ١/٢٨٧ كما ذكر المؤلف .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٧ فقد أفاد المؤلف منه .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) ينظر شرح التسهيل ١/٢٨٧، وقد استشهد بقول الشاعر:

فقال حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم بالحي عارف

أي: أمرى حنان، قال: « والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله » .

هذا النوع النصب؛ لأنه مصدرٌ جيءَ به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجر إظهارُ ناصبه؛ لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حُمِلَ الرفعُ على النصب، والتزمَ إضمارُ المبتدأ، وقد جاء إظهارُ هذا المبتدأ في الشعر، أنشد أبو الفتح بن جني في الخصائص<sup>(١)</sup>.

فَقَالَتْ عَلَيَّ اسْمُ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَّفْتُ مَا لَمْ أُعَدِّ<sup>(٢)</sup>  
(و) يجب حذفه أيضاً في مسألة أبي علي الشلوين وهي (زيدٌ الخبزُ  
أَكَلَهُ)<sup>(٣)</sup> بضم «أكل»؛ أي: هو أكله<sup>(٤)</sup>.

وهذا المبتدأ لا يجوز إظهاره، (و) يجب حذفه أيضاً في قولهم: (رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ  
رَامٍ).

(و) يجب حذفه أيضاً إذا كان مخبراً عنه بصريح القسم نحو قولهم: (في  
ذِمَّتِي لِأَتِمَّنَّهُ)، أي: في ذمتي ميثاق، أو عهد، أو يمين، أو قسم، فاقتصرنا على  
الخير كما اقتصرنا على المبتدأ في نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ»، وهذه المسألة ذكرها  
الفارسي<sup>(٥)</sup>، وشاهدنا من كلام العرب قول ليلى<sup>(٦)</sup> (الأَحْيَلِيَّة)<sup>(٧)</sup> تهجو

- (١) انظر الخصائص ٣٦٢/٢.
- (٢) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وانظر ديوانه ٣١/١، والخصائص ٣٦٢/٢، وتذكرة النحاة: ٦٠١، وشرح شواهد المغني ٣٢١/١، ٩٢٨/٢.
- (٣) هكذا في النسختين، وفيه نظر، فالمسألة لم أجدها لأبي علي الشلوين، بل المقصود - والله أعلم - أبو علي الفارسي حيث ذكر هذا المثال في الإيضاح: ٥٢، وقد استشهد بهذا المثال أيضاً صاحب باب الألباب: ٢٥٦.
- (٤) حيث أضمر لـ (الخبز) ناصباً؛ لأن ما بعده مشتغل عنه بضميره، ويكون ذلك الناصب خيراً لـ (زيد)، ويقدر مبتدأ (أكله) ويضم؛ لئلا يتوهم أنه جملة أخرى مستأنفة، والتقدير: زيد أكل الخبز هو أكله.
- (٥) انظر كتاب الشعر ٥٠٧/٢.
- (٦) هي ليلى بنت عبد الله بن الرجال بن شداد بن كعب من بني عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة، لها أخبار مع توبة بن الحمير، كانت بينها وبين النابغة مهاجاة.
- (٧) انظر فوت الوفيات ١٤١/٢، والنجوم الزاهرة ١٩٣/١، والأعلام ٥/٢٤٩. في (د): الأَحْيَلِيَّة.

النابعة<sup>(١)</sup> الجعدي:

تَسَاوَرُ سَوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا وَفِي ذِمَّتِي لَيْسَنُ فَعَلْتُ لَيْفَعَلًا<sup>(٢)</sup>

أي: في ذمّي يمين أو قسم .

(و) يجب حذفه أيضاً إذا كان مخبراً عنه بمخصوص في (باب «نعم»)، نحو: «نعم الرجل زيد»<sup>(٣)</sup>، فيجوز في (زيد) أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف واجب الإضمار (على قول) سيأتي بيانه في باب / نعم، والصحيح أنه مبتدأ، وما قبله خبر، وذكر غير المؤلف<sup>(٤)</sup> [مواضع] أخر<sup>(٥)</sup> يجب فيها حذف المبتدأ: أحدها: أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل [يتغزل] بها، ثم يقول: «دار فلان أو ديار فلانة» .

(١) هو قيس بن عبد الله بن علس بن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، عاش في الجاهلية والإسلام. انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، والغاني ٤/٥ .

(٢) من الطويل في ديوانها: ١٠١، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١/١٥١، وشرح السيراني ٤/٣٧، والاقتضاب: ٣٩٧، والبصرة والتذكرة ١/٤٣٣، والمقاصد النحوية ١/٥٦٩، وتخليص الشواهد: ٢٠٧ .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية ٣/١ .

(٤) انظر الارتشاف ٢/٣٠ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) في (د): يتغير .

الثاني: ما انتصب من المصادر توكيداً لنفسه نحو: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> فإنه يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره<sup>(٢)</sup>.  
[وكذلك كل ما انتصب بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره]<sup>(٣)</sup> وإن لم يكن رفعه مقيساً .

الثالث: قولُ العرب « مَنْ أَنْتَ؟ زَيْدٌ؟ » أي: مَذْكُورُكَ، حذفوا المبتدأ وُجُوباً حملاً على الناصب حين قالوا: « مَنْ أَنْتَ؟ [تذكر زيداً] » .  
الرابع: قولُ العرب: « لَا سَوَاءَ حَكَاهُ سَيُوبِيهِ<sup>(٤)</sup>، وتأويلُهُ على حذف مبتدأ، أي: هَذَا لَا سَوَاءَ، وهو واجبُ الحذف، والمبرد<sup>(٥)</sup> لا يمنعُ ظُهُورَهُ، وَقَدَرَهُ بَعْضُهُمْ بَعْدَ لَا؛ أَي: لَاهُمَا سَوَاءٌ .  
الخامس: قولهم « لَأَسَيِّمًا زَيْدٌ » بالرفع؛ أي: لَا شَيْءَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ .

[مسوغات الابتداء]:

(و) قد (يكون) المبتدأ (نكرة)، وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن المعرفة معنى مُعَيَّنًا، والمطلوبُ المهتمُّ الواقع في كلامهم إنما هو الحكمُ على الأمور المعينة، إلا أنه لا يقع نكرةً على الإطلاق، بل يُشْتَرَطُ التخصيص، ولذلك قِيدَ الحكم بقوله (لو تَخَصَّصَتْ) إذ بالتخصيص يقل اشتراكهما، فتقربُ من المعرفة،

(١) سورة النمل: آية: ٨٨ .

(٢) انظر الارتشاف ٣٠/٢، ومثله: ﴿صَبَغَةَ اللَّهُ﴾ و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ كما ذكره أبو حيان .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٣٠٢/٢ .

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٠/٢: « وأجاز المبرد والسيرافي إظهار المبتدأ في هذا » وانظر المجمع ٤٠/٢، ولم يتمكن من العثور عليه في كتب المبرد المطبوعة .

فِيحَسُنُ وَقَوْعُهَا مَبْتَدَأُ .

(أو أفادت) عدم الأفراد أو عدم المجموع من حيث هو مجموع (كما أحد غير مرزوق)، فإن النكرة فيها وضعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد وشموله، (فتعينت) وتخصّصت، فإنه (لا تعدد في جميع الأفراد)، بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات كقول ابن عباس رضي الله عنهما، وقد سئل عن فدية الحرم (في) (١) الجراد: « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ (٢) » يريد كل ثمرة على انفراد بها، خير من جرادة على انفرادها، كما قيل في توجيهه، وفيه نظر من وجوه:

أحدها: قوله « فتعينت » التعيين يُفيد انحصار المعين في عين واحدة، والعموم يُفيد شيوعة في أعيان تكثرت، فإن أفاد العموم الناتج من سياق النكرة في حيز النفي التَّعِينِ من جهة واحدة، فهو تناقض بين، وجمع المتناقضين مُحال، وبه علمت بطلان قوله: لا تعدد ... الخ .

الثاني: قوله: « جميع الأفراد » خطأ، ومعناه كل فرد من أفراد ذلك العام؛ لأن لفظ العام يقضي بطبيعته بتعدد الأفراد، فإذا أُنتج الخصوص تناقض أيضاً . والصواب بناءً على ما قيل: لا تعدد في مجموع الأفراد، لكنه (يلزم إفراد) (٣) العام الجمعي جمع عند البعض .

الثالث: قولهم: « وكذلك كل نكرة في الإثبات ... الخ، ليس [بمسلم] (٤) »

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر موطأ الإمام مالك ٤١٦/١ كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم .

وقد ورد الاستشهاد به في شرح الكافية الشافية ٢١٨/١، والمساعد ٢٥٣/١، وشفاء العليل ٢٨١/١ وغيرهما .

(٣) في (د): يلزم أن إفراد .

(٤) في (د): بمثله .



فإنها لا عموم فيها، والحكم فيها على الجنس بطريق البدل .  
والحق في التوجيه: أن يقال: إنها لما اعتمدت على أحد الأوصاف الثلاث  
التي هي النفي والاستفهام والتخصيص بصفة [أفادت] <sup>(١)</sup> .  
أما الثالث فواضح، وأما الأولان فيرجعان إليه أيضاً؛ لأن المنفي والمستفهم  
عنه موصوفٌ معنى، فيُفضى إلى تخصيصه بنوع تخصيص مقررٍ، سواءً كان  
الحكم على بعض الأفراد أو على كلها جميعاً أو مجموعاً، فتأمل فإنني لم أجده  
لغيري وهو بحثٌ نفيسٌ .

(ورجل مؤمنٌ ناج) فإن الرجل / صادقٌ بالمؤمن وغيره بطريق الشيعوع في  
الجنس، تخصص بالوصف فجعل مبتدأ، وناجٍ خبره (...<sup>(٢)</sup>) تخصُّ بتقديم  
الخبر، إذ هو وصف في المعنى، والموضوع موصوفٌ به <sup>(٣)</sup> وبعد سبق علمه لا  
يقدر التنكير للتقرب .

(وسلام على الحنيفة) فإن فيه التخصيص مطلقاً بنسبة المسلم والمسلم  
عليه .

وما قاله بعض النحويين من أن « سلام » من هذا النوع، وأعربَ  
﴿سلام﴾ <sup>(٤)</sup> مبتدأً صحيحاً؛ لما فيه من معنى الدعاء <sup>(٥)</sup>، وخبره شبه الظرف  
المحذوف أي: عليهم، والضمير للملائكة والروح (أو لسكان) <sup>(٦)</sup> الأرض،  
المعلوم من المقام، و « هي » خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره: « الحالة هي ﴿ حتى  
مطلع الفجر ﴾ <sup>(٧)</sup> » .

- (١) زيادة يقتضيها السياق .
- (٢) لم أتمكن من قراءة هذه الكلمة لأنها غير واضحة في الأصل، ومطموسة في (د) .
- (٣) في الأصل: « عمرو » .
- (٤) سورة الفجر: آية: ٥ .
- (٥) كالزخشي وأبي حيان وغيرهما، وينظر شرح المفصل ٩٣/١، وارتشاف الضرب  
٤٠/٢ .
- (٦) في (د): ولسكان، وهو خطأ .
- (٧) سورة الفجر: آية: ٥ .

(أو أكلب عندك أم رافضي شيعي) فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم بإثبات الحكم وهو الخبر عن أحدهما، وإنما يُجهل ثبوته لمعين، فسُئِلَ المخاطبُ عن تعيينه، فإن الحكم إذا كان معلوماً، صار الخبر في المعنى وصفاً يرجع في المعنى إلى النكرة؛ لأن [الخبر]<sup>(١)</sup> بآبُه أن يكون مجهولاً، وبآبُ الصفة أن يكون معلوماً، فكلُّ واحد من الكلب والرافضي قد تخصص بهذه الصفة، فقرب من المعرفة، فجعل مبتدأ، وعندك خبره .

(وشرُّ أمرهُمَا)<sup>(٢)</sup> فإنه يتخصَّصُ بما يتخصَّصُ به الفاعل لشبهه به، إذ يُستعملُ في موضع: ما أمرهُمَا (إلا شرُّ، وما)<sup>(٣)</sup> يتخصَّصُ به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه، فإذا قلت: (جاء)، علِّم منه أن ما يُذكرُ بعد أمر يصحُّ أن يحكم عليه بالجمي، فإذا قلت: « رجلٌ » فهو في قوة رجلٍ موصوفٍ بصحة الحكم عليه بالجمي .

تنبيه:

هذا التوجيه يؤيد ما أسلفناه لك في بحث التخصيص، فتدبره تجده قريباً منه إن لم يكن عينه<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن هذا الكلام لا يُقالُ إلا في وقت أو مكان مخوفٍ لا يهْرُ الكلبُ في مثله إلا لشرِّ، وجرّت العادة لذلك، وإلا فالكلب يهْرُ لغير الشرِّ كثيراً، فأراد

(١) ساقط من (د) .

(٢) المثل المشهور هو: « شرُّ أمرٍ ذَا نابٍ » وهو الذي يمثل به في كتب النحو، ويضرب فيما يستدل به على الشر. ينظر الأمثال ٣٧٠/١، والمستقصى ١٣٠/٢، وشرح ابن يعيش ٨٦/١، وشرح الرضي ٨٩/١ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) انظر ص: ١٥٩ .

أن يقول: (ما أهرهُمَا شر) ، ثم لما تحقَّق الشر، أتى بالحصَر فقال: (ما أهرهما إلا شر)، ثم قدَّمَ الشَّرَّ لاهتمامه وشدة خوفه فقال: (شرُّ أهرهما) (وقوله: لَقَدْ أَلَبَ الْوَأَشُونَ أَلْبًا بِجَمْعِهِمْ) فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلٌ<sup>(١)</sup> فإن في النكرة هنا معنى الدعاء عليهم<sup>(٢)</sup>، يدعو على (الوشاة)<sup>(٣)</sup> بأن التراب والجنْدَل (وهو الحجارة) تسدُّ أفواههم، ولا يحصل ذلك إلا بموتهم، فكأنه دعا عليهم به وتمنَّاه، والوشاة جمع واشٍ وهو الذي يُزَوِّقُ الكلامَ للعاشق<sup>(٤)</sup> حُجَّةً على إبطال عشقه، وقد جاء في محبوه.

فهذه جملة ما ذكره المؤلف من الأشياء التي شاركت المعرفة في مطلق التخصيص، لا في خصوصه بقيد، وتصل بالتفصيل إلى سبعة<sup>(٥)</sup>، وزاد غيره أموراً<sup>(٦)</sup> وأنهاها إلى ثلثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها ترجع إلى العموم

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣١٥/١، والمقتضب ٢٢/٣، وشرح أبيات سيويه ٣٨٣/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦١/١، وشرح المفصل ١٢٢/١، وشرح التسهيل ٢٩٥/١، وشروح سقط الزند: ١١٦٦، والممع ١٣٠/٣.

وألب: جمع، والترب والجنْدَل: كناية عن الخيبة؛ لأن من ظفر بها لم يحفظ بطائل، والجنْدَل: جمع جندلة وهي الحجارة.

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٩٥/١.

(٣) في (د): الواشين.

(٤) لم أجد من ذهب إلى هذا المعنى، وانظر الصحاح واللسان (وشى).

(٥) انظر لباب الإعراب للإسفرائيني: ٢٤٨.

(٦) هذه هي عبارة ابن هشام في شرح قطر الندى: ١١٥، وشنور الذهب: ١٨٢،

وانظر شرح التسهيل ٢٨٩/١-٢٩٦، والممع ٢٧/٢-٣٢.

والخصوص<sup>(١)</sup>.

وأقول: لا دخلَ لعمومٍ وخصوصٍ من حيث هما في مبحثنا، نَعَم إن أُريدَ بالخصوصُ من تخصيص النكرة من بين أفرادها الشائعة في جنسها، فهو التخصيصُ، لا الخصوصُ إلا على ضربٍ من المجاز، ولا دخلَ حيثُ للعموم إلا بطريق اللزوم والاستطراد، فتدبَّرْ فلم أرَ / مَنْ نَبَّهَ عليه .

\* \* \*

---

(١) انظر شرح قطر الندى: ١١٥، وشرح شذور الذهب: ١٨٢ .

## [الخبر]

ولما أنهى المؤلفُ الكلامَ على ما يتعلق ببحث المبتدأ وأحكامه، شرع في الكلام عن الخبر فقال:

(الخبر) أي: خبرُ المبتدأ؛ لأنَّ الباب له، لا مطلقَ الخبر .

(وإلا دخل) <sup>(١)</sup> فيه الفعلُ المضارع في حالة رفعه؛ لما يتبين من حدّه .

وأعلم أن الخبر في اللغة: الزيادة، يُقالُ « ناقةٌ خَيْرٌ » أي: كثيرةُ اللبن <sup>(٢)</sup>،

ووجه النقل أن خبرَ المبتدأ علمٌ [يزداده] <sup>(٣)</sup> السامعُ ويُعلمُه .

وفي اصطلاح النحويين مختلفٌ فيه، وأحسنُ حدوده وأحصرُها:

(مسندٌ غيرُ الصفة) فقوله: (مسند) معناه ما يُوقَع به إسنادٌ، واحترزَ به عن

الضرب الأول من المبتدأ، فإنه مسندٌ إليه لا مسندٌ، وقوله: « غيرُ صفة » أي:

غيرُ مشتقٍ؛ ليكون خيراً وحدّه، وهو الجامد [لفروعه] <sup>(٤)</sup> من الضمير على الأرجح <sup>(٥)</sup> .

واحترزَ به عما فيه ضميرٌ مستكنٌ على ما ذكِرَ من الراجح، وتمثله بـ « زيدٌ

قائمٌ » لا يأباه، فهو ليس اختياراً لمقابله <sup>(٦)</sup> فهو الجامدُ كقوله <sup>(٧)</sup>:

(١) في (د): ولا دخل .

(٢) انظر اللسان (خير)، وانظر شرح التصريح ١٦٠/١ .

(٣) في (د) غير واضحة .

(٤) في (د): لفروعه .

(٥) الأرجح من مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الجامد قد يتحمل

الضمير أيضاً. انظر الإنصاف ١/٥٥-٥٧، واتلاف النصرة: ٣١ .

(٦) كذا في (د) ، وفي الأصل: المقابلة .

(٧) هذا جزء من بيت من الطويل وتمامه:

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ ..... .

فإن « طلاق » مسندٌ إلى « أنتِ » (ليس) <sup>(١)</sup> بصفة نحوية ولا اصطلاحية، وكذلك « عزيمة » إن جُعِلَ (خيراً) <sup>(٢)</sup> وكذا مثله « ثلاث » إذ لا ضمير فيها . ولا يردُّ المضارعُ حيثُذ، ولا المشتقُّ العامل؛ لأن الخبر الجملةُ الصادقُ عليها التعريف .

واعلم أن العاملَ في المبتدأ والخبر على رأي أبي عمر الجرمي <sup>(٣)</sup> وأبي سعيد السيرافي <sup>(٤)</sup> وكثير من نخاة البصرة <sup>(٥)</sup> هو هذا التجريدُ المسمَّى بالابتداء، ولا شكَّ أنه من المعاني دون الألفاظ. بمعنى الابتداء عاملٌ في المبتدأ والخبر، رافعٌ لهما،

... ومن يخرق أعق وأظلم

ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس العلماء للزجاجي: ٢٣٨، وشرح المفصل ١٢/١، والارتشاف ٥١٥/١، والمغني ٥٣/١، ٥٤، وشرح شواهد المغني ١٦٨/١ .

وفي البيت شاهدان الأول: « فَأَنْتِ طَلَّاقٌ » حيث ارتفع « طلاق » موقع طالق، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذات طلاق . الثاني: قوله: « والطلاق عزيمة » حيث جاءت الجملة اعتراضية .

(١) في (د): وليس .

(٢) في (د): خيراً .

(٣) هو صالح بن أبي إسحاق البصري، فقيه عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، له من التصانيف مختصر في النحو، وكتاب السير وغيرهما، مات سنة ٢٢٥ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٨/٢ .

وقد جاء في النسختين: « أبو قلابة » هكذا وهو خطأ إذ المقصود أبو عمر الجرمي، وفرق بينه وبين أبي قلابة الجرمي الشاعر، وهذا غلط من الناسخ . وانظر الإنصاف ٤٨/١، والارتشاف ٢٨/٢، والمساعد ٢٠٦/١ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٨/٢ .

(٥) انظر المفصل: ٢٤، والتبيين: ٢٢٩، والارتشاف ٢٨/٢، والمساعد ٢٠٥/١، والجمع ٨/٢ .

وهو اختيارُ ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، وابنِ معطٍ<sup>(٢)</sup>، والمفهومُ من كلام المؤلف هنا .  
وأما عند غيرهم؛ فقال أبو العباس الميرد<sup>(٣)</sup> وجماعة: « إن الابتداءَ عاملٌ في  
الابتداء، وإن المبتدأَ عاملٌ في الخبر » .

وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: المبتدأُ عاملٌ في الخبر، والخبرُ عاملٌ في المبتدأ، وعلى هذا  
لا يكونان مجردين من العامل اللفظي .

فهذه ثلاثُ مذاهبٍ للنحاة في الرفع للمبتدأ أو الخبر، والاحتجاجُ لها  
يستدعي تطويلاً لا يليقُ ذكرُهُ هنا<sup>(٥)</sup> .

(فيطابق) أي حدُّ الخبر (مشتقاً نحو: زيد قائم)؛ لصدقه عليه، فإنه مسندٌ  
غيرُ صفة، إذا الخبرُ الصفة مع ما فيها من الضمير المستكنُّ الراجع إلى المبتدأ،  
والمعنيُّ بالمشتق في هذا الباب ما يعملُ عمَلَ فعلٍ من الأسماء، والمضارعُ لها من  
الأفعال نحو: « هما يقرمان » .

واختلف النحاة في لفظ المشتقِّ عرفاً .

(١) انظر الكافية: ٧٤ .

(٢) انظر ألفية ابن معط بشرح ابن القزاس ٨١٤/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٤٩/٢، وقد صرح فيه: بأن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ، وتابعه  
ابن السراج كما في الأصول ٥٨/١، وما أشار إليه المؤلف هو مذهب سيوييه،  
وانظر الكتاب ٢٧٨/١، وقد نسب أيضاً إلى الميرد. انظر الارتشاف ٢٨/٢،  
والمساعد ١٠٥/١ .

(٤) انظر الإنصاف ٤٨/١، وائتلاف النصرة: ٣٠، ٣١، والتمييز: ٢٢٤، وشرح  
المفصل ٨٣/١، ٨٤ .

(٥) لمزيد إيضاح انظر الإنصاف ٤٨/١، وشرح التسهيل ٢٧١/١ .

فذهب ابن مالك<sup>(١)</sup> وتابعوه: [إلى]<sup>(٢)</sup> أنه ما دلّ على متّصفٍ مَصْرُوعاً من مصدرٍ مستعملٍ أو مقادِرٍ، [فذر المصدر المستعمل] نحو: ضاربٍ ومضروبٍ، وحسنٍ وأحسنٍ منه، [وذو المصدر المتدر نحو]: ربيعةٌ وحَزْوَرٌ<sup>(٣)</sup> وقَفَاخِرٌ، من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال، فيقدر لها مصادر، كما تُقدَّرُ للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر .

وذهب أبو حيان إلى أنه المبنيُّ من المصدر أو من الاسم غير المصدر، دالاً على ما اشتقَّ منه، وعلى المحل القائم به معنى المصدر، والاسمُ غيره .  
/ وذهب ابن إياز<sup>(٤)</sup> أنه المبنيُّ من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونحو ذلك . يريد أنفسَ ما ذُكِرَ؛ لا أنها موادُّ البناء .

و « من » في قوله: « من اسم الفاعل .. » الخ لبيان الجنس، لا أنها للتبعض، ونعني بالجنس جنسَ المبنى لا المبني منه، (فأراد)<sup>(٥)</sup> بقوله: « ونحو ذلك ، كلُّ اسمٍ دلَّ على حدث وزمان ونسبة لمعمول، وفحواه يلوح إلى عدم دخول الفعل الغاير فيها، ولا يلزمه نفي الحكم، لوجود المشابهة فمعينة بطريق الأصلة والفرعية للمضارع، فلا يخرج، لكن أقربها القولُ الأوَّلُ .

(وكذا) أي: هكذا الحكمُ في مطابقة الحدِّ المشتقِّ يُطابقُ (جملةً) اسميةً أو فعليةً (فيها) أي الجملةُ (رابطٌ) يربطها بالمبتدأ، يُسمَّى العائدُ كـ «زيدٌ قام أبوه» «زيدٌ» مبتدأ، و« قام » فعل ماضٍ، وه أبوه ، فاعل، والهاء مضاف إليه، والجملة

(١) انظر شرح التسهيل ١/٣٠٤ .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) الحزور: الغلام القوي، انظر اللسان (حزر) .

(٤) انظر المحصول: ورقة: ٢-١ .

(٥) في (د): وأراد .



في موضع رفع خبر المبتدأ، والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير (، أو «زيدٌ أخوه قاعدٌ») فـ «زيدٌ» مبتدأ أولٌ، و «أخوه» مبتدأ ثانٍ، و(الماء) مضاف إليه، و«قاعده» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الضمير، والمثال الأول للجملة الفعلية الواقعة خيراً، والثاني للاسمية كذلك .

(وقوله) تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فـ «أنتم» مبتدأ، و «لا» نافية تعمل عمل «إن»<sup>(٢)</sup>، و «مرحباً» اسمها منصوبٌ بها، و «بكم» خبرها، والرابط الضمير، وجملة لا ومعموليها خبرٌ عن «أنتم»، ولا ضرورة لتقدير فعلٍ يُنصبُ به المصدرُ فيُحذفُ، خلافاً لمن زعمه<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ مرحباً صار علماً على الترحيب عرفاً، وإن كان أصلُ استعماله منصوباً بالمصدرية بتقدير عامله الفعل، فلا احتياج [للتكلف]<sup>(٤)</sup>، ولا تخلفٌ لشرط إنَّ، وهذا مثالٌ لجملة حرفية على القول بتسميتها كذلك، أو يُفيد أن الجملة الاسمية تقع خيراً [بالربط]<sup>(٥)</sup> ولو دخلَ عليها ناسخٌ .

(و) نحو: (زيدٌ والله لأضربنه)، «زيدٌ» مبتدأ، ومجموعُ جملة القسم والجوابِ خبرُهُ، لا مجردُ جملةِ الجوابِ، وهي (لأضربنه)، فلا يلزمُ التناهي كما

(١) سورة ص: آية: ٥٩ .

(٢) في (د): كان .

(٣) قال العكبري في التبيان ١١٠٥/٢: «ومرحباً منصوب على المصدر، أو على

المفعول به؛ أي: لا يسمعون مرحباً، وانظر الدر المنون ٣٩٢/٩ .

(٤) ساقط من (د) .

(٥) في (د): بالربط .

زعم ثعلب<sup>(١)</sup>، إذ لا يلزم من عدم محليّة الجزء محليّة الكلّ، كذا قيل في ردّ كلامه، والصواب ما ذكره؛ لتصريح أرباب المعقول أن ما ثبت للبعض يثبت للكل .

والحق في رده: أن يُؤوّل بجمليتين؛ جملة القسم المحذوف مبتدؤها وهو «بمبني والله»، وجملة الجواب، والتمثيلُ بذلك للإشعار بعدم الفرق بين جملة فأكثر، ولو حذِفَ منها أحدُ رُكنيها، فتدبّرهُ فإنه من النفائس، ورابطُ جملة القسم الضميرُ في الجواب .

ولقائل أن يقول: المشتقُّ مع الضمير المستكنّ من قبيل الجملة، فلم أفرِدَ في حكمِ دونها؟

والجواب: أن ضميره واجبُ الاستار [فيما]<sup>(٢)</sup> يحصلُ معنى المبتدأ، ويبرز فيما عداه، كما مثل بالجملة، (وقد يُحذفُ هو)، أي: نفسُ الرابط من الجملة الواقعة خبراً إذا كان معلوماً، وذلك الحذف يكون على سبيل السماع أو على سبيل القياس .

(فالأول: نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣١٠/١: «وروي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضاً منع ضعيف إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه كقوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبؤتهم في الدنيا حسنة﴾ وكقول الشاعر:

قلت من عيل صبره كيف يسلو صالياً ناراً لـ سوعة وغرام  
وانظر المجمع ١٤/٢ .

(٢) مكررة في (د) .

(٣) سورة الشورى: آية: ٤٣ .

أي: إن ذلك منه، / فحذِفَ الرابط للعلم به، ويجوز أن يكون الرابط في هذه الآية بالمعنى من غير أن يكون (هنا شيئاً محذوفاً)<sup>(١)</sup> من الجملة الواقعة خبراً؛ لأن «من» مبتدأ، والجملة من «إن» واسمها وخبرها في موضع رفع خبر «من» .

ولا رابط للجملة بمن إلا المعنى من جهة أن ذلك إشارة لصبر الصابر وغفرانه، وكأنه قال: إنَّ صبره وغفرانه لمن عزم الأمور، وإنما كان مشاراً به إليه؛ لأن الصبر والغفران المضافين إلى الصابر والغافر اثنان، على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup> أشار به (ذلك) وهو مفردٌ إلى اثنين؛ لأن المعنى بين [الفارضة]<sup>(٣)</sup> والبكر، وإذا جعل (ذلك) إشارةً إلى الصبر والغفران المضافين إلى الصابر، فإن ربطه إلى الجملة بالمبتدأ إنما هو بالنظر [للمعنى]<sup>(٤)</sup>، لا إلى اللفظ، ألا ترى أن المبتدأ لا ترجع الإشارة إليه، وإنما ترجع إلى صبره وغفرانه، وهما خلافاً، لكنه لما أفاد من المعنى ما يفيد صبره وغفرانه، ساغ (الرابط)<sup>(٥)</sup> .

ونحو: (وثوبٌ لبيست)، أي: لبيستهُ، فحذِفَ الرابط (للعلم به، وللسماع)<sup>(٦)</sup>، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي<sup>(٧)</sup>:

- (١) غير واضح في الأصل .
- (٢) سورة البقرة: آية: ٦٨ .
- (٣) في (د): الفاضة .
- (٤) في (د): إلى المعنى .
- (٥) في (د): الرابط .
- (٦) في (د): للعلم والسماع .
- (٧) البيت من المتقارب في ديوان امرئ القيس: ١٥٩، وقد ورد في: الكتاب ٨٦/١، والمختضب ١٢٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/١، والمعنى: ٨٢٩، والمقاصد النحوية ٥٤٥/١، والأشياء والنظائر ١١٠/١، والخزانة ٣٧٣/١، ومعنى البيت: أنه طرق محبوبته في ذحول على خيفة من الرقباء، فجعل يزحف أي: يمشي رويداً لئلا يُشعر به . وفي هذا البيت شاهد آخر غير ما أشار إليه المؤلف، وهو الابتداء بالنكرة، والذي سوغ ذلك قصد التنويع .

وَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ قَتُوبٌ لَبَسْتُ وَتَوْبٌ أَجْرٌ

(والثاني): وهو ما حذف منه الرابطُ على سبيل القياس نحو قولهم: (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرَاهِمٍ) فـ « السَّمْنُ » مبتدأٌ أوَّلُ، و« مَنْوَانٌ » مبتدأٌ ثانٍ، و« درهم » خبرٌ عن المنَّوين، والجملة من قولك: « مَنْوَانٌ بِدَرَاهِمٍ » خبرٌ عن السَّمْنِ، والتقدير: مَنْوَانٌ منه بدرهم، فهذا الضميرُ هو الرابطُ هنا، ولما كان المنوان بعضُ السَّمْنِ، وبعضُ الشيء جزءٌ منه، جاز حذفُ (منه) للعلم [به] <sup>(١)</sup>، و(منه) المحذوفةُ صفةٌ للمنَّوين، ولذلك جاز الابتداء به، ومثله (الْبُرُّ الْكُرُّ بَسِيَّتَيْنِ) أي: الكرُّ منه، والفرق بينهما أن « منه » حالٌ هنا من « الكر »؛ لأنه معرفةٌ، و« منه » هناك صفةٌ، فموضعه رفعٌ، وإنما جاز أن تقع الجملةُ خبراً؛ لإزالة اللبسِ في بعض الأحوال، ألا ترى أنك (لو) <sup>(٢)</sup> قلتَ بدل قولك: (زيدٌ أبوه منطلقٌ): أبو زيد منطلقٌ، لالتبس بالكنية، فإن قدِّمتَ « زيدٌ » زال اللبسُ، و(عَلِمَ) <sup>(٣)</sup> أنَّ له ولداً .

وهنا تنبيهان:

أحدهما: إنما احتاجت الجملةُ هنا وفي الصلة إلى رابط؛ لأن أصل الجملة الاستقلالُ، وإذا وقعت خبراً أو صلة، خرجت عن ذلك الأصل، وصارت متممة لغيرها، فاحتاجت لرابط يُفهمُ ذلك .

الثاني: أن الجملة إذا كانت نفسَ المبتدأ في المعنى لم يُحتج إلى رابط كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup>؛ لأن هذه ثلاثة أسماء مسماهما واحد .

(١) ساقط من: (د) .

(٢) في (د): إذا .

(٣) في (د): واعلم .

(٤) سورة الإخلاص: آية: ١ .

وكقوله ﷺ<sup>(١)</sup>: « أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِن قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »؛ لأن لا إله إلا الله هو نفس القول، وكذا قولهم<sup>(٢)</sup>: « هَجَّرَ أَبِي بَكْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أي: قوله في الهاجرة، وكذا قولك: « كَلَامِي زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ »؛ لأن «زيدٌ منطلقٌ» هو نفسُ الكلام .

فإذا كانت الجملةُ خلافَ ذلك بأن كانت أجنبية عن المبتدأ كما تقدم أمثله في كلام المؤلف رحمه الله تعالى، فإنها تحتاج إلى الرابط كما ذكرناه في التنبيه الأول .

### [حذف الخبر]:

(و) قد يحذف (الخبر) لقيام قرينة دالة على المحذوف، (أيضاً) مصدرٌ أضّ بالمدِّ إذا عاد من القرائن المجوّزة لحذف الاستفهام عن المخبر عنه، (كـ «زيدٌ») في جواب مَنْ قال: (مَنْ عندك؟) أي: زيدٌ عندي .

(و) منها أيضاً حذفه بعد « إذا » الفجائية، (نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ»)، أي: فإذا السبع حاضرٌ، وهو قليلٌ، وثبوته أكثرٌ، ولذلك لم يرد في التنزيل بعد إذا [الفجائية]<sup>(٣)</sup> إلا ثابت الخبر كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلسَّائِرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه الإمام مالك، وانظر الموطأ: ١٤٣ رقم الحديث: (٥٠٠) وص: ٢٩١ برقم (٩٥٥) .

(٢) انظر المغني ٢/٤٩٨-٥٠٢ ومعنى هجّر فلان أي: كلامه ودأبه وشأنه، ويحتمل أيضاً ما أشار إليه المصنف، وانظر اللسان (هجر) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سورة طه: آية: ٢٠ .

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٠٨ .

(٦) سورة يس: آية: ٥٦ .

(٧) سورة الزمر: آية: ٦٨ .

﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾<sup>(١)</sup> (وقد يلتزم)، أي: حَذَفُ الخَيْرِ (بِالِزَامِ غَيْرِهِ) أي غيرُ الخَيْرِ (فِي مَحَلِّهِ) أي فِي مَحَلِّ الخَيْرِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ صُورٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا:

الأولى: خَيْرُ المَبْتَدَأِ الَّذِي بَعْدَ لَوْلَا الامْتِنَاعِيَّةِ، (نَحْوُ: «لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكُ عَمْرُو»، أي: لَوْلَا عَلَيَّ مَوْجُودٌ لَهْلَكُ عَمْرُو؛ لِأَنَّ لَوْلَا تَدَلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ، فَتَدَلُّ عَلَى الِوَجُودِ، وَقَدْ التَزَمَ فِي مَحَلِّ الخَيْرِ جَوَابُ لَوْلَا، فَيَلْزَمُ حَذْفُهُ وَجُوبًا؛ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ، وَالتَّزَامِ قَائِمٍ مَقَامَهُ، هَذَا إِذَا كَانَ الخَيْرُ كَوْنًا مُطْلَقًا، وَإِمَّا إِذَا كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ حَذْفُهُ وَجُوبًا، كَمَا فِي قَوْلِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

وَلَوْلَا الشُّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَيْدٍ

هَذَا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ<sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ الفَرَاءُ<sup>(٤)</sup> وَابْنُ كَيْسَانَ<sup>(٥)</sup> مِنَ المَقْدَمِينَ وَأَبُو مَنْصُورِ الجَوَالِيقِيِّ<sup>(٦)</sup> مِنَ

(١) سورة النازعات: آية: ١٤ .

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوان الشافعي: ٤٦، ووفيات الأعيان ١٦٧/٤، ومعجم الأدباء ٢٨١/١٧، وتذكرة الحفاظ: ٣٦١ .

(٣) انظر الإنصاف ٧٠/١، وشرح التسهيل ٢٨٣/١، والارتشاف ٢٠/٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٨٣/١ قال: «وروي عن الفراء أن لولا الامتناعية هي الرافعة للاسم بعدها». وانظر شرح الرضي ١٠٤/١، والارتشاف ٢١/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٨٨/١ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، أخذ عن المبرد وتعلب، كان إماماً في العربية، توفي سنة ٢٥٥ هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٨/١، وإنباه الرواة ٥٧/٣-٦٠، وهدية العارفين ٢٣/٢ .

وانظر رأيه في شرح الرضي ١٠٤/١، والارتشاف ٢١/٢ .

(٦) هو موهوب بن أحمد بن الأخضر بن الحسن الجواليقي، إمام أهل عصره في اللغة، قرأ

المتأخرين إلى أن الاسم بعد لولا مرفوع بنفس لولا لا بالابتداء .  
 وذهب الكسائي<sup>(١)</sup> إلى أنه مرفوع بفعل مضمر تقديره « لولا وُجِدَ أو  
 حَضَرَ .

(و) الصورة الثانية: خيرُ المبتدأ المقسم به إذا كان قَسَمًا صريحاً نحو:  
 «لَعْمَرُكَ لَا كُتِبَتْهُ» فـ «لَعْمَرُكَ» مبتدأ حُذِفَ خبره للعلم به، وسدَّ جوابُ  
 القسم مسدِّد؛ أي: لعمرُك قَسَمِي أو يميني، وكذا «أَيْمَنَ اللهُ»، ولو كان المبتدأ  
 مراداً به القسم وليس بصريح، جاز حذف الخبر وإثباته، فتقول: «عهد الله  
 لأفعلن<sup>(٢)</sup>»؛ لأن «لعمرُك» و «أَيْمَنَ اللهُ» لا يستعملان إلا في قَسَمٍ، و «عهد الله  
 لا يُشعِرُ بالقسم حتى يُذكَرَ المقسم عليه .

(و) الصورة الثالثة: خيرُ المبتدأ الذي هو مصدر، أو [في]<sup>(٣)</sup> تأويله، منسوباً  
 إلى الفاعل أو إلى المفعول أو كليهما، وبعده حال، أو كان اسم تفضيل مضافاً  
 إلى ذلك المصدر، وذلك نحو: «ذهابي راجلاً» و «ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا وَبِكْرًا»

الأدب على أبي زكريا التبريزي وأبي الفوارس طراد بن محمد اليزيدي، له مصنفات  
 منها: شرح أدب الكاتب، وكتاب العرب، وكتاب العروض وغيرها، توفي سنة  
 ٥٤٠ هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٠٨/٢، وإنباه الرواة ٣٣٥/٣، ومعجم  
 المؤلفين ٦٣/١٣ .

وانظر رأيه في شرح الرضي ١٠٤/١، والارتشاف ٢١/٢، وشرح التصريح  
 ١٠٤/١ .

(١) انظر الإنصاف ٧٠/١، وشرح الرضي ١٠٤/١، والفوائد الضيائية ٢٩٦/١،  
 والجمع ٤٣-٤٢/٢ .

(٢) هذا مثال لحذف الخبر، وقد يؤكد الخبر نحو: عهد الله يجب الوفاء به، وانظر شفاء  
 العليل ٢٧٤/١، والفوائد الضيائية ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ٢٨٩/١ .

(٣) ساقط من: (د) .

قائماً» و «تَضَارَبْنَا قَائِمِينَ»، و «أَنْ ضَرَبْتُ خَالِدًا قَائِمًا»، و «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ»<sup>(١)</sup> (مَلَّتُونَا)، و «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا، وَهُوَ فِي الدَّارِ»، فـ «ضَرَبُ» مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ، و «زَيْدٌ» مضافٌ إليه، و «عَمْرٌ» مفعولٌ به بالمصدر، و «بَكَرًا» معطوفٌ عليه، و «قَائِمًا» حالٌ، والخبرٌ محذوفٌ مقدرٌ قبل الحال على مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>، والتقدير «ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا أَوْ بَكَرًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَي: إِذَا وُجِدَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ، وَأُقِيمَتِ الْحَالُ مُقَامَهُ، وَصَارَتِ الْحَالُ مُلْتَزِمَةً؛ لِقِيَامِهَا مَقَامَ اللَّازِمِ وَهُوَ الْخَبَرُ، وَلِزُومِ الْخَبَرِ / فِي (الْقَرِينَةِ) خِلَافَ الْأَصْلِ، وَهُوَ إِمَّا لِمُقْتَضَى سَمَاعِي كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ مَعْنَوِي كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيْتٍ      إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ  
 إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا      كَأَسِفًا حَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

إذ لو قال: إنما الميتُ مَنْ يعيشُ بفقرٍ كثيراً، لم يصحَّ المعنى، وقس على ذلك إعرابَ الباقي .

وفي كلٍّ من هذه الأمثلة التي مثلَ بها المؤلفُ خلافًا؛ أما «ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا وَبَكَرًا قَائِمًا» فقد خالف فيه الكوفيون والأخفشُ وابنُ بَرّهان .

(١) هو ما يتخذ من الخنطة والشعر، انظر اللسان (لت) .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٨٠/١، وشرح الرضي ١٠٦/١، والارتشاف ٣٤/٢، الفوائد الضيائية ٢٧٦/١ .

(٣) البيتان من الخفيف، وهما لعدي بن الرعلاء، وقد رد الاستشهاد بهما في: شرح قطر الندى: ٢٣٨، وقد ورد الأول منهما في البيان لابن الأنباري لشاهد آخر، وانظر شرح الأشموني ١٣٠/١، والخزانة ٥٣٠/٦ .



أما الكوفيون فجعلوا « قائماً » من متعلقات المبتدأ، وليس حالاً، والأصل: «ضربُ زيدٍ عمراً أو بكرةً قائماً حاصلٌ» ويلزمُهُم حذفُ الخبر من غير شيء يسدُّ مسدَّهُ، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال<sup>(١)</sup>.

وأما الأخفش<sup>(٢)</sup> فجعلَ الخبرَ الذي سدَّت الحالُ مسدَّهُ مصدراً مضافاً إلى صاحب الحال أي: «ضربُ زيدٍ عمراً أو بكرةً ضربُهُ قائماً<sup>(٣)</sup>» ويلزمه أن يُفهم من عين الخبر نفس المفهوم من المبتدأ، وهو لا يصحُّ.

وأما ابنُ برهان<sup>(٤)</sup> فأجاز رفعَ قائماً، وجعله خبراً عن (ضربُ زيدٍ)، وهذا غيرُ ممتنعٍ.

وذهبُ ابنُ عمرو الحلي<sup>(٥)</sup> إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له<sup>(٦)</sup>؛ لكونه بمعنى

- (١) انظر شرح الرضي ١/١٠٧، وشرح الهادي ١/١٨١، ١٨٢، والفوائد الضيائية ٢٩٧/١، والممع ٤٦/١.
- (٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٠-٢٨٢، وقد صوب ما ذهب إليه الأخفش، قال: «فتبت بمجموع ما ذكرته.. أن الأوجه بالصواب ما ذهب إليه الأخفش. وانظر الارتشاف ٢/٣٤، والممع ٢/٤٧، وشرح التصريح ١/١٨١.
- (٣) في النسختين: ضربته، وهو خطأ.
- (٤) (ابن برهان) هكذا، ولعل المقصود ابن الدهان كما في الارتشاف ٢/٣٥، قال: وأجاز ابن الدهان رفع (قائم) على أن يكون بمعنى ثابت أو دائم كما قالوا: الأمير بيننا قائم، والحرب قائمة على ساق، وهذا جار على قولهم: ضربني زيدا شديداً، ولا خلاف في جوازه.
- (٥) هو محمد بن محمد بن أبي سعيد بن عمرو بن أبو عبد الله الحلي النحوي، ولد سنة ٥٩٦، أخذ النحو عن ابن يعيش، وبرع به، جالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، وله شرح على المفصل، مات سنة ٦٤٩ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٢٣١.
- وانظر الممع ٢/٤٦، وفي النسختين: (أبو عمرو)، وهو خطأ. وقد جاء في شرح الرضي ١/١٠٥: «هذا مذهب ابن درستويه لكونه بمعنى الفعل». انظر الفوائد الضيائية ١/٢٨٩.
- (٦) انظر الممع ٢/٤٦، وفي النسختين (أبو عمرو) وهو خطأ.

الفعل، إذ المعنى « ما ضَرَبَ زيدٌ عَمراً إلا قائماً »، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب البصريين؛ لأن العاملَ مقيِّدٌ بعموله، وكذا حكم الخلاف في (تضاربنا قائمين).

وأما قوله: « أن ضَرَبْتَ خالداً قائماً »، بإثابة أن مع الفعل مَنَابَ المصدر، ففيه خلاف؛ أجاز ذلك بعض الكوفيين، ومنعه الجمهور، وقال ابن الأنباري<sup>(١)</sup>: « أَبْطَلَ الكِسَائِيُّ والفَرَاءُ وهشامٌ » إن تضرب عبد الله قائماً « واتفقوا على إجازة » (الذي)<sup>(٢)</sup> [تضرب]<sup>(٣)</sup> عبد الله قائماً، وعلَّل المنع في « أن » بأنها لما عَمِلَتْ فيما بعدها أشبهت الأدوات، (وَبُعِدَتْ)<sup>(٤)</sup> عن المصادر، فلم يَجْزُ فيها ما جاز في المصدر.

وأما قوله: « وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً »، ففيه خلاف أيضاً؛ أجاز الأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup> في « قائم » الرفعَ على أنه خبرٌ « أخطبُ »، وتبعه الميرد<sup>(٦)</sup> والفراسي<sup>(٧)</sup> وابنُ مالك<sup>(٨)</sup>، ومنعه سيويهِ<sup>(٩)</sup> وأصحابُهُ.

(١) من قوله: « أجاز ذلك بعض الكوفيين » إلى قوله: « فلم يجز ما جاز في المصدر » أفاده من الارتشاف ٣٤/٢، ٣٥ مع تصرف يسير في العبارة، ولم أعر على ما قاله ابن الأنباري في كتبه المطبوعة التي وقفت عليها.

(٢) في (د): الذي.

(٣) ساقط من (د).

(٤) في (د): تعدت.

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٨٢/١، والارتشاف ٣٥/٢، والممع ٤٦/٢.

(٦) انظر المقتضب ٢٥٢/٣.

(٧) انظر الإيضاح: ٨٩.

(٨) انظر شرح التسهيل ٢٨٢/١.

(٩) انظر الكتاب ٤٠٢/١، ٤٠٣، والارتشاف ٣٥/٢.

وبقي من الصور التي يلزم فيها حذف الخبر صورة رابعة، لم يتعرض المؤلف لذكرها هاهنا؛ وهي المبتدأ الذي اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعُطِفَ عليه شيءٌ بالواو التي بمعنى مع نحو: «كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ»<sup>(١)</sup>، فإن المعنى «كلُّ رجلٍ مقرونٌ مع صنعتِهِ» فحذف الخبر وجوباً؛ لأن الواو تدل عليه، وأقيم المعطوف موضعَه .

والظاهر أنه جَنَحَ إلى ما ذهب إليه ابنُ خروف<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ذهب إلى أن هذا المبتدأ لا يحتاج إلى تقديرٍ خبرٍ أصلاً؛ لأنه كلامٌ [تامٌّ]، إذ هو في معنى: «كلُّ رجلٍ مع صنعتِهِ»، فلا تكون هذه الصورة من الصور التي يلزم فيها حذف الخبر، أو أنه سهوٌ مغفورٌ .

(وهذا) أي: الخبر الذي وقع جاراً وهو قوله: «في الدار» (مقلدٌ) أي: مؤوَّلٌ (بفعل)؛ أي: بتقدير فعلٍ نحو: «استقرَّ أو حصل» .

(في الأصح) أي: في القول الأصح، وهو قولُ أكثرِ البصريين<sup>(٣)</sup> بتقدير

(١) في النسختين: «كل رجل وصنعتة»، والمشهور في كثير من كتب النحو: «كل رجل وصيغته» وانظر الكتاب ١/١٥٠، ١٥٤، ١٩٧، وشرح ابن يعيش ١/٩٨، وشرح الرضي ١/١٠٧، والممع ١/١٠٥، وغيرها، وقد مثل به أبو حيان في الارتشاف ١/٣٢، ولعل المؤلف نقله عنه .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٧٧: «ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه... قلت: يلزم ابن خروف أن يكون كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك، فالقول ما قاله غيره: إن الخبر محذوف» وانظر الارتشاف ٢/٣٢ قال: «ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وقامت الواو مقام مع، وهو اختيار ابن خروف»

(٣) انظر الإنصاف ١/٢٤٥ وهو اختيار ابن الحاجب في الكافية: ٨٠، وانظر شرح الرضي ١/٩٢، ٩٣، وشرح المرادي للألفية ١/٢٨٠ .

(زيد / في الدار) « زيد استقرَّ فيها » فيصير [حيثنذ]<sup>(١)</sup> جملةً، بخلاف ما إذا قُدِّرَ فيه اسمُ فاعلٍ، كما هو مقابلُ الأصح، [وهو قولُ بعض البصريين<sup>(٢)</sup>، فإنه يصيرُ حيثنذ مُفرداً، وجهُ الأصح]<sup>(٣)</sup> أنَّ الظرفَ لا بدُّ له من متعلِّقٍ عاملٍ فيه، والأصلُ في العملِ هو الفعلُ، فإذا وجَبَ التقديرُ فالأصلُ أوكى وأقربُ، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ العاملَ إنما يَعْمَلُ لافتقاره إلى غيره إما ليصيرَ معناه في غيره وهو الحرفُ، والفعلُ أشدُّ افتقاراً إلى غيره؛ لأنه حدثٌ يقتضي صاحباً ومحلاً وزماناً ومكاناً وعلّةً، فيكون افتقاره من جهة الأحداث، ومن جهة التحقيق، بخلاف الاسم، فإن افتقاره إنما يكون من جهة التحقيق، (ولذا)<sup>(٤)</sup> لا يَعْمَلُ إلا بمشابهة الفعل، أو تَضْمُنُ معناه، أو معنى الحرف؛ لأنَّ أصله الاستغناء عن غيره.

ووجهُ قولِ بعض البصريين<sup>(٥)</sup> - وهو المتقابلُ للأصح - أنه خيرٌ في الأصل، والأصلُ في الخبرِ الإفرادُ، وإنما كان مفرداً إظهاراً لفرعيته؛ لأنَّ الأصلَ في احتمالِ الضميرِ هو الفعلُ، والاسمُ فرَعٌ عليه [فيه]<sup>(٦)</sup>. أقولُ: وهذا التوجيهُ

(١) ساقط من (د) .

(٢) في النسختين: قول بعض الكوفيين، وهو قول بعض البصريين، وليس بعض الكوفيين:

قال أبو حيان في الارتشاف: « يقع الظرف، والجار والمجرور خيراً للمبتدأ، نحو: « زيد أملك، وبكر في الدار » والعامل فيه اسم فاعل، قال ابن مالك: نص على ذلك الأخفش، وأوماً إليه سيويه، وذهب أبو علي، وتبعه ابن جني، والزنجشيري: إلى أن العامل الفعل، أي: زيد استقر أملك، ونسب هذا إلى سيويه. انظر: الارتشاف ٥٤/٢ .

(٣) ما بين المعنوفين ساقط من (د) .

(٤) في (د): وكذا، وفي الأصل: ولد، والصواب ما أثبتته .

(٥) في النسختين: (قول بعض الكوفيين)، وهو خطأ كما أسلفت .

(٦) ساقط من (د) .

يَلْزَمُهُ انتقاض؛ لأن الفعل إذا كان أصلاً في تحمّل الضمير فيكون الخبرُ الجملة، ولو كان أصله الأفراد، (وإذا)<sup>(١)</sup> كان الاسم فرعاً عليه في ذلك التحمّل، ينبغي أن يكون جملةً خبريةً أيضاً (رعاية)<sup>(٢)</sup> لقولهم: «في الفرع ما في الأصل وزيادة»، فالجملة ما في الأصل، والزيادة الاسمية، وإذا روعي أصالة الأفراد، وأدعي أنها الزيادة تنافياً، إذ رعاية أصالة الأفراد في باب الخبر، وأصالة تحمّل الضمير في باب العمل، فلم يحصل بينهما تواردٌ على محل واحد، فلا تناقض عند تعدد المحل .

وإذا علمته انتقض أصلهم «الفرع فيه ما في الأصل وزيادة»، أعني من جهة واحدة [لا]<sup>(٣)</sup> باعتبارين، وإلا فلا فرعية ولا أصالة، لا يُقال: نقول بالموجب إذا اعتبرت أصالة الخبر وهي الأفراد، فينبغي أن (تكون)<sup>(٤)</sup> الجملة مفرداً؛ ليكون ما في الأصل (والفعلية)<sup>(٥)</sup> زيادةً، لأننا نقول: الأفراد حصل بالضمير، وزاد الجملة عليه بالفعل، فصدق عليه الأصل أعني قولهم: «فيه ما في (الأصل)<sup>(٦)</sup> وزيادة»، ولا إشكال، والقياسُ حيثُ أن يُعتبر الضميرُ مع الجرور إذا قُدِّرَ صفةً أيضاً، فتأملُ فإني لم أجدهُ لغيري .

(إلا بموصول) اسمي (فيتعين) أي الفعل في الجار والجرور عند جميع النحويين؛ لأن صلة الموصول (لا تكون)<sup>(٧)</sup> إلا جملةً، واسمُ الفاعل مع (مرفوعه)<sup>(٨)</sup> المستتر فيه مفرداً حكماً لا تتم الصلة به، بخلاف الفعل مع فاعله،

(١) في (د): وإن .

(٢) في (د): غاية .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) في الأصل: يكون .

(٥) في (د): والفرعية .

(٦) في النسختين: (الفرع)، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) في الأصل: لا يكون .

(٨) في الأصل: فرعه .

فإنه جملة تتم الصلة به .

ف « في الدار » من قولك: جاء الذي في الدار في تقدير الجملة؛ وذلك لأنَّ الجارَّ والمجرور معمولٌ لغيره، والأصل في العمل للفعل كما قدَّمناه، والتقدير: «جاء الذي استقرَّ في الدار»، فحذِفَ الفعلُ للعلم [به]<sup>(١)</sup> لاستحالة كونِ الذي في الدار من غير استقرارٍ في تلك الجهة .

ونقِلَ الضميرُ المستكنُّ فيه - أعني في الفعل - للجار والمجرور كما كان مرتفعاً بالفعل؛ لنيابة الجارَّ والمجرور عن الفعل، فصارَ الجارُّ والمجرورُ مع الضمير جملةً، ولذلك تعيَّنَ تقديرُه بالجملة .

ولقائلٍ / أن يقول: جميعُ ما ذُكِرَ في توجيه تعيين الفعل في الموصول منقوضٌ بـ «جاء القائم في الدار»، وتقديرُ الجملة للجار والمجرور مع الضمير أيضاً، وإلا لا صلة ولا موصول، وهذا على القولِ بالاسميَّةِ لـ(أل)<sup>(٢)</sup> وعندَ كونها حرفاً<sup>(٣)</sup> (لا إشكال)<sup>(٤)</sup> فتأمل<sup>(٥)</sup> .

(أو إذا الفجائية بفاعل) فيتعيَّنُ أيضاً، وفي بعض النسخ (ويتعيَّنُ بموصول كالفاعل إذا الفجائية)، وهو معنى الأوَّلِ .

(١) ساقط من (د) .

(٢) في (د): لأن .

(٣) في الأصل: « حرف » .

(٤) في الأصل: لا إسكان .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٥٣١/١: «ومن المختلف فيه (أل) في نحو الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أن اسم الفاعل واسم المنعول إذا دخل لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمنعول به، ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة فقال المازني موصول حرفي، وقال ابن السراج والفارسي والأكثر موصول اسمي ... » .

[تقدّم الخبر] :

(ويتقدّم) أي الخبر على المبتدأ، ويخرج عن أصلية التي هي تأخيرته، (ويلزم مفرداً) أو ما هو كالمفرد (تضمن الصدر) أي: تضمن معنى وجب له به صدر الكلام كالاستفهام وغيره .

(أو خصّص المبتدأ) نحو قولك: «عندي امرأة» .

(أو) كان (خبيراً لأنّ) المفتوحة الهمزة<sup>(١)</sup> الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ .

(أو لصاحب ضميره) أي: ضمير المبتدأ .

(أو لما بعد إلا) والمراد به كل مبتدأ مقرون بإلا لفظاً، نحو: «ما في الدار إلا زيد» أو معنى نحو: «ما في الدار زيد»، (كـ«أين هو؟») مثال لما تضمن الصدر، ف(هو) [مبتدأ]<sup>(٢)</sup> وأين اسم متضمن للاستفهام خيرة، وهو ظرف، وإنما لزم تقديم الخبر هنا في هذا المثال؛ لأنّ تأخيره يقتضي إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدرته .

(وفي الدار رجل) مثال لما خصّص المبتدأ، فإن «في الدار» خير تخصّص المبتدأ بتقديمه، فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصّصة، وإنما لزم تقديم الخبر في هذا المثال؛ لأنّ تقديمه يقتضي إلباس الخبر بالصفة، فإنّ طلب النكرة الوصف

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠١/١: وسبب التزام ذلك خوف التباس

المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أن المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف

التعرض لدخول إن على أن مباشرة، وفي ذلك من الاستئصال ما لا يخفى ..

وقال السيوطي في الهمع ٣٦/٢: «وجوز الفراء والأخفش تأخيرته - أي الخبر -

قياساً على المسند إلى (أن) المخففة نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .

(٢) ساقط من (د) .

ليختصَّ به طلبٌ حثيثٌ، فألزمَ تقديمَه دفْعاً لهذا التوهّم .

(«وعندي أنك قائمٌ») مثالٌ للخبر الواقع خيراً عن «أن» المفتوحة، وما عمِلت فيه «فإنك قائمٌ» في تقدير اسمٍ مبتدأ، و«عندي» خبرٌ أي: «عندي قيامك»، وإنما لزمَ تقديمُ الخبر في هذا؛ لأنَّ العَرَبَ لم تَسْتَعْمِلْ أنَّ المفتوحة صدرَ الكلام لفظاً ورتبةً<sup>(١)</sup>، بل إن جاء صدرُ الكلام في اللفظ فهي مؤخّرة في التقدير كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾<sup>(٢)</sup>. وهو الذي ذكّره المؤلفُ من لزومِ تقديمِ خبرِ المبتدأ عليه، وإنما يكونُ بشرط أن يكون الخبرُ ملفوظاً به، وأمّا إذا كان الخبرُ محذوفاً، فإنه لا يلزمُ تقديره قبل هذه المواضع نحو قولك: «لولا أن زيداً قائمٌ لقمْتُ» ولهذا قيِّدْتُ بـ «ملفوظاً به» بعد قوله: «أو خبر» .

(«وعلى التمرة مثلها زُبْداً»<sup>(٣)</sup>) مثالٌ لصاحبِ ضميرِ المبتدأ، فقوله: «مثلها» أي: مثلُ التمرة مبتدأ، وهو مضافٌ إلى ضميرِ التمرة، و«على التمرة» الخبرُ، و«زُبْداً» نصبٌ على التمييز، وإنما لزمَ تقديمُ الخبر هنا على المبتدأ؛ لئلا يُفْضِي تقديمُه إلى تقديمِ المضمَر على المظهر لفظاً وتقديراً، وذلك لا يجوزُ . واعلمُ أنه يجوزُ أن يُقالَ: «على التمرة مثلها (زُبْدٌ)»<sup>(٤)</sup> برفعِ (زُبْدٌ) بالابتداء،

(١) قال الرضي ٩٩/١، ١٠٠: «ولكون الموقع موقع المكسورة لأن لها صدر الكلام، بخلاف المفتوحة» .

(٢) سورة الجن: آية: ١٨ .

(٣) انظر الكافية: ٧٨، وشرح قطر الندى: ١٢١، والنوائد الضيائية، وقد جاء «زُبْداً» هكذا ولعله تصحيف .

(٤) في (د) زُبْداً، وهو خطأ .



«على التمرة» خبره، ويُصَبُّ «مثلها» على الحال؛ لأنه في الأصل كان وصفاً  
لـ(زُبْدٍ)، فلما تقدّم عليه، انتصب على الحال .

ويجوز «على التمرة مثلها زُبْدٌ» بجرّ «مثلها» على البدلية من «التمرّة» أي:  
على مثل التمرّة، ورفع «زُبْدٌ» بالابتداء، / و«على التمرّة» الخبر<sup>(١)</sup>، وهذا  
واضح .

(وإنما عندك زُبْدٌ) مثال للخبر الواقع بعد باب «إلا»<sup>(٢)</sup>، فرعندك «خيرٌ  
مقدّم لازم التقدّم؛ لوقوعه بعد إنما المفيدة معنى النفي وإلا على الصحيح،  
ورزيته مبتدأ مؤخر» .

#### [تعدد الخبر]:

(ويتعدد) أي: الخبر من غير تعدد المخبر عنه، فيكون اثنان فأكثر، وذلك  
التعداد إما بحسب اللفظ فقط وسيأتي، وإما بحسب اللفظ والمعنى معاً،  
ويُستعمل هذا على وجهين (فِيْعَطْفُ) تارةً (وِيَسْرُكُ) مرةً؛ فالأوّل: (كر) زُبْدٌ  
عالمٌ وعاقِلٌ، فرزيبٌ مبتدأ، و«عالمٌ» خبره، و«عاقِلٌ» خبر ثانٍ، وهو  
معطوف بالواو على الخبر الأول، وهذا لا خلاف فيه .

(١) ونقل الصبان في حاشيته على الأشموني ٢١٣/١ عن الدماميني بأن الخبر في تمثيلهم  
«على التمرة مثلها زُبْدٌ» السكون المطلق المحذوف وهو يصح مؤخراً على الأصل  
كما نذكره مؤخراً لو كان كوناً خاصاً مثل: «على الله عبده متوكل» .

(٢) انظر شرح الرضي ١٠٠/١، وشرح المرادي للألفية ٢٨٧/١، وشرح الأشموني  
٢١٣/١ .

الثاني: (نحو) قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \* فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(١)</sup> فـ «هو» مبتدأ، وخبره «الغفور»، و«الودود» خبر ثانٍ، و«ذو العرش» خبر ثالث، و«المجيد» خبر رابع، و«فَعَالٌ» خبر خامس<sup>(٢)</sup>.  
وزعم ابن عصفور<sup>(٣)</sup> وكثير من المغاربة أن الخبر لا يتعدّد، وقدّروا لِمَا عَدَا الخير الأول (مبتدآتٍ في هذه الآية)<sup>(٤)</sup> أي: وهو الودود، وهو ذو العرش. والصحيحُ الجواز كما في النعوت، وقد أجازَ سيبويه<sup>(٥)</sup>: «هذا رجلٌ منطلقٌ» على أنهما خبران .

وإنما تعددت الأخبار؛ لأنها في الأصل صفاتٌ، والصفاتُ يجوزُ تعددها .  
(ويجبُ) تركُ العطف فيما تعدّد خبره بحسب اللفظ دون المعنى؛ لتيام المتعدّد فيه مقامَ خبرٍ واحدٍ، وذلك (بلا تمام بدونه) وفي بعض النسخ (بعدم تمام بدونه) (كـ «هو حُلُوٌّ حامضٌ»)، فإن الخير في هذا المثال متعدّدٌ لفظاً، مفردٌ حكماً<sup>(٦)</sup>؛ لأنه متحدٌ في المعنى؛ لأن «حلُوٌّ حامضٌ» بمنزلة (مُنٌّ)<sup>(٧)</sup> على معنى

(١) سورة البروج: آية: ١٤، ١٥ .

(٢) ومثله قول الشاعر:

من كان ذا بت فهذا بيتي مقبِـظ مصيف مشتي

وانظر شرح التسهيل ١/٢٢٦ .

(٣) شرح الجمل ١/٣٥٨، ٣٥٩، والمقرب: ٩٣ . وانظر المسألة في الهمع ٢/٥٣،

وشرح التصريح ١/١٨٣ .

(٤) في (د): في هذه الآية مبتدآت .

(٥) انظر الكتاب ٢/٨٣ .

(٦) انظر الكتاب ٢/٨٣، والمتنضب ٤/٣٠٨، وكتاب الشعر ١/٢٣٩، ٢٣٤، والهمع

١/١٠٨ .

(٧) في (د): من، وهو خطأ .

أنَّ في جميع أجزائه حلالةً وحموضةً؛ إلا أنه لما امتزج الطَّعْمَان في جميع أجزائه، وانكسرَ أحدهما بالآخر، حصل بالانكسار كيفيةً متوسطةً بينهما، فالجموعُ هو الخبر؛ لأنه بمنزلة مفردٍ، وإنما سُمِّيَ كلُّ واحدٍ خيراً مجازاً، فلو استعملَ فيه العطفَ ومجموعه بمنزلة (المفرد)<sup>(١)</sup>، لكان كعطف بعض كلمة على بعض .

وأجاز ذلك أبو علي نظراً إلى صورة التعداد، فأجاز: هذا حلوٌ وحامضٌ<sup>(٢)</sup>، ومثَّلَ هذا المثال قولهم للأبلى: «هو أبيضٌ أسودٌ» فهذان الخبران وقعاً جميعاً خيراً للمبتدأ؛ لمشابهتهما الجملة، فلا يجوز الفصلُ بينهما، ولا تقديمهما على المبتدأ، ولا تقديم أحدهما، وتأخير الآخر.

قال الأَخْفَش: في «المسائل الكبير»: «قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضٌ أسودٌ إنما أرادوا هذا حلوٌ فيه حموضةٌ، فينبغي أن يكون الثاني صفةً للأول، وليس قولهم: إنهما جميعاً خيراً واحداً لشيء<sup>(٣)</sup>، والجمهور على أنهما خبران في معنى خبيرٍ واحد<sup>(٤)</sup>».

(١) في (د): الفرد .

(٢) جاء في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: «حلو حامض» بلا عطف موافقاً للجمهور، وهذا المثال الذي أورده المؤلف نقل عنه كما في شرح التسهيل، قال: «وقد أجاز العطف أبو علي، فعنده أن قول القائل: هذا حلو وحامض، وليس كذلك» .

ونقل الأزهري في التصريح بأنه أحد قولي، قال: «فلا يقال: الرمان حلو حامض خلافاً للفارسي في أحد قولي» .

انظر كتاب الشعر ٢٣٩/١، وشرح التسهيل ٣٢٧/١، والارتشاف ٦٥/٢، وشرح الأشموني ٢٩٨/١، والتصريح ١٨٣/١ .

(٣) انظر الارتشاف ٦٥/٢، والتذيل ١٠٩/١، وشرح التصريح ١٨٢/١ .

(٤) انظر المصادر السابقة، والمع ٥٤/٢ .

واعلم أنه لا يصح دخول الفاء في خير المبتدأ؛ لأن نسبة خير المبتدأ من المبتدأ، كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزئين على مذهب سيويه<sup>(١)</sup> وثانيهما، فحقة ألا يصح دخول الفاء عليه، كما لا يصح دخولها على الفاعل، فإذا أدخلت فلا بد لصحة دخولها من سبب مجوز أو موجب، وسيأتي بيان كل ذلك في كلامه، هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء<sup>(٢)</sup>.

أقول: في ذلك نظراً، وذلك أنه لا نسبة / بين الفاعل و[الخير]<sup>(٣)</sup> جامعة إلا المعمولية وثبوتية الجزء، وليس ذلك مختصاً به، ولو سلم، فإن كان الأول معه فرق، وهو كون العامل في الفاعل فعلاً، وفي الخير اسماً، فلا جامع حينئذ.

وإن كان الثاني، لا يلزم من عدم دخول الفاء في جزء ثان لكلام بتركيب خاص عدم دخولها في جزء ثان [آخر]<sup>(٤)</sup> بتركيب آخر، مع تباين الشائين، فلا ملازمة بينهما.

وإن كان بمسوغ الشئيين، فمنقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازاً أو وجوباً، كما سيأتي في بابه، فتأمل فإنه من النفائس، ولم أجده لغيري .  
وإذا منعت الفاء من الدخول على الخير متعاً مطلقاً بالمقتضى المذكور إلا تمسوغ؛ وهو نوعان: مسوغ الجواز، ومسوغ الوجوب، وقد أشار إلى كليهما بقوله: (وصح) أي: لغة وعرفاً نحرياً شاملاً للتوعين، أي: صح فيما ذكر

(١) انظر الكتاب ٤١/١، قال سيويه: « فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ فهو أي: منطلق في

موضع هذا بني الأول وارتفع به » .

(٢) هذا التوجيه ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٨/١، وانظر شرح الأشموني

٣٠١/١، والجمع ٥٦/١ .

(٣) في النسختين: المبتدأ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) ساقط من (د) .

جوازاً ووجوباً وقُرْعٌ مدخول (الفاء) أُقِيمَ مُقَامَ المضافين إليهما فارتفع، ونُصِبَ (خبراً) إما على الحالية، أو تمييزُ النسبة، والوقوع المذكور في مواضع من القسمين.

أولهما: أمكنة<sup>(١)</sup> الجواز:

أحدها: إذا كان خبراً (لموصول)<sup>(٢)</sup> أي: اسم وصل (بفعلٍ أو ظرفٍ)، وكذلك شبهة، (فالفعل)<sup>(٣)</sup> قيّد، مخرج لما وصل بصفة صريحة، وذلك محصوراً في (أل) على الأكثر، وإذا لم يرد ما شرحتُه، فلا حاجة لذكرهما؛ لأن الصلة من حيث هي هي لم تكن إلا جملةً أو شبهةً، لكن لما كانت الجملة جنساً مقولاً على نوعين على الصحيح، أو أنواعٍ على خلافه، قيّدهُ بفعلٍ، وأما الظرف لا محترز له؛ لاقتضاء الطبيعة الصنفيّة له، ومن ثمة يُعلم أنه لا يحتاج إلى تقييد الظرف بكونه مؤوّلاً بالفعل .

والسببُ الداعي لدخول الفاء فيما ذُكِرَ تأكيداً تضمن المبتدأ معنى الشرط، ومثلُ الاسمِ الموصولِ فيما ذُكِرَ اسمٌ موصوفٌ به .

واعلم أن الفائدة في دخول هذه الفاء في الخبر الموصول، إعلامها بأن ما بعدها مسببٌ عن الفعل المتقدم، أو متفرّعٌ عليه أو عن الظرف المتعلق بالفعل المقدّر، وإذا لم تدخل الفاء، لم يكن ثمة إشعارٌ بما ذُكِرَ؛ لاحتمال أن يكون ما بعدها مسببٌ عن الفعل أو غيره .

(١) انظر شرح التسهيل ١/٣٢٨، والمساعد ١/٢٤٤، وشفاء العليل ١/٣٠١،

والفوائد الضيائية ١/٢٩٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٠، والمجموع ١/٥٥ .

(٢) في (د): ما ذكر .

(٣) في (د): بالفعل .

(أو) خبراً لاسم (موصوف بهما) أي: بالفعل والظرف، حالة كون ذلك الاسم (نكرة) نحو « رجلٌ يسعى في نجاتِهِ فَلَنْ يَخِيبَ<sup>(١)</sup> » ونحو: « رجلٌ عنده حَزْمٌ فَسَعِيدٌ<sup>(٢)</sup> » فإن النكرة لإبهامها ككلمات الشرط و صفتها بكونها فعلاً أو مقدراً بالفعل شابهت الشرط، فصار الخبرُ حينئذ كالجُزء الذي يدخله الفاء .

(أو) اسماً (مضافاً إليها) أي: إلى النكرة، ونصب الاسم لعطفه عليها، ومضافاً على الحالية (أو) كانت النكرة (بلا وصفٍ بهما) أي: بالفعل والظرف، فالأولُ كما مرَّ آنفاً (كالذي يأتي) مثالٌ للاسم الموصول بفعل، (أو) يكونُ مثالُ الثاني كما مرَّ نحو: (كلُّ رجلٍ يأتي) ، هذا مثالٌ للنكرة الموصوفة بفعل .

قيل: وفي هذا التمثيل تساهل<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ النكرة هنا « كلُّ » وليست موصوفةً بالفعل ولا بالظرف [ وإنما الموصوف بأحدهما ] هو النكرة المضاف إليها [ كل ] . وأقول: هذا خطأ ظاهرٌ؛ لأنَّ سُرورَ الكليَّةِ ليس بموضوعها المحكوم عليه، وإنما أتى به لإفادَةِ العموم باعتبار جميع المجموع، بمعنى الحكم على كل فرد من

(١) ورد هذا المثال في شرح التسهيل ١/٣٣٠، وارتشاف الضرب: ٦٧/٢: بلفظ:

« ونفس تسعى في نجاتها فلا تخيب » .

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) القائل بهذا هو جمال الدين الحسيني (نقره كار) في كتابه « العباب شرح اللباب » ورقة: ٦٦ أ/ب، قال: واعلم أن في تمثيله للنكرة الموصوفة بالفعل أو بالظرف، « كل رجل يأتي أو في الدار فله درهم » تساهلاً؛ لأنَّ المبتدأ (كل) وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف، وإنما الموصوف بأحدهما هو النكرة المضاف إليها (كل) .

وذكر في ارتشاف الضرب ٦٧/٢ أن ابن الحاج لم يجوز: كل رجل، قال: ولم أجد من نص على هذا .

العام جنساً كان أو نوعاً أو حقيقةً، فالمحكوم عليه إنما هو جنس الرجال باعتبار الكليّة الجمعيّة لا الكليّة الإفراديّة، ولا الكلّ المجموعي، وحينئذ فالوصف للمحكوم عليه دون تساهل، لا يُقال: هذا خلطٌ عليمٌ في آخر، وهو معيب؛ لأن المبتدأ عند النحاة هنا إنما [هو] <sup>(١)</sup> لفظ « كل » لا ما أُضيفت هي إليه؛ لأننا نقول: إنما ساعً الابتداء بها حيث أُضيفت لما بعدها، إذ لا معنى لها إذا قُطعت عن الإضافة، فكلُّ رجلٍ معناه هنا فردٌ من هذا الجنس كما سلفَ الإيماءُ إليه، فتكونُ عين ما أُضيفت [إليه] <sup>(٢)</sup> في الحقيقة، وعلى تقدير المنع فالوصف لكل لا مزية فيه، فاعلم مقادير العلماء، ولا تخطئ بادي الرأي ترشُد إن شاء الله تعالى <sup>(٣)</sup>.

أو كان الثالث نحو: (الذي أمّاك <sup>(٤)</sup>) مثالٌ للموصول بظرف، أو (و) كلُّ رجلٍ (في الدار) مثالٌ للنكرة الموصوفة بظرف، (والذي يأتيني فله درهم) هذه الفاء فاء السببية، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالدرهم مستحقٌّ بالإتيان؛ أي: مسببٌ عنه، وهو سببٌ في استحقاقه، فإذا حُذفت الفاء [لم] <sup>(٥)</sup> يتعيّن أن يكون الدرهم مستحقاً للإتيان، بل يحتمل أن يكون الدرهم مُلك على الإطلاق، وهو مثل قولك: « زيدٌ له درهمٌ » فـ « الذي » مبتدأ و« يأتيني »

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) هذا رد المؤلف على الجمال الدين الحسيني فيما سبق الإشارة إليه .

(٤) وكتقول الشاعر:

ما لدى الخازم الليب معاراً فمضون وماله قد يضيع

وانظر شفاء العليل ٣٠١/١، والمساعد ٢٤٤/١ .

(٥) ساقط من: (د) .

(صلته)<sup>(١)</sup> و« درهم » مبتدأ ثان، و« له » خبرٌ مقدّمٌ عليه؛ ليصحَّ الابتداءُ به إذ هو نكرةٌ، والجملةُ خبرٌ الذي، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الهاءُ من (له)<sup>(٢)</sup>.

(و) المثال الرابع: نحو: (غلامٌ كلُّ رجلٍ يأتيني فله فلسٌ) هذا مثالُ المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما<sup>(٣)</sup>.

ف« غلامٌ » مبتدأ، و« كلُّ » مضافٌ إليه، و« رجلٌ » مجرورٌ [بإضافة]<sup>(٤)</sup> كلُّ إليه، و« يأتيني » صفةٌ، و« فلسٌ » مبتدأ؛ و« له » خبره، والجملةُ خبرٌ « غلامٍ »، والفلس<sup>(٥)</sup> بفتح الفاء ما يتعاملُ الناسُ به .

(ونحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلُدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾<sup>(٦)</sup>)

أي: ومثل ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلُدُوا ... ﴾ الآية، [وهذه الآية]<sup>(٧)</sup> من أمثلة الأسباب المحرزة لصحة دخول الفاء في الخبر، لا المرجحة .

واعلم أنَّ الفاءَ في هذه الآية كالفاء في جواب الشرط لكون « ال » في (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) مبتدأً موصولاً بما يُقصدُ به الاستقبالُ والعمومُ، وهي بمعنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخبرُ المبتدأ كالجزاء، والفاءُ الداخلة عليه مرتبطةٌ بالشرط؛ لدلالته على سبب الجزاء، وهذا إنما يصحُّ على

(١) في (د): صفته .

(٢) انظر شرح الرضي ١/١٠٢، ولباب الإعراب: ٢٥٢، والفوائد الضيائية ١/٢٩١ وشرح الأشموني ١/٣٠١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/١٠٢، والمتنضب ٣/١٩٥ .

(٤) في (د): بالإضافة .

(٥) انظر اللسان (فلس) .

(٦) سورة النور: آية: ٢٠ .

(٧) ساقطة من الأصل .



مذهب الميرد<sup>(١)</sup> القائل: بأن الفاء في الآية بمعنى الشرط، وأما على مذهب غيره فلا<sup>(٢)</sup>.

ثانيهما: [أمكنة وجوب دخول الفاء في الخبر]:

ولما فرغ من الكلام على الأسباب المحوِّرة لدخول الفاء في الخبر، أخذ يتكلم على الأسباب الموجبة لدخولها في الخبر فقال:

(وتجب) أي وقوع دخول الفاء [خيراً]<sup>(٣)</sup> وهو النوع الثاني الذي تضمنه «صح»، وقد سبقت الإشارة إليه<sup>(٤)</sup> بسبب أو [مع]<sup>(٥)</sup> سبق [أما] المفتوحة الهمزة المشددة<sup>(٦)</sup>، (في) أي: على، [كهي]<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَنكُمْ فِي جُدُرِ النَّخْلِ﴾<sup>(٨)</sup> أي: أما سابقة على [مبتدأ]<sup>(٩)</sup> الخبر المذكور (ك «أما زيداً فقائم»، وكقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup> الآية .  
فر «أما» حرف ناب عن حرف الشرط، ويُذكر لتفصيل ما أُجمل، و«زيد» مبتدأ، و«قائم» خبره .

(١) انظر المقتضب ٢٢٥/٣ .

(٢) منع ذلك سيويه وانظر الكتاب ١٤٢/١، ١٤٣ . قال أبو حيان في الارتشاف ٦٧/١، ٦٨: «فإن كان الموصول ذا (أل) وهو عام فمذهب سيويه أنه لا يجوز دخول الفاء، وذهب الميرد إلى جواز ذلك نحو قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ وتأول ذلك سيويه». وانظر تفصيل ذلك في الممع ٥٦/١ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) انظر ص: ١٨٩ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) انظر شرح التسهيل ٣٢٨/١، وثناء العليل ٣٠٠/١، والمساعد ٢٤٣/١، وشرح الأشموني ٣٠١/١ .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) سورة طه: آية: ٧١ .

(٩) ساقط من (د) .

(١٠) سورة البقرة: آية: ٢٦ .

ووجب / دخول الفاء في الخبر هنا؛ لأن الأصل: « مهمما يكن من شيء فزيد قائم »، لكن لما نابت « أما » عن حرف الشرط، كرهوا أن يؤولوا الفاء، فأخروها إلى الخبر، وصار ذكر المبتدأ بعدها عوضاً من اللفظ بفعل الشرط<sup>(١)</sup> (وتحذف) أي الفاء من الخبر بعد وجوبها فيه (ياضمار القول) أي بسببه أو معه، والمراد قول مخير به مستغنى عنه بمفعوله (نحو) قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم<sup>(٣)</sup>، وإن كان لم يقع الإيمان منهم حالة التكليف، فالمراد الإيمان يوم الميثاق المأخوذ بقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وجوابهم بلى، فكأنه قال: « أكفرتم بعد الميثاق » .

(أو) تحذف (للضرورة)، أي: (الضرورة الشعرية)<sup>(٥)</sup> كوزن ونحوه، (كقوله)، وهو أهر الفرج<sup>(٦)</sup>:

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٦٦/١: « فإن قال قائل: فلم دخلت الفاء في جواب أما؟

فالجواب: أنها دخلت في الجواب لما في جواب (أما) من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: وأما زيد فمنطلق، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيد منطلق » .

(٢) سورة آل عمران: آية: ١٠٦ .

(٣) انظر البيان ٢١٤/١، قال ابن الأنباري: « فحذف القول لدلالة الكلام، وحذف الفاء تبعاً للقول، وحذف القول كثير في كلامهم » .

(٤) سورة الأعراف: آية: ١٧٢ .

(٥) في (د): ضرورة المشعر به .

(٦) البيت من الكامل، وهو ليس لأبي الفرج كما ذكر المؤلف، وإنما قائله الخارث بن خالد المخزومي، وهو في ديوانه: ٤٥، وقد ورد الاستشهاد به في المقتضب ٧/٢، وسر الصناعة ٢٦٥/١، وشرح المفصل ١٣٤/٧، وشفاء العليل ٣٠٠/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والمفاسد النحوية ٥٧٧/١ .

(أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ)

هذا صدر البيت وعجزه:

وَلَكِنْ (سَيُرُوا) <sup>(١)</sup> فِي عِرَاضِ (الْمَوَاكِبِ)

فحذف الفاء التي تدخل بعد إما في الخبر منه، كما حذف في قول

الآخر <sup>(٢)</sup>:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

للضرورة . هكذا استشهد به المؤلف رحمه الله وعنى عنه، وليس فيه

شاهد الوجوب ؛ لأن البيت المذكور - أعني في كلامه - من البحر الكامل،

وَرَزْنُهُ عَلَى « متفاعلن » ستّ مرات، وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب <sup>(٣)</sup>

ولم أجد من روى البيت: (الموكب) بدون الألف، بل روايته المواكب، قال  
البغدادي في الخزانة: « المواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل  
والزينة » ولعله خطأ من الشارح؛ لأنه قطعه على مستفعلن هكذا (ضل موكب).

(١) في النسختين برواية: (سيرا)، و(الموكب) هكذا .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

وهو مختلف في قائله، فنسب إلى حسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه:

٥١٦/١، وإلى عبد الرحمن بن حسان، وليس في ديوانه، ونسبه إليه ابن هشام في

المغني ٣٧١/١، وينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري، وهو في ديوانه: ٢٨٨،

٣١٢، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٦٥/٣، والنوادر: ٣١، والمقتضب

٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، ومختضب ١٩٣/١، وشرح السيراني ٤١٦/١،

وشرح المفصل ٣١٢/٩، والمغني ٣٧١/١، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، والتصريح

٢٥١/٢، وكان الأصمعي ينشده:

من يفعل الخيرات فالرحمن يشكره

وانظر: شرح شواهد الكتاب للأعلم الشتمري ٤٣٦/١ .

(٣) انظر البارغ: ١٣٠، والكافي: ٥٨، والغامزة: ١٧٠ .

العروض الأولى سالمة، ومنها البيت المذكور وتقطيعه (أَمَلَّ قَتَا) متفاعلن، (لُ  
لَا قَتَا) مفاعلن، (لَلدِّيْكُمْوَا) متفاعلن، فالعروض هو الجزء الأخير إن اعتبر  
الخروج، بل اعتباراً واجب، ولا يجوز قراءته بالسكون؛ لعدم مغير قبل  
السكون، فتعين .

ثم إن هذه العروض لها ثلاثة أضرب في المستعمل من الشعر دون الشاذ  
والمهمل .

أحدهم: مثلها سالم<sup>(١)</sup> وزنه متفاعلن .

والثاني: مقطوع<sup>(٢)</sup> وزنه فعلاطن .

والثالث: أحد مضمراً<sup>(٣)</sup> وزنه فعِلن .

وأبو الفرج لم يستعمل أحد هذه الضروب في هذا البيت بعد (استعمال)  
عروضهم، بل كان ضرباً بيته على مستفعلن، وهو قوله: « ضِلُّ مَوْكِبِ »  
فأدخل فيه الإضمار واستعمله مضمراً، وهو جائز في كل أجزاء البحر، لكنه  
من غير المستعمل كما سلف، إذ قد علمت الحصر، وأدخل في حشوه  
الوقص<sup>(٤)</sup>؛ وهو حذف ثانيه المتحرك، فحذف الفاء، وهذا جائز لا واجب،  
وأما الوزن الاستعمالي فالواجب فيه ذكر الفاء، وليس كما نظرت له بيت  
الشعر؛ لأنه من الكامل، ولا يستقيم الوزن الاستعمالي إلا بحذف فاء الجزاء .  
نعم إن أريد بالضرورة هنا ضرورة إرادية لا عرفية [فتنعم]<sup>(٥)</sup> فتثبت،

(١) ويسمى تام، وانظر المصادر السابقة .

(٢) وهو الذي يكون على: « متفاعلن » فيقطع، فتصير: « متفاعلن »، ثم يحول إلى:  
« فعلاطن، وانظر: البارع: ١٣٠ .

(٣) وهو ماذهب من آخره، وتد مجموع. انظر: البارع: ١٣٠، والصحاح: (حذف).

(٤) انظر: البارع: ١٣٦، والوقص في العروض: هو إسقاط الثاني المتحرك .

(٥) ساقط من الأصل .

واحذر أن يفتنوك عما قررتُه، فإنه بحثُ الراسخين في العربية .  
فالقتال مبتدأ، والجملة خبره . قيل: وإن نخلت عن الرابط فقد وقع القتال  
الثاني منكرًا في حيز النفي، فعمّ الأول وغيره، فكأنه عينه، فلا احتياج للربط،  
وفيه نظرٌ لا يخفى<sup>(١)</sup> .

---

(١) قال هذا ابن إياز في شرح الفصول ، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٥٢/١ .

(ويمنعه)، أي: المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره، عن دخولها عليه لا صحة دخولها عليه .

(نواسخ الابتداء) أي: بعض نواسخ الابتداء لا مجموعها، وإنما امتنع دخول الفاء عن الخبر الذي دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدئه؛ لزوال معنى الابتداء المسوغ لدخولها، لأنَّ الشرط له صدر الكلام، فلا منافاة بينه وبين الابتداء، وبعض / نواسخ الابتداء ينافي معنى الابتداء، وإذا زال معنى الابتداء صار صدر الجملة لها، فلو بقي معنى الشرط المسوغ لدخول الفاء، لحصل تدافع بينهما وبين معنى الشرط؛ لاقتضاء كل واحد صدر الجملة .

يمنعه أيضاً - أعني المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره - من دخولها عليه (ليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخل على؛ لأنهما للإنشاء وما وقع خبراً لهما غير محتمل للصدق والكذب، والشرط مع الجزاء محتمل لهما، فلو جاز الفاء في خبرهما، لزم أن يكون ما بعد الفاء محتملاً لهما .

(وفاقاً) أي باتفاق من النحويين فلا يقال: « ليت أو لعل الذي يأتيه فله درهم »؛ لما تقدم<sup>(١)</sup>.

(و) يمنعه أيضاً (أخواتهما)، أي: أخوات « ليت ولعل » وهي « إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ » (خلافاً) أي باختلاف بين النحاة فيهن، فمنع جماعة من النحويين دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إذا دخل عليه أن المفتوحة ولكنَّ

(١) جاء في الجمع ٦١/٢ قيل: « يجوز دخول الفاء مع لعل إلحاقاً لها بما لا يغير المعنى » وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ما يقتضي منع ذلك، حيث قال في ٧٠/٢ ما نصه: « وفي دخولها في خبر لعل - يعني الفاء - خلاف، والصحيح منعه » .

وكان، ومنعه سيبويه في إنَّ المكسورة<sup>(١)</sup>، واحتج بأنها تحقّقُ الخبر، والشرط فيه توقفٌ وإخراج عن صريح الخبر، فلا يجتمعان، وأجازه الأخفش<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> في «إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ» واحتجوا بأنّ هذه الحروف ضعيفةُ العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال بخلاف كأنّ وليت ولعل، فإنها قويةُ العمل مغيرةٌ بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء حالة العمل في الحال، فتوي شبهتها في الأفعال، وساوتها في المنع من الفاء المذكورة<sup>(٤)</sup>.

واستشهدوا بآياتٍ من التنزيل وآياتٍ من كلام العرب تشهد ببقاء الفاء

مع دخولها .

(١) الصحيح: أن سيبويه أجاز ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ ، وانظر الكتاب ١٠٢/٣ ، قال صاحب لباب الإعراب: « وليت ولعل مانعان باتفاق، و(إن) عند سيبويه، لكن الاستعمال وارد بخلافه .

كما أجاز الفراء دخول الفاء في خبر إن، قال في معاني القرآن ١٠٥/٢: « أدخلت العرب الفاء في خبر إن لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: من والذي وإلغاؤها صواب.

(٢) انظر شرح المنصل ١٠١/١ ، وشرح الرضي ٤٥٣/١ ، وشرح الأشموني ٣٠٣/١ ، قال الأشموني: « رروي عن الأخفش أن منع دخول الفاء بعد (إن) ، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه الشرط نحو: زيد فقائم .»

(٣) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٤) هذا نص عبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣١/١ ، وانظر المجمع ٦١/٢ .

فمن بقاء الغاء مع دخول « إن » ماورد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا  
وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى:  
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ  
ذَهَبًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ  
شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> و(قال)<sup>(٤)</sup> الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(عَلِمْتُ يَقِينًا أَنَّ مَا حُمَّ كَوْنُهُ فَسَعَى امْرِئٍ فِي صَرْفِهِ غَيْرُ نَافِعٍ)<sup>(٦)</sup>  
ومن بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

يُكَلِّ دَاهِيَةَ أَلْقَى الْعُدَاةَ وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ  
كَلًّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يُغَرُّوا فَيَغْرِبَهُمْ بِي الطَّمَعُ  
وقول الأَفْوَه<sup>(٨)</sup>:

- (١) سورة محمد: آية: ٣٤ .
  - (٢) سورة آل عمران: آية: ٩١ .
  - (٣) سورة الأنفال: آية: ٤١ .
  - (٤) مطموس في: (د) .
  - (٥) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل  
٣٣٢/١، ولم ينسبه، وقد ساقه للغرض نفسه الذي ساقه له المؤلف، وانظر التذييل  
والتكميل ١١٥/٢ .
  - (٦) مطموس في: (د) .
  - (٧) البيتان من البسيط، وقائلهما مجهول، وقد ورد الاستشهاد بهما في شرح التسهيل  
٣٣٢/١، وشفاء العليل ٣٠٣/١، وقد أورد البيت الثاني في التذييل والتكميل  
١٥/٢، والمساعد ٢٤٧/١، وشرح الأشموني ٣٠٢/١ .
  - (٨) ومعنى البيتين: ألقى أعدائي بما يقهرهم بكل داهية أريب من الرجال، وقد يظن  
الظان بي أنني في تدييري السوء لأعدائي ، وليس الأمر كذلك، وإنما ما أظهره  
خوف وجزع، فلذلك لكي يغروا بي ويغريهم طمعهم في النيل مني ويكون ذلك  
من قبيل استدراجهم . وفي الأصل كبيت (يغروا) .
- (٨) الأَفْوَه هو: صلاءه بن عمر بن مالك، وقيل: ابن عوف، يكنى أبا ربيعة، ولقب  
بالأفوه؛ لأنه غليظ الشفتين ظاهر الأسنان . انظر الشعر والشعراء: ٥٩، ومعاهد  
التنخيص: ٤٠٧، وسمط اللآلي: ٣٦٥، وجمهرة الأنساب: ٣٨٦ .



وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ<sup>(١)</sup>

والعجب من المؤلف أنه ذكر الخلاف في « إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ »، وحكى الاتفاق في المنع على ليت ولعل، فأفاد عدم الخلاف فيهما، وليس ذلك جارٍ على إطلاقه، بل في لعل بخلاف؛ منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله<sup>(٢)</sup>:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا  
وفي هذا نظر<sup>(٣)</sup>.

تتمة:

أجاز بعض النحويين<sup>(٤)</sup> دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً، واحتج بأن ذلك

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدوره:

فَوَاللَّهِ مَا قَارَقْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ

وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل ٣٢٢/١، والارتشاف ٧٠/٢، وشفاء العليل ٣٠٣/١، والعيني ٣١٥/٢، وشرح الأشموني ٣٠٣/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١، والممع ٦٠/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٠٦/٢، وقد ورد الاستشهاد به في

المعني ٣٨٨/٢، وشرح شواهد المعني ٨١٠/٢، الممع ٢٦٥/١، الخزانة ٤٦٤/٥.

(٣) لأن « لعلِّي وإن شططت » إنشائية لا يصح وقوعها صلة، فيقدر قبل « لعلِّي » القول،

والتقدير: أقول فيها لعلِّي؛ لتكون خبرية، وليحصل عائد الموصول، وهذا تخريج

أبي علي الفارسي في كتاب الشعر ٤٠٢/٢ قال: ويجوز فيه أن تقدر قبل « لعلِّي »

فعلاً، وتحذفه لطول الكلام، فيكون الصلة الفعل الذي هو أقول فيها، وهو خير لا

إشكال فيه، وحسن الحذف لطول الكلام.

وقد ذهب إلى هذا التخريج ابن هشام ٣٨٨/٢، قال: « وذلك على تقدير:

(أزورها) خير لعل، وتقدير الصلة محذوفة؛ أي/ التي أقول لعلِّي.

وانظر تفصيل المسألة في كتاب الشعر ٤٠٠/٢-٤٠٣، والخزانة ٤٦٤/٥، ٤٦٥.

(٤) أجاز ذلك الأحنف والفراء وجماعة، ونقل ذلك الفارسي وابن جني، انظر معاني

القرآن للأحنف ٧٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٤١٠/٢، والإيضاح: ٩٩، وشرح

ورد عنهم كثيراً، حكى: «أخوك فَرَجَدَ على معنى: «أخوك وجله،

وأنشد:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكِحْ (فَنَاتِهِمْ)<sup>(١)</sup>

(وأكرومة)<sup>(٢)</sup> الحيين (خلو كماهيا)<sup>(٣)</sup>

والمراد: وقائلة خولان انكح، / وسيبويه<sup>(٤)</sup> لا يرى زيادتها، ويتأول ما ورد

عن ذلك على أنها عاطفة. وقال الآخر<sup>(٥)</sup>:

التسهيل ١/٣٣٠، والارتشاف ٢/٦٩.

- (١) في النسختين: «فناهم» والصواب ما أثبتته .
- (٢) في الأصل: «وأكروم»، وفي (د): «وأكرومه»، والصواب ما أثبتته .
- (٣) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١/١٣٩، ١٤٣، والإيضاح: ٩٩، وشرح المفصل ١/١٠٠، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٩، وشرح الأشموني ١/١٨٩، والتصريح ١/٢٩٩، والخزانة ١/٤٥٥. والأكرومة أفعولة اسم للكرم على معنى ذات أكرومة وضعاً موضع كريمة. انظر اللسان (كرم).
- وآخر البيت: (خلف كما هي)، في النسختين، والصواب ما أثبتته .  
وقيل: إن الفاء زائدة .
- (٤) انظر الكتاب ١/١٣٩، ١٤٣ .
- (٥) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد العبادي، وليس في ديوانه، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١/١٤٠، والخصائص ١/١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦١، والرد على النحاة: ١٠٦، والجنى الداني: ٧١، والخزانة ١/٣١٥ .

أَرْوَاحُ مُودِّعِ أُمِّ بُكُورُ أَنْتَ فَانظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ولا (حجة)<sup>(١)</sup> فيه؛ لجواز تأويله على أن « أنت » فاعل بفعل محذوف يفسره « فانظر »، والتقدير: فانظر أنت<sup>(٢)</sup> فانظر، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على حد ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٣)</sup> وليس الضمير مبتدأ في البيت<sup>(٤)</sup>.

#### ٤ - خبر باب (إن) وخبر باب (لا) .

ولما فرغ من الكلام على الثاني من المرفوعات أخذ يتكلم على الثالث والرابع منها وهو: [ خبر إن ولا ] ، فقال: (خبر باب إن وخبر باب لا) الكائنة (لنفي الجنس) على سبيل التنصيص (و تسمى) حيثئذ (بلا التبرئة)، أيضاً وهذه عبارة بعض النحاة<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: « حجية » .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٠، وشرح التسهيل ١/٣٣١، والخزانة ١/٣١٥ .

(٣) سورة التوبة: آية: ٦ .

(٤) وقد تأول السيرافي ذلك على ثلاثة وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء: الأول: أن ترفع أنت بفعل مضمير يفسره المظهر .

الثاني: أن تجعل أنت مبتدأ، وتضمير خبره، والفاء جواب للجملة، كأنه قال: أنت

الراجل فانظر، نحو قولك: إذا ذكرت الشجاعة قال الناس: أنت .

الثالث: أن تجعل أنت خبراً، وتنوي المبتدأ .

انظر شرح أبيات سيويه للسيرافي ١/١٦١ .

(٥) كالجزولي وابن مالك وغيرهما، انظر شرح المقدمة الجزولية ٣/٩٩٩، وشرح التسهيل ١/٢٨٢ .

(وهما) أي خير باب إن، ولا التي لنفي الجنس (مستندان إلى اسميهما بعدهما).

فقوله: « مستندان » شامل لخبر المبتدأ الواقع بعد (إن) الملقاة من العمل بدخول « ما » (الكافية)<sup>(١)</sup> عليها، أو بالتخفيف نحو: « إنما زيد قائم » [وإن زيد قائم]<sup>(٢)</sup> والواقع بعد لا الملقاة نحو: لا في الدار رجل ولا (امرأة)<sup>(٣)</sup>، وبقوله بعدهما: خرج عنهما.

والمراد بقوله « بعدهما » أي: بعد دخول كل واحد من هذين الحرفين المذكورين على انفراد في بابه لا بعد دخولهما معاً، إذ هما لا يجتمعان؛ لمنافاة بينهما (كـ « إنَّ زيداً قائمٌ ») مثال لخبر باب « إن »، ألا ترى أنه مرفوع بـ « إن »، وهو مسند إلى اسمه بعد إن.

(فهو) أي خير باب إن (كالخبر) أي: كخبر المبتدأ، بمعنى أن خير إن مشارك لخبر المبتدأ في أقسامه وفي أحكامه، بعد أن يثبت كونه خيراً لأن [بشرائطه وانتفاء موانعه، لا بمعنى أن كل ما يصح أن يكون خيراً للمبتدأ يصح أن يكون خيراً لأن]<sup>(٤)</sup> ولهذا يجوز: « أين زيد، ولا يجوز: « إن أين زيد ».

(لا في التقدم) أي: ليس حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقدم، فإنه لا يجوز تقديمه على اسمه، وقد جاز تقديم الخبر على الاسم، وذلك لأن باب « إن » فرع

(١) في (د): الكافية .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) في (د): المرأة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

على العمل في الفعل، فجعل عمله فرعياً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب، فلما عملت العمل الفرعي لم (تتصرف) في (معموليها)<sup>(١)</sup> بتقديم ثانيهما على الأول .

فيقال: « إن قائم زيد ، كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل إلا أن يكون الخبر ظرفاً؛ أي: [ليس]<sup>(٢)</sup> حكمه [كحكم خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه إذن حكمه]<sup>(٣)</sup> في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو: « إِنَّ مِنَ الْبَيَّانِ لَسِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحِكْمَةٌ »<sup>(٥)</sup>، وذلك لتوسعهم<sup>(٦)</sup> في الظرف ما لا يتوسع في غيرها<sup>(٧)</sup>.

(إلا في «لا») لنفي الجنس، فإنه لا يتقدم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً، كما يتقدم خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفاً، وذلك أنها محمولة على « إن »

(١) في (د): معمولهما .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٤) سورة الغاشية : آية: ٢٥ .

(٥) الحديث رواه البخاري بلفظ: « إن من البيان لسحراً »، وفي ١٤٦/٤ بلفظ: « إن من الشعر حكمة » .

وانظر مشكاة المصابيح ٢٣/٣، برقم: ٤٧٨٣ . ولكثرة وروده على ألسنة الناس أصبح مثلاً، وانظر جمهرة الأمثال ١٣/١، والمستقصى ٤١٤/١، واللسان (سحر، حكم) .

(٦) انظر القول في الاتساع في الأصول ٢/٢٦٥، والأشباه والنظائر ١/٢٩، ٣١ .

(٧) من قوله: « أي كخبر المبتدأ » إلى قوله: « في غيرها » أفاده من شرح الجامي ٣٠٠/١ .

في العمل، فانحطَّ (مرتبهاً عن مرتبة أصلها)<sup>(١)</sup> أصلها (كـ) لا غلامَ رجلٍ قائمٍ  
 « إنما عدلَ عن المثال المشهور في التصانيف المتداول بين المصنِّفين وهو قولهم: »  
 لا رجلَ في الدار، لاحتمال حذف الخبر، وجعل « في الدار، صفة<sup>(٢)</sup> بخلاف ما  
 مثل به المصنِّف؛ / لأن « غلامَ رجل، معرَبٌ منصوب، لا يجوز ارتفاعُ صفته  
 على ما هو الظاهر (فيها) أي: في الدار، خير بعد خير .

(ويكثرُ حذفُه) أي حذف خبر لا لنفي (الجنس)<sup>(٣)</sup> عند الحجازيين<sup>(٤)</sup> سواء  
 كان ظرفاً أم مجروراً أم غير ذلك، وأكثر ما يحذف مع إلا نحو: « لا إله إلا

(١) في الأصل: مرتبتها على .

(٢) في الكافية ص: ١١٨ مثل ابن الحاجب بقوله: « لا غلامَ رجل، » وقال في شرح  
 الكافية ص: ٢٦: والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم: « لا رجلَ ظريف »  
 وليس بحسن في التمثيل لأمرين:

أحدهما: أنه في الظاهر صفة، ولا يليق بذوي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما  
 قصد تمثيله، وأقله الاحتمال فيكره أيضاً لذلك، وهذا المثال لا يحتمل أن يكون  
 (ظريف) إلا خيراً؛ لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب، فوجب ألا يكون  
 نكرة، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به .

الثاني: هو أننا نقول بعد ذلك: وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع (لا)، فإذا كان التمثيل  
 « لا رجلَ ظريف » غلب الظن امتناع هذه في لغتهم، فيوقع ذلك في الخطأ؛ لأنهم  
 يقولون بها، وقد اعترض الرضي على ما ذهب إليه ابن الحاجب من امتناع  
 وصف المضاف المنفي بـ (لا) بالمرفوع أنه مذهب جماعة من النحاة، وقد حولوا  
 فيه، وجوزوا رفعه حملاً على المحل؛ لأن (لا) مشبه بـ(أن) ... .  
 وانظر تفصيل الاعتراض في شرح الكافية للرضي: ١١١/١ .

(٣) في الأصل: جنس .

(٤) انظر المفصل: ١٧، وشرح التسهيل ٥٦/١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:

٩٨، والبحر المحيط ٣٧/١، ٢٢٧/٥ .

الله<sup>(١)</sup>، « ولا فتى إلا علي »، « ولا سيف إلا ذو الفقار » فالخير في هذه المواضع محذوف والتقدير: لنا أو في الوجود<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا خيراً لوجهين:

أحدهما: أنه معرفة، والمعرفة لا (تكون)<sup>(٣)</sup> خيراً، ولأن « لا » غير عاملة في الموجب .

وقال ابن الحاجب: لا يصح أن يكون خيراً عن المستثنى منه؛ لأنه إنما أتى به لتبيين ما قصد بالمستثنى منه .

ومن حذف خيراً لا ، بدون إلا قولهم: (لا ضمير)<sup>(٤)</sup> و﴿فلا فوت﴾<sup>(٥)</sup> [«لا ضرر»]<sup>(٦)</sup> ولا ضرار<sup>(٧)</sup>، و«لا عدوى ولا طيرة»<sup>(٨)</sup>، الخير في هذا كله

(١) أي: لا إله موجود إلا الله، وقد اعترض على النحويين في هذا التقدير، وأحسن ما قيل في تقدير الخير: لا إله بحق إلا الله، كما نبه عليه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقد فصل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في هذه المسألة بما لا مزيد عليه، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ٥٦/١، وحاشية الشرح نفس الموضوع .

(٢) ورد الاستشهاد بهذه الأمثلة في المفصل: ٤٣، وشرح المفصل ١٠٧/١ .

(٣) في (د): لا يكون .

(٤) في (د): لا ضمير .

(٥) سورة سبأ: آية: ٥١، تمامها: ﴿ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت﴾ .

(٦) ساقط من (د) .

(٧) انظر سنن ابن ماجه ٧٨٤/٢، ومسند الإمام أحمد ٣١٢/١، وإرواء الغليل ٤١٣/٣، وموسوعة أطراف الحديث النبوي ٢٦٤/٧، وفيها الإشارة إلى مظان هذا الحديث .

(٨) وبقية هذا الحديث مختلفة مثل: « لا عدوى ولا طيرة، إن تكن الطيرة في شيء فسي الفرس » و: « لا عدوى ولا طيرة إنما الشؤم ... »، ومثل: « لا عدوى ولا طيرة، فمن أعدى الأول ... » وغير ذلك كثير، ولذا فمظان هذا الحديث كثيرة، ومنها

مخدوف وهو « الوجود » .

(ولزم) أي: حذف خبر لا (كترقيماً<sup>(١)</sup>)، لأنه منسوب إليهم، فإنهم لا يظهرون الخبر إذا عُلِمَ مطلقاً سواءً كان ظرفاً أو مجروراً أم غيرهما .

وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: « إنَّ بني تميم يحدفون الخبر مطلقاً سواء علم أم لم يعلم . وهذا القول عندهم ليس بشيء؛ أما حذفه للعلم به فبين؛ لأنه كالموجود، وأما حذفه لغير علم به فلا يجوز؛ لأنه يلزم منه عدم الفائدة .

وقال الجزولي: « إنَّ بني تميم لا يثبتون الخبر (إذا كان)<sup>(٣)</sup> غيرَ ظرف أو مجرور، فإذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز حذفه وإثباته » ، وهذا الذي قاله الجزولي لم يقل به أحدٌ غيره .

وقال الشَّلوِّين: لا أدري من أين نقله<sup>(٤)</sup>.

ولا فرق بين الظرف والمجرور وغيره في ذلك، ولعله قاسه، وليس بمحل قياس، لأنه اتساع، والاتساع منقول لا مقيس .

فالصحيح أن بني تميم لا يُثبتون الخبر إذ عُلِمَ سواءً كان ظرفاً أم مجروراً،

صحيح البخاري ١٠/١٧٤، ١٧٥، وصحيح مسلم ٧/٣٣، ٣٤، ومسند الإمام أحمد ٢/١٥٣، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٨٧، ٧٨٩ وغيرها، وانظر بسط هذه الرويات في موسوعة الحديث الشريف ٧/٢٧٠، ٢٨١ .

(١) انظر المفصل: ٣٠، والمعني ١/٢٣٩، وشرح الرضي ١/١٠٠، والفوائد الضيائية ٣٠٣/١ .

(٢) انظر المفصل: ٣٠ .

(٣) في (د): إلا إذا كان .

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٠٦، قال: وقول المؤلف - يعني الجزولي - استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد، وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف، فلا أدري من أين نقله .



كذا قيل في هذا المحل، وأنت خبير بأن مثل الجزولي لا يجهل كون إثبات حكمٍ عن بني تميم يحتاج إلى النقل، ومن المعلوم أن الناقل لا يتوجه عليه منع.

وقول الشُّلوبيين: « لا أدري من أين نقله؟ لا يقضي بضعفه؛ لما علمت من أن الحافظ حجة على غيره، وأن معظم علماء النقل على قبول زيادات الثقة، فيوشك أن ما قاله الصحيح، فتأمل<sup>(١)</sup>».

وإنما ساء هذا الخلاف؛ (لأن هذا) النفي (لا يكاد يجيء إلا بقريئة غير السؤال) تدل عليه، (أو كان جواباً) لسؤال جرى فيه ذكر الخبر، فلم يحتاج إلى إعادته في الخبر.

وظاهر عبارة المؤلف أنه تابع للسيد عبد الله<sup>(٢)</sup> في شرحه على « لب الألباب » فإنه نقل عن الأندلسي<sup>(٣)</sup> ذلك قال فيه: « وقال الأندلسي: « الحق أن

(١) هذا دفاع من الزبيري عن الجزولي .

(٢) هو جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني المعروف (بالتقره كار) ومعناه صاحب الفضة، قال صاحب البغية: قال ابن حجر: كان بارعاً في الأصول والعريضة، درس بالأسدية مجلب، وكان أحد أئمة المعقول، من تصانيفه: العباب في شرح اللباب، مات سنة ٧٧٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٥٤/٢، ومفتاح السعادة ١٧٣/١، وقد أخطأ طاش كيري زاده عندما قال: « قال السيوطي: لم أقف على ترجمته » وانظر كشف الطنون ١٥٤٤/٢ .

وانظر العباب في شرح اللباب ١١٢/أ، قال: ولا يثبت الخبر في تميم أصلاً، قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً .

(٣) هو أبو محمد القاسم بن السداد الموفق المرسي الأندلسي، ولد سنة ٥٧٥ هـ، وتوفي سنة ٦٦١ هـ، له عدة مصنفات منها شرح المفصل واسمه: «الخصل في شرح المفصل» وشرح المقدمة الجزولية. انظر معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، وإنباه الرواة ١٦١/٤، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً كقولك: « لا رجل، لمن قال: هل [في] الدار رجل؟ » أو دل عليه قرينة غير السؤال، وإلا فلا يجوز حذفه رأساً<sup>(١)</sup> انتهى .

(ولا يكون) عند جمهور النحويين (ما) أي شيء أو الذي (فيه معنى الاستفهام) وهو طلب النهم (ولا) ما فيه معنى فهي (خبراً لأن) المكسورة الهمزة المشددة النون كـ (كيف زيد) مثال لما فيه معنى الاستفهام / بالاسم، (وبكر هل هو قائم) مثال لما فيه معنى الاستفهام بالحرف، (وبشراً أكرمته) مثال لما فيه معنى الأمر، (وخالداً لا تهته) مثال لما فيه معنى النهي، فإنه لا يجوز عند الجمهور أن يكون شيئاً من هذه المذكورات خبراً « لأن » حيث لم يرد به سماع.

(وشد) أي: خرج عن قاعدة السماع حيث المنع السماعي، ولو جاز قياساً قوله<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ<sup>(٤)</sup> أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لِيَلِكُمْ نَافَاً

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ونقل الرضي عبارة الأندلسي هذه في شرحه على الكافية ١١٢/١ قال: « قوله - يعني ابن الحاجب - وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفاً اقتدى فيه بجمار الله، قال الأندلسي: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً، وقامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً . »

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعب بن سعد بن مالك كما في الخزانة ٢٤٧/١٠، ٢٤٩، ٢٥٠، وقد ورد الاستشهاد به في شرح الجمل ٤٢٨/١، وشرح التسهيل ١١/٢، وشفاء العليل ٣٥٢/١، والمغني ٥٨٥/٢، وشرح شواهد المغني ٦١٤/٢، والتصريح ٢٩٨/١، والممع ١٣٥/١ .

(٤) في الأصل: قتلتم، وفي (د) مطموسة، وما أثبتته من كتب النحو التي بها الشاهد .

لأنه أدخل (إن) على ما خبره نهي، ويؤول البيت على إضمار القول أي  
 «أقول لكم لا تحسبوا ليلهم ...» الخ وكثيراً ما يضمم القول<sup>(١)</sup>.  
 وحكى ابن عصفور في شرح كتاب الجمل الصغير<sup>(٢)</sup> خلافاً في وقوع  
 الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، وصحح الجواز وأنشد البيت المذكور،  
 وأوقع قوله « لا تحسبوا » موقع الخبر لإن، وهي جملة نهي، وينبغي أن يخص  
 الخلاف بإن وحدها إذ هي مورد السماع، فلا يمكن في ليت ولعل وكان.

(١) القائل بهذا هو ابن هشام حيث أضمم القول في البيت، وانظر المغني ٢/٥٨٥ .  
 قال البغدادي في الخزانة ١٠/٢٤٧: ولم يصب ابن هشام في النقل عن النحويين  
 أنهم منعوا وقوع الطلبية خيراً، وأضمم القول في قولهم: ... البيت .  
 (٢) انظر شرح الجمل الكبير ١/٤٢٨ .

## [اسم ما ولا التي بمعنى ليس]

ولما أنهى الكلام على خبر إن ولا، شرع في الكلام على تميم بقية المرفوعات لتتم فائدة ما ذكره فقال: (اسم ما ولا بمعنى ليس)، وإنما كان بمعنى ليس لمشابهتهما لها في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، والجمود، ولهذا يعملان عملها .

(وهو المسند إليهما) هذا شاملٌ للمبتدأ أو لكل مسند إليه (بعدهما) خرج به غير اسم ما ولا، والمراد من قوله: «بعدهما» أي: بعد دخول كل واحد من «ما»، و«لا» على انفرادها .

(في بابها)<sup>(١)</sup> لا بعد دخولهما معاً، إذ لا يجوز اجتماعهما؛ لما بينهما من المنافاة في الوصف، لا في أصل<sup>(٢)</sup> النفي كما يجيء بيانه في كلامه (كـ «ما زيد قائم» ، «ولا رجل أفضل منك» )، وإنما أتى بالنكرة بعد لا؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، كما يأتي بيانه عند كلامه عليها، بخلاف «ما» فإنها تعمل في المعارف والنكرات .

وعمل «ما» هذا العمل المذكور لغة أهل الحجاز<sup>(٣)</sup>، وهي اللغة القديمة وبها جاء التنزيل؛ قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل: (الأصل) .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٥/١، والفوائد الضيائية ٣٠٥/١، وشرح الأشموني ٢٥١/١ .

(٤) سورة يوسف: آية: ٣١، وفي (د): (إلا بشر) وهو خطأ .

(٥) سورة المجادلة: آية: ٢ .

﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ولإعمالها شروطاً يأتي ذكرها في كلام المؤلف .

(وما بكر هو الظريف) مثل بهذا المثال ليعلم أن خبر « ما » الحجازية يكون مفرداً كما مثل به من قوله: « ما زيد قائماً » ويكون جملة كهذا المثال، (وينو تميم لا تثبتها) أي: لا تثبت عمل « ما » [عمل]<sup>(٢)</sup> « ليس » ولو استوفت الشروط الآتية<sup>(٣)</sup> فيقولون « ما زيد قائم » ويقرؤون ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ﴿ وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ بالرفع .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: « إلا من درى كيف هي في المصحف » يريد إلا من ثبت عنده نقلها تواتراً بأنه يتابع الآية ويقرأها بالنصب، إلا أن يترك لفته ويعدل عن الرفع إلى النصب في غير الآية، أخذاً بما ثبت فيها .

(ثم « لا ») التي بمعنى ليس، بينها وبين « ما » تنافٍ من وجوه:

الأول: أنها (لا تدخل المعرفة) لأنها لم تشبه ليس في النفي الخاص، ولا

تعمل في نحو: « لا زيد قائم ولا عمرو » فمن ثمة غلط المتنبى<sup>(٥)</sup> في قوله:

- 
- (١) سورة الحاقة: آية: ٤٧ .
  - (٢) ساقط من الأصل .
  - (٣) انظر الكامل للمبرد ٢٩٥/١، ومجالس نعلب ٥٩٦/٢، والأصول ١٠٦/١، وشرح التسهيل ٣٦٩/١ .
  - (٤) انظر الكتاب ٥٩/١، وهي نص عبارة سيبويه .
  - (٥) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٤١٩/٤، وقد ورد الاستشهاد في شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح شذور الذهب: ٢٧٥، وشرح قطر الندى: ١٤٥، والمغني ٢٤٠/١، والجنسي الداني: ٢٩٤، وتخليص الشواهد: ٢٩٩، والتصريح ١٩٩/١ .
- وقوله: « فمن ثمة غلط المتنبى ... » هي عبارة ابن هشام في شرح شذور الذهب في الموضوع الأنف الذكر مع تغيير طفيف .

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَمَا الْمَالُ مَكْسُوباً وَلَا الْحَمْدُ بَاقِيًا  
بخلاف / « ما » فإنها [تدخل]<sup>(١)</sup> على المعرفة والنكرة؛ لأن شبهها بليس  
شبهه خاص؛ وهو نفي الحال، وقد أشبهتها في النفي الخاص<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنها (لا تنفي الحال)، وإنما تنفي المستقبل (ولذلك)<sup>(٣)</sup> يُنْفَى بِهَا  
وجوب الشرط دون ما؛ لاختصاصها بالاستقبال، تقول: « إن تَزُرْنِي لَا هُنْكَ »  
ولا يصح ههنا دخول « ما »؛ لأن نفي « ما » أقوى من نفي « لا » إذ نفي « ما »  
للحال على جهة الاستمرار والدوام، ولا كذلك لنفي المستقبل، فلما قل  
تصرفها بالشبه بليس، نقص عن « ما » (فقل عملها)، فعملت في النكرة .  
وقيل: إنما عملت في النكرة دون المعرفة مراعاة لأصلها الآخر، وهو شَبَّهَهَا  
بِإِن، فإنها لا تعمل في النكرة فكذلك ها هنا .

والثالث: (أنها لا بَاء في خبرها)، أي: خير لا بمعنى ليس، وهذا هو  
المشهور، وهو مذهب الجمهور .

وذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك<sup>(٤)</sup> إلى أن الباء تزداد في خبرها، وأنشدوا

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) خلافاً لابن جني وابن الشجري حيث أجازا إعمالها في المعرفة، قال ابن هشام في  
المغني ٢٣٩/١: « الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن  
الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابتة:

حَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَأْغِيًا سَوَاهَا وَلَا عَنِ حَبِهَا مَتْرَاحِيَا

وانظر أمالي ابن الشجري ٢٨٢/١، والارتشاف ١١٠/٢، والهمع ١٢٠/٢، وفي  
الخرزانه ٣٣٧/٣ قال البغدادي: هذا البيت من شواهد النحاة، وأوردوه شاهداً على  
عمل (لا) عمل ليس في المعرفة، وهو شاذ .

(٣) في (د): وكذلك .

(٤) انظر الأصول ٤١٧/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحفاظ

على ذلك قول سواد بن قارب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فِتْيَالاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(١)</sup>

وقول المرقش<sup>(٢)</sup> :

وَلَقَدْ عَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَعْدُو عَلَى رَافٍ وَخَاتِمٍ  
فَإِذَا الْأَشَائِمُ [كَالْأَيَا مِنْ<sup>(٣)</sup> وَالْأَيَامِينَ كَالْأَشَائِمِ<sup>(٤)</sup>  
وَكَذَلِكَ لَا خَيْرَ وَلَا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمِ<sup>(٥)</sup>

(فقوله)<sup>(١)</sup> بمعنى وبدائم خيران لـ (لا) بمعنى ليس، وزيدت فيهما الباء،

. ١٤٨، ١٢٦/٢

(١) البيت من الطويل في الروض الأنف ٢٤٤/١، وألف باء البلوي ٢٣/٢،  
وشرح التسهيل ٣٧٦/١، والتذيل والتكميل ٨٩/٤، والمغني ٤٦٨/٢،  
وأوضح المسالك ٢٩٤/١، والمقاصد النحوية ١١٤/٢، ٤١٧/٣، والهمع  
١٤٧/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١ .

(٢) في الأصل: ابن المرقش .

والمرقش يقصد به المرقش الأكبر وهو عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة  
ابن قيس بن ثعلبة .

انظر العمدة ٧٠/١، والخزانة ٢١٣/٨، واللسان (رقش) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) في (د): الاشائم .

(٥) البيت مختلف في نسبه؛ فنسب إلى امرئ القيس، وليس في ديوانه، ونسب  
إليه في الضرائر: ٦٤، وجمهرة اللغة ١٨١/٣، والمؤتلف والمختلف :  
١٠٢، ونسب إلى المرقش الأكبر أو لحزب بن لوزان وهو المرقم الذهلي،  
وانظر الارتشاف ٢٨٣/٣، واللسان (حتم)، والحاتم: هو الغراب الأسود .

ولاحجة لهما في هذا، إذ يحتمل أن يكون ما بعد لا مبتدأ، ولم تتكرر لا،  
 (فصح) دخول الباء في خبر « ما » في قولك: (ما رجلٌ بقائم، وامتنع) دخولها  
 في خبر « لا » من قولك: (لا رجلٌ بقائم)؛ لأنه لم يسمع في خبرها سماعاً يقاس  
 عليه، ولا يقاس على « ما »؛ لأن الزيادة مجاز .

وفائدة زيادة الباء في خبر « ما » عند علماء البصرة<sup>(١)</sup> رفع التوهم؛ لأن  
 السامع قد يتوهم أن الكلام إيجاب لغنائه عن سماع اللفظ المقتضى للنفي،  
 فجعلت له الباء تنبيهاً على أن الكلام نفي .

وعند علماء الكوفة أن هذه الباء في النفي نظير اللام في الإيجاب، كما  
 أنهم قالوا: «إن زيدا لقائم» فأكدوا في الإيجاب باللام، قالوا: «ما زيد بقائم»  
 فأكدوا النفي بالباء .

[وقول علماء الكوفة أظهر، وبعضه قول البصريين: إن الباء]<sup>(٢)</sup>  
 [للتأكيد]<sup>(٣)</sup>، والتأكيد قد جاء منه لرفع توهم السامع .

واعلم أن « ما » لا تعمل عمل ليس إلا بشروط، ذكر المؤلف (هنا منها)<sup>(٤)</sup>  
 شرطاً واحداً وهو: أنها (لا يُفصلُ اسمها منها بالخبر)، أي: بخبرها (إلا

(٦) في الأصل: فقول .

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في اختلاف النصرة: ١٦٠، المسألة الثالثة والثلاثون،  
 والارتشاف ١١٧/٢ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٣) في (د): التأكيد .

(٤) في (د): منها هنا .



بمعموله)، أي: بمعمول الخير إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (كقوله<sup>(١)</sup>):  
 بِأَهْبَةِ حَرْبٍ لُدٌّ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا (فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالَى مُوَالِيًا)  
 فـ «من» اسم «ما»، و«مواليا» الخير، و«كل حين» ظرف، وهو  
 معمول الخير، وقد قدم عليه، ولم يبطل عمل (معمولها)<sup>(٢)</sup> «ما»؛ لأن معمول  
 الخير إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً [لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها،  
 فإن كان غير ظرف أو جار ومجرور]<sup>(٣)</sup> يبطل العمل، ووجب الرفع.

وبقي من الشروط خمسة شروط وهي:

- ألا تقتزن بيان الزائدة .

- ولا خيرها بإلا .

- (وأن)<sup>(٤)</sup> يتقدم اسمها على خيرها .

وأن (لا يؤكد بما) آخر .

- وأن لا يبدل من الخير بدل قد دخلت عليه إلا<sup>(٥)</sup> .

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل  
 ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٣/١، والمقاصد النحوية ١٠١/٢، وشرح الأشموني  
 ١٢٢/١، والتصريح ١٩٩/١ .

وقد روي صدره: «بأهبة حزم لُدٌّ» كما في شرح الأشموني والتصريح، وجاء  
 برواية «بأهبة حرب كن» كما في شرح التسهيل، ويبدو أن المؤلف قد نقله منه.

(٢) في الأصل: معمولها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٤) في (د): ولا .

(٥) في كل ما ذكر المؤلف من شروط خلاف، وقد أورد ذلك ابن مالك والسيوطي،  
 وانظر شرح التسهيل ٣١٧/١، والهمع ١١١/١-١١٤ .

فلهذا أهملت في قولهم في المثل <sup>(١)</sup> /: « ما مسيءٌ مَنْ (أَعْتَبَ) <sup>(٢)</sup> » لتقديم الخبر وفي قوله <sup>(٣)</sup>:

بِنَبِيِّ غَدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

لوجود أن المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> لاقتزان الخبر بإلا، وفي قولهم: ما ما زيد (منطلق) <sup>(٥)</sup> لتأكيد ما بـ « ما » الثانية، وفي قولهم: ما زيد شيء إلا بشيء لا يعاب به، للإبدال من الخبر الذي دخلت عليه إلا .

- (١) مثل يضرب لمن يعتذر لصاحبه ويخبر أنه سيعتب . وانظر مجمع الأمثال ٢/٢٨٨، والمقتضب ٤/١٩٠، وشرح التصريح ١/١٩٨ .
- (٢) في النسختين: أعيب، وهو تصحيف .
- (٣) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا صريف ولكن أتم الخرف

ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ٢/٧٤١، ومقاييس اللغة ٣/٣٤٣، وشرح التسهيل ١/٣٧٠، واللسان (صرف)، وجواهر الأدب: ٢٠٧، والتذيل والتكميل ٢/١٥٥، وأوضح المسالك ١/٢٧٤، وتخليص الشواهد: ٢٧٧، والمقاصد النحوية ١/٢٢، والجمع ٢/١٢٤، والخزانة ٢/١٢٤، والدرر ١/٩٤ .

- والخرف: ما عمل من الطين وشوي على النار فصار فخاراً، والصريف: الفضة .
- (٤) سورة آل عمران: آية: ١٤٤ .
- (٥) في (د): بمنطلق .

### [المنصوبات]

(الأصل الثاني) من الأصول المنبئة عليها في أول الرسالة « المنصوبات » (ما فيه)، أي اسم فيه (علم المفعولية) أي علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي الفتحة أو الكسرة أو الألف أو الياء، نحو: (أكرمتُ زيداً وهنداتٍ وأحاكُ ومسلمين ومسلمين).

### [المفعول المطلق]

ما فيه علمُ المفعولية (المفعول المطلق) وسمي مطلقاً؛ لأنه يقع<sup>(١)</sup> عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: « ضربتُ ضرباً » فالضرب مفعول [مطلق]<sup>(٢)</sup>؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته (بخلاف)<sup>(٣)</sup> قولك: « ضربتُ زيداً »، فإن [زيداً]<sup>(٤)</sup> ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب، فلذلك سمي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذا العلة قدم المؤلف في الذكر المفعول المطلق على

(١) قال ابن عصفور: واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً؛ فمنهم من قال: إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول، ولا يقيد بصفة، بخلاف باقي المفعولات، فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقيد، فيقال: مفعول به، أو مفعول فيه أو له أو من أجله أو معه .

ومنهم من قال: إنه سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه يصل إليه بنفسه، وما عدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير في. انظر شرح الجمل ٤٤٩/١ .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) في الأصل: « نحو » وهو تحريف .

(٤) ساقط من (د)، وفي (د): زيد هكذا بلا نصب، وهو خطأ .

غيره ؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل، وأخرجه من العدم إلى الوجود .

(منصوب) أي لفظاً أو محلاً لكثرتة، وخفة النصب، والناسب له إما مصدر مثله كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ [جَهَنَّمَ] <sup>(١)</sup> جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُوراً <sup>(٢)</sup> ﴾ أو فعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً <sup>(٣)</sup> ﴾ أو وصف نحو قوله تعالى: ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوراً <sup>(٤)</sup> ﴾ .

(مؤكد) وهو ما لا تزيد دلالاته على الحدث على دلالة الفعل أي: (لا يكون) <sup>(٥)</sup> له دلالة سواها على معدود ونوع الآتي ذكرهما .

ولهذا قيل: إنه مؤكد إذ معنى « ضربت ضرباً ، أحدثت ضرباً ضرباً ، (فلا يقدم) المفعول المطلق [المؤكد] <sup>(٦)</sup> فلا يقال: « تكلماً كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ، ولا قياماً قمتُ » .

(ولا يتصرف) أي: المفعول المطلق بوجه من الوجوه (أو منوع) هذا معطوف على مؤكد (من) <sup>(٧)</sup> قوله: [المفعول المطلق منصوب مؤكداً] <sup>(٨)</sup> ، ومعنى

- 
- (١) ساقط من (د) .
  - (٢) سورة الإسراء: آية: ٦٣ .
  - (٣) سورة النساء: آية: ١٦٤ .
  - (٤) سورة الذاريات: آية: ١ .
  - (٥) في (د): أي يكون .
  - (٦) ساقط من (د) .
  - (٧) مكررة في الأصل .
  - (٨) ما بين المعنوفين ساقط من (د) .

قوله (أو منوَّعٌ)، أي مبین للنوع (وضابطه)<sup>(١)</sup> أنه يدل على بعض أنواعه، (أو للعدد)، وهو الذي يدل على عدد المرات معيناً كان العدد أو لا، وسواء كان العدد مشتقاً من الوضع نحو: «ضربت ضربة»، أو من الصفة نحو: «ضربت ضرباً كثيراً»، أو من العدد الصريح المخبر بالمصدر نحو «ضربته ثلاث ضربات» أو غير المخبر به نحو: «ضربته ألفاً»، أو من الآلة الموضوعه موضع المصدر نحو: «ضربته سوطاً أو سوطين»، فإن تثنية الألف وجمعها لأجل تثنية المصدر وجمعه؛ لقيامها مقامه (كـ «جلستُ جلوساً») مثال للمؤكد «وجلسه» بفتح الجيم، مثال للعدد، و«جلسه» بكسر من (جلسات)<sup>(٢)</sup> [مثال]<sup>(٣)</sup> للنوع.

واعلم أن الجلسة بالفتح المرة الواحدة من الجلوس، وبالكسر (الهيئة)<sup>(٤)</sup> التي يكون عليها الجلوس؛ لأن كل فعل يدخل في الوجود، لا بد أن يكون على هيئة من الهيئات، وتلك الهيئة مميزة لذلك الفعل، وملحقة له بأحد أنواع الفعل. (ويشمله) أي المفعول المطلق (عامله) وهو الفعل (أو)<sup>(٥)</sup> الوصف أو المصدر أو القائم مقامهما، (ولو) كان ذلك الشمول / (حكماً)، أي في الحكم لا في اللفظ (نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٦)</sup>) فنباتاً مفعول مطلق، وعامله عند سيبويه<sup>(٧)</sup> فعل مضمّر تقديره: «والله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً»

(١) في (د): ضابط .

(٢) في النسختين: جلسة، والصواب ما أثبتته .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في (د): الهيئة .

(٥) في (د) العطف بالواو .

(٦) سورة نوح: آية: ١٧ .

(٧) هذا مما ينسب إلى سيبويه، وإلا فإنه يميز إعمال أحد الفعلين المتفقين في المعنى في مصدر الآخر، سواء جمعهما اشتقاقاً واحداً أو لم يجمعهما، وعليه فهو لم يرفض

(و) كذا (قعدتُ جلوساً) فإنه منصوب عنده بفعل مضمر أيضاً تقديره: «قعدتُ وجلست جلوساً» .

وذهب المازني<sup>(١)</sup> إلى أن المفعول المطلق في الآية والمثال منصوب بالفعل الظاهر وهو « أنبتكم » في الآية، وقعدت في المثال .

وأجاز أبو الحسن<sup>(٢)</sup> الوجهين .

وفصل بعضهم<sup>(٣)</sup> فقال: « إن غاير معناه معنى الفعل، فنصبه بفعله المضمر، نحو: «نباتاً»، وإن لم يغاير فنصبه بالفعل الظاهر كقوله<sup>(٤)</sup>:

يَلُوحُ بِجَانِبِ (الْجَلِيلِ) مِنْهُ رَبَّابٌ يَحْفَرُ التُّرْبَ احْتِفَاراً  
إذ الاحتفار والحفر بمعنى .

إعمال الفعلين المتفقين في المعنى في مصدر الآخر المغاير له في الاشتقاق، ولم يتدخل بتقدير فعل .

وانظر الكتاب ٤/٨١، ٨٢، والذي عزا المنع إلى سيويه هو ابن خروف، وانظر شرح الألفية للمراي ١/٧٨ .

(١) انظر شرح الرضي ١/١١٦، والارتشاف ٢/٢٠٣، وشرح الكافية للقمولي ١/١٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٩٠ .

(٣) هو ابن عصفور كما في الهمع ٣/٩٨، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك في الارتشاف دون تصريح بابن عصفور، وما ذكره المؤلف هو نص عبارة أبي حيان في الارتشاف ٢/٢٠٣، وأرى أنه ليس في عبارة ابن عصفور اختلاف المعنى إذ لم يغاير معنى المصدر معنى فعله .

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في البحر المحيظ ٢/٤٢٤، والارتشاف ٢/٢٠٣، والرباب: هو السحاب الأبيض، وقد يكون أسوداً. اللسان (ريب) .

(٥) في النسختين (الجلين) وهو خطأ .

## [حذف عامل المفعول المطلق جوازاً]:

(و) قد (يحذف عامله) أي عامل (المفعول)<sup>(١)</sup> المطلق وهو الفعل حذف جواز (بقريئة) لفظية، أو معنوية، فمثال اللفظية أن يقول قائل: «أي سير سرت؟» فتقول: (سيراً حثيثاً)؛ أي: سرت سيراً حثيثاً، ومثال المعنوية (خير مقدم)، أي: كقولك لمن قديم من سفره: خير مقدم<sup>(٢)</sup>، فخير: اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه .  
(ولزم بها) أي الحذف بالقريئة (سمعاً) أي موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها، وما طريقه كذلك لا يكون من النحو، وإنما يكون من اللغة (كسقياً) أي: سقاك الله سقياً، فحذفوا [الفعل]<sup>(٣)</sup> وصار المصدر بدلاً منه .  
(وشكراً) أي أشكر شكراً (وحمداً) أي أحمدُ حمداً (وعجباً) أي أعجبُ عجباً (وخيبه) أي خيبه الله خيبه (وجذعاً)<sup>(٤)</sup> أي جدع جدعاً، والجدع: قطع الأنف<sup>(٥)</sup>، ومنه المثل: (لأمر ما جدع قصير أنفه)<sup>(٦)</sup> أي قطع .  
(وأيضاً) أي: مصدر آض - بالمد - أيضاً، فإنه لم يوجد في كلامهم

(١) في (د): العقل .

(٢) ورد في الكتاب ٢٧٠/١، والمفصل: ٣٢، والإيضاح شرح المفصل ٢٢٤/١، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) وردت هذه المصادر في شرح المنصل ١١٤/١، وشرح الجمل ٤١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢ .

(٥) ويطلق أيضاً على قطع الأذن وقطع اليد والشفة، انظر الصحاح (جدع) .

(٦) قالته الزباء لما رأت قصيراً مجدوعاً، وقد جاء في مجمع الأمثال ٢٣٥/١،

استعمالهم الأفعال العاملة في هذا المصدر<sup>(١)</sup>، وهذا معنى لزوم الحذف سماعاً .  
 قيل: ويرد عليه: حمدتُ الله حمداً، وشكرته شكراً، وعجبتُ عجباً .  
 فأجيب<sup>(٢)</sup>: أنه ليس من كلام الفصحاء، وبأن الكلام ليس في الجواز، وإنما  
 الكلام في استعمال العرب؛ فإنهم التزموا الحذف والإضمار ولزم لها (قياساً)؛  
 أي: مطرداً، فإنه لولا الصورُ المسموعة من العرب لما حصل الضابط الكلي،  
 وذلك بأن يقع المفعول المطلق (مثبتاً)، أريد إثباته لا نفيه، فإنه لو أريد نفيه نحو  
 «ما زيدٌ سيراً» لا يلزم حذفه (بعد نفي) دخل على اسم لا يكون المفعول المطلق  
 خيراً عنه .

واحترز به من نحو قولك: (أنت سيرٌ)، فإنه - أعني المفعول المطلق - مثبتٌ،  
 لكن لم يتقدمه نفي، فلم يجز النصب حتى يظهر الفعل، أو (يكسر) المفعول  
 المطلق، (أو) بعد (معنى)، أي: معنى نفي (فيما)، أي: في اسم (ليس) المفعول  
 المطلق (بجبره)، أي: بجبر ذلك الاسم الذي دخل عليه حرف النفي، ومعناه:  
 (كما هو إلا سيراً)، أي: يسير سيراً، (وما هو إلا سيرٌ البريد)، أي: يسير  
 سير البريد، وهذان المثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإنما أتى بمثالين ليعين أن

(١) في النسختين « الأمثال المهملة بل استعمال المصادر »، والصواب ما أثبت وهو  
 مستفاد من الفوائد ٣١٢/١ .

(٢) انظر: الفوائد الضيائية: ٣١٢/١ فقد أفاد منه، وشرح الكافية للرضي ١١٦/١  
 قال: الذي أراه أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يعينها، أو يعين ما  
 تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما  
 يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقياً .  
 وانظر الخلاف في ذلك في الجمع ١١٧/٣ .

(٣) في (د): تكرر . وقول المصنف: « فلم يجز النصب » خطأ، بل يجوز أن تقول: أنت  
 سيرا . انظر أوضح المسالك ٣٦/٢، وشرح الأشموني ١١٨/٢ .



الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم / إلى نكرة وإلى معرفة<sup>(١)</sup> .  
 وأصل التركيب الثاني « ما هو إلا يسير سيراً مثل سير البريد » لأنه من  
 باب التشبيه، فحذف المصدر وصفته بعد حذف الفعل على مقتضى الباب .  
 فإن قلت: « ما أنت إلا ضرب الناس » جاز (بتنوين)<sup>(٢)</sup> المصدر، ونصب  
 الناس؛ لأن المصدر هنا مضاف إلى المفعول بخلاف « سير البريد »، فإنه مضاف  
 إلى الفاعل، وهذا إذا قامت قرينة على منعولية الناس، كتنوين المصدر مثلاً أو  
 غيره، وإن عكس فلا جواز للنصب؛ لجواز فاعلية الناس للضرب له، أي: ما  
 أنت إلا مضروب الناس، فيتعين الجر والإضافة كسير البريد .  
 (وإنما أنت ضرباً)، أي: تضرب ضرباً، مثال لما وقع بعد معنى النفي، لأن  
 (إنما) مركبة من « إن » التي للإثبات، و « ما » التي للنفي، فيستفاد من (إن) التي  
 للإثبات، ومن (ما) التي للنفي، كما يستفاد الإثبات من إلا، والنفي من « ما » في  
 قولك: « ما أنت إلا سيراً » .

(أو وقع المفعول المطلق مكرراً كذلك) أي: في موضع الخبر عن اسم لا  
 يصح وقوعه خبراً، فلا يرد عليه ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾<sup>(٣)</sup> وإنما

(١) من قوله: « فأجيب » إلى قوله: « نكرة ومعرفة » أفاده المؤلف من الفوائد الضيائية:  
 ٢٣١/٢، ٣١٣ وفيها: « أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، أو إلة ما يشبهه به فعله، أو إلة  
 مشبه ومضاف » .

(٢) في (د): تنوين .

(٣) سورة الفجر: آية: ٢١، قال صاحب اللباب: « أو وقع مكرراً بعده نحو: زيد ضرباً  
 ضرباً، بخلاف ﴿ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ . انظر لباب الإعراب: ٢٧٩، وانظر  
 الفوائد الضيائية ٢١٣/١ فقد أفاده منه، ولم ترد الآية على ذلك؛ لأن « دكاً دكاً »  
 كررت هنا للتأكيد، و « دكاً دكاً » منصوب على المصدر المؤكد. وانظر البيان  
 . ٢١٥/٢

جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون إلا خيراً عنه ((كقوله)<sup>(١)</sup>: لطفاً لطفاً، أي: يلطف لطفاً، مثال لما وقع مكرراً .

وفهم من كلام المؤلف أنه لا يجوز إلا أحد الأمرين إما الضابط المذكور، أو التكرار، وفيه نظر؛ فإن سيبويه<sup>(٢)</sup> قد صرح بالتكرار مع الضابط المذكور فقال في أمثلة هذا الباب: « ما أنت إلا قتلاً قتلاً » و « ما أنت إلا الضرب الضرب » (وإنما أنت سيراً سيراً)<sup>(٣)</sup>.

ويمكن أن يجاب: بأن سيبويه مثل لأصل التركيب قبل الحذف، فلا خلاف، وما ذكره يقدمه جمهور المصنفين، ومنهم ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> في كافيته، (أو) وقع المفعول المطلق (مؤكداً لمضمون جملة، لا تحتل) تلك الجملة من حيث هي جملة من جميع المصادر (غيره)، أي: المفعول المطلق (كـ « عليه ألفاً اعترافاً »)<sup>(٥)</sup>: فإن اعترافاً وقع توكيداً للاعتراف الذي تضمنته الجملة بكاملها، وتدل عليه نصاً<sup>(٦)</sup> (أو تحتل) تلك الجملة غير المفعول المطلق المذكور، كما

(١) في الأصل: كقو .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٣٥: هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتزك إضماره؛ لأنه يصير في الأخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً، وإلا سيراً سيراً، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا سير البريد .

(٣) في (د): وما أنت إلا سيراً سيراً .

(٤) انظر الكافية: ٨٥ .

(٥) انظر الكتاب ١/٣٨٠، والمنصل: ٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٢٣، وقد ورد بلفظ: له علي ألف درهم اعترافاً .

(٦) ويكون التقدير: اعترف أن له علي ألف درهم، ثم يؤتى بالمصدر تأكيداً .

يحتمله غيره، (كهو صادق حقاً)، (أو) هو صادق (البتة)، فإن قولك: « هو صادق » يحتمل أن يكون حقاً، ويحتمل أن يكون غير حق، ويكون التقدير: أقول « هو صادق قولاً حقاً » مطابقاً للخارج؛ لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة، فقد قال بها فتكون الجملة مقولة للقول، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً .

ويكون للنوع ويكون التقدير: أحق ذلك حقاً، ولا يرد عليه النقص بمثل: زيدٌ يسافرٌ مسافرتَه، أعنى على كل من المثالين؛ لأن الجملة من حيث هي جملة لا تحتل معنى مسافرتَه، وإنما هو بيان لمضمون الفعل وحده، وفيه نظر<sup>(١)</sup> .

ويسمى الأول مؤكداً لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة في الإفادة، فكأنه نفس الجملة، والثاني مؤكداً لغيره؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظاً ومعنى، ومثل بـ « حقاً » وبـ « البتة » ليعلم أن ما (يحتمل)<sup>(٢)</sup> غيره يجوز أن يكون مجرداً من « ال » نحو: حقاً، وأن تكون « ال » فيه لازمة نحو (البتة)، فإن سيبويه<sup>(٣)</sup> حكم في كتابه بأن اللام فيه لازمة .

(١) لأن الرضي قد جعله من قبيل المؤكد لنفسه، قال في شرح الكافية ١/١٢٣، ١٢٤ قال: القول قال تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾ ثم قال: والتقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً لنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة؛ لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية (قولاً حقاً) مطابقاً للخارج، وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة؛ أي: زيد قائم حقاً نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره .

(٢) في (د): تحتل .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٧٩: « ومن ذلك قولك: قد قعد البتة، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام » .

(وشد تعريفه) أي تعريف الذي لا تحمل الجملة / غيره؛ لقلته احتياجه إلى التعريف (كتنكيرها) أي: كتنكير البتة (كهذا خلاف الحق<sup>(١)</sup>)، وهو كريم بته؛ لأن الأكثر على تنكير الأول وتعريف الثاني .

(أو) وقع المفعول المطلق (مفصلاً إثرها)، أي: إثر مضمون الجملة (متقدمة، نحو: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾<sup>(٢)</sup>)، والمراد بمضمون الجملة هو مصدرها المضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول، (وبأثره)<sup>(٣)</sup> غرضه المطلوب منه، وبتفصيل الأثر بيان فوائده التي تضمنتها الجملة المتقدمة هنا نحو قوله: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾ وهو كلام فيه إجمال، وما اقتضته هذه الجملة من التفصيل إنما هو باعتبار معناها؛ لأن « شد الوثاق » يفهم منه الأسر، والأسير يشد وثاقه أي: رباطه، والأسر يتضمن أموراً: إما أن يمن على الأسير ويطلق، أو يقتل، أو يفادي، أو يسترق، فصار اقتضاء الجملة التفصيل [مع]<sup>(٤)</sup> ذكر المصدر، والمفصل لمضمونها موجب لحذف الفعل، فصار موجب لحذف الفعل هنا أمران :

أحدهما: اقتضاء الجملة التفصيل<sup>(٥)</sup> [

والثاني: المصدر، والتقدير « فإما يمنون مناً » أي بعد شد الوثاق، وإما يفادون فداء .

(أو) وقع المفعول المطلق (مشبهاً به)، أي: لأن يشبه به أمر آخر، واحترز

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/١، والارتشاف ٢١٥/٢، ولباب الإعراب: ٢٨٠ .

(٢) سورة محمد: آية: ٥ .

(٣) في (د): بأثره .

(٤) في (د): والثاني .

(٥) ما بين المعرفين ساقط من (د) .

به من نحو: « لزيد صوت صوت حسن » فإن الثاني بدل من الأول وهو هو، وليس الأول مشبهاً بالثاني<sup>(١)</sup>.

(علاجاً)، أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، واحترز به عن نحو: « لزيد زهد زهد الصلحاء »؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح<sup>(٢)</sup> (بعد<sup>(٣)</sup>)، أي: (جملة فيها)، أي: في تلك الجملة، واحترز عن أن يقع بعد مفرد نحو: (الصوتُ صوت حمار)<sup>(٤)</sup> [اسم بمعناه] أي بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو: « مررت بزيد فإذا له ضربٌ صوت حمار .

(عارض) أي غير لازم لصاحبه؛ أي: لصاحب هذا الاسم، وهو الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو: « مررت بالبلد فإذا به صوتٌ صوت حمار »<sup>(٥)</sup> (وكذلك له صُراخٌ صُراخ الثكلى<sup>(٦)</sup>)، أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي امرأة

(١) انظر الكتاب ٣٦٣/١ قال سيويه: « هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً، وذلك إذا كان الآخر هو الأول، وذلك نحو قولك: له صوت صوت حسن، كأنك قلت: له صوت حسن، وإنما ذكر الصوت توكيداً ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة، وكان الآخر هو الأول كما قلت: ما أنت إلا قائم وقاعد، حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول .

(٢) انظر الكتاب ٣٦١/١. قال سيويه: « هذا باب ما يختار فيه الرفع، وذلك قولك: له علم علم الفقهاء، وله رأي رأي الأصلاء، وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضله فيه، وأن تجعل ذلك عصلة استكملها، إلى أن قال: « وإن شئت نصبت فقلت: له علم علم الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، كأن لم يستكمل أن يقال: عالم، وإنما فرق بين هذا وبين الصوت؛ لأنه صوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل » .

(٣) في النسختين « بعدها » ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٦/١، قال سيويه: « هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك قولك: صوته صوت حمار، وتلويحه تضميرك السابق، ووجدني بها وجد الثكلى، لأن هذا ابتداء، فالذي بقي على الابتداء بمنزلة الابتداء.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من (د) .

(٦) انظر: الكتاب ٣٥٥/١ قال سيويه: « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به إلى

مات ولدها، فصراخُ الثكلي مصدرٌ، وقع مشبهاً به علاجاً، إذ المعنى: مثل صراخِ الثكلي بعد جملة وهي « له صراخٌ » مشتملة على اسم بمعناه، وهو صراخ وهو عارض لصاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المحرور في له، واحتراز بقوله: «عارض» عن نحو قولهم: « له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء<sup>(١)</sup>، فإن الوجه الرفع [فيه]<sup>(٢)</sup> على البدلية والوصفية؛ لأن الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل، وهو الحدوث، إذ ليس المراد فإذا هو يعلم، وهذا القيد الذي ذكره المؤلف، هنا لازم، ولم يذكره ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، ولا صاحب « لب الألباب » اكتفاءً بتمثيل ذلك، فليس بوارد عليهما .

(وله صوتٌ صوتٌ حمار) أي بصوتٌ صوتٌ حمار، من صات الشيء صوتاً. بمعنى (صوت تصويماً)<sup>(٤)</sup> (أو) وقع المفعول المطلق (مثنى)، أي: على صيغة المثنى، وإن لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير، ولا يكون هذا النوع إلا (مضافاً إلى فاعل أو) مضافاً إلى (مفعول مبين للنوع) احترازاً عن نحو:

إضمام الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلي .

وانظر أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٢، وشرح الجمل ٤١٧/٢، وشرح الكافية ١٢١/١ .

(١) انظر شرح الكافية ١٢١/١، والفوائد الضيائية ٣١٥/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢٨: « قوله (علاجاً) احتراز عن مثل قولك: له علم علم الفقهاء، وله زهد زهد الصلحاء . »

(٤) انظر الكتاب ١٧٨/١، والفوائد الضيائية ٣١٥/١، وشرح الكافية للقموي ٢٥/١ .

ونقل ابن الحاجب في أماليه إلى أن بعضهم ذهب إلى أن الناصب له المصدر المقدم لا فعل مقدر، انظر أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٢ .

«ضربته ضربتين»؛ لأنه ليس المراد هنا التكرار والتكثير، وإنما جعل / المثني دالاً عليه؛ لكونه [أول] <sup>(١)</sup> تضعيف (كـ «لبيك» ) بفتح اللام وتشديد الموحدة، وأصله ألب لك إلباين؛ أي: أقيم بخدمتك وامتنال أمرك كالمقيم في موضع، من ألب بالمكان إذا أقام به <sup>(٢)</sup>.

والمراد من التثنية التكرار، ويكون المعنى إلباً كثيرة، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه فصار لبيك <sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب، فيكون لبيك تثنية لباً من غير حذف <sup>(٤)</sup> وردوا على هذا التقدير <sup>(٥)</sup>.

- (١) ساقط من (د) .  
 (٢) اختلفوا في معنى لبيك على أقوال:  
 الأول: معناه إجابتي لك لازمة يا رب وأنا مقيم على طاعتك .  
 الثاني: معناه: محبتي لك يا رب من قولهم امرأة لبيبة؛ إذا كانت عاطفة على ولدها وله محبة .  
 الثالث: معناه: اتجاهي لك وقصدي، من قولهم: «داري تلب دارك» أي: تواجهها، وثني للتوكيد .  
 الرابع: معناه: إخلاص لك، من قولهم: «حبيب لباب» إذا كان خالصاً محضاً، ومن ذلك: لب الطعام .  
 الخامس: معناه: طاعة لك وطاعة لك وخضوعاً، من قولهم: «أنا ملب بين يديك» أي: خاشع .  
 انظر شرح الكافية لنجم الدين القمولي ٢٨/١ .  
 (٣) هذا هو رأي سيويه والجمهور، وانظر الكتاب ٣٥٠، ٣٤٩/١، والمقتضب ٢٢٥/٣، ٢٢٦، وشرح الرضي ١٢٦/١ .  
 (٤) هذا هو رأي يونس، قال سيويه في الكتاب ١٧٦/١: «وزعم يونس أن (لبيك) اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك» وانظر المصادر السابقة في المواضع السابقة .  
 (٥) ردوا عليه بقول الشاعر:

دعوت لما نابني مسور فلبى فلبى يدي مسور  
 فقد أضيف (لبي) إلى اسم ظاهر، وبقيت الباء، قال سيويه في الكتاب ١٧٦/١: «لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة (عليك)

(وَسَعَدَيْكَ) أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد<sup>(١)</sup>، أي مرة بعد أخرى، بمعنى أعينك، إلا أن سَعَدَيْكَ عامله من لفظه، وليك عامله من معناه، ولا يستعمل سَعَدَيْكَ إلا بعد لَيْكَ؛ لأن لَيْكَ هي الأصل في الإجابة، وسَعَدَيْكَ كالتوكيد لها<sup>(٢)</sup>.

(وَحَنَانَيْكَ) بفتح المهملة والنون، أي: تحنناً عليك بعد تحنن، وهي الرحمة<sup>(٣)</sup>، قال طرفة<sup>(٤)</sup>:

حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ<sup>(٥)</sup>

أَنشده سيبويه .

و(إليك)؛ لأنك لا تقول: لبي زيد» وانظر: شرح المفصل ١١٩/١، وشرح الجمل ٤١٤/٢، ولباب الإعراب: ٢٨٠، والتصريح ٣٨/٢ .

(١) قال القموي في شرح الكافية ٢٨/١: «وقال المازني: معناه: أسعد إسعادة بعد إسعادة، أو إسعاداً بعد إسعاد» .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢٠٩/٢: «والناصب في (ليك) من غير لفظه؛ أي: أوجب إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا أقام فيه، وأما سَعَدَيْكَ فلا يستعمل وحده، بل تابعاً للبيك، ويجوز استعمال لبيك وحده» .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٨/١، واللسان (حنن) .

(٤) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، مات ولم يبلغ السادسة والعشرين من عمره، وقيل العشرين، وهو من أصحاب المعلقات. انظر طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، والتجوم الزاهرة ٢٤٩/١ .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وصدوره:

أبا منذر أفنيت فا ستبق بعضنا

وانظر ديوانه: ١٦، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣٤٨/١ كما ذكر المصنف، والمقتضب ٢٢٤/٣، وشرح المفصل ١١٨/١، وجمهرة اللغة ١٢٧٣، واللسان (حنن) ، والهمع ١٩٢/١، والذعر ٦٧/٣ .



(فلا تقطع)، أي: عن الإضافة بل هي لازمة لها (ولا يتصرف) شيء منها، ومعنى أنها لا تتصرف لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً (إلا ما يوجد كذلك) (نحو) قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾<sup>(١)</sup>، أي: رحمة من عندنا (أو توبيخاً مقروناً باستفهام) وهو للمخاطب كما أقدأ وأنت في الحديد<sup>(٢)</sup>، ومثله قوله<sup>(٣)</sup>:

(أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ)<sup>(٤)</sup>

والقنصري الكبير، ويروى قيسري بالياء ذكره في الصحاح<sup>(٥)</sup> ويكون التوبيخ للنفس أيضاً كقول عامر بن الطفيل (لعنه الله تعالى) يخاطب نفسه: (أَعْدَّةُ كَعْدَةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُوبِيَّةٍ)<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة مريم: آية: ١٢ .

(٢) مثل يضرب لمن أراد أن يمكر وهو مقهور. انظر مجمع الأمثال ٣٠٩/٢ .

(٣) الرجز للعجاج، وقد ورد في ديوانه: ٦٦، والكتاب ٢٣٨/١، وأما ابن الشجري ٢٦٢/١، واللسان (قسر) .

(٤) في الأصل: « انظرنا وأنت فترى » وفي (د): « أطرباً وأنت فترا » والصواب ما أثبتته من مظان الشاهد .

(٥) الصحاح (قسر) .

(٦) انظر مجمع الأمثال ٥٧/٢، ويضرب المثل في خصيتين إحداهما أشر من الأخرى، ويروى: « أعدة وموتاً، ويقال: أعد البعير إذا صار ذا غدة، وسلول عند العرب من أقلهم وأذلهم، ذكره الميداني، وقد قاله ابن الطفيل حين مات بالطاعون، وانظر أمثال أبي عبيد: ٢٦١ .

## [المفعول به]

ولما فرغ من الكلام على المفعول المطلق وما يتعلق به من الأحكام، شرع في الكلام على الثاني من المنصوبات، وهو المفعول به فقال:

(المفعول به) أي الذي فعل به الفعل، يقال: فعلتُ به فعلاً، وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> (متعلق الفعل كـ «ضربت زيداً»)، فد (زيدٌ) متعلق بـضَرَبَ، وضَرَبَ متوقفٌ فهمه عليه، أو على ما قام مقامه من (المتعلقات)<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحدُّ الذي ذكره المؤلف هنا أحسنٌ من قول ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> في كافيته: « ما وقع عليه فعل الفاعل »؛ لأنه يرد عليه: ما ضربتُ زيداً، ولا تضرب زيداً، بخلاف هذا الحد.

ولتأنيلاً أن يدفع الورد: بأن المراد بفعل الفاعل أعمُّ من كونه إيقاع حدث أو رفعه، ومن ثمَّ صحَّ تسمية المعدولة بالإيجاب وإن اشتملت على السلب، ويرد على المؤلف جميع متعلقات الفعل، فإنها ليست كلها مفعولاً به، وصوابُ عبارته: هو منصوب من متعلقات الفعل، لكنه ترك الجنس إحالة على المقام الذي السياق له .

والمراد بقوله: « متعلق الفعل » أي: متعلق فعل الفاعل لشيء لا يعقل

(١) سورة الأحقاف: آية: ٩.

(٢) في الأصل: المتعات.

(٣) ينظر الكافية: ٨٧.

الفعل، بدون [تعلق] <sup>(١)</sup> ذلك الشيء <sup>(٢)</sup>، وإذا ذكر ذلك الشيء ويسمى حينئذ مفعولاً به .

(وقد يتعدّد) أي: المفعول به لخصته وكثرته، فيكون واحداً فأكثر / كأعطيتُهُ درهماً) مثال لما يتعدى إلى منعولين ثانيهما غير الأول؛ لأن أعطيت يقتضي شيئين: معطٍ ومعطى له. (وأعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً) مثال لما يتعدى إلى ثلاث مناعيل.

[تقديم المفعول به على الفعل]:

(و) قد (يتقدم) المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لقوة الفعل في العمل، فيعمل فيه متقدماً كما مر، ومتأخراً، (نحو): قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَتَقْتُلُونَ فَرِيقًا﴾ <sup>(٣)</sup>، ففريقاً مفعولاً به مقدم من تأخير، والأصل: «كذبتم فريقاً» وقدم هنا ليتفق رؤوس الآي <sup>(٤)</sup>، ومثله: «اللَّهُ أَعْبُدْ» ووجه الحبيب أتمنى، وتقديم المفعول به على عامله في هذه الأمثلة من وجه أنه يجوز ولا يجب .

(ويجب) تقديمه على الفعل العامل فيه (في نحو) قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ف «أَيُّ آيَاتِ اللَّهِ» منصوب بـ «تنكرون» على أنه مفعول به أي: تنكرون أي آيات الله، وقدمّ هنا وجوباً <sup>(٦)</sup> لتضمنه معنى الاستفهام؛

(١) في الأصل: «نعقل» .

(٢) وقد فسر ابن الحاجب الوقوع في شرح الكافية فقال ص: ٢٩: نعتي بالوقوع: تعلقه بما لا يعقل، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي.

(٣) سورة البقرة: آية: ٨٧ .

(٤) انظر البيان ١/١٠٦ .

(٥) سورة غافر: آية: ٨١ .

(٦) وأجاز الكوفيون تأخيره إذا كان الاستفهام عن شيء جرى ذكره. انظر المساعد ٣٣٤/١، وشرح القمولي: ٤٣٤.

لأن الاستفهام له صدر الكلام، (و) في نحو: ( غلامٌ أيهم ضربت ) فـ «غلام أيهم» منصوب بضربت على أنه مفعول به، وقدم هنا وجوباً؛ لأنه أضيف إلى ما تضمن الاستفهام؛ لأن له صدر الكلام، (و) نحو: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾<sup>(١)</sup> فـ «اليتيم» منصوب بجواب أما وهو قوله: ﴿ فلا تقهر ﴾ على أنه مفعول به، ولا تمنع الفاء من ذلك؛ لأنها كالزائدة، ولذلك وجب تقديمه، (و) نحو: ﴿ إِنِّي أَكْتُبُ لَكَ نِعْمَةً ﴾<sup>(٢)</sup> فـ «إني أكتب» مفعولٌ مقدّمٌ لنعمتٍ<sup>(٣)</sup>، ووجب تقديمه هنا؛ لأنه مخصوص بالإضافة، ولو تأخر لم ينفصل، ولصار «كافاً» متصلة فقلت: «نعمتك».

(و) تمتع أي التقدم وجوباً (يعمل مضاف إليه أو) يعمل (اسم فعل) فالأول (كـ «أنا زيدا غلامٌ ضاربٍ» ) فإنه لا يجوز هنا تقديم المفعول؛ لأنه يكون كتقديم المضاف إليه على المضاف لأن تقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل غالباً فلا يجوز هنا أن يقال: «أنا زيدا غلامٌ ضاربٍ».

والثاني: نحو: «رؤيدا زيدا» فـ «رؤيد» بصيغة التصغير اسم فعل بمعنى: «أرود»، و«زيداً» منصوب به على أنه مفعول به، ولا يجوز أن يتقدم عليه، فلا يقال: «زيداً رؤيدا» خلافاً للكسائي<sup>(٤)</sup>؛ لتصور درجته عن الفعل لكونه فرعه

- 
- (١) سورة الضحى: آية: ٩. وانظر البيان ٥٢٠/٢، وشفاء العليل ٤٣٧/١، ٩٨٣/٣، والمساعد ٤٣/١، والمجمع ١٠/٢.
- (٢) سورة الفاتحة: آية: ٤.
- (٣) تقديره: ما نعبد إلا إياك، وقد نص الزمخشري والسهيلي عليه. انظر الكشاف ٦١/١، ٦٢، ونتائج الفكر: ٢٠١.
- (٤) انظر: التذيل والتكميل: ١٩/٥، وشرح الألفية للمرادى: ٨٥/٤، والصاح: (رود).

في العمل .

(ومنه) أي: ومما يمتنع التقديم فيه قرهلم في التعجب: « ما أحسنَ زيداً » و «زيداً» مفعولٌ به، ولا يجوز أن يتقدم هنا على أحسن فيقال: «ما زيداً أحسن» لعدم التصرف<sup>(١)</sup> .

(و) منه أيضاً: (ضربي زيداً) ف « زيد » مفعول به، ولا يجوز أن يتقدم على ضربي، فيقال: زيداً ضربي؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه. [و]<sup>(٢)</sup> (أن سيخرجُ زيداً تيقنن<sup>(٣)</sup>) لئلا يتوهّم أنه من المبتدأ أو الخبر، (و) كذا نحو (ضربَ موسى عيسى<sup>(٤)</sup>)، وضربت سعادى سلمى، فإنه لا يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، بل يتعين تأخيرُه فيهما؛ لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، (و) كذلك (نحو: « اضربن زيداً »)، فإنه يمتنع فيه التقديم وجوباً.

[حذف المفعول به]:

(و) قد (يُحذفُ) المفعولُ به حذفاً (منوياً) أي: حال كونه منوياً، أي يُحذفُ لفظاً ويُرادُ معنى، لكونه غير مستغنى عنه، وفي التنزيل: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾<sup>(٥)</sup> أي بعثه، ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾<sup>(٦)</sup> أي: بما تؤمر به. /

(١) انظر الارتشاف ٧٦٢/٢، وشرح التمرلي ٣٦/١، والمساعد ٤٣٥/١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر المساعد ٤٣٤/٢.

(٤) الارتشاف ٧٦٢/٢، والمساعد ٤٣٥/١.

(٥) سورة الفرقان: آية: ٤١.

(٦) سورة الحجر: آية: ٦٣.

(وقد يُحذفُ) المفعولُ به غير منوي بأن يُجعل فيه الحذفُ نسياً منسياً، ويقصد إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه، كأن فعله غير متعد (كـ يعطى ويمنع ) أي: أنه يفعل الإعطاء والمنع، (ونحو) قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾<sup>(١)</sup> أي: يخالفونه عن أمره، أي: يميلون ويعدلون (وأن تصيبهم) مفعولُ « فليحذر » .

(و) قد يُحذفُ (فعله) أيضاً أي: فعلُ المفعول به العاملُ فيه (بقرينة) مقالية أو حالية جوازاً<sup>(٢)</sup> :

فالأول: (كـ (زيداً) فيمن قال: [من] أُضربُ) ؛ أي: أُضرب زيداً، فحذفَ الفعل من الجواب للقرينة المقالية التي هي السؤال.

والثاني: «نحو مكة» للمتوجه إليها، أي: يريد مكة، فحذف الفعل للقرينة الحالية .

(ويجب) حذفُ فعل المفعول به «العامل فيه» (سماعاً) بغير قياس، أي: مقصوراً على السماع، لا يتجاوز أمثلة معدودة، بأن يقاس عليها أمثلة أخرى (مثلاً أو شبهة مثل)، وهو ما كثر دَوْرُهُ كثرةً ملحقةً بالمثل.

فالأول: (كـ أمراً ونفسه)<sup>(٣)</sup> أي دَعَ أمراً ونفسه، وعلّة وجوب الحذف كثرة الاستعمال، ولا يجوز أن يقاس عليه فيقال: زيداً ونفسه؛ لأنه سماعي لا يقاس عليه.

(١) سورة النور: آية: ٦٣ .

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١٨٥/٢: «وقد يحذف ناصبه إن علم كقولك لمن سدد سهماً: القرطاس، ولن تذهب لسفر: مكة، ولن قال من أُضرب: شر الناس، بإضمار تصب، وتريد، وأضرب». وانظر الجمع ١٩/٢ .

(٣) ورد في الكتاب ٢٧٤/١، وشرح الرضي ١٢٩/١، وشرح القمولي ٤١/١، والفوائد الضيائية ٣٢٢/١ .

الثاني: نحو قوله تعالى: ﴿ اٰنتَهُوْا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، أي: انتهوا عن القول بأن الآلهة ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم<sup>(٢)</sup> وهو التوحيد، فـ «خير» منصوب بالفعل المحذوف وجوباً، ولا يجوز أن يكون منصوباً (بانتهاوا) لأنه لازم، ولا أن يكون خيراً لكان المقدره، والتقدير: يكن الانتهاء خيراً لكم، خلافاً للكسائي<sup>(٣)</sup>؛ لأن كان لا تحذف مع اسمها للضرورة.

(وأهلاً وسهلاً)<sup>(٤)</sup>، أي: أتيت أهلاً وسهلاً، أهلاً تستأنسُ بهم كما تستأنسُ بالأهل لا غرباء، ورطيت سهلاً من البلاد لا حزنًا؛ أي: صعباً، ومن المثل أيضاً قولهم: (هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ)<sup>(٥)</sup>، أي: هذا هو الحق ولا أتوهم زَعَمَاتِكَ، كأن المخاطب يزعم زعمات، فلما ظهر خلافُ قوله قيل له ذلك، وإنما وجب حذف الفعل هنا؛ لأنه جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال، (وَمَنْ أَنْتَ؟ زِيدًا)، أي: تذكرُ زيداً استحقاراً بمن يذكره.

(وعذيرك من فلان) أي: أحضِر عذيرك أو عاذرك، «وأهلك والليل»<sup>(٦)</sup> أي: بادِرُ أهلك، واسبق الليل، وقيل: إن «أهلك» منصوب ببادر، و«الليل» معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادرين متسابقين إلى الأهل، فقد أمر أن يسابقَ الليل إلى الأهل ليكون عندهم<sup>(٧)</sup> قبله.

(١) سورة النساء: آية: ١٧١.

(٢) هذا مذهب سيويه والخليل، وانظر الكتاب ٢٨٢/١، ٢٨٤.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٢٧٩: «وذهب أبو عبيدة والكسائي إلى أن هذه منصوبة على إضمار يكن» وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٩، وشرح الرضي ١/١٢٦، وشرح المفصل ٢/٢٧، ٢٨، والمساعد ١/٤٤١.

(٤) ورد في شرح المفصل ٢/٢٨، والجمع ٢/١٨.

(٥) الكتاب ١/٢٨٠، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٨، والمساعد ١/٤٤١، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٢٧١: «فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات، ويصح غيرها».

(٦) ينظر مجمع الأمثال ١/٥٢، وجمهرة الأمثال ١/١٤٠، واللسان (هل).

(٧) انظر شرح المفصل ٢/٢٦.

(وَكَلَيْهِمَا وَتَمْرًا<sup>(١)</sup>) ، أي: أعطني كليهما وزدني تمرًا، وأصله أن إنساناً  
خَيْرَ بَيْنِ شَيْئَيْنِ فَطَلَبَهُمَا وَطَلَبَ مَعَهُمَا تَمْرًا.  
وإنما وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ .  
(وَالْكَلَابَ عَلَى الْبَقْرِ<sup>(٢)</sup>) ، أي: أرسل الكلابَ على البقر .  
(وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةً حَرًّا<sup>(٣)</sup>) ، أي: ائتِ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيمَةً  
حَرًّا، أَوْ لَا تَقْرَبْ، (وقوله<sup>(٤)</sup>):

فَرَأَعِدِيهِ سَرْحَتِي مَالِكٍ (أَوْ الرَّبِّيَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا)

أي: ائتِ أسهلاً، أي: مكاناً أسهل من غيره بين سَرْحَتِي مَالِكٍ وَالرَّبِّيَا  
(وبينهما) نعت<sup>(٥)</sup> لأسهل ، قُدم عليه فصار حالاً .

(و) يجب حذف فعل المفعول به العامل فيه (قياساً) / مع السماع (في  
خمسة مواضع)، وتخصيئها بالذكر ليس لبيان حصرها؛ لوجوب الحذف في  
باب الإغراء، والمنصوب على المدح والذم أو الترحم، بل لكثرة مباحثها بالنسبة  
إلى هذه الأبواب<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الكتاب ٢٨٠/١ قال سيويوه: « ومنهم من يقول: كلاهما وتمراً؛ أي:  
كلاهما تابعان وأزيدك تمرًا، وانظر الكتاب ١٤٢/١، وجمهرة الأمثال ١٣٧/٢،  
ومجمع الأمثال ١٥١/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١، وشرح ألفية ابن  
معط لابن القواس ٤٩٦/١ .

(٢) ورد في الكتاب ٢٧٣/١، ومجمع الأمثال ٤٤٤/١ .

(٣) ورد في الكتاب ٢٨١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١، وشرح الكافية  
٣١٠/١، واللسان (شتم).

(٤) البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب  
٢٨٣/١، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيويوه ٤٤٨/١، واللسان  
(وعد)، والخزانة ١٢٠/٢ .

(٥) في الأصل: « تعب » .

(٦) ذكر ذلك ملا جامي في الفوائد ٣٢١/١ .



## [المنادى]

الأول: (في نداء)، وهو لغة: أن تدعُ غيرك لِتُقْبَلَ عليك.  
 واصطلاحاً: ذكرُ اسم المدعو (بحرفِ نَابٍ عن أدْعُو) وأنادِي، (ولو) كان  
 (تقليداً) نحو: عبداً لله أقبل، فلو قلت: أحضُرْ إليّ، أو أقبلْ عليّ، أو أدعوك،  
 وقصدت<sup>(١)</sup> بذلك (الإنشاء)<sup>(٢)</sup> كان نداءً لغة لا اصطلاحاً، ولو قلت: يا عبد  
 الله) كان نداءً لغةً واصطلاحاً، والأصل: أدعو عبداً لله، فحذِفَ الفعل، وأُنِيبَ  
 عنه يا، فهذا وجه نصبه ومفعوليته<sup>(٣)</sup>.  
 (فمفرداً) وهو ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به مما هو من اسمين، يرتبط

(١) في الأصل: وقصدتك .

(٢) في (د): الإنسان .

(٣) هذا هو مذهب سيويه ومن وافقه، قال في الكتاب ٢٠٣/١: « وما ينتصب في الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده .»

وقد وافق المبرد سيويه في هذا بخلاف ما نسبته إليه ابن يعيش ١٢٧/١ والرضي في شرح الكافية ١١٧/١ حيث نسباً إليه أن الناصب نفس الياء؛ لنيابتها عن الفعل. وقال المبرد في المقتضب ٢٠٤/٤: « اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصيبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله وأريد .»

ومنهم من يرى أن أدوات النداء أسماء أفعال، ومنهم أبو علي الفارسي، وانظر المسائل العسكرية: ١١، وراجع الخلاف في هذه المسألة في التبيين: ٤٤٢،

أولهما بالثاني على غير جهة الإضافة<sup>(١)</sup> قيدخل فيه المثني والمجموع .

(معرفة) والمراد بتعريفه: أن يكون مراداً [به] معيّن (ولو (بنداء)، أي: ولو كان بـ(نداء)، ويأتي بيان ذلك في تمثيله .

(مبني) أي المنادى المفرد المعرفة<sup>(٢)</sup>، وإنما كان مبنيّاً لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً أو تعريفاً<sup>(٣)</sup>، وذلك لأن « يا زيدُ » بمنزلة أدعوك وأناديك، وهذه الكاف ككاف (ذلك) لفظاً ومعنى، وذلك لأن الاسم لا يُبنى إلا لمشابهته الحرف أو الفعل، ولا يُبنى لمشابهته الاسم المبني (على ضم)، سواءً كان مفرداً نحو « يا زيد » أو مثني نحو: « يازيدان » أو جمع سلامة نحو: « يازيدون »؛ لأن قولنا « يازيدان » و« يازيدون » مفرد؛ لأن الألف والواو كما نابا مناب الحركة الإعرابية، فكذا هنا ينوبان مناب الحركة البنائية، وهي الضمة هنا.

فقوله: « على ضم » أحسن من قول أكثرهم: « على ما يُرفعُ به »<sup>(٤)</sup>، لأن المنادى المفرد المعرفة لا يكون إلا مبنيّاً على الضم، ولا يكون مبنيّاً على غيره، ولأن الضمّ من ألقاب المبني، والرفع من ألقاب المعرب، ولأن المراد بقولهم: « ما يُرفعُ به » الضمة والألف والواو، فالنطق بالضم أنسب من غيره، وإنما يُبنى على الضم خوف الالتباس؛ لأنه لو بُني على الفتح لالتبس بالمضاف إلى «ياء المتكلم»

(١) وهو ما يعرف بـ(ما اتصل به شيء من تمام معناه).

(٢) وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع. انظر الإنصاف ٣٢٣/١، وائتلاف النصر: ٤٥.

(٣) انظر ائتلاف النصر: ٣٥، وأسرار العربية: ٢٢٤.

(٤) يعني بذلك ابن الحاجب في كافيته ومن واقفه، وانظر: الكافية ص: ٨٩، والفوائد الضيائية ٣٢٥/١.

إذا قُلبت أَلْفًا وحُذفت اكتفاءً بالفتحة قبلها، ولو بُني على الكسر لاكتسب بالمضاف إليها عند حذفها فتعَيَّن الضم<sup>(١)</sup>، وقد يكون الضمُّ تقديرًا نحو: يا قاضي ويا مصطفى .

(كيا زيد) مثال للمنادى المفرد المعرفة المبني على الضمة قبل النداء، تعريفه قديمٌ غيرٌ حادث<sup>(٢)</sup>.

(ويازيدان) مثالٌ للمنادى المبني على الألف، وهو مفردٌ أيضاً لما قدمناه .

(ويارجل) مثال لما هو مبنيٌ على الضمة وهو حادثٌ التعريف في حالة النداء؛ بسبب الإقبال عليه .

(أو) مبنيٌ على فتح وجوباً، (بألفٍ) ، أي: حال كون المنادى مع الألف

(لاستغاثية) نحو: « يازيداه » وذلك لأن الألف تقتضي وجوب فتح ما قبلها، فلا

تثبتُ بدون فتح ما قبلها، (وبهاءٍ وقفاً)، أي: في حال الوقف / كـ « يازيداه »،

«ويا عُمراه» بالحاق الهاء به في الوقف، (ومُعربٌ) أي المنادى المستغاث (مَجْرُورٌ)

أي مخفوض (بلامٍ مفتوحةٍ لها) أي: للاستغاث، وإنما أعرب المنادى بعد دخول

لام الاستغاثية؛ لأن علةً بنائه كانت مشابهته للحرف، واللامُ المحرورة من

خواص الاسم، فبدخولها ضعفتُ مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل

فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/٣٣٨.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٢٩٢.

(٣) انظر النوائد الضيائية ١/٣٢٧، وشرح التمولي على الكافية ١/٥٣، والجمع

وإنما دخلت هذه اللام للفرق بين المستغاث به والمنادى بدون الاستغاثة<sup>(١)</sup>، وإنما خُصَّت من بين سائر حروف الجر بالاستغاثة؛ لما تُعطي من معنى التخصيص، وإنما كانت مفتوحةً لشبه المنادى بالمضمر، ففتحت كما تفتح مع المضمر<sup>(٢)</sup>، ولام مفتوحة (للتعجب) لكونها من حروف الجر وهي غير ملغاة، (أو) بلام مفتوحة للتهديد (كـ «يا يزيد») مثالاً للمنادى المجرور بلام الاستغاثة، والجار والمجرور في موضع نصب بالتعليل المضمر، أو يباء على الخلاف فيه، (ويا للماء) مثالاً للمنادى المجرور بلام التعجب<sup>(٣)</sup>، كأنهم رأوا ماءً عجيباً لم يُشاهد مثله قط، فنادوه بهذه اللفظة، وكأنهم قالوا: يا ماءً تعال حتى نراك ونتعجب منك .

(ويا ليشتر لأقتلنك) مثالاً للمنادى المجرور بلام التهديد، وذهب بعضهم<sup>(٤)</sup> إلى أن اللام في المثالين الأخيرين للاستغاثة، وليست للتعجب ولا للتهديد قال: كأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر، فيقضي [منه]<sup>(٥)</sup> العجب ويتخلص منه، وكأن المهتد (اسم فاعل) يستغيث بالمهدد (اسم مفعول)، ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٣٥٩/١، ولباب الإعراب ٢٩٨/١، والفوائد الضيائية ٣٢٦/١ .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير ١١٠/٢ .

(٣) قال الرضي ١٣٤/١: «دخلت اللام في التعجب منه لوقوعه موقع الضمير، ونظير كسر لامه على تأويل أنه مدعو له والمنادى محذوف نحو: يا للدواهي ويا للماء» .

(٤) القائل بهذا هو ملا حاجي، وانظر الفوائد الضيائية ٣٢٧/١ .

(٥) ساقط من (د) .

(٦) في الأصل: «خصومه» .

ولنا هنا كلامٌ تركناه حرف الإطالة<sup>(١)</sup> (ولا لامَ مع الألف)، أي: ألف الاستغاثة فلا يقال: يا زيدا؛ لأن اللام تقتضي الجرَّ، والألفُ تقتضي الفتح، فيبين أثرهما تنافٍ، فلا يحسنُ الجمعُ بينهما<sup>(٢)</sup>، وإنما ألحقت الألف في آخر المستغاث به لحاجة المستغيث إلى مد الصوت.

(ومعربٌ منصوب) لفظاً أو تنديراً (غيرهما) أي غير المنادى المفرد المعرفة، والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف، فإن الأول مبنيٌّ، والثاني مجرورٌ باللام، فمحملُهُما نصبٌ.

واعلم أن المنادى إنما يُنصَبُ في ثلاث مسائل:

(إحداها)<sup>(٣)</sup>: أن يكون [مضافاً]<sup>(٤)</sup> (كـ يا عبد الله، ويا رسول الله،

وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

أَلَا يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنِّي مُتِّمٌ بِأَحْسَنَ مَنْ صَلَّى وَأَفْبَحِهِمْ (بِعَلَا)<sup>(٦)</sup>  
ومنه عند سيبويه<sup>(٧)</sup>: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ

(١) ذكر ابن الحاجب في الإيضاح ١٨٦/٢-١٨٧ وجهاً آخر: وهو أن المنادى في قولهم: يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد: يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي.

(٢) انظر الارتشاف ١٤٢/٣، والفوائد الضيائية ٣٢٧/١.

(٣) وانظر هذه المسائل في قطر الندى: ٢٠٢.

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) البيت من الطويل، وقد نسب إلى الأخطل في حياة الحيوان الكبرى ٢/٢٠٩، وليس في ديوانه، وهو أحد بيتين ذكرهما الجاحظ في الحيوان ٥/٢٥٥ باختلاف يسير في بعض ألفاظه، وقد ورد الاستشهاد به في قطر الندى: ٢٠٢، والجمع ٧/٢، والدرر ٥/١١٥، وقد روي في قطر الندى: «قلي متيم».

(٦) في النسختين «فعلا»، والصحيح ما أثبتته، وانظر المصادر السابقة.

(٧) قال في الكتاب ١٩٦/٢-١٩٧: «وقال الخليل (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدل من يا، فهي هاهنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم

وَالْأَرْضِ ﴿١﴾ أي: يا فاطر السموات والأرض، وزعم المبرد<sup>(١)</sup> وجماعة أنه صفة للجلالة.

(و) الثانية: أن يكون مشبهاً بالمضاف وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهذا الذي به التمام إما أن يكون مرفوعاً بالمنادى نحو: «يا حسناً وجهته»، ويا كثيراً بره، أو منصوباً به نحو: (يا طالعاً جبلاً) منسوب على المفعولية بطلالعاً، (و) مثله: (يا حليماً لا يعجل) فجملة (لا يعجل) في موضع نصب / نعتاً لحليماً، أو مخفوضاً بخافض (متعلق به)<sup>(٢)</sup> به كقولك «يا رفيقاً بالعباد»، ويا خيراً من زيد عندنا، أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك: يا زيدا وعمراً (و) يا (ثلاثة وثلاثين) فيمن سميت بذلك [إذ]<sup>(٣)</sup> المسمى بهما واحداً، فإن أردت جماعة هذه عدتهم بنيت، إذا كانوا مقصودين.

والثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي» فإنه لا يقصد بذلك رجلاً معيناً، (و) إنما مراده (رجلاً مبهماً)، أي: غير

حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب.

وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: (يا هناه) وأما قوله عز وجل: ﴿اللهم فاطر السموات والأرض﴾ فعلى (يا).

(١) سورة الزمر: آية: ٤٦.

(٢) قال في المقتضب ٢٣٩/٤: «ولا يجوز عنده صفة - أي سيبويه - ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله: ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة﴾».

(٣) في (د) متعلق به.

(٤) في (د): أو.

مقصود [يسمع] <sup>(١)</sup> تصويته، فكل من أجابه فهو مقصوده. قال الشاعر <sup>(٢)</sup>:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَايَا

لم يرد راكباً معيناً، بل أي راكب اتفق .

(و) قد (يحذف) المنادى جوازاً (بقريئة) أي: بسبب قيام قريئة (كـ) (يا بؤس

لزويد) فالمنادى هنا محذوف <sup>(٣)</sup>؛ وذلك لأن المنادى مفعولٌ، والمفعول به يحذف

عند قيام القريئة، وحرفُ النداء هنا قريئة دالة عليه؛ لأنه لا يتصور النداء بدون

المنادى، وليس في اللفظ، فيكون في التقدير، وأما قوله <sup>(٤)</sup>:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرًا السَّلَامُ

فليس (مطر) هنا بمرفوع حتى يلزم أن يكون المنادى محذوفاً، بل مطر هو

(١) في (د): يسمع.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٦، وشرح المفصل ١/١٢٨، وشرح شذور الذهب: ١٤٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/٤٤٥، والتصريح ٢/١٦٧. وعرضت: من عرض الرجل إذا أتى العروض؛ وهي مكة والمدينة وما حولهما. ندأماي: أي النديم على الشرب.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٢٤: « يا بؤس لزويد، والمراد: يا قوم بؤس لزويد، فبؤس مرفوع بالابتداء، والجار والمجرور بعده خبره، وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء، ومثله قوله: يا ويل لزويد ... » .

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه: ١٨٩، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢/٢٠٢، وشرح أبيات سيويه ٢/٦٠٥، ٢/٢٥، وشرح التصريح ٢/١٧١.

ويختار سيويه « مطر » لأن مذهبه أنه إذا اضطر إلى تنوين المفرد أنه ينون ويترك على لفظه، ولا يرد إلى الأصل لأن الضم قد اطرده فيه حتى صار كالأصل.

ويختار عيسى بن عمر « مطراً » حيث يردده إلى أصله في النصب؛ لأن وجود التنوين يطالب بالرد إلى الأصل تشبيهاً بالنكرة في قولك: يا رجلاً أقبل، وقد اختار المبرد النصب. وانظر الكتاب ١/٣١٣، والمقتضب ٤/٢١٣، والبصرة والتذكرة ١/٣٥٤-٣٥٥.

المنادى، ونونٌ للضرورة<sup>(١)</sup>.

[حذف حرف النداء]:

(و) قد يُحذف (حرفه)، أي: حرف النداء، وهو « يا » خاصة دون أخواتها؛ لأنها أصل الباب، ولكثرة الاستعمال .

(أيضاً) مصدر « آض » بالمد إذا عاد (بلا تعجب منه)، فإنه إذا كان المنادى متعجباً منه نحو قولهم: « يا للماء !! » و[يا] للغيث !! إذا تعجبوا من كثرتهما، فإنه يمتنع حينئذ حذف حرف النداء (أو) بلا (ندبة)، نحو: يا عمراً، (أو) بلا (استغاثة)، نحو: « يا لله » وإنما لم يحذف حرف النداء [في هذه المسائل لأن المراد فيهنّ مدُّ الصوت والتطويل بحرف انداء]<sup>(٢)</sup>، والحذف ينافيه<sup>(٣)</sup>.

(أو) بلا (اسم جنس)، ونعني به ما كان نكرةً قبل النداء، سواءً تعرّف بالنداء أم [لا]<sup>(٤)</sup>؛ لأن نداءه [لم يكثر] كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى، (أو) بلا اسم (إشارة) (لأنه اسم الجنس)<sup>(٥)</sup> في الإبهام<sup>(٦)</sup> (نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٧)</sup>) مثالٌ للمنادى المفرد الذي حذف منه حرف النداء أي: يا يوسف، (وأبها الرجل) مثالٌ للمنادى الجاري مجرى المفرد الذي حذف منه حرف النداء، أي: يا أيها الرجل.

(١) لأن القياس: يا مطرُ بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم.

(٢) ما بين المعترفين ساقط من (د).

(٣) انظر الفوائد الضيائية ١/١٤٩، وشرح الأشموني ٣/٢٤٧.

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل: كان اسم الجنس.

(٦) هذا على مذهب البصريين، وانظر شرح الرضي ١/١٦٠، قال: والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، وصرح ابن مالك في ألفيته بقلته. في

وذلك اسم الجنس والمشار له

(٧) سورة: يوسف آية: ٢٩ .



(وشد) حذف حرف النداء من اسم الجنس في:

(أَطْرِقْ كَرًا أَطْرِقْ كَرًا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرَى)<sup>(١)</sup>

لأنه ضرورة في النظم، وشدوذة في النثر، ووجه شدوذه: أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس ورحمته، وهو غير علم إذا الأصل فيه: «أطرق يا كروان» فرخم على لغة من لا ينتظر المحذوف، فقلبت الواو (ألفاً)<sup>(٢)</sup>، وهذا مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه؛ أي: طأطى يا كروان رأسك، وانخفض عنقك للصيد، / فإن أكبر منك وأطول عنقاً وهي النعام قد صيدت، وحملت من البدو إلى القرى .

(ولزم) حذف حرف النداء في ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>، لأن الميم عوض عن حرف النداء، وأصله «يا الله» فحذف حرف النداء وجعل الميم في الآخر عوضاً عنه، وإنما أخر الميم تبركاً باسمه تعالى، وقد شد الجمع بين

(١) مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم: أطرق كرا؛ أي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك، وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضوع الجليل، ويضرب لما سيذكره المؤلف.

وفي الخزانة ٣٩٤/١ جعله البغدادي بيتاً من الرجز، ولم ينسبه لقائل، وانظر والمقتضب ١/١٨٨، وجمهرة الأمثال ١/١٩٤، وجمع الأمثال ١/٤٣١، ٤٤٢، والمستقصى ١/٢٢١-٢٢٢ .

والإطراق: أن يطأطى عنقه، ويخفض بصره إلى الأرض، والكروان: يفتح الفاء والراء والجمع كراوين، والكروان: بكسر الكاف وسكون الراء هو ذكر الحبارى. انظر اللسان (كرا).

(٢) لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الأصل: ياء، وهو تحريف، وفي (د): الياء، وهو تحريف أيضاً.

(٣) سبق تخريجها ص: ٢٤٦ .

العوض والمعوض في الضرورة<sup>(١)</sup>، ومنه:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمَّا  
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ<sup>(٢)</sup>

(ولا وصف) لـ « اللهم » عند سيبويه والخليل<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قد ضمت إليه الميم،  
وخالف في ذلك المبرد<sup>(٤)</sup> وإبراهيم بن السري الزجاج<sup>(٥)</sup> وجعلوا<sup>(٦)</sup>: ﴿ فَاطِرَ  
السَّمَوَاتِ ﴾ وصفاً له، وكذلك ﴿ مَالِكِ الْمُلْكِ ﴾<sup>(٧)</sup>.  
ومذهب سيبويه والخليل في ذلك أصون وأبين، وهو المختار<sup>(٨)</sup> عند المؤلف،

- (١) البيتان من الرجز، ونسبهما العيني في المقاصد النحوية ٢١٦/٤ إلى خراش الهذلي،  
وخطأه البغدادي في الخزانة، وقرر أنه لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه  
المطبوع، وانظر شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، وشرح المفصل ١٦/٢، ووصف  
المباني: ٣٠٦، والخزانة ٢٥٨/١، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤.
- (٢) رجز لأبي خراش الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقتضب  
٢٢٤/٤، ووصف المباني: ٣٠٦، واللسان ٤٦٩/١٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤،  
والدرر ٤١/٣، وأجازة الكوفيين لأن الميم ليست عندهم عوضاً.  
وأجازة الكوفيين؛ لأن الميم ليست عندهم عوضاً.
- (٣) انظر الكتاب ١٩٦/٢، ١٩٧.
- (٤) انظر المقتضب ٢٣٩/٤، والأمال الشجرية ١٠٣/٢.
- (٥) هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج، له من التصانيف معاني القرآن، وشرح  
آيات سيبويه، ومختصر في النحو، مات سنة ٣١١ هـ. انظر: بغية الوعاة، وانظر  
رأيه معاني القرآن وإعرابه ٣٩٥/١ - ٣٩٧، والارتشاف ١٢٦/٣، والمساعد  
٥١١/٢.
- (٦) في النسختين بعطف الزجاج على إبراهيم السري هكذا: (إبراهيم السري  
والزجاج) وهو خطأ، فإبراهيم السري هو الزجاج، وهما عند سيبويه محمولان  
على أنهما نداء ثان كما في المساعد ٥١١/٢.
- (٧) سورة آل عمران: آية: ٢٦.
- (٨) هذا مما تابع فيه المؤلف البصريين وشيخه، وانظر ذلك في قسم الدراسة.

مرحل إلى  
ص ٢٦

(وفي نحو): ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> (حذفان): حذف في اللهم، وحذف في فاطر السموات، إلا أن الحذف الذي في اللهم (لازم)، لا يجوز إظهاره؛ لأن الميم عوض عنه، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوذ<sup>(٢)</sup>، (و) الحذف الذي في فاطر السموات (جائز) يجوز إظهاره فتقول: فاطر السموات، ويا فاطر السموات في غير القرآن.

[توابع المنادى]:

(وتوابع مبنية) أي توابع المنادى معربه غير المبهمة، واحترز من توابع معربة، فإنه لا يجوز فيها الرفع إن كانت مضافة، وقيد بـ «توابع المنادى المبنية» بغير المبهمة ليخرج منه مثل: «يا أيها الرجل»، فإنه لا يجوز في الرجل النصب، وإن كان صفة (لأي)<sup>(٣)</sup> عند الجمهور (على ضم) احترازاً من توابع المستغاث بالألف، فإنها لا يجوز فيها الضم نحو: «يا زيدا»، «يا عمرا» لا وعمرو؛ لأن المتبوع مبني على الفتح.

X (مفردة) أي حال كونها مفردة (ولو حكماً) أي ولو في حكمه كالماضف

(١) سورة الزمر: آية: ٤٦.

(٢) لكن الكوفيين أجازوا الجمع بين العوض والمعوذ في اللهم بناء على أن الميم ليست عوضاً عن حرف النداء، بل هي بقية من محذوفه وهي (أنا بخير) قال أبو حيان في الارتشاف: وهو قول سخي لا يحسن أن يقوله من عنده علم. انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والتبصرة والتذكرة ٣٤٦/١، ٣٥٦، وشرح الرضي ١٤٦/١، والجمع ٦٤/٢، ٦٥.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٣٧٥/١، وشرح التسهيل ٣٩٨/١، والارتشاف ١٢٧/٣، وقد ذكر أن المازني يميز في ذلك الرفع والنصب، واقتصر ابن مالك على اسم الإشارة نعتاً لـ (أي) وعليه ابن عصفور، وانظر شرح التسهيل ٣٩٨/١، وشرح الجمل ٨٨/٢.

بالإضافة اللفظية، وقيد التوابع بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة لا في الحقيقة ولا في الحكم، كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيه إلا النصب نحو<sup>(١)</sup>: « يازيدُ أبا عمرو » .

واعلم أن الحكم الآتي في التوابع لما كان لم يَجْزُ فيها كلها بل في بعضها، ولم يَجْزُ فيما هو جارٍ<sup>(٢)</sup> فيه مطلقاً، بل لا بد في بعضها من قيد، فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح<sup>(٣)</sup> حينئذ بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال:  
(من تأكيد) أي: معنوي (غير لفظي)؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه على الأكثر حكمُ البديل؛ لأنه هو الأول لفظاً ومعنى، وتقييد المؤلف بغير اللفظي أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته<sup>(٤)</sup> « من التأكيد » . ومن قول صاحب اللب<sup>(٥)</sup> و « التأكيد »، فإنه ربما يُفهم من كلامهما أن المختار عندهما التأكيد<sup>(٦)</sup> اللفظي<sup>(٧)</sup>، والمختار خلافه<sup>(٨)</sup>، (أو) من (صفة) مطلقاً، (أو) من (عطف) حال كونه (بيانياً) كذلك، (أو) من عطف (بحرف لا يدخله ياء).

واعلم أن قول المؤلف: « أو من عطف بحرف لا يدخله ياء » أولى من قول صاحب اللب<sup>(٩)</sup> /: « باللام » لئلا يردَّ عليه نحو: « يا رحمن والله » فإنه لا

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٣٢٩ .

(٢) في النسختين: (جائز) .

(٣) في النسختين: « وهو » .

(٤) انظر الكافية: ٨٩ .

(٥) انظر لب الألباب ص: ٧١

(٦) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل .

(٧) وقد اختار ابن الحاجب في الإيضاح ٢/١٩٦، ١٩٧ التأكيد المعنوي .

(٨) هذا الذي ظنه الجامي في شرحه على الكافية: ٣٣٠ . قال: « وكان المختار عند المصنف ذلك » .

(٩) انظر لب الألباب: ٧١ .

ينصب، (ترفع) هذه التوابع الأربعة (على لفظه)، أي: حملاً على لفظ المنادى المبني، وإن لم يَجُزْ في سائر المبنيات الحملُ على لفظه فلا يُقال: جاءني هؤلاء الكرام، بجرِّ «الكرام» حملاً على لفظة هؤلاء، ولأن ضم المنادى أشبه (بضم) (١) الفاعل في (٢) أن كل واحد منهما مطرَّد .

(وتُنصَبُ) هذه التوابع الأربعة حملاً (على محله) لأن حقَّ تابعِ المبني أن يكون تابعاً لمحله، وهو هاهنا منصوبُ المحلِّ بالمفعولية (كـ «يا تميمُ أجمعون») بالرفع، (وأجمعين) بالنصب في التأكيد، فالرفعُ على لفظ المنادى، والنصب على محله، (ويازيدُ الظريفُ) بالرفع، (والظريفُ) بالنصب في الصفة (٣)، فالرفع على لفظ المنادى، والنصبُ على محله، (ويا عالمُ بكرُ) بالرفع، (وبكرُ) بالنصب في عطف البيان، (ويا بشرُ والحارثُ) بالرفع، (والحارثُ) بالنصب في العطف، بحرف لا يدخله ياء .

فإن قلت: النصبُ إتباعاً للمحلِّ واضحٌ؛ لأن المنادى مفعولٌ بفعلٍ مقدر، وأما الرفعُ إتباعاً للفظ المنادى فمشكِلٌ .

فالجواب: أنه لما كان البناء في باب البدل مشابهاً للإعراب في اطراده حركةً، جازَ إتباعه، (ومختارُ الخليل)، وسيبويه (٤) والمازني (٥) (في المعطوف)

(١) في (٥): برفع .

(٢) في (٥): على .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٨٦/٢: قال الخليل: من قال: يا زيدُ والنضرُ، فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر كما رأيناهم يقولون: يا عمر والحارث، وقال الخليل: وهو القياس كأنه قال: ويا حارث، ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة .

(٥) انظر الأصول ٣٣٦/١، وشرح التسهيل ٤٠١/١، وشرح الأشموني ٢٧٢/٣، والجمع ٤١/٣ .

الذي لا يدخله ياءُ الرفع مع تجويزهم النصب؛ لأنه الأكثرُ في كلامهم، ولأن المعطوف بحرفٍ في الحقيقة منادى مفردٌ مقصودٌ، فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة، أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يُباشِر حرفُ النداء، جُعِلت تلك الحال إعراباً، فصارت رفعاً.

(٩) مختارُ (أبي عمرو) بنِ العلاء<sup>(١)</sup> المقرئ النحوي اللغوي، وعيسى بن عمر<sup>(٢)</sup> ويونس<sup>(٣)</sup> والجرمي<sup>(٤)</sup> في المعطوف الذي لا يدخله ياء (النصب)، مع تجويزهم الرفع؛ لأنه القياس كما في سائر المبنيات، ولأنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلاً، فله حكم التبعية، وتابع المبنى تابع لمحلّه، ومحلُّه النصب<sup>(٥)</sup>، (٩) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في مثل: (الحسن صفة)، والحارث والصعق وهو ما كان فيه اللام علماً يختار (الرفع)؛ لأن الألف واللام دخلتا عنده في «الحسن»<sup>(٦)</sup>، ومثله للتعريف فهو كالمنادى المستقل بنزع الألف واللام عنه.

(١) هو زيان بن العلاء بن العريان، أحد القراء السبعة، أعلم الناس بالقرآن والعريية، مات سنة ١٥٤هـ، وقيل: ١٥٥، وقيل: ١٥٧. ينظر غاية النهاية ٢٨٨/١، ٢٩٢، وأخبار النحويين البصريين: ٢٨.

وانظر رأيه في المقتضب ٢١٢/٤، والإيضاح في شرح المنصل ١٩٦/٢، وشرح الرضي ١٣٩/١، وشرح التسهيل ٣٥٦/١، والمساعد ٥١٤/٢، والتصريح ١٧١/٢، والجمع ٤٢/٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٥٦/١.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) انظر الفوائد الضيائية ١٣١/١ فقد أفاده فيه.

(٦) انظر المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣.

(وفيما سواه) أي سوى الحسن، وهو ما كان جنساً كالرجل يُختار (النصب)؛ لامتناع جعله منادىً مستقلاً، ولأن لام التعريف تُعاقب الإضافة والتنوين كقوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَرْبِيَ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(١)</sup> فيختار نصبَ الطير<sup>(٢)</sup>؛ لأنه جنسٌ (والمضاف) بالإضافة الحقيقية، فإنها تنصب؛ لأنها إذا قدر عليها (حرف)<sup>(٣)</sup> النداء لم تكن إلا منصوبة، ولأن حرف النداء لا يعمل في المضاف إلا نصباً، ولأن التابع لا يزيد على المتبوع، والمتبوع إذا كان مضافاً وجب نصبه، فكذاك تابعه .

مثال التوكيد: «يازيدُ نفسَه / ونفسك، وياتيمُ كلُّكم وكلُّهم، ومثال البدل: يا زيدُ أخا عمرو، ومثال الصفة: يازيدُ صاحبَ خالد، ومثال عطف البيان: يا غلامُ أبا محمد .

ولا يجيء المعطوف بالحرف الذي لا يدخله (ياء) مضافاً؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية<sup>(٤)</sup>، (ومضارعه)، أي: مشابهه، والمراد به المشبه بالمضاف على سبيل الوجوب .

(كتوابع غيره) من المبنيات وهو الحمل على محلها .

(غير مكسور) أي: لا يكون مكسوراً أصلاً بل يجب نصبه؛ لأن محل

(١) سورة سبأ: آية: ١٠ .

(٢) انفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من «الطير» وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو. ينظر النشر في القراءات العشر ٢/٣٤٩. وانظر معاني القرآن للبراء ١/٣٥٥، والمقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦ .

(٣) في (د): على .

(٤) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٣٢ فقد أفاده منه .

المنادى المبني نصب .

(والبديل مستقل)، أي: حكمه حكمُ منادى مستقل، وهو ما باشره حرف النداء، وذلك لأن البديل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطئة لذكره، فهو غير مقيد بحال من الأحوال، سواءً كان مفرداً أم مضافاً أم مضارعاً للمضاف؛ أم نكرة مثل يا زيدُ بشرٍ، ويا زيدُ أختا عمر، ويا زيدُ وطالعاً جبلاً، ويازيدُ رجلاً صالحاً .

(كالمعطوف بيا) أي: مثل المعطوف بيا، وهو غيرُ المعطوف الذي ذُكرَ من قبل، وهو الذي لا تدخلُ ياءٌ عليه، فغيرُ المعطوف الذي لا يمتنع دخول ياء عليه، فإنه كالمنادى المستقل الذي باشره حرفُ النداء، وذلك لأن المعطوف المخصوصَ منادىً مستقلاً في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدراً فيه مطلقاً، سواءً كان مفرداً أم مضافاً أم مضارعاً للمضاف أم نكرة مثل: يازيدُ وعمرؤ، ويازيدُ وأختا عمر، ويازيدُ وطالعاً جبلاً، ويازيدُ ورجلاً صالحاً .

(ويا أبتِ ويا أمتِ) يبادل الياء تاءً، فالتاءُ بدل من الياء لما في الياء<sup>(١)</sup> من اللين والتاء من الهمس، ولأن التاءَ يؤنثُ بها كما يؤنث بالياء، فأبدلوهما منها<sup>(٢)</sup> (فتحاً وكسراً) أي حالَ كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورةً لمناسبة الياء .

(وتضم) أي التاء للتخيم (قليلاً) نحر: يا أبتُ ويا أمتُ، لإجرائه مُجرى

(١) انظر شرح التسهيل ٤٠٦/٣ .

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣، والفوائد الضيائية ٣٣٩/١ .



المفرد المعرفة، ولم يذكره ابن الحاجب في كافيته لقلته<sup>(١)</sup>.

(وبألفي) بعد التاء نحو: يا أبتا ويا أمتا؛ لأنه جمع بين عَوْضَيْنِ، وهو جائز في كلامهم<sup>(٢)</sup>.

(وها معها) أي مع الألف (وقفاً) أي في حالة الوقف نحو: يا أبتاه ويا أمتاه،<sup>(٣)</sup> (و) جاء مثل: (يا غلامي) بإثبات الياء ساكنة<sup>(٤)</sup> على الأصل في البناء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾<sup>(٥)</sup> (و) يا (غلامي) بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾<sup>(٦)</sup> (و) يا (غلام) بحذف الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾، (و) يا (غلاماً) بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فقلب الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَا

(١) اختلف في ضم التاء في (يا أبت) و(يا أمت) فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: (يا أبت) بالضم. وانظر الكتاب ٢/٢١١، والارتشاف ٣/١٣٧، وشرح المرادي على الألفية ٣/٣١٩.

(٢) قال الرضي ١/١٤٨: «وجاز (يا أبتا) و(يا أمتا) لأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتى ويا أمتى، فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوض منه» وانظر شرح التسهيل ١/٤٠٧، وشرح الألفية للمرادي ٢/٣١٨، ٣/٣١٩.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٣/١٣٧: «ومذهب البصريين الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالياء وبالتاء وقف عليها أبو عمرو بن العلاء».

(٤) هذه اللغات في (غلامي) أفادها من شرح قطر الندى لابن هشام مع شيء من التصرف، انظر شرح قطر الندى: ٢٠٥، وشرح المفصل ٢/١١، وشرح التسهيل ٣/٢٨٠.

(٥) سورة الزمر: آية: ١٦.

(٦) سورة الزمر: آية: ٥٣.

حَسْرَتِي عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴿١﴾ (و) يَا (غلاماه) بِأَلْفٍ وَهَاءٍ مَعَهَا  
ساكنة .

وأجاز الكوفيون ضمها<sup>(١)</sup>، وأجاز بعضهم كسرهما لالتقاء الساكنين، وإنما  
مثل بقوله: غلاماه، ولم يمثل بغلامكيه كما مثل بعضهم<sup>(٢)</sup>؛ لأن الألفَ أولى من  
الياء المفتوحة كالهاء في الوقف لحناء الألف (كذا) جاء ﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾ (وَيَا ابْنَ  
عَمِّ) فإنه يجوز في كل منهما أربع لغات:

- أن تُثَبِّتَ يَاؤُهُ قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

يَا بْنَ أُمَّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي      أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدِ

- وَأَنْ تُقَلِّبَ يَاؤَهَا أَلْفًا كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

يَابْنَةُ عَمًّا لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي

وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال .

- واللغتان الأخرتان (بكسر) ميم كل واحد منهما. قرأ بعض السلف في

(١) سورة الزمر: آية: ٥٦ .

(٢) انظر شرح الرضي ١/١٤٨ .

(٣) يعني بذلك ملا جامي في الفوائد الضيائية ١/٣٣٨ .

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الطائي، ينظر ديوانه: ٤٨، والكتاب ٢/٢١٣،

والمقتضب ٤/٢٥٠، وشرح المفصل ٢/١٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠، والمقاصد

النحوية ٤/٢٢٢، شرح الأشموني ٢/٤٥٧، والتصريح ٢/١٧٩، والدرر ٥/٥٧ .

(٥) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: ١٣٤، وقد ورد الاستشهاد به في: الكتاب

١/٣١٨، والنوادر: ١٩، والمقتضب ٤/٢٥٢، والمختضب ٢/٢٣٨، وشرح أبيات

سيبويه ١/٤٠٤، وشرح المفصل ٢/١٢، وشرح قطر الندى: ٢٠٨، وأراد بابتنة

عمه زوجته أم الخيار، يقول لها: دعي لومي على صلح رأسي فإنه يشيب لو لم

يصلح، والهجوع: النوم في الليل.

قوله تعالى: ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾<sup>(١)</sup> ، (وبفتح) ميم كل واحد منهما قال تعالى: ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وهاتان اللغتان فصيحتان كثيرتان في الاستعمال .

وقوله: (خاصة) هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم؛ أي: لا يقال: «يا ابن أخ» ولا «يا ابن خال» بل يقال: «يا ابن أخي» و«يا ابن خالي»، لا بالنظر إلى الابن أيضاً، فإنهم يقولون «يا بنت أم»، و«يا بنت عم» على اللغات الأربعة .

(وشد فتح) ميم (غلام) في المنادى اكتفاءً بالفتحة عن الألف (كضمة) أي: كما شد ضم ميم (غلام) في المنادى؛ اكتفاءً بنقل الضمة إليه عن الياء، حكى من كلامهم: (يا أم لا تفعلني)<sup>(٣)</sup> بضم الميم، وقريئ: ﴿ قُلْ رَبُّ أَحْكُم ﴾<sup>(٤)</sup> بضم رب، والأصل: يا أمي ويا ربي، فحذفت الياء تخفيفاً، وبنى

(١) سورة طه: آية: ٩٤ . وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبي بكر، وانظر السبعة: ٤٢٣، والنشر ٢/٢٧٢، والبحر المحيط ٤/٣٩٦، والإتحاف: ٢٧٢، وفي شرح المفصل ١٣/٢ قال: «ويحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أم ، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثل يا غلام وغلامي . والوجه الثاني: أنهما لما جعلتا كاسم واحد وأضافهما إلى نفسه، حذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً كما يفعل بالاسم الواحد» .

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٥٠ . وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم، انظر المصادر السابقة موضع الآية .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٣١٧: «وزعم الخليل أنه سمع من العرب: يا أم لا تفعلني» وفي المنتضب ٤/٢٦٣ قال: «وتقول: يا أم لا تفعلني» وانظر الرضي ١/١٣٤ .

(٤) سورة الأنبياء: آية: ١١٢، وهي قراءة أبي جعفر، انظر الإتحاف: ٣١٢، والنشر ٢/٣٢٥، والبحر المحيط ٦/٣٤٥ .

على الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة (وامتنع) أن يقال في يا عدوي: يا (عدو) بحذف الياء .

(وضم الواو مطلقاً) أي: في الوجوه الأربعة (لعدم شهرة إضافة الياء)؛ وذلك، لأن نداءه مضافاً للياء لم يكثر .

(وفضل) على الرفع (فتح باب: يا زيد بن بكر، وهند ابنة بشر)، والمراد بهذا الباب: كل علم مبني موصوفٍ بابن أو ابنة مضافاً إلى علم آخر، كالمثاليين المذكورين، وإنما فضل فتح هذا الباب على رفعه<sup>(١)</sup>؛ لأنه أكثر استعمالاً ولفظاً، ولأن المنادى لما كان أصله النصب، حركه بحركة كان يستحقها في الأصل .

(ولزم رفع مثل أيهذا الرجل، (أو) يا أيهذا الرجل، (أو) يا أيها الرجل)<sup>(٢)</sup>؛ لأنه المقصود بالنداء<sup>(٣)</sup>، وإنما لزم رفعه لتكون حركته الإعرابية موافقةً لحركته البنائية التي هي علامة المنادى، فيدل على أنه هو المقصود بالنداء<sup>(٤)</sup>، وقيل: إنما لزم رفعه للفرق بين الصفة اللازمة وغير اللازمة .

(وتوابعه) بالجر عطفاً (على)<sup>(٥)</sup> الرجل، أي: ولزم رفع توابع الرجل مضافة أو معرفة نحو: « يا هذا الرجل الظريف »، ويا أيهذا الرجل ذو المال، ويا أيها

(١) اختاره ابن الحاجب، ينظر الوافية نظم الكافية: ١٩٦ .

(٢) قال سيبويه ١٨٨/٢: هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، وانظر المقتضب ٢١٦/٤، ٢١٧ .

(٣) انظر الأصول ٣/٣٣٧، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٤، وشرح المفصل ٧/٢، ولباب الإعراب: ٣٠٤ .

(٤) ذكر ابن يعيش ٤/٢ أن المازني أجاز نصب الرجل حملاً على الموضع قياساً على غير المبهم، وانظر شرح الأشموني ٣/٢٧٤، والهمع ٣/٤٩ .

(٥) سقط من (د) .

الرجل ذو الجملة<sup>(١)</sup>، وإنما لزم رفع توابعه؛ لأنها توابع منادى معرب، وجواز الوجهين إنما يكون في توابع منادى مبني .

(وقلنا) بناءً على قاعدة تجرير اجتماع حرف النداء مع الألف واللام، وهي اجتماع أمرين أحدهما كون الألف واللام عوضاً عن محذوف، وثانيهما لزومهما للكلمة (يا الله) لأن أصله ألا لاهه، وهو فعّال بمعنى مفعول من (الإلاهية) وهي العبادة، حُلِفَتِ الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها فصار (أَلِلَاه) أُسَكِنَتِ اللام الأولى، وأُدغِمَتِ في الثانية لزوماً، وجُعِلَتِ عوضاً من الهمزة<sup>(٢)</sup> .

/ ولما كان هذان الأمران لم يجتمعا في مواضع أُخِرَ، اختص هذا الاسم بذلك الجواز، ولهذا قال: (خاصةً) (وأما)<sup>(٣)</sup> مثل: (النجم)<sup>(٤)</sup> وإن كانت اللام لازمة فيه، لكن ليست عوضاً عن محذوف .

وأما (الناس) وإن كانت اللام فيه عوضاً عن همزة (أناس) لكن ليست بلازمة للكلمة؛ لأنه يقال: (ناس) في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا النجم ويا الناس<sup>(٥)</sup>، ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم<sup>(٦)</sup>:

- (١) الجملة: في اللسان (جهم): بالضم: مجتمع شعر الرأس، وهي أكثر من الوفرة.
- (٢) هذا هو قول يونس والكسائي والفراء وقطرب، وبقيت ثلاثة أقوال للخليل وسيبويه والمازني. انظر ذلك في الكتاب ٣٠٩/١، ١٤٤، ٢، واشتقاق أسماء الله: ٢٦، ٢٧، والفوائد الضيائية ٣٣٥/١، وحاشية الفوائد الضيائية ٣٣٦/١.
- (٣) في (د): وإنما .
- (٤) في (د): النجم .
- (٥) انظر الفوائد الضيائية: ٣٣٥/١، فقد أفاده منه .
- (٦) البيت من الرافر، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب

مِنَ اجْتِلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي  
لأن لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت [لازمة]<sup>(١)</sup> للكلمة  
حكما عليه بالشذوذ، وفي الغلامان في قولهم<sup>(٢)</sup>:  
فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا<sup>(٣)</sup> شَرًّا  
لفقد الأمرين كليهما؛ إذ ليس فيه لزوم<sup>(٤)</sup> ولا عوض، فحكما بأنه أشد  
شذوذاً .

وأجاز ابن سعدان<sup>(٥)</sup> اجتماعهما في اسم الجنس المشبه به كتقولك: يا الخليفة

- 
- (١) ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، واللامات: ٣٤، ١٠١، وشرح المفصل ٨/٢،  
والإنصاف ٣٣٦/١، وأسرار العربية: ٢٣٠، والهمع ٤٧/١، والخزانة ٣٨٥/١.  
ومعنى تيمت قلبي: ملكته واستعبدته، وعني: أي علي، من نيابة (عن) عن (علي).  
ساقطة من الأصل.
- (٢) رجز نسب ابن يعيش ٣/٢ إنشاده إلى أبي [عمرو بن] العلاء، وقد ورد الاستشهاد  
به في المقتضب ٢٤٣/٤، واللامات: ٣٤، والتبصرة والتذكرة ٣٥٥/١، وشرح  
المفصل ٩/٢، والإنصاف ٣٣٦/١، وأسرار العربية: ٢٣٠، والمقاصد النحوية  
٢١٥/٤، والتصريح ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣١/٣، والخزانة ٣٨٥/١. وفيه  
روايات لا تمس وجه الاستشهاد.
- (٣) في النسختين (يكتبان) وهو تحريف.
- (٤) الكوفيين أجازوا دخول (يا) على الألف واللام مطلقاً، واستشهدوا بالبيت السابق،  
وهو عند البصريين من الضرورات، ولم يره ابن مالك من الضرورة في شرح  
تسهيله ٣٩٨/٣، ٣٩٩ لجواز أن يقال: فيا غلامان اللذان فرأ؛ لأن النكرة المعينة  
بالنداء توصف بذى الألف واللام الموصول وبذى الألف واللام غير الموصول.  
انظر الإنصاف ٣٣٦/١، وشرح الرضي ١٢٨/١، ١٣٢، وشرح الأشموني مع  
حاشية الصبان ١٢٥/٣، والتصريح ٢١٦/٢.
- (٥) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة ١٦١ هـ، وتوفي سنة  
٢٣١ هـ. وانظر رأيه في شرح التسهيل ٣٩٨/١، والارتشاف ١٢٧/٢.

هيبة؛ لأن تقديره: يأمثل الخليفة (وقوله<sup>(١)</sup>):

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ<sup>(٢)</sup> فِي سَوَاءِ عُمُرٍ

مما كرر فيه المنادى المضاف وحده بلفظه حالة الإضافة .

(يضم) الأول فيه (وينصب) والثاني ينصب فقط .

أما وجه الضم في الأول؛ فالأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، ويكون الثاني حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء، أو عطف بيان، وإما مفعولاً بتقدير أعني، وأما وجه النصب في [الأول]<sup>(٣)</sup> فعلى أنه مضاف إلى عدي المذكور، (وتيم)<sup>(٤)</sup> الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، هذا مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup>، ومضاف إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٢١٩، وقد ورد الاستشهاد في الكتاب ٥٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والكامل ١١٤٠/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المنفصل ١٠/٢، والإيضاح في شرح المنفصل ٢٧٨/١، والمتنصت النحوية ٢٤٠/٤، والممع ١٢٢/٢، والخزانة ٣٥٩/١.

(٢) في (د): لا يفلتكنكم.

(٣) في (د): الثاني.

(٤) في (د): تميم.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٦/٢: « هذا بأن يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو، ويا زيد زيد أحنينا، ويا زيد زيدنا، زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة » ثم أنشد سيبويه بيت جرير المذكور، ثم قال: « وقال بعض ولد جرير:

يا زيد زيد اليعملات الذبل

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصيباً، فلما كرروا الاسم تؤكدوا تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا.

المبرد<sup>(١)</sup>، وكل<sup>(٢)</sup> من المذهبيين فيه تخريج على وجه ضعيف، أما مذهب سيوييه ففيه الفصل بين المتضايقين وهما كالكلمة الواحدة، وأما مذهب المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني .

---

(١) قال في المنتضب ٢٢٧/٤: « والوجه الآخر أن تقول: يا تيم تيم عدي، ويا زيد زيد عمرو، وذلك لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو، فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول، وإما حذف من الأول المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي.

(٢) في (د) وفي الأصل: « وكل من المبرد وكل من المذهبيين » ولعل الصواب ما أثبتته.



## [الترخيم]

ولما كان من أحكام المنادى (الترخيم)<sup>(١)</sup> أخذ في بيانه فقال:

(وصحَّ ترخيمُهُ) أي: ترخيم المنادى حال كونه (علماً)، فإن العلم لكثرة استعماله منادىً يناسبُ الترخيمَ للتخفيف مع أنه مشهور، فيكون ما أُبقي منه دليلٌ على ما أُلتي، (أزِيدُ) هذا العلم (من ثلاث)، فلو كان على ثلاثة أحرف لا يُرخم؛ لاستكراههم نقصان الاسم بسبب الترخيم نقصاناً قياساً مطرداً بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو أقل أبنية العرب .

(أو اسماً) ملتبساً (بتاء) للتأنيث فإنه يرخم، وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثة أحرف نحو ثبة<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لأن وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه (أدنى)<sup>(٣)</sup> مقتض للحذف، مع أنه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم؛ لأنه مع وجود التاء كان أيضاً ناقصاً عنه؛ لأن التاء كلمة أخرى، نحو: يا تُبُّ أَقْبَلِي ويا<sup>(٤)</sup>.

جَارِي لَا تَسْتَكْثِرِي عَنِّي

سَيْرِي وَإِشْنَانِي عَلَيَّ بَعِيرِي

(١) سقط من (د).

(٢) الثبة: العصابة من الفرسان، والجمع: ثبات وثبون. انظر اللسان (ثبا).

(٣) في (د): أتى.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه: ٢٣٢/١، وقد ورد في الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، والمقتضب ٢٦٠/٤، وشرح أبيات سيويه ٤٦٢/١، والمسائل العسكرية: ١٦٨، والتبصرة والتذكرة ٣٦٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨٩/١، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤، وشرح التصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢.

أي: يا جارية / (فحذف)<sup>(١)</sup> حرف النداء، ورخمه بحذف الهاء .

(غير مضاف) أي: حال كون المنادى غير مضاف (أو شبهه) أي:

المضاف لأنه لا يمكنُ الحذفُ من الأول؛ لأنه لم (يمكن)<sup>(٢)</sup> الحذف في آخر المنادى حقيقة من جهة المعنى؛ لأن المضاف إليه منزل [من المضاف]<sup>(٣)</sup> منزلة التنوين مما قبله، ولم يمكن الحذف من الثاني؛ لأنه لم يكن الحذف في آخر المنادى حقيقة من جهة اللفظ؛ لأن كل واحد منهما مستقل من (حيث)<sup>(٤)</sup> اللفظ. ولهذا كان لهما إعرابان فامتنع الترخيم فيهما بالكلية<sup>(٥)</sup>.

(أو) غير (مستغاث) مجرور باللام؛ لأن المستغاث المجرور باللام عند

سيبويه مشبه بالمضاف إليه؛ لأنه مجرورٌ مثله، فكان غير منادى لم (تعمل)<sup>(٦)</sup> أداة النداء في لفظه، وإنما عملت في موضعه .

فإن لم (يجز)<sup>(٧)</sup> باللام، جاز ترخيمه، نص على ذلك سيبويه في كتابه<sup>(٨)</sup>،

وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي<sup>(٩)</sup>.

(١) في (د): يحذف.

(٢) في (د): يكن.

(٣) ساقط من (د).

(٤) في (د): من جهة.

(٥) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يميزون ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو: يا آل عام في (يا آل عامر) ويا آل مال في (يا آل مالك). وانظر الإنصاف ١/٢١٤.

(٦) في (د): يستعمل.

(٧) في (د): يجز.

(٨) انظر الكتاب ٢/٢٤٠.

(٩) من قوله: «لأن المستغاث المجرور» إلى قوله: «وابن خروف والسيرافي» هذا نص

(أو) غير (مندوب)؛ لأن الأكثر فيه زيادة مدة في آخره لإظهار المتفجع عليه أو المتوجع منه، واستشهار المندوب، فلا يحذف منه شيء؛ لئلا يلزم نقض الغرض، (أو) غير (جملة)؛ لأن الجملة محكية بحالها، فلا تغير. ولما أنهى القول في بيان شروط الترخيم، شرع في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال:

(فإن صحَّ آخره) أي: آخر المنادى بأن كان في آخره حرفٌ صحيح أصلي لتبادره إلى الذهن؛ لأن الأكثر في الحرف الصحيح الأصالة<sup>(١)</sup>، فيخرج منه نحو: (سَعَلَة؛ لأنه)<sup>(٢)</sup> لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة، أو حكماً فيشمل مثل: «مرميٌّ ومدعوٌّ» فإن الحرف الآخر منهما في حكم الصحيح في الأصالة.

(غير تاء) أي: غير مختوم بتاء التانيث كمنصور، أو جارٍ مجراه كـ(مرمى) زائداً ذلك الاسم المنادى لا أصلياً.

(لا أربع) من الحروف كعمار و(سكين)<sup>(٣)</sup> لئلا يلزم من حذف حرفين (منه)<sup>(٤)</sup> عدم بقائه على أقل أبنية المعرب<sup>(٥)</sup> (قبله)؛ أي: قبل الزائد (مُدَّة)، وهي حرف علة ساكن مسبوق بحركة تجانسه على الأصح لفظاً نحو: مروان،

عبارة الأزهرى في التصريح ١٨٤/٢.

قال الأشموني في شرح الألفية ٣/٣٣١: «وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام».

(١) انظر شرح الرضى ١/١٥١، ١٥٢.

(٢) في (د): شعلا فإنه، والسعلاة أحيث الغيلان، وكذا السعلاء يمد ويقصر، والجمع السعال. الصحاح (سعل).

(٣) من (د).

(٤) في (د): عند.

(٥) كما لو قلنا في الحمار: يا حم.

أو تقديراً نحو: مصطفىون علماء، والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو: مختار؛ فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير<sup>(١)</sup>.  
(أو كان فيه) أي: في آخر المنادى (زائدتان) لا أصليتان (كواحدة) أي: كزيادة واحدة في أنهما زيدتا معاً، واحترز به من نحو «ثمانية» و«مرجانة» فإن الياء والنون فيهما زيدتا أولاً، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف منهما إلا الآخر.

(حُذفتا) أي: الحرفان الأخيران في كلا التسمين، أما في الأول فلأنه لما حُذِفَ الأخير مع صحته [وأصالته]<sup>(٢)</sup>، حذفت المدة الزائدة؛ لعلا يرد المثل<sup>(٣)</sup> السائر: صُلَّتْ عَلَى الْأَسَدِ<sup>(٤)</sup>، (وَبُلَّتْ)<sup>(٥)</sup> عَلَى النَّقْدِ<sup>(٦)</sup>.

وأما الثاني فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معاً حذفتا / معاً (كيا مَنْصُ وَعَمَّ وَعُثْمَ وَمُسْلِمَ) هذه الأمثلة الأربعة لما اجتمع فيه الشروط المتقدمة. فقوله: (يامنص) مثال (في) ترخيم (منصور) يحذف الحرفين منه، وهما الواو والراء، وبقاؤه بعد الحذف على ثلاثة أحرف [عند]<sup>(٧)</sup> غير الفراء<sup>(٨)</sup>، فإنه

(١) لأن المدة فيه غير زائدة، وإنما هي عين الكلمة، وقد تقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضاً، والمشهور خلافه. انظر شرح الرضي ١/١٥٢، وشرح قطر الندى: ٢١٨.

(٢) سقط من (د).

(٣) انظر الفرائد الضيائية ١/٣٤٥.

(٤) في النسختين: فقلت، وهو خطأ.

(٥) في (د): بت.

(٦) في الأصل: الفتلة. والنقد: صغار الغنم. اللسان (نقد).

(٧) سقط من (د).

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٢٤، وشرح الكافية لابن جماعة: ١٢٨، وشرح الأشموني ٣/٣٣٢.

لما حذف الحرف الصحيح؛ لأنه هو الآخر صارت المدة آخرًا، فتبعته في الحذف لأنها بالحذف أولى من الصحيح؛ لكونها حرف علة مع ضعفها لكونها مدة، ومع أنه لا يلزم منه صيرورة بقاء الكلمة على الحرفين .

وقوله: يا عَمَّ مثال في ترخيم (عمار)، حذف [الحرفان]<sup>(١)</sup> منه وهما الألف والراء، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرفين؛ لما قدمناه في منصور .

(و) قوله: ياعثم مثال في ترخيم (عثمان) بحذف الألف والنون .

(و) قوله: يامسلم مثال في ترخيم (مسلمان ومسلمون) حال كونهما

(عَلَمَيْنِ) بحذف الألف والنون من الأول، والواو والنون من الثاني .

(وإن رُكِبَ) أي: المتأدى تركيباً يصير [فيه]<sup>(٢)</sup> الاسمان اسماً واحداً .

(فأخيره) أي: فالحذف للترخيم في الجزء الأخير منه (كيا بعل في يا

بعلبك)؛ لأنه بمنزلة التاء؛ لأنه كلمة زيدت على الجزء الأول، فأشبهت تاء

التأنيث، فيحذف الجزء الأخير كما تحذف تاء التأنيث .

(و) كذا (يا خمسة) في خمسة عشر حال كونه علماً .

ومنع الفراء<sup>(٣)</sup> ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، والمنقول أن العرب لم

ترخم المركب المزجي، وإنما أجازته النحويون قياساً، (وإلا) يكن المحذوف

حرفين أو كلمة برأسها .

(فحرف)، أي: فهو حرف واحد (هو غالب) أي كثير مضطرد (كيا حار)

(١) ساقط من الأصل.

(٢) ساقط من (د).

(٣) ينظر المصادر السابقة ص: ٢٦٨، (هـ) ٨ .

بكسر الراء على (ماكان)<sup>(١)</sup> عليه قبل الترخيم، (و) يا (تَمُو) بواو (متطرفة)<sup>(٢)</sup> بعد ضمة، (و) يا (كَرَو) بواو متحركة بعد فتحة، (في حارث وثمود وكروان) فيحصل مما ذكره المؤلف أن المحذوف للتخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه الشروط (المتقدمة)<sup>(٣)</sup> كمنصور وعمار وعثمان ومسلمون .

والثاني: أن يكون كلمة برأسها، وذلك في المركب تركيب المزج وتركيب العدد علماً.

و(الثالث)<sup>(٤)</sup>: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مثل به من حارث وما بعده.

واعلم أن للعرب في (الحرف)<sup>(٥)</sup> (المتطرف)<sup>(٦)</sup> بعد الحذف لغتين؛ منهم من (يُبيِّيه)<sup>(٧)</sup> على ماكان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، وتسمى لغة من ينتظر المحذوف، فيقول في منصور: يا منصُ بإبقاء الضمة، وهذه لغة الأكثرين . ومنهم من يُجري عليه أحكام أواخر المناديات فيقول: يا منصُ باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي<sup>(٨)</sup> كانت قبل الترخيم، بدليل أن هذه يجوز إتباعها

(١) في الأصل: مان.

(٢) في (د): مستطرفة.

(٣) في (د): اللازمة.

(٤) في الأصل: الثالثة.

(٥) في (د): في المتطرف.

(٦) في الأصل: المنطر.

(٧) في الأصل: ينقيه، وفي (د): يتبعه، والصواب ما أثبتته.

(٨) من قوله: (تلك الضمة) إلى قوله: (في الإلحاق، والغالب) ص: ٢٧٦ مطموس تماماً

من: (د) .

وتلك لا يجوز إتباعها، وتُسمَّى لغةً مَنْ لا ينتظر، وهذه اللغة لغة الأقلين، وقد أشار إليها المؤلف بقوله (وقد يُغَيَّر)، فأتى بكلمة «قد» مع الفعل المضارع؛ لأنها تفيد التقليل أي: وقد يغير المنادى المرخَّم فيقدَّر ما بقي بعد الحذف (اسماً برأسه<sup>(١)</sup>)، فيعاملُ معاملة سائر الأسماء، ويُجَعَل ما قبل المحذوف بمنزلة اللام،/ سواءً كان التغير في الحركة فقط، أو في الحركة والحرف معاً، أو في الحرف فقط (فيقال: ) على الأول في حارث: (يا حارُّ) بالضم، كأنه اسم مفرد معرفة برأسه. (و) على الثاني: في ثمود (يا ثمبي)؛ لأنه لما جُعِلَ تَمُرُ اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة قلبت ياء، وكسر ما قبلها، كأدل في جمع دَلُو. (و) على الثالث: في كَرَوَان اسم (طائر): (يا كَرَا)؛ لأنه لما جُعِلَ كَرَوَ اسماً برأسه، ارتفع مانع الإعلال، وهو وقع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[ترخيم غير المنادى]:

(وفي غيره) أي: في غير المنادى لا يجوزُ الترخيم إلا بثلاثة شروط:  
الأول: أن يكون ذلك للضرورة، وهو المشار إليه بقوله: (لضرورة)

(١) وإلى ذلك أشار ابن الحاجب في شرح الكافية: ٣٢ بقوله: «هذه لغة قليلة، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسباً منسياً حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل؛ لأن الحذف فيه لا للإعلال، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم: يد دم، وأصلها: يدي ودمو، فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفاً، ولو كان الحذف للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم: عصا وقاض في امتناع الإعراب على الصاد والضاد، فهذه وجه ظاهر يقوي هذه اللغة مستترؤ من لغتهم، فعلى هذا تقول في حارث: يا حارُّ بالضم.»

(كقوله) [أي: علي] <sup>(١)</sup> رَضَّ اللهُ حَنَّهُ <sup>(٢)</sup>:

(إِنَّ افْتِقَادِي فَاطِمًا بَعْدَ أَحْمَدٍ دَلِيلٌ عَلَيَّ أَنْ لَا يَدُومَ خَلِيلٌ)

أراد فاطمة، فرحمها بحذف التاء على لغة من ينتظر.

الثاني: (أَنْ يَصْلِحَ الْأِسْمُ) المراد ترخيمه (في الضرورة) لمباشرة حرف النداء، فلا يجوز في نحو: الغلام؛ لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء، ولهذا كَحَنَّ مَنْ جَعَلَ مِنْ تَرْخِيمِ الضَّرُورَةِ قَوْلَ الْعَجَّاجِ <sup>(٣)</sup>:

أَرَأَيْتَا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمِي

بفتح الحاء المهملة وكسر الميم، وأصله: الحِمَامُ بالتخفيف، فحُذِفَت الميم وَقُبِلَت الألفُ ياءً للقافية.

والثالث: (أَنْ يَكُونَ) المرخم في الضرورة إما (زائداً) على الثلاثة،

(أو) محتوماً (بتاء التأنيث)؛ فالأول: كقول امرئ القيس الكندي:

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُرُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالِ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ <sup>(٤)</sup>  
أراد ابن مالك، فرحمه في غير النداء، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه وتونه

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر: ديوان علي ص: ٨٧، برواية:

إِنَّ افْتِقَادِي وَاحِدًا وَاحِدًا دَلِيلٌ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَدُومُ خَلِيلٌ

وليس فيه شاهد.

(٣) في ديوانه: ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، وأسالي القالي ١٩٩/٢، والخصائص

١٣٥/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣، والتصريح ١٨٩/٢،

وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، ٤٧٦، والهمع ٢١٨/١، ١٥٧/٢. ويريد بالحمي:

الحمام، على أحد التخريجين.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ١٤٢، وقد ورد الاستشهاد به في

الكتاب ٢٥٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١، ووصف المباني: ٢٣٩،

والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤، والتصريح ١٩٠/٢، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢. يريد

طريف بن مالك.



على لغة من لا ينتظر.

والثاني: كقول الأسود بن يعفر<sup>(١)</sup>:

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُنِي حَقِّي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلٍ<sup>(٢)</sup>

أراد ابن حنظلة، فرحمه في غير النداء ضرورة.

\* \* \*

(١) من بني حارثة بن سلمى بن جندل بن نهشل بن دارم، ويكنى: أبا الجراح، وقد كان أعمى، شاعر فحل.

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٢٥٥/١، وطبقات فحول الشعراء: ١٤٧/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٥٦، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب

٢/٢٤٦، والنوادر: ١٥٩، ١٦٠، والجمل: ١٨٩، والمخصص ١٤/١٩٥، وسمط

اللالي: ٩٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٧، والمقرب: ٢٠٧، والتصريح

١٩٠/٢.

## [باب الندبة]

(ومنه) أي ومن باب النداء (ما نُدِبَ مشهوراً)، وإنما كان المندوب من باب النداء لمشاركة بينهما؛ إما لأنَّ المندوب مقصودٌ بهذا اللفظ، كما أن المنادى مقصودٌ بصيغة النداء، وإما لأن كل واحد منهما مخاطب بلفظ الغيبة، وإنما كان مشهوراً؛ لأن المراد من الندبة تمهيدُ العذر للنادب، والإعلامُ بوقوع مصيبةٍ عظيمة، وهما لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب معروفاً مشهوراً<sup>(١)</sup>. واعلم أن الندبة في لغة العرب: الدعاء إلى الشر<sup>(٢)</sup>، تقول: ندبته إلى كذا أي دعوته، وقال الحماسي<sup>(٣)</sup>:

لَا يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِيَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا  
وفي الاصطلاح: نداءٌ مَنْ تَفَجَّعَ عَلَيْهِ أَوْ تَفَجَّعَ بِهِ. فالأول كقول جرير  
يندبُ عمرَ بن عبد العزيز:

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) انظر التبصرة ١/٣٦٢، قال الصيمري: ولا يندب إلا بأعرف أسمائه ليكون ذلك عذراً في التفجع، وانظر شرح الأشموني ١/٣١٣.
- (٢) انظر التعريفات: ١٢١، واللسان (ندب).
- (٣) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ٢/٤٧٣، وحماسة البحري ١/٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٠، والزهرة ٢/٧٠٠.
- (٤) البيت من البسيط، وهو في ديوان جرير: ٧٣٦، وقد ورد في شرح قطر الندى: ٢٢٢، والمغني ٢/٣٧٢، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٢، والهمع ١٠/١٨٠، وشرح الأشموني ٣/٢١١.

والثاني كقول قيس العامري<sup>(١)</sup>:

فَوَاكِبًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبْرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءٌ<sup>(٢)</sup>

ومنه قول الشيخ الكبير: / وَأَظْهَرَاهُ، وَارْكَبْتَاهُ .

والتفجع: هو إظهار الحزن والجزع عند نزول المصيبة (وأكثر من يستعمل

ذلك النساء لضعفهن وقلة صبرهن على تحمل المصائب)<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (ييا أو يوا) متعلق (بتفجع)، أي: نداءً مَنْ تُفَجِّعُ عَلَيْهِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ

الحرفين وذلك بيان لحروف الندبة وهي يا و وا .

وزاد بعضهم<sup>(٤)</sup> حرفاً ثالثاً وهو الهمزة بعدها ألف، ولا يستعمل في الندبة

من حروف النداء سوي يا، إما لشهرتها لأنها أم الباء، وإما لأنها الأصل إذ

منها يتفرع باقي الحروف .

وواو (مختصة به)، أي: بالمندوب .

أما يا فلا تستعمل في باب الندبة إلا بشرط حصول قرينة مانعة من اشتباهه

بالمنادى المحض، كما قال جرير: « يَا عَمْرَأَ .

(وصح) لطلب مد الصوت لإظهار التفجع والإعلام بالمصيبة (ألف فيه)،

أي: في المندوب ييا، وخص الألف بالذكر مع أنه يلحق فيه الألف؛ لأن الألف

(١) هو قيس بن الملوح ابن مزاحم بن قيس بن عدس بن ربيعة، ويقال له: (المجنون) .

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٥٦٣/٢، ومعجم الشعراء: ١٨٨ .

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه: ٣٥، وقد ورد الاستشهاد به في الأغاني

٣٧/٢، وعمدة الخافظ: ٢٩١، وشرح الأشموني ٣/٣١١، والتصريح ١٨١/٢ .

وقد ورد الاستشهاد به في كتب النحو برواية (من زفرات).

(٣) انظر شرح المفصل ١٣/٢ فقد أفاده منه .

(٤) زاد هذا العكيري، وانظر: اللباب: ٣٢٨/١ .

هي الأصل في الإلحاق والغالب؛ لأن الغرض من الزيادة (مد الصوت)<sup>(١)</sup> والألف أكثر مداً من الياء والواو .

و(صح فيما أضيف إليه)، أي: في آخر ما أضيف<sup>(٢)</sup> إليه المندوب نحو: يأمر المؤمنين وإن [كان المندوب]<sup>(٣)</sup> هو المضاف وذلك لشدة الاتصال بين المضاف (والمضاف)<sup>(٤)</sup> إليه لفظاً لأنه كالجزء<sup>(٥)</sup> منه (إلا الصفة)، أي: صفة المندوب فإنه يمتنع إلحاق الألف بها، وهو مذهب سيويه والخليل<sup>(٦)</sup> وأكثر النحريين .

وإنما امتنع إلحاق الألف بصفة المندوب؛ لأن علامة التدبة إنما تلحق المنادى أو ما كان من تمامه كالمضاف إليه المنادى، والصفة ليست منادى ولا من تمام (المنادى)<sup>(٧)</sup> .

ولا تلحقها علامة التدبة، ولو جاز إلحاق علامة التدبة الصفة لجاز: وازيد أنت الفارس البطلاه (إلا عند يونس)<sup>(٨)</sup>

(١) مطموس في (د) .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ٣٦٤/١، وشرح المفصل ١٤/٢، والفوائد الضيائية ٢٣٧/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٥/٢ .

(٤) في الأصل: (المناد) .

(٥) قال سيويه ٢٢٦/٢: «وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وزيد الظريفاه، واجمعتي الشاميتناه، وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ»

وقال السيرافي في شرحه على الكتاب ٣٢٤/٢: «ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيويه لست أدري إلحاق علامة التدبة له قياس يونس أو مما حكاه عن العرب ففتح له به، ويقال إن الجمجمة هي القدح، وأن إنساناً له قدحان، ويجوز أن تكون جمعتي الشاميتناه من مهاجم العرب يعني سادتهم ورؤساءهم .

والكوفيين<sup>(١)</sup>، فإنه يجوز عندهم إلحاق ألف الندبة بصفة المنسوب؛ لأن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه من جهة المعنى أتم؛ لأن الصفة عبارة عن الموصوف، وصادقة عليه، بخلاف المضاف إليه، فإنه لا يصدق على المضاف .

(و) صح (الهاء)، أي: هاء السكت أن تلحق حرف المد اللاحق للمندوب (وقفاً) أي: في الوقف دون الوصل نحو: « وازيداه » و « اعمره » ؛ لأنها إما لبيان الحركة، وإما لبيان حرف المد<sup>(٢)</sup> .

وقد أوجب قومٌ من النحويين إلحاق الهاء مع يا خاصة؛ لئلا تلتبس ألف الندبة بالألف من ياء المتكلم (فجراً رَجُلَاهُ ممتنعٌ) خلافاً للرياشي<sup>(٣)</sup> مدّعياً أنه جاء في الحديث<sup>(٤)</sup>: « وَأَجْبَلَاهُ » فإن صحَّ فهو نادر، وإنما امتنع أن يقال:

(١) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز لأن علامة الندبة إنما تكفي على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنه لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب أنه لا يجوز. انظر الإنصاف مسألة (٥٢)، وائتلاف النصره: ٥٠، والارتشاف ٣/١٤٤، وشرح الرضي ١/١٤٥، والتصريح ١/٢٣٥ .

(٢) انظر شرح الرضي ١/١٥٨ .

(٣) انظر المساعد ٢/٥٣٥، قال: « وأجاز الرقاشي ندبة النكرة » هكذا ولعله تحريف . والرياشي هو: العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي، قرأ على المازني، نسب إلى ريش رجل من جذام كان أبوه عبد عنده، له مصنفات منها: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلف من كلام العرب، مات سنة ٢٥٧ هـ. وانظر بغية الوعاة ٢/٢٧ .

(٤) من قول عمرة بنت رواحة في أخيها عبد الله لما أغمي عليه، والحديث في البخاري، كتاب المغازي برقم (٣٩٣٤) من غير حديث عمرة . وقد جاء الاستشهاد به في المصادر السابقة .، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/٢٧، وقال السيوطي في المجمع ٣/٦٧: « وقال غيره: وهو نادر إن صح » .

وَأَرْجُلَاهُ؛ لَأَنَّهُ اسْمٌ نَكْرَةٌ .

ولا يجوزُ أن تُندَبَ النكرة؛ لأنها مختصة بالأسماء المعرفة (كـ) وإبشُرُ الطَّوِيلَاةِ»، فإنه ممتنع أيضاً عند الجمهور (إلا عنده)، أي: عند يونس<sup>(١)</sup>، فإنه أجاز إلحاق الألفِ بآخرِ الصفة، وقد تقدّم الكلام على مذهبه ومذهب الجمهور في ذلك .

(دون وامن قلغ باب خيبراه) فإنه يُندَبُ عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> دون (البصريين)<sup>(٣)</sup> (لأنه)<sup>(٤)</sup> في الشهرة كالعلم، ومثله: «وَأَمِنْ حَقَرَ بِئْرٌ زَمَزَمَاهُ» (فإن) هذا الفعل الحميد قد اشتهر به عبد المطلب .

(وفي مدة يناسبه كـ واغلامكية<sup>(٥)</sup>)، لا غلامكماه<sup>(٦)</sup>؛ لالتباسه بندية غلام مخاطباً، والمراد (بالمناسبة)<sup>(٧)</sup> في هذا المثال مناسبة الياء كسرة الكاف .

وإذ [أردت ندبة]<sup>(٨)</sup> غلام جماعة مخاطبين قلت: (واغلامكُمُوه) إذ الميم أصلها الضمُّ، (لا غلامكُمَاهُ)؛ لالتباسه بندية غلام مخاطبين اثنين .  
والمرادُ بالمناسبة في هذا المثال مناسبة الواو الجمع، (وجاء الهاء)، أي: هاء

(١) سبق الإشارة إليه ص: ٢٧٦ .

(٢) انظر الإنصاف ١/٣٦٥، وشرح الرضي ١/١٥٥، وشرح الأشموني ٣/٣١٣، والتصريح ٢/٢٣٠ .

(٣) مطموس في (د) .

(٤) في (د): كأنه .

(٥) في الأصل: «كوامكية» والصواب ما ذكرت .

(٦) انظر الارتشاف ٣/١٤٧، وشرح الرضي ١/١٥٦، ١٥٧ .

(٧) غير واضح في (د) .

(٨) مطموس في (د) .

السكت (في الوصل) ، وإن كان أصل وضعها في الوقف<sup>(١)</sup>.  
 (أيضاً) مصدرٌ آض بالمد إذا عاد، (محرّكةً) تلك الهاء (لضرورة) إما  
 بكسرة على أصل التقاء الساكنين أو بضمّة تشبيهاً بهاء الضمير (كقوله)<sup>(٢)</sup>:  
 (يَا مَرْحَبًا بِجِمَارِ نَاجِيَةٍ)

\* \* \*

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١/١٥٨: « وإنما أحقوا هذه الهاء بياناً لحرف المد ولا سيما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيئت، وهذه الهاء تحذف وصلاً، وربما تثبت في الشعر، إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير بعدهما» ثم قال: « والكوفيون يثبتونها وفقاً ووصلاً في الشعر وفي غيره » .

(٢) الرجز لم أعرف قائله.

وقد ورد الاستشهاد به في: الخصائص: ٢/٣٥٨، والمنصف: ٣/١٤٢، وشرح المفصل: ٩/٤٦، ٤٧، والمتع في التصريف: ١/٤٠١، واللسان: (سنا)، ووصف المباني ص: ٤٠٠، وخزانة الأدب: ٢/٣٨٨، ١١/٤٦، والدرر: ٦/٢٤٨ .  
 والحمار حيوان معروف، وناجية: اسم شخص، وبنو ناجية: قوم من العرب، وناجية أيضاً: ماء لبني أسد .

[الاختصاص]<sup>(١)</sup>

والثاني: من تلك المواضع الخمسة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها في (اختصاص)، والاختصاص في الأصل مصدر اختصاصته به .

وفي (الاصطلاح)<sup>(٢)</sup>: تخصيص حكمٍ علقَ بضميرٍ ما تأخر عنه من اسم ظاهرٍ معروف، والباعث [عليه]<sup>(٣)</sup> فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةٌ [بيان]<sup>(٤)</sup>، وهو خيرٌ استعمل بصورة النداء توسعاً، كما استعمل الخيرُ بصيغة الأمر نحو: أحسن يزيد، والأمر بصيغة الخير<sup>(٥)</sup> نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(٦)</sup>.

واعلم أن المنصوب على الاختصاص: كل اسم غير نكرة ولا مبهم معمول (لأخص) واجب الحذف، فإن كان غير أيها وأيتها، نصب لفظاً (نحو) قوله ﷺ: ﴿نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبياءِ لَا تُورَثُ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا﴾، ونحنُ العربَ نفعلُ كذا، فد(معاشر) و(العرب) منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص معاشر الأنبياء، وأخص العرب .

وإن كان أيها وأيتها استعمالاً كما يستعملان في النداء، فيضمان لفظاً

(١) هذا الباب أغفله ابن الحاجب في الكافية وكذا الجامي في الفوائد الضيائية .

(٢) في (د) / إصلاح .

(٣) سقط من (د) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر شرح التسهيل ٤٣٤/٣، وتوضيح المقاصد ٦٣/٤، والتصريح ١٩٠/٢ .

(٦) سورة الطلاق: آية: ٢٢ .

(٧) أخرجه الإمام أحمد في: مسنده ٤٦٢/٢، وانظر فتح القدير ٨/١٢، وموسوعة

أطراف الحديث ١٧/١ .



وينصبان محلاً، ويتصل بهما هاء التثنية وجوباً، ويُوصَفان<sup>(١)</sup> لزوماً باسم لازم الرفع، محلى بأل الجنسية؛ فالأول نحو: (أنا الفقيرُ أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فأنا الفقير مبتدأ وخبر، وأيها في (موضع) نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: [أخص، والرجل نعت لأي]<sup>(٢)</sup> على اللفظ<sup>(٣)</sup>.

والثاني: نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة<sup>(٤)</sup>. فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص، والعصابة نعت أيتها على اللفظ. والأكثر كون المقدم على المخصوص ضمير تكلم كما مر، (و) قد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم<sup>(٥)</sup>: (بك أهل التوبة أتوسل) فـ «بك» متعلق بـ «أتوسل»، وأهل التوبة منصوب على الاختصاص، وفي هذا المثال شذوذ وهو كونه بعد ضمير خطاب.

(١) في النسختين: ويوضعان، وهو سهو من الناسخين.

(٢) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل.

(٣) قال الأشموني في شرح الألفية ٣/٣٥٠: «وذهب الأخص إلى أنه منادى، ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «كل الناس أفتق منك يا عمر».

وذهب السيرافي إلى أن (أيا) في الاختصاص معرب، وزعم أنها تحمل وجهين: أن تكون خيراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كثيراً أيها الرجل، أي المخصوص به. وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور. وانظر توضيح المقاصد ٤/٦٣.

(٤) انظر الارتشاف ٣/١٦٦، والمساعد ٢/٥٦٨، والتصريح ٢/١٩٠.

(٥) المثال المعروف: بك الله نرجو الفضل، كما ذكره الأشموني ٣/٣٥١، وفيه شذوذان: كونه بعد ضمير خطاب. والثاني: كونه علماً.

(ومنه) أي: ومن المنصوب على الاختصاص (ما نُصِبَ مدحاً) (نحو) <sup>(١)</sup>:  
 معشرَ والعربَ؛ أي: أمدح معشرَ والعربَ .  
 (أو) نصب (ذمّاً) كقوله: وشعثاً مراضيع <sup>(٢)</sup>؛ أي: أذم شعثاً (وهي جمعُ  
 شعثاء).

(أو) نُصِبَ (ترحمًا) نحو: مررت به المسكين؛ أي: أرحمُ المسكين .  
 (وقد يُنكرُ) أي: المنصوب على الاختصاص (كقوله)، وهو أبو أمية الهذلي: /  
 وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةِ عَطَلٍ وَشُعْتًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي <sup>(٣)</sup>  
 فنصب (شعثاً) بفعل مضمر على الاختصاص، وهو نكرة، والضمير في  
 (يأوي) يعود على الصائد، و(عطل) بضم العين وبالطاء المهملتين، يقال:  
 عَطَلَتِ المرأَةُ إذا خلا جِذُّهَا مِنَ القلائد، فهي عَطَلٌ <sup>(٤)</sup> بضمين، والمصدر عَطَلٌ  
 بفتحتين، وإنما نصب شعثاً على الاختصاص؛ لبيان أن هذا النوع من النساء  
 أسوأ حالاً من النوع الأول الذي هو العطلُ منهنَّ، والمراضيع جمع مُرضع،  
 والمدة لإشباع الكسرة، أو جمع مِرَضَاع، فالمدة قياسية، و(السَّعَالِي): جمع  
 سُعَلَى، وهي أخبثُ الغِيلَانِ <sup>(٥)</sup>.

(١) في (د): نحو أن .

(٢) بعض بيت سيأتي قريباً، والشعثاء: الذي لا تتعهد شعرها بالدهن . اللسان  
 (شعث) .

(٣) البيت من المتقارب، وانظر أشعار الهذليين ٥٠٧/٢، وقد ورد الاستشهاد به في  
 الكتاب ٣٩٩/١، وشرح المفصل ١٨/٢، وأمالى ابن الحاجب ٦٧/٤، والمقرب:  
 ٢٢٥، ولباب الإعراب: ١٧٦، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ .

(٤) انظر اللسان (عطل) .

(٥) انظر الصحاح واللسان (سعل) .

## [الاشتغال]

والثالث: من تلك المواضع الخمسة التي وجب حذف ناصب<sup>(١)</sup> المفعول به فيها (في اشتغال وإضمار عامله)، أي: ناصبه .

والمراد بالاشتغال: أن يأخذ المفعولُ عامله، وبالإضمار التقدير، وبالعامل الفعل وما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول، لا الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل، إذ الصحيح أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز عمله فيما قبله، وفي عمل اسم الفاعل إذا جُمع جمع تكسير خلاف؛ أجازَه بعضهم، ومنعه بعضهم، والمنع أولى<sup>(٢)</sup>؛ لضعفه في العمل، مفسراً لعامله بما بعده .

وإنما وجب حذفه حينئذ احترازاً من الجمع بين المفسر والمفسر بلا فائدة .  
(بسبق) احتراز من أن يكون المفعول متأخراً نحو: (ضربته زيداً)<sup>(٣)</sup> فإنه لا يكون من هذا الباب، بل إن نصب «زيداً» فهو بدلٌ من الهاء، وإن رُفِع فهو مبتدأ وخبره ما قبله، (على مشتغل) فعلاً كان أو عاملاً عمله عن العمل في ذلك المفعول .

(في غيره) أي: بالعمل في غيره (لو سُلِّطَ) بمجرد رفع ذلك الاشتغال .  
(عليه) أي: على ذلك المفعول؛ (هو) أي: ذلك العامل الذي هو الفعل وما يعمل عمله، أو (مناسبة) بالترادف واللزوم، وإنما قال ذلك ليدخل فيه غيرُ لفظ المفسر (لنصبه)، أي: لنصب أحد هذين الأمرين المفعول بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر، إنما قال ذلك ليدخل فيه غير لفظ المفسر المحذوف (كـ «زيداً»

- (١) من قوله: (ناصب) إلى قوله: (بين المفسر والمفسر) مطموس في: (د) .  
(٢) انظر: الارتشاف: ٢٠٦/٣، ومنهج السالك لأبي حيان: ٣٢٧/٢ .  
(٣) في (د): زيداً، وكلاهما جائز كما سيذكره الشارح .

ضربته) مثالُ العاملِ المشتغلِ بغيره مع تقدير تسليطه بعينه .

(أو) زيداً (شتمتُ غلامه) مثال العامل المشتغل بالمتعلق. فإن قوله: « بغيره » يشملُه، وهذا شيءٌ عامٌ غيرٌ مختصٍ بواحد، بخلاف الضمير في المثال الأول؛ لأنه معمولٌ خاصٌ .

(أو) زيداً (مررتُ به) مثالُ العاملِ المشتغلِ بغيره، وهو الضميرُ هنا مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتزادف، فإنَّ « مررتُ » - بعد تعديته بالباء - مُرادفٌ لـ « جاوزتُ »؛ لأنَّ مَنْ مرَّ بشيءٍ فقد جاوزه .

(أو) (زيداً حبستُ عليه) مثال العامل المشتغل بغيره، وهو الضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزمه وملاسته للمحبوس عليه<sup>(١)</sup> .

(والناصب) لـ (زيداً) في المثال الأول (ضربت) المضمرةٌ وجوباً، فإن الأصل فيه: (ضربتُ زيداً ضربته)، فحذِف « ضربت » في الأول لوجود مفسِّره وهو: «ضربت» الثاني، (و) في المثال الثاني: (أهنتُ)، فإنه مفسَّر بما يستلزمه أعني (شتمتُ غلامه)، فإن شتمَّ الغلامَ مستلزمٌ (إهانةَ زيد)<sup>(٢)</sup>، (و) في المثال الثالث « جاوزتُ »، فإنه مفسَّر بما يستلزمه أعني « مررتُ به »، (و) في المثال الرابع: (لا بَسْتُ) فإنه مفسَّر بما يستلزمه أي: « حبست عليه » .

(وَفُضِّلُ نَصْبُهُ)<sup>(٣)</sup> أي نصب المعمول وهو الاسم المتقدم على العامل؛

(١) من قوله: (للمحبوس عليه) إلى قوله: (معنوي لم يظهر)، ص: ٢٨٨ سقط فعل من: (د) يقارب الصفحتين .

(٢) وجعله ابن عصفور مقدراً من لفظ المذكور تقديره: « شتمتُ زيداً شتمتُ غلامه » قال في المترب ١/٨٧-٨٨: « والنصب على إضمار فعل ينسره الظاهر من لفظه إن أمكن وإلا فمعناه » .

(٣) قال سيويه في الكتاب ١/٨١-٩٢: « النصب عربي كثير والرفع أجود » .

(لعطف)، أي: بسبب عطف جملةٍ هو فيها (على جملةٍ فعلية) متقدمة (للتناسب)، إذ التناسبُ في ألفاظهم مقصودٌ يستلزمونه في أكثر الألفاظ<sup>(١)</sup>، (أو بعد حرف النفي)<sup>(٢)</sup>، وهو (ما، ولا، وأن)، وليس (لم، ولما، ولن)، من هذه الجملة، إذ هي عاملةٌ في المضارع، ولا يقدرُ معمولها؛ لضعفها في العمل .

(أو) بعد (حرف استفهام) فإنه على تقدير النصب، كأنَّ حرف الاستفهام داخل على الفعل، ودخوله على الفعل أولى؛ لأن الاستفهام في الحقيقة عن مضمون الفعل، فيلاؤه لفظاً أو تقديراً للفعل أولى، (أو) بعد (حيث)؛ لأنه على تقدير النصب، كأنَّ إضافته إلى الجملة الفعلية وهي أولى من إضافته إلى الجملة الاسمية لدلالاتها على المجازاة في المكان، (أو) بعد (إذا الشرطية) المتضمنة للمجازاة في الزمان.

واحترز بقوله: «الشرطية» عن إذا الفجائية، ولما تضمنت معنى حرف الشرط، كان أولى بأن يليها الفعل، فكان النصبُ أولى، ولم يجب بعدها كما وجب بعد حرف الشرط؛ لأنها لم تعمل الجزم، ولأنها مضافة إلى ما بعدها (أو) بعده، أي: بعد الاسم المتقدم ذكره (أمر أو نهى) .

وإنما فضّل النصبُ على الرفع بعدهما؛ لأن الأمر: طلبُ إيقاع الفعل، والنهي: طلبُ تركِ إيقاعه، ولو رُفِع ما بعدهما لكان الأمرُ والنهي خبيراً عن

(١) قال ابن الحاجب في شرحه على انكافية: ٣٥: «التناسب في كلامهم مقصوداً مهم عندهم» .

(٢) نقل ابن الباذش أن الرفع والنصب يستويان بعد حرف النفي، ووافقه ابن خروف وقال: هو ظاهر كلام سيوييه، وإن شئت رفعت والرفع أقوى. انظر الكتاب ١٤٦/١، والتصريح ٣٠١/١، وشرح الأشموني ٧٩/٢ .

المبتدأ، وذلك لا يحسن إلا بتأويل (أو تلبس المفسر بصفة) كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾<sup>(١)</sup>. فإنه إذا نُصِبَ « كلُّ شيء » لزم أن يكون « خلقناه » مفسراً لخاصه، وإذا كان مفسراً لا يكون صفةً، وحينئذ يُفِيدُ المعنى المراد إذ التقدير حينئذ: خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر، فالنصب<sup>(٢)</sup> هنا فضلٌ على الرفع؛ لرفعه احتمال غير الصواب؛ لأنَّ الرفع يحتملُ أن يكون (خلقنا) خبراً عن (كل شيء)؛<sup>(٣)</sup> فيفيدُ المعنى المراد من الآية؛ وهو عموميةُ خلق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً، وهو مذهبُ أهل السنة<sup>(٤)</sup>، ويحتملُ أن يكون صفةً مخصّصةً (وبقدر) خبراً، وهذا لا يُفيدُ عموميّةَ القدر في جميع المخلوقات، ويُوهِمُ وجودَ شيءٍ ليس بقدر؛ لأنه ليس بمخلوق<sup>(٥)</sup>، بخلاف ما لو نُصِبَ (كلُّ شيءٍ) فإنَّ نصبه يرفعُ توهمَ كون (خلقناه) صفةً ل(شيء).

(أو) يلبس المفسر بالوقوع (جواباً عن استفهام بفعله كما قام زيد،

(١) سورة القمر: آية: ٤٩ .

(٢) النصب في « كل شيء » هو القراءة المشهورة التي عليها الجماعة؛ لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع، وأكثر النحاة يختارون النصب. انظر البيان ٤٠٦/٢، والبيان ١١٩٦/٢، وشرح الأشموني ٨٠/٢ .

(٣) فيكون المعنى: أن كل شيء مخلوق لله تعالى، والرفع قراءة أبي السمال، ينظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه: ١٤٨، وهو اختيار ابن جني، قال في المحتسب ٣٠٠/٢: الرفع أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواقع الابتداء، وفي إعراب هذه الآية وجوده ليس هذا محل تفصيلها. انظر الكشف ١٤/٤ .

(٤) بخلاف مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد. ينظر المذاهب الإسلامية:

٢٠٧ - ٢١٠، وشرح التسهيل ١٤٢/٢، والبيان ٤٠٧/٢ .

(٥) انظر الفوائد الضيائية ٣٥٨/١ .

وَعَمْرًا أَكْرَمْتَهُ» مثال العطف على جملة فعلية متقدمة، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية، فيلزم عطف الاسم على الفعلية، وهما متخالفان، وإن نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمتَ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ، فيكون قد عطفَ فعليةً على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلذلك فَضِّلَ النَّصْبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ \* وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾<sup>(١)</sup> أجمع علماء العربية على نصب «الأنعام»، لأنها متقدمة عليها جملة فعلية وهي: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ)<sup>(٢)</sup>.

(وما زيدا ضربته) مثال الاسم المتقدم عليه حرف النفي، وإنما فَضِّلَ نَصْبُهُ إذا كان بعد حرف النفي؛ لأن الغالب فيه أن يليه الفعل.

و(أَبْكَرًا أَكْرَمْتَهُ) مثال للاسم المتقدم عليه الاستفهام<sup>(٣)</sup>، ومثله من التنزيل: ﴿أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَبِعُهُ﴾<sup>(٤)</sup> (وحيثَ بَشْرًا تَجِدُهُ فَاشْتُمُهُ، أو إذا بَشْرًا تَجِدُهُ فَاشْتُمُهُ)، مثالان للاسم المتقدم عليه (حيث) (وإذا) الشرطية.

و(خالداً اضربه أو خالداً لا تضربه) مثالان للاسم الذي بعده أمرٌ أو نهي.

(وكلاً من مَمَالِكِي اشتريته بألفي) مثال للاسم الذي تلبسُ المفسرُ بالصفة.

(وزيداً رأيتَه، في: هل رأيتَ زيداً) مثال للاسم الذي تلبسُ المفسرُ في

النحل

(١) سورة: النحل: آية: ٤ .

(٢) من قوله: «ويتناسب في العطف» إلى «خلق الإنسان» أفاده من ابن هشام في شرح القطر: ١٩٤ .

(٣) انظر الكتاب ١٠١/١، والمقتضب ٧٤/٢ .

(٤) سورة القمر: آية: ٢٤، قال سيوريه ٩٩/١: «فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز... وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه، وليس للاستفهام في الأصل غيره» وانظر المقتضب ٧٤/٢ .

حاله المتصف بالوقوع جواباً عن استنهام يفعله .

(ولزم) أي نصبُ الاسم المتقدم ذكرُهُ (بعد) حرف (شرط) وهو أن ولو .  
واحتز بقوله: « بعد شرط » عن وقوع الاسم قبله نحو: (زيدٌ إن تَزُرُهُ  
تُكْرِمُهُ)؛ لأن الفعل الذي بعد حرف الشرط لو سلط على الاسم لم ينصبه؛  
لأن للشرط صدرَ الكلام، (وكذا) لزم نصبُهُ (بعد) حرف (تخصيص) وهو هلاً  
وإلا ولولا ولوما، وإنما لزم النصب بعدهما؛ لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً  
أو تقديرًا<sup>(١)</sup> .

(ك « إن زيداً ضربته ضربتك ») مثال للشرط، (هلاً عمراً ضربته) مثال  
للتخصيص، (وقُضِلَ الرفع) في الاسم المتقدم ذكره (بابتداء غيرها) أي:  
بابتداء كلام من غير أن يكون هناك قرينة النصب، معها لازماً أو مختاراً أو  
مساوياً للرفع، نحو: « زيدٌ ضربته » لاحتياج النصب إلى إضمار الفعل، والأصل  
عدمه بخلاف الرفع بالابتداء، فإنه بعامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال: إنه  
أضمروا (أو بأقوى منها) ، أي: أو بقرينة أقوى من قرينة غير الابتداء، يعني أن  
قرينة النصب موجودة وقرينة الرفع موجودة، لكن قرينة الرفع أقوى من قرينة  
النصب الذي هو غير الابتداء (من إما) الداخلة على الاسم المتقدم ذكره (بلا  
طلب)، أي: بشرط ألا يكون العامل المشتغل عنه طلباً كالأمر والنهي  
والدعاء<sup>(٢)</sup> نحو: « لقيتُ زيداً وأما عمروٌ فقد مررت به » فالعطف على الفعلية

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١٧٦/١-١٧٧: « وحرف التخصيص لا يدخل إلا  
على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً » وقال ابن يعيش في شرح المنصل ١٤٤/٨، ١٤٥:  
« ولا يقع بعدها اسم كان في نية التأخير نحو قولك: هلا زيد ضربت، والمراد  
زيداً ».

(٢) قال الرضي ١٧١/١، ١٧٢: « الطلب هو الأمر والنهي والدعاء فقط؛ لأن سائر  
أنواع الطلب نحو: هل زيد ضربته، وزيد ليتك تضربه يجب فيه رفع الاسم معها ».



قرينة النصب، وكلمة (أما)<sup>(١)</sup> قرينة الرفع وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسم على الفعلية، فإنه كثير الوقوع في كلامهم<sup>(٢)</sup> مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قيد (أما) بلا طلب؛ ليخرج ما كان مع الطلب نحو: (أما زيد فاضربه، وأما عمرو فلا تكرمه، وأما خالد فرحمه الله) فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب خيراً، وهو ممتنع إلا بتأويل.

(و) مثل (أما) بلا طلب (إذا) الواقع على الاسم المتقدم ذكره (للفجأة) في كونه من أقوى قرائن الرفع نحو: (لقيت زيدا وإذا عبداً لله يضربه عمرو) لأن المختار فيه الرفع؛ لأن إذا للفجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية<sup>(٣)</sup> (كـ زيد ضربته) مثال للاسم المتقدم الذي فضل فيه الرفع على النصب بالابتداء، فالجملة بعده في موضع رفع على الخبرية، وإنما فضل الرفع؛ لأن النصب يتوقف على أمرين كل منهما خلاف الأصل وهما: التقدير والحذف، أعني الفعل الناصب وحذفه، بخلاف الرفع<sup>(٤)</sup>.

(وقام زيد وأما بكر فقد أكرمته) مثال للاسم الذي فضل رفعه على نصبه؛ لدخول أما التفصيلية عليه، وإنما فضل الرفع هنا أيضاً؛ لأن (أما) من

(١) في النسختين (أما) وهو تحريف.

(٢) ذكر ابن هشام في المعنى ثلاثة أقوال في عطف الجملة الاسمية على الفعلية: أحدها: الجواز مطلقاً. والثاني: المنع مطلقاً. والثالث: أنه يجوز في الواو فقط. ينظر المعنى ٤٨٥/٢.

(٣) انظر النوائد الضيائية ٣٥٥/١ فقد أفاد منه.

(٤) انظر شرح الجمل ٣٦٢/١، والنوائد الضيائية ٣٥٥/١، وشرح القموي على الكافية ١١٨/١.

الحروف الذي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف .

(وقام زيد وإذا بشرٌ يضربه بكر) مثال للاسم الذي فضل رفعه؛ لوقوع إذا الفجائية على الاسم المذكور، (وليس منه) ، أي: من باب ما ينتصب بإضمار عامل، (أزيدةٌ ذهبَ به)؛ لأن الجارَّ والمجرور لم يكن للعامل - وهو الفعل - تسليطاً على زيد؛ لأنه لم يعمل في ضميره نصيباً؛ لكونه لازماً، فلم يعمل في زيد ذلك، فلزم رفعُ زيد بالابتداء، وما بعده خبره، أو بفعل مقدر على الاشتغال، وهو الأرجح؛ لمكان الهمزة، والتقدير: أذهبَ بزيدٍ ذهبَ به، ولا يجوز نصبه؛ لأن المجرور في موضع رفع؛ لما ذكرناه .

وأجاز السيرافي<sup>(١)</sup> وابن السراج<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> نصبه على أن يكون المجرور في محل نصب، والنائبُ عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>؛ لأن المصدر لا يتضمن إلا مصدراً غير مختص، والإسناد إليه منطوق به غير معتد، فكيف إذا كان غير منطوق به قبل .

(و) كذلك ليس من باب ما ينتصب بإضمار عامل قوله تعالى: ﴿وَوَكَّلْ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(٥)</sup> لفساد المعنى، إذ ليس المعنى أنهم فعلوا كلَّ شيء في

(١) نقل ذلك ابن مالك ينظر شرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢، والرضي في شرح الكافية ١٧٧/١ .

(٢) انظر الأصول ٨٠/١، ٨١، وينسب إلى الأخفش، وانظر شرح التسهيل ١٢٧/٢ .

(٣) لم أجد ما يدل على أن المبرد أجاز ذلك في كتبه المطبوعة، ونسبه الرضي في شرح الكافية ١٧٧/١ إلى الكوفيين .

(٤) هذا قول ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

(٥) سورة القمر: آية: ٥٢ . وانظر التبيان ١١٩٦/٢، وشرح الرضي ١٨٧/١، والفوائد الضيائية ٣٦١/١ .

الزبر، فالجار والمجرور (أعني)<sup>(١)</sup> « في الزبر، إن كان متعلقاً بـ « فعلوا »، يلزم فساد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم؛ لأنهم لم يُوقعوا فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابةً أفعالهم، وهذا وإن كان معنىً مستقيماً إلا أنه خلاف ظاهر الآية، فَيَقُوتُ المعنى المقصود، إذ المقصود: أن كلَّ شيءٍ هو مفعولٌ لهم ثابتٌ في الزبر، فالكتابة في الزبر تابعة لفعلهم، وليس المعنى أن فعلهم تابع لما في الزبر، فلن هذا لزم الرفع على أن يكون « كلُّ شيءٍ » مبتدأ، وجملة « فعلوه » في موضع رفع صفة « كل »، أو في موضع جر صفة « شيء » والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: كل شيء هو مفعولهم ثابت في الزبر.

واعلم أنه قد تقدم أن الاسم المتقدم ذكره إذا كان العاملُ المشتغلُ عنه بغيره وهو الضمير أو متعلقه أمراً أو نهياً أو دعاءً، فيفضَّلُ فيه النصب، والمتبادرُ إلى الفهم أن قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> داخلٌ تحت هذه القاعدة: مع أن علماء القراءة اتفقوا على الرفع، إلا في قراءة شاذة وهي رواية<sup>(٣)</sup> أبي سعيد السيراني عن عيسى بن عمر<sup>(٤)</sup>، فاضطرَّ النحويون إلى أن تمحلوا في إخراجهم عن القاعدة المذكورة خوفاً من أنه يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فأشار المصنفُ إلى ما تمحلوا عنها فقال: (وأما نحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ فعند المبرد<sup>(٥)</sup> الفاء فيه للشرط؛ لكون

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) سورة النور: آية: ٢ .

(٣) من قوله: (وهي رواية) إلى قوله: (العطف بغيرهما)، ص: ٢٩٥ مطبوس من: (د).

(٤) ينظر المختص ١٠٠/٢، والبحر المحيط ٤٢٧/٦ .

(٥) ينظر الكامل ٨٢٢/٢ قال: الرفع لأن معناه الجزاء كقوله: ﴿ الزَّانِيَةُ ﴾ أي التي تزني، فإنما وجب الجلد للزناة، فهذه مجازاة .

الألف واللام في « الزَّائِنَةُ وَالزَّائِنِ » مبتدأ بمعنى التي والذي، فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط كالفاء في جواب الشرط؛ لدلالته على سببية الجزاء؛ لأن الزنى سببُ الجلد، فلو انتفى انتفى الجلدُ، فالجلدُ مستحقُّ بالزنى، كما أنَّ جوابَ الشرط مستحقُّ بالشرط، ومثلُ هذه الفاء لا يعملُ ما في حيزه فيما قبله، فامتنع تسليط العامل المذكور بعده على ما قبله، فتعيَّن فيه الرفع، إذ لا يستقيم أن يعملَ المسبَّبُ - وهو ما بعد الفاء - في سببه وهو الزاني؛ لأن رتبة العامل قبل المعمول، ورتبة المسبَّب بعد السبب، فتدافعا .

(وعند سيويوه) <sup>(١)</sup> الآية (جملتان مستقلتان)، إذ الزانية مبتدأ على حذف مضاف، والزاني عطف، والخبر جار ومجرور محذوف، والتقدير: حكم الزانية والزاني فيما يُتلى عليكم بعدُ، وقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية تبيناً لما يُتلى عليكم من حكم الزانية والزاني، وعلى هذا يمتنع أن يقدر « فاجلدوا » عاملاً فيما قبله؛ لأن تسليطه على ما قبله يخرجُه عن كونه جملة، وقد حكم بأنه جملة، وذلك تناقض (وإلا)، أي: وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط، ولم تكن الآية جملتين أيضاً، فهي تكون داخلة تحت الضابط .

(فالنصب) أي فالمختار النصب في الآية؛ لأن فعل الأمر لا يحسن أن يكون خيراً، فقوي النصب .

(وفي ذات وجهين)، وهي الجملة الاسمية الصدر، الفعلية العجز، وجهان وهما: (الرفع والنصب)، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت

(١) ينظر الكتاب ١٤٢/١-١٤٤، والبيان ١٩١/٢، والبيان ٩٦٣/٢-٩٦٤، وشرح الرضي ١٧٨/١، والفوائد الضيائية ٣٦٣/١ .

(كرزید قام، وبكر أكرمته في داره) ، وهذا مثال للجملة ذات الوجهين، وذلك لأن « زيد قام » جملة ذات وجهين؛ أي: اسمية الصدر، فعلية العجز، فإذا راعيت صدرها رفعت بكرأ، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيت عجزها نصبت، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فالمناسب حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان .

فإن قلت: فالرفع أرجح لعدم الحذف والتقدير<sup>(١)</sup> .

قلت: هذا الرجحان معارض بقرب المعطوف عليه فسقط .

فإن قلت: فبقي نصب راجحاً بالتقرب .

قلت: هو معارض بعد الحذف والتقدير فسقط، فاستوى الوجهان، إلا

عند الأخفش<sup>(٢)</sup> والزيادي<sup>(٣)</sup> والسيرافي<sup>(٤)</sup> فإنهم يمنعون جواز النصب في مثل هذه المسألة، فإن قولك: « زيد قام » للجملة التي هي « قام » موضع من الإعراب، فإذا نصبت ما بعده، وقلت: وبكرأ أكرمته، لم يكن للجملة المعطوفة موضع من الإعراب؛ لأن الفعل الذي بعده بكر مفسر للفعل المضمر، إلا إن

(١) هذا هو اختيار أبي علي الفارسي، وانظر الارتشاف ١١٠/٣، والمغني ٤٨٥/٢،

وشرح القموي ١٣١/١، والتصريح ٣٠٤/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١٤٤/٢، والارتشاف ١١٠/٣ .

(٣) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، أبو إسحاق الزيادي،

قرأ على سيويه الكتاب ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، له مصنفات

منها: النقط والشكل، والأفعال، وشرح نكت سيويه وغيرها، مات سيويه ٢٤٩

هـ، انظر معجم الأدباء ١٥٨/١، ١٦١، وبغية الوعاة ٤١٤/١ .

وقد أورد رأيه أبو حيان في الارتشاف ١١٠/٣ .

(٤) انظر المصادر السابقة عدا شرح التسهيل .

أتى بضمير في الجملة الثانية وهي (بكرأ أكرمته) يعود للأولى، وهي زيد قام وأمثالها كزيد جلس، وخالد أهنته معه، فيجوز حينئذ العطف على ما سبق؛ لوجود الضمير وهو الهاء في معه.

واعلم أن جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الصغرى، إما أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى، أو لا يكون، فإن كان فيها ضمير جازت المسألة على ما تقدم نحو: (هند ضربتها، وزيد كلمته في دارها). وإن لم يكن فيها ضمير فللنحاة فيها أربعة مذاهب:

الأول: جواز العطف على الصغرى، وهو مذهب أبي علي الفارسي وكثير من المتقدمين وظاهر كلام سيويه<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن العطف على الصغرى لا يجوز؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، فلا بد فيه من الرابط، فالرفع أرجح، وإن ورد النصب فهو على حد النصب في (زيداً ضربته)، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وهو جائز بلا خلاف، وهذا مذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> ومن وافقه.

والثالث: ما ذهب إليه هشام<sup>(٣)</sup> وهو أنه إن كان العطف بالنساء أو بالوار جازت المسألة؛ لأن الغاء فيها تسبب، فيحتمل أن يكون الربط في الجملتين بضمير واحد، والوار فيها معنى الجمع، وإن كان العطف بغيرهما لم تجز.

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية ٧٦٣/٢، والارتشاف ١١٠/١، وأوضح المسالك ١٧١/٢.

(٢) انظر شرح التسهيل ١٤٢/٢، والارتشاف ١١٠/٣، والتنزيل والتكميل ١٤١/٢، وأوضح المسالك ١٧١/٢، والمساعد ٤١٨/١.

(٣) انظر الارتشاف ١١٠/٣، وأوضح المسالك ١٧١/٢.

المذهب الرابع: إن كان العطف بـ(ثم) <sup>(١)</sup> جاز وإلا فلا، قيل: وهو مذهب الجمهور <sup>(٢)</sup>.

(أو طاوع المفسر كقوله): (وهو النمر بن تَوَلَّب <sup>(٣)</sup>):

(لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفْسًا أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي) <sup>(٤)</sup>

رُوي بنصب « مُنِفْسًا » فالنصبُ بعاملٍ مضمَرٍ على شريطة التفسير؛ لأن التقدير: إن أهلكت مُنِفْسًا أهلكته، والرفعُ على إضمار فعلٍ أيضاً، وهو فعلٌ مالم يُسَمَّ فاعلهُ أي: لا تجزعي إن هلك منفسٌ أهلكته، فأضمرَ هَلَكَ المطاوع، لا أهلك الظاهر، وهذا معنى قوله: « أو طاوع المفسر ».

ويجوز الرفع بالابتداء أيضاً، (فالنصب) على إضمار الموافق، وهي رواية البصريين <sup>(٥)</sup>، أو الرفع على إضمار المطاوع، وهي رواية الكوفيين <sup>(٦)</sup> وهي

(١) في الأصل: « بالفاء » وهو سهو .

(٢) هذا مذهب هشام أيضاً، أما مذهب الجمهور أنه إذا كان العطف بـ(ثم) جاز، وإلا فلا. وينظر الارتشاف ١١٠/٣ .

(٣) هو النمر بن تولب بن زهير قيس العكلي من المخضرمين، سماه أبو عمرو بن العلاء الكيس لجودة شعره وكثرة أمثاله، انظر الطبقات الكبرى ٣٩/٧، وسمط اللآلي ٢٨٥/١ .

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوانه: ٧٢، وقد ورد في الكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، وشرح أبيات سيويه ١٦٠/١، والتبصرة ٣٣٢/١، والمباحث الكاملية ٤٧٨/١، وشرح المقدمة الجزولية ٧٦٠/٢، وشرح المفصل ٣٨/٢، وشرح الكافية ٧٧/١، ١٧٤ .

(٥) انظر مصادر تخريج البيت .

(٦) قال المبرد: لا تجزعي إن منفس أهلكته، على أن يكون المضمَر (هلك) انظر المقتضب ٧٦/٢، وانظر رواية الرفع منسوبة إلى الكوفيين في شرح المقدمة الجزولية ٧٦/٢، وشرح الكافية ٧٧/١، وشرح أبيات المغني ٥٣/٤ .

خارجة عن القياس على سبيل الشذوذ والقلّة، بحيث لا ينبغي عليها قاعدة.  
ومعنى البيت: إنه يصف نفسه بالكرم حين لامته زوجته على إتلاف ماله  
جزعاً من الفقر قال لها: لا تجزعي على ما أنفقت من مالي وأجودُ به وأعطي  
من سألني، فإني إن بقيتُ اكتسبتُ وسعيتُ في طلب المال حتى أناله، وإنما  
ينبغي أن تجزعي إذا متُّ؛ لأنه لا يكون لك من يسعي سعيي.

\* \* \*



## [التحذير]

والرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (في تحذير)، وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره<sup>(١)</sup>؛ لأن مثل هذا إنما يقال عند مشاركة الهلاك، وشدة الخوف .

(وهو) في الأصل مصدر حذّر بالتشديد، والمراد به هنا (معمول)، أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية مثل: « اتقِ » تحذيراً<sup>(٢)</sup> مما يؤدي معناه، واحترز عن نحو: (زيداً وعمراً) في جواب مَنْ قال: مَنْ أضرب؟ (فما حذّر منه مكرراً: «كالطريق الطريق» فإن الطريق محذّر منه، وقد كرّر فكان التكرير مانعاً من ظهور الفعل إذا كان الأول من الاسمين قد ناب مناب الفعل، فلو ظهر لكان بمنزلة الجمع بين فعلين، وكما أنّ الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر لا يظهر الفعل معهما نحو: (إياك والأسد)<sup>(٣)</sup> ورأسك والحائط، فكذا هنا .

فإن [جعلت]<sup>(٤)</sup> التكرير في قوله: (الطريق الطريق) للتوكيد جاز إظهار الفعل، وكذا لو أفردت كقول جرير<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٣٦٥ .

(٢) في النسختين (تقديراً) .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٧٣، وشرح المفصل ٢/٢٥ .

(٤) ساقط من: (د) .

(٥) البيت من البسيط في ديوانه: ١/٢١١، والكتاب ١/٢٥٤، والرد على النحاة :

٧٥، وشرح المفصل ٢/٣٠، واللسان (برز)، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٧ .

والمنار: جمع منارة، وهي أعلام الطريق، وبرزة: أم عمر بن لجأ، وكان يستطيع إضمار الفعل خل .

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَأَبْرُزُ بِيْرَزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ  
فَأظْهَرَ الفعل وهو « خَلَّ » لأنَّ المحذَّر منه وهو « الطريق » خالٍ من التكرار  
والعطف، (أو) حذر منه (بعد واو) العطف، (أو) بعد (من) الجارة، وهذا  
الذي يحذَّر منه بعد « وار » من يقدر بأنَّ الثقلية، وأنَّ الخفيفة (قياس) يطرد  
(ك « إياك والأسد »)، هذا مثال للمحذَّر منه بعد الواو، فإياك محلُّ نصب بفعل  
محذوف تقديره: احذر ونحوه، ثم قيل: يجب تقديره بعد إياك، والأصل إياك  
احذر؛ لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيل: احذرك، فيلزم تعدِّي فعل المضمر  
المتصل إلى ضمير المنفصل، وذلك خاصُّ بأفعال القلوب وما ألحق به .

وقيل: الأصل (احذَرُ تلاقِي نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ)، ثم حذف الفعل وفاعله،  
فصار (تلاقِي نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ)، ثم حذف المضاف الأول، وأنب عن الثالث<sup>(١)</sup>  
في التركيب وهو الكاف، فانتصب بعد إن كان مجروراً بالإضافة، فصار:  
نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ، ثم حذف المضاف الثاني، وأنب عن الثالث في [التركيب]<sup>(٢)</sup>،  
وهو الكاف فانتصب بعد إن كان مجروراً بالإضافة، وانفصل لفظاً؛ لتعذر  
اتصاله فصار إياك.

واختلِفَ في إعراب ما بعد الواو؛ فقيل: هو معطوفٌ على إياك والتقدير:  
(احذَر نَفْسَكَ أَنْ تَدْنُوَ مِنَ الْأَسَدِ، وَالْأَسَدُ أَنْ يَدْنُوَ مِنْكَ)، وهذا مذهب  
السيرافي وكثير من النحويين<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن عصفور<sup>(٤)</sup>.

واعترض بأنَّ « إياك » محذَر، والأسد محذور منه، والعطف يقتضي المشاركة

(١) في : (د) : الثاني .

(٢) ساقط من: (د) .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٨٠، وشرح القمولي ١/١٤١، والتصريح ٢/١٩٣،  
والهمع ١/١٦٩ .

(٤) انظر المصادر السابقة، ولم أجده في كتبه المطبوعة .

في المعنى.

وأجيب: بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفاً والآخر مخوفاً، قاله الفخر الرازي<sup>(١)</sup> في « شرح المفصل ». وذهب ابن خروف وابن طاهر<sup>(٢)</sup> إلى أن ما بعد الواو منصوبٌ بفعل آخر محذوف، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

واختار ابن مالك<sup>(٣)</sup> قولاً ثالثاً وهو أن يكون معطوفاً عطفاً مفرداً، لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والأسد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك في أن هذا أقل تكلفاً. انتهى.

ووافقه ابن هشام<sup>(٤)</sup> الأنصاري على ذلك في بعض مؤلفاته .

(أو إياك من الأسد) هذا مثالٌ للمحذّر منه بعد من، والعامل فيه فعل محذوف متعد لاثنين تقديره: (احذرك<sup>(٥)</sup> من الأسد)، فحذف احذر وفاعله، وانفصل الضمير لتعذر اتصاله .

(و) تقول ((إياك والشر)) بالعطف على مخاطب قبله، ف« الشر » منصوب بإضمار احذر، وتقول: ((إيائي وإياه من الشر)) يتعدى الفعل المقدّر إلى الشر

(١) المحرر في شرح المفصل، ذكره الدكتور العثيمين في مقدمة التخمير: ٤٨/١، وذكر أنه وقف على نسخة منه .

(٢) انظر المصادر السابقة ص: ٢٩٨، هامش: (١) .

وابن طاهر: هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري المعروف بـ (الخدب) من أئمة المتأخرين، أخذ من ابن خروف، قال السيوطي في البغية: وقتت على حواشيه على الكتاب بمكة المكرمة، مات سنة ٥٨٠ هـ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٧٦/٤ .

(٥) في الأصل: « احذر » .

بمن، وذلك إذا لم يشركه في إعراب الأول بالواو، فتقول: (إياي من الشر وإياه من الشر)، والعامل في كل منهما فعل محذوف تقديره: احذر من الشر .  
 (وإياك وأن تحذف) ف «إياك» منضوب بفعل مضمر تقديره: إياك بإعد والمحذور معطوف عليه، وقيل المنقول فيه عن<sup>(١)</sup> العرب: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب<sup>(٢)</sup>، الضمير فيه للمتكلم، و «أن يحذف» في موضع نصب عطفاً على (إياي) كأنه قال: (إياي وحذف أحدكم)؛ لأن أن المصدرية وما بعدها في تأويل الاسم .

ومعنى قوله (يحذف)<sup>(٣)</sup> : يرمي بسيفه أو بعصاه، وليس يأمر نفسه، ولا يخاطبها، بل قال لغيره نح عن حذف الأرنب، ونح حذفها عن حضرتي أي: باعدني عن حذفها، وبعده حذفها عني .

(و) إياك (من أن تحذف) أي: من الحذف بتعديه إلى أن المصدر بحرف الجر، ويجوز إسقاط حرف الجر عن (أن)، ولا يجوز عن الأسد فتقول: (إياك أن تحذف) بحذف الجار، وهو من، وبلا وار، ولا يجوز: (إياك الأسد) بغير واو ولا حرف جر، (ولا تحذف) هذه (الواو) (إلا لضرورة) في الشعر، وهو رأي أبي إسحاق<sup>(٤)</sup> (كقوله)<sup>(٥)</sup>:

(١) في (د): من .

(٢) هذا قول عمر رضي الله عنه ، وهو موجود في الكتاب ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٧٨/٣، وأوضح المسالك ٧٧/٤، وقد حكم ابن هشام بشذوذه، قال: وأصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب وبعادوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب .

(٣) في (د): تحذف .

(٤) انظر الكتاب ٢٧٩/١ .

(٥) البيت من الطويل، وينسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، وقد ورد

(فَيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ)

ف «إياك» تحذير، ومعناه: احذر احذر، و «المراء»: منصوبٌ بعد الفعل الذي نصبَ إياك، كأنه لما قال: فإياك إياك، اكتفى بهذا اللفظ، ثم أضمرَ فعلاً آخرَ فنصب به؛ أي: اتقِ المراء، والمراء بكسر الميم: المجادلة، وأراد (والمراء) بالوار، فحذفها لأجل الضرورة، ويجوز أن يكون المحذوف (من)؛ أي: من المراء.

(والفاء) في قوله فإنه للتعليل، والدعاء مبالغة (داع).

\* \* \*

الاستشهاد به في الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٠٢/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٦/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان، وفيه رواية لا تمس الشاهد. والمراء: المجادلة.

[الإغراء]<sup>(١)</sup>

والخامس: من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (في إغراء) وهو مصدر أغريت، والمراد به هنا (ضد التحذير)، فلا يكون ضميراً كما كان ذلك في التحذير، (فِيكَرَّرُ وَيُعْطَفُ بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ كـ «شَأْنُكَ وَالْحَجُّ بِنَصْبِهِمَا»)، أي: الزَمَ (وَنَفْسَكَ وَمَا يَعْنِيهَا) أي: الزَمَ نَفْسَكَ أَوْ احْفَظْ، وهذا<sup>(٢)</sup> المثالان لما عطف بالواو، (وفي مثل: العَهْدُ الْعَهْدُ)<sup>(٣)</sup> هذا مثال لما تكرر أي: الزم العهد، (قال) مسكين الدارمي<sup>(٤)</sup> في التكرار:

(أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ)<sup>(٥)</sup>

بنصب (أخاك) بتقدير الزم وجوباً، وأخاك الثاني توكيداً، (والهيجاء) بالقصر هنا، والأكثر فيها المد: الحرب .

ولا يعطف في التحذير<sup>(٦)</sup> والإغراء إلا بالواو خاصة؛ لأن المراد فيهما الجمع

(١) هذا مما أغفله ابن الحاجب والجامي .

(٢) في الأصل قبله هذا والأرجح استقائها .

(٣) في النسختين: العهد جواز .

(٤) هو: ربيعة بن عامر بن أنيف، من بني دارم، ومسكين لقب له، قال:

ولاني لمسكين إلى الله راغب

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٥٤٥/١، ومعجم الأدباء: ٢٠٤-٢٠٦ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان مسكين الدارمي: ٢٦، وقد نسبه صاحب فصل

المقال إلى ابن هرمة، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في حماسة البحرى:

٢٤٥، والحماسة البصرية ٦/٢، وانظر الكتاب ٢٥٦/١، والأغاني ١٧١/٢،

وشرح أبيات سيويه ٢٢٧/١، والخصائص ٤٨٠/٢، وأوضح المسالك ٧٩/٤،

وشرح قطر الندى: ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٥١٤/١ .

(٦) أفاده من شرح قطر الندى: ٢٩٧، والتصريح ١٩٥/٢ .

والاقتران في الزمان، فإن فقد العطف والتكرار جاز إظهار العامل فتقول: الخير، وإن شئت (الزم الخير) .

وقد يُرفع ما كان في الإغراء مكرراً نحو (الصدقة الصدقة)؛ أي: الصدقة مما ينبغي المحافظة عليها، فرفعها بالابتداء وخبرها [مخدوف]<sup>(١)</sup>، ويقال: الصلاة جامعة<sup>(٢)</sup>، بنصبها معاً، فتنصب الصلاة هنا بتقدير: احضروا، (وجامعة) على الحال، ويقال: يرفعها على الابتداء والخير<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن الإغراء كما يُستعمل مكرراً ومعطوفاً بالوار، كذلك يستعمل مفرداً من غير عطف ولا تكرار نحو: (الخير يا زيد، والكرم يا عمرو) فتلخص منه ثلاث استعمالات: مفرداً من غير عطف ولا تكرار، ومكرراً، ومعطوفاً عليه.

#### تتمة:

قد يُنصب في الإغراء بشبه الزم كـ «واظب» و«لا تترك» و«احفظ» .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر أوضح المسالك ٧٩/٤ .

(٣) ويجوز في هذه العبارة أربعة أوجه:

الوجه الأول: نصب الاسمين وهو أحسنها .

الثاني: رفع الاسمين على أن يكون الأول مبتدأ، ويكون الثاني خبراً عنه .

الثالث: رفع الأول، ونصب الثاني، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره،

وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المخدوف، وكأنك

قلت: الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع: نصب الأول ورفع الاسم الثاني، أما نصب الاسم الأول فعلى

الإغراء، نعتي أنه مفعول به لفعل مخدوف، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر

مبتدأ مخدوف، وكأنك قلت: احضروا الصلاة وهي جامعة .

## [المفعول له]

(المفعول له) ويسمى المفعول من أجله ولأجله، وعذراً، وعلّة، وسبباً، والهاء من « له » يرجع إلى الألف واللام في (المفعول) عند مَنْ جعلها اسماً، وإلى ما دلّ عليه من « الذي » عند مَنْ جعلها<sup>(١)</sup> حرفاً<sup>(٢)</sup>.

(وهو) أي المفعول له (علّة الفعل أو شبهه) سواءً كانت تلك العلة علّةً غائية سبباً باعثاً عليه متقدمة عليه في الوجود ك (قعدتُ عن الحرب جنباً)، فإن الجنب سببٌ باعثٌ على القعود، وليس علة غائية له أو متأخرة عنه في الوجود نحو: « جئتُك اصلاًحاً لخالِك »، فإن الاصطلاح علةً غائية للمجيء؛ أي: جئتُك ليحصل لي المقصود منه وهو الاصطلاح، فوجود الاصطلاح مسبّبٌ عن وجود المجيء، وتصوّره في الذهن سببٌ للإقدام عليه، فالوجه الذي كان به سبباً، غير الوجه الذي كان به مسبباً.

(فشرطُ نصبه) أي نصب المفعول له بالفعل (تقديرُ اللام) أي: تقدير لام العلة؛ لئلا تشتغل العلة الاستفادة من نصبه إليها عند ظهورها، هذا مذهب جمهور البصريين<sup>(٣)</sup>، وخالفهم الزجاج والكوفيون<sup>(٤)</sup> فزعموا أنه مفعول مطلق،

(١) في (د) عند من الذي، وفي الأصل مشطوب عليها .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٢٨٢، وقد سبق الإشارة إليه .

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٨٧-٣٨٨، والتصريح ١/٣٣٧ .

(٤) ينظر شرح الرضي ١/١٩٢، والارتشاف ٢/٢٢٣، والتصريح ١/٣٣٧، وحاشية

الصبيان ٢/١٢٢ .



ثم اختلفوا؛ فقال الزجاج<sup>(١)</sup>: ناصبه فعل مقدرٌ من لفظه، والتقدير في (جتتك إصلاحاً لك): (جتتك أصلحك إصلاحاً).

وقال الكوفيون<sup>(٢)</sup>: ناصبه الفعل المتقدم<sup>(٣)</sup> عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق مثل: (قعدتُ جلوساً).

ويؤيد قول البصريين جواز دخول اللام عليه فتقول: «جتتك للإكرام»، ولا يجوز في نحو: «ضربت ضرباً»، أن تقول: ضربت للضرب، وكذا «قعدت جلوساً»، وإنما قدرت اللام دون غيرها من الحروف؛ لأنها الغالب في تعليقات الأفعال، فلا يقدر غيرها.

(وصح حذفها) أي: اللام في (مقارن اتحد فاعلهما) جعل لحذفها شرطان<sup>(٤)</sup>:

الأول: أن يكون مقارناً لفاعل النعل المعلن في الوجود، لأن العلة مع المعلول في الوجود.

الثاني: أن يتحد<sup>(٥)</sup> فاعله، وفاعلُ عامله في الوجود، فباجتماع هذين الشرطين يتقوى معنى التعليل ويظهر، فيصح حذف اللام (كـ «ضربتُهُ تأديباً») إذ

(١) سماه الزجاج مفعولاً له، وجعل نصبه في تأويل مصدر فقال في معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ في تفسير قوله عز وجل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾: «إنما نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت».

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) في النسختين: (المقدم)، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) انظر التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١، والفوائد الضيائية ٣٧٦/١.

(٥) في الأصل: (يتخذ).

زمن الضرب والتأديب واحد، إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار [و] (١) كذا، إذا كان زمن وجود أحدهما بعضاً من (زمان) (٢) الآخر نحو: (قعدتُ عن الحرب جيناً)، فإن زمن الفعل - أعني القعود - بعض زمن المفعول له - أعني (الجين) - .

فإن اختل أحد هذين الشرطين، وجب / إظهار اللام؛ لأنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط، مثال انتفاء المقارنة وانتفاء كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلن في الوجود: (جتتك اليوم لمخاصمتك زيدا أمس)، فالمخاصمة ليست لفاعل الفعل ولا مقارنة (له) (٣) في الوجود، ومثال انتفاء الاتحاد قوله (٤):

وَإِنِّي لَسَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فإن الذكرى هي علة عَرَّوْ (٥) الهِزَّةِ؛ وزمانهما (٦) واحد، ولكن اختلف الفاعل ففاعل العرو هو (الهزة) (٧)، وفاعل (الذكرى) هو (التكلم)؛ لأن المعنى لذكرى إياك، فلما اختلف الفاعل جره باللام .

(وقيل) - والقائل الزجاج والكوفون (٨) -: (هو) أي: المفعول له (مصدر) حقيقة ميبين (للنوع)، ولم يثبتوا أنه مفعول له .

ورد عليهم بأنه لو كان كذلك لم يميز دخول اللام عليه، ولا تدخل على الأنواع نحو: (سارَ الجَمَزَى) (٩) .

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في (د): زمن .

(٣) في الأصل: (لها) .

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وقد ورد الاستشهاد به في الإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المنفصل ٦٧/٢، وأمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢، والمقرب ١٦٢/١، وشرح شذور الذهب: ٢٩٨، والتصريح ٣٣٦/١، واللمع ١٩٤/١، وشرح الأشموني ٢١٤/٢ .

(٥) في (د): (عزو) .

(٦) في النسختين: « فاعلهما » وهو خطأ .

(٧) في (د): العزة .

(٨) انظر الارتشاف ٢٢٤/٢، وشرح القمري على الكافية ١٧٥/٢، واللمع ١٣٢/١، وشرح الأشموني ٢١٦/٢ .

(٩) في اللسان (جمز): جمز الإنسان والبعير والدابة جمزاً وجمزى، وهو عدو دون الحفر الشديد، وفوق العنق، وجمار جمزى: وثاب سريع، وفي النسختين: (الحمدي)، وهو تصحيف .

(وقيل) - والقائل المبرد والجرمي والرياشي<sup>(١)</sup> :- (ويلزم تنكيره) أي: تنكير المفعول له (لشبهه بالحال، والتمييز)، وليكون الفعل دالاً عليه، فيتعدى إليه، كما شرطوا في ظرف المكان أن يكون منهما كذلك .

(وينفيه) أي: ينفي قول المبرد والجرمي والرياشي بلزوم تنكير المفعول له وروده معرفة ونكرة، فمِنْ وَرُودِهِ مَعْرِفَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> فقوله: «ابتغاء مرضاة الله، معرفة؛ لأنه مضاف إلى المضاف إلى المعرفة، وكذا قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٣)</sup> .

ومِنْ وَرُودِهِ نَكْرَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾<sup>(٥)</sup> .

(و) قد اجتمع وروده معرفة ونكرة في (قوله) - وهو حاتم الطائي :-

(وَأَغْفِرُ عَوْرَاءِ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا)<sup>(٦)</sup>

فقوله: «ادخاره» مفعول له، وهو معرفة؛ لإضافته إلى الضمير، وقوله: «تكرمه» مفعول له أيضاً، وهو نكرة، والعور الكلمة القبيحة، يقال عورت الشيء إذا

(١) انظر شرح التسهيل ١٩٨/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٢ .

(٢) سورة البقرة: آية: ٢٦٥ .

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩ .

(٤) سورة البقرة: آية: ١٠٩ .

(٥) سورة الإسراء: آية: ٣١ .

(٦) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه: ٢٣٨ والكتاب ٣٤٨/١،

والمقتضب ٣٤٨/٢، والأصول ٢٥٠/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، والمقاصد النحوية

. ٧٥/٣

قبحته قال طرفة:

وَعَوْرَاءَ جَاءَتْ مِنْ أَخٍ فَرَدَدْتُهَا بِسَالِمَةِ الْعَيْنِ طَالِيَةَ عُذْرًا<sup>(١)</sup>  
واللئيم المهين النفس، الدني الأب، الساقط الأصل، ومعنى البيت: أني  
أستر الكلمة القبيحة من الأخ ولا أزاخذها بها ادخاراً له؛ لعلمي بأنه يعقبها  
بالكلمة الحسنة، فإن من يصير على سب الصديق يقوم<sup>(٢)</sup> بحسنة قال  
الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا كُنْتَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ مُعَاتِبًا صَدِيقَكَ لَمْ تَلْقَ الَّذِي لَا تُعَاتِبُهُ  
فَعِشْ وَاجِدًا أَوْ صَيْلُ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ قَالَهُ وَمُجَانِبُهُ  
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَى الْقَدَى

ظَمِئْتَ وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو مَشَارِبُهُ

وقوله:

(وأعرض عن شتم اللئيم تكراً)

أي: أنزه نفسي عن معارضته، وأرفعها عن مقابله، قال / الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة، وقد جاءت نسبه في خزنة الأدب ٤٧٣/٦ إلى  
أنس بن زعيم بن أبي كناس الكنعاني، وينظر المؤلف: ٥٥، وجمهرة ابن حزم:  
١٨٤، ١٨٥ والقاموس (أنس).

(٢) في النسختين: (لا يقوم)، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) من الطويل، وهذه الأبيات لبشار بن برد في ديوانه: ١٤١، ١٤٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٨٤٤، والمقتضب ٧٤/٤، والمهمع ١١٩/١، وفي  
الديوان: ليس يعدل إن سببت مقاعساً. ورواية مجاشع خطأ، فإن مجاشع بن دارم من  
أجداد الفرزدق في نسبه، وهو دائم الاعتزاز به، ومقاعس هو الحارث بن عمرو بن كعب بن  
سعد بن زيد بن تميم.

وَإِنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا      يَا أَبَائِي الشُّمَّ الْكِرَامِ الْحَضَارِمِ  
أَوْلَيْكَ أَمْثَالِي فَحَسْبِي بِمِثْلِهِمْ      وَأَبْعَدُ أَنْ يُهَجَّا كُلِّبٌ بِدَارِمِ

وهذا أحد مذاهب العرب في ذلك، ومنهم من إذا هجاه اللئيم، هجا

الكرام من قبيلته ومعرشه<sup>(١)</sup>، ولم يتعرض له هو كما قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِنِّي إِذَا هَرَّ كَلْبُ الْقَوْمِ قُلْتُ لَهُ      سَلِّمْ وَرَبِّكَ [مَخْنُوقٌ] <sup>(٣)</sup> عَلَى الْجُرِّرِ

ومنهم من يهجو كل من هجاه من خسيس وشريف كما قال الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

رَجَا أَنْ يُنَجِّيَهُ حَسَّاسَةٌ قَدْرِهِ      وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ اللَّيْثَ يَفْتَرِسُ الْكَلْبَا

وبعد هذا البيت المستشهد به لحاتم الطائي<sup>(٥)</sup>:

وَلَا أَخَذَلُ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ خَاذِلًا      وَلَا أَشْتُمُ ابْنَ الْعَمِّ إِنْ كَانَ مُعْجَمًا

وَلَا زَادَنِي عَنْهُ غِنَايَ تَبَاعُدًا      وَإِنْ كَانَ ذَا نَقْصٍ مِنَ الْمَالِ مُضْرَمًا

أَهْنُ بِالَّذِي يَهْوَى <sup>(٦)</sup> التَّلَادَ فَإِنَّهُ      يَكُونُ إِذَا مَامَتْ نَهْيًا مُقَسَّمًا

\* \* \*

(١) في (د): ومعرشته .

(٢) البيتان من البسيط، ولم أقف عليهما .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف عليه في ديوانه .

(٥) ديوانه: ٢٣٨، والخزانة ١١٤/٣ .

(٦) في الأصل: (مهوى) وما أثبت من (د) .

## [المفعول فيه]

(المفعول فيه) سُمِّي مفعولاً فيه للزوم (في) له في السؤال والجواب إما لفظاً وإما تقديراً، تقول في (أي وقتٍ قام؟): فجوابه: (في وقت كذا)، وتقول إذا جعلتَ (في) مقدّرة: (أي وقت خرج): فيقال: (وقت كذا)، والهاء (في قوله): (فيه) ضمير الألف واللام في المفعول، والجار والمجرور في موضع رفع؛ لقيامه مقام الفاعل .

(وهو) أي: المفعول فيه (ظرفُ الفعلِ وشبهه) وتسميته ظرفاً اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين<sup>(١)</sup> تسميته ظرفاً؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع، ولأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب<sup>(٢)</sup> والعدل<sup>(٣)</sup>، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء<sup>(٤)</sup> محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظرف صفةً، ولا مشاحةً في الاصطلاح .

(ونصبه) أي: نصب المفعول فيه (بتقدير في) إذ التلطف بها يُوجب الجر، وإنما قال: ونصبه بتقدير: في؛ لأن المفعول فيه لا يُسمَّى مفعولاً فيه في الاصطلاح إلا عند تحقق أمرين فيه وهما: النصبُ والتقدير بفي، فلو انتفى

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٢٥، والتصريح ١/٣٣٧، وحاشية الصبان ٢/١٢٥ .

(٢) انظر اللسان (جر) .، وفي الأصل: الجواب .

(٣) قال في اللسان (عدل): وعدل الموازين والمكاييل وعدل الشيء يعدله عدلاً وعادله وازنه، وقال أيضاً: والعدل الكيل .

(٤) انظر المصادر السابقة، وانظر شرح القموي ١/١٤٤ .

الأول نحو: (يوم الجمعة مبارك) والثاني: نحو: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> لا يُسَمَّى مفعولاً فيه، فلا يد من لفظة (في) لتحقق ظرفيته، ويجب أن تكون مقدرةً ليكون منصوباً .

(ويقع الزمان منصوباً) على الظرفية بتقدير في (مطلقاً) أي مبهماً كان الزمان نحو: (اعتكفتُ حيناً)، أو معدوداً كـ «صُمتُ يوماً أو يومين»، أو مختصاً كـ «صُمتُ يوم الخميس»، وإنما وقع ذلك جميعه في الزمان؛ لأن الفعل يدل على الزمن المعين، فلذلك / عمِلَ فيما دل عليه؛ لأن الفعل وُضِعَ لتعيين زمان المصدر، ولذلك يُفهم من تغيُّر صيغته تغيُّر الزمان، فالزمان يحصل من صيغته، فكلُّ صيغة تعمل في زمانها الذي صيغت له .

(و) يقع (المكان أيضاً) منصوباً على الظرفية بتقدير في، وإنما سمي مكاناً لتمكن الجسم فيه وهو ثبوته فيه وحصوله.

واعلم أن المكان لا يقع مطلقاً مثل الزمان، بل الذي ينتصب منه على الظرفية ما كان اسماً للمقادير والمساحات كـ «فرسخ»؛ وهو ثلاثة أميال، (وميل)، وهو ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع، (أو مبهماً وهو الجهات الستة)، وهي: فوق، وتحت، وأسفل، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، ووراء، وأمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿قَدْ جَعَلْنَا لَكَ سَرِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة: آية: ٢٨١ .

(٢) سورة يوسف: آية: ٧٦ .

(٣) سورة مريم: ٢٤ .

﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ وَكَانَ رِزْقُهُمْ مَلِكٌ ﴾<sup>(٣)</sup>  
 حمل على المبهم المفسر بالجهات الست: (عند ولدى ومثلهما)، نحو: دون  
 وناحية وحول وسوى، وإنما حمل عليه لإبهامها؛ لأن حكمه حكمهما .

(و) كذا حُمِلَ على المبهم من المكان: (مكانٌ ومقامٌ)، وإن كانا معيّنين  
 نحو: (جلستُ مكانك، وقمتُ مقامك) (ونحوهما)، أي: نحو مكان ومقام مما  
 حُمِلَ على المبهم من لفظ مكان، (للكثرة) في الاستعمال مثل: الجهات  
 الست لإبهامها<sup>(٤)</sup> .

(و) كذلك حمل عليه (ما بعد دخلتُ) على الأمكنة المعينة، (ومعناه)، أي:  
 معنى دخلتُ (كـ « سَكَنْتُ وَتَزَلْتُ »<sup>(٥)</sup>)، أي: كمعناهما، فإنهما فعلان غير  
 متعديين بنفسهما، بل بحرف الجر، كما أن (دخلتُ) كذلك، بدليل أنه لا يجوز  
 حذفُ حرف الجر من قولهم: (دخلتُ في الأمر، ودخلتُ في كلام زيدٍ)، ولأن  
 ضدهُ خرجتُ، وهو لازم، والشيء إذا كان ضده لازماً فهو كذلك نحو سَكَنَ  
 وتحرك وقام وقعد (كدخلتُ الدار) ينصب ما بعد دخلتُ على الظرفية، تشبيهاً

(١) سورة الأنفال: آية: ٤٢ .

(٢) سورة الكهف: آية: ١٧ .

(٣) سورة الكهف: آية: ٧٩ .

(٤) انظر شرح الرضي ١٨٥/١ فقد اعترض على ابن الحاجب فقال: ولا ينبغي  
 للمصنف هذا الإطلاق فإن لفظ (مكان) لا ينصب إلا بما فيه من معنى الاستقرار  
 فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضرب زيد .

(٥) هذا مما زاده الرضي في شرح الكافية، وابن الحاجب لم يذكر إلا (دخلت) . انظر  
 شرح الكافية ١٨٦/١، والفوائد الضيائية ٣٧٠/١ .



للمختص بالمبهم وإن لم يكن مبهماً، وهذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> والمحققين.  
 وذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> والجرمي<sup>(٣)</sup> إلى أن ما بعد (دخلت) مفعولٌ به صريحٌ،  
 وليس على إسقاط الخافض<sup>(٤)</sup> نحو (هدمتُ البيت) .

و « دخل » متعدٌ بنفسه تارةً وبحرف الجر<sup>(٥)</sup> أخرى، وكثرة الأمرين فيه  
 تقتضي<sup>(٦)</sup> أنهما فعلان، وضعفُ بأنه في هذا جعل (دخلت) من بابِ نصح<sup>(٧)</sup> مع  
 الأمكنة المختصة، ومن باب (مررتُ مع المعاني)<sup>(٨)</sup> نحو (دخلتُ في الأمر)  
 والتسوية بين المعمولات أولى، وأيضاً فإن مثل ذلك قليلٌ لم يُرد منه إلا  
 (بعث)<sup>(٩)</sup> عند أكثر اللغويين، قالوا: يتعدى بنفسه إذا دخل على ما لا يصل  
 بنفسه نحو (بعثتُ بالكتاب)، (و) كذا (وسكنتُ الغرفة)، (ونزلتُ الخان)،  
 فإن ما بعدهما منصوبٌ على الظرفية تشبيهاً للمختص بالمبهم، وإن لم يكن  
 مبهماً فهو محمولٌ على المبهم في تقدير (في) .

(وشد) نصبُ الشام على الظرفية؛ لشيبهه بالمبهم إذا كان مكاناً أو كان  
 يقع عليه المكان .

- (١) انظر الكتاب ٣٥/١، واختاره ابن مالك فشرح الكافية الشافية ٩٥١، وانظر الجمع ١٥٣/١ .
- (٢) انظر شرح الكافية الشافية ٩٥١/٢، وشرح الرضي ١٨٦/١، والارتشاف ٢٥٣/٢، وشرح المرادي ٨٤/٢، ٨٥، وشرح القموي ١٦٢/١، وشرح الأشئوني ١٢٦/٢-١٢٧ .
- (٣) انظر المصادر السابقة .
- (٤) كما هو مذهب سيبويه والفراسي وابن مالك، وانظر المصادر السابقة أيضاً .
- (٥) في الأصل: « وبنفسه » .
- (٦) في (٥): يقتضي .
- (٧) مكرر في الأصل .
- (٨) في النسختين: المعاني .
- (٩) انظر اللسان (بعث) .

والمذهب في قولهم: (ذهب الشَّام)؛ لأن ليس في (ذهب) دليل على الشام<sup>(١)</sup>، وفيه دليل على المذهب / المكان، قال بعض النحويين: إنما قالت العرب: (ذهب الشَّام) لأن معناه اليسار، وهي شامة، يُقال ذهب: يَمَنَة وشامة أي: يَمَنَة وَيَسْرَة، فصار كقولك: ذهب اليسار واليسرة، وذلك جائز<sup>(٢)</sup>.

(والمضمر) من الزمان والمكان لا يقبل النصب على أنه مفعول فيه بتقدير (في)، بخلاف غيره من أقسام الزمان والمكان المعدودة والمختصة والمبهمة، فإنها تقبل ذلك (لو اتسع) ذلك المضمر؛ لشدة ملابسته بالواقع فكأنه نُزِلَ منزلة نفسه (في لازم) تشبيهاً له بالمتعدي إلى واحد، تقول: [اليوم خرجته، كما تقول زيدا ضربته، متعدياً إلى واحد تشبيهاً له بالمتعدي إلى اثنين، تقول:]<sup>(٣)</sup> (اليوم ضربته زيدا)، كما تقول: (زيداً أعطيتُه درهماً)، [غير متعدياً إلى ثلاث]<sup>(٤)</sup> من المفاعيل، فإنه يمتنع الاتساع في المفعول فيه في الأفعال ذوات الثلاث، فلا يُقال: (اليوم أعلمتُ زيدا عمراً قائماً)، إذ ليس في كلامهم متعدياً إلى أربعة<sup>(٥)</sup> مفاعيل، حتى يُشبهَ هذا به في الاتساع.

- (١) قال سيويه في الكتاب ١/٣٥: قال بعضهم: ذهب الشام، شبهه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهب الشام دخلت الدار.
- (٢) وذهب الفراء إلى أن (ذهب) يصل بنفسه إلى أسماء الأماكن كالعراق والكوفة فتقول: ذهب العراق ونجداً. انظر شرح الجمل ١/٣٣١، والارتشاف ٢/٢٥٣، قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيويه ولا البصريون.
- (٣) ساقط من الأصل.
- (٤) ساقط من (د).
- (٥) وذهب بعضهم إلى جواز ذلك منهم ابن خروف. انظر تسهيل الفوائد: ٩٨، والجمع ١/٢-٣.

(ويُحذفُ عامله) أي عاملُ المفعول فيه الذي يجوزُ إظهاره؛ وذلك لقيام قرينة كقولك: (متى سرت؟) فيقالُ لك في الجواب: (يومَ الجمعة) أي: سرتُ يومَ الجمعة، فحذفَ الفعلُ من الجواب استغناءً عنه بظهوره في السؤال، فأنت محيّرٌ بين إظهار الفعل وحذفه .

(ويجب) حذفُ عامل المفعول فيه (لو فُسِّر)؛ لأن الفعل المفسَّر له قد أغنى عنه (كيومَ الجمعة سرتُ فيه)، فـ «يومَ الجمعة» منصوبٌ بعامل محذوف وجوباً مفسَّرٌ بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير، والأصل: سرتُ يومَ [الجمعة]<sup>(١)</sup> سرتُ فيه على حدِّ: (زيداً ضربتهُ) ، ولا يجوزُ ذكرُ عامليه؛ لأن العاملَ المذكورَ كالعرض عنه، وهم لا يجمعون بين العرض والمعروض، والتفصيلُ فيه بعينه كما مرَّ في المفعول به من اختيار الرفع<sup>(٢)</sup> في نحو ما مثَّلَ به المؤلف، واختيارُ النصب<sup>(٣)</sup> في نحو: (أيومَ الجمعة سرتُ فيه)، واستوى الأمران<sup>(٤)</sup> في نحو قولك: [يومَ الجمعة سرتُهُ، ويومَ الخميس أقمتهُ ووجوبُ النصب<sup>(٥)</sup> في نحو: (إنَّ يومَ الجمعة سرتَه أسره)، (وهلاً يومَ الجمعة سافرتُ فيه)، كما تقول (هلاً زيداً ضربته)، وإنما يجوز هذا كله إذا جعلته مفعولاً به على السَّعة، فأما وهو ظرفٌ فلا .

(١) ساقط من : (د) .

(٢) قال الرضي ١/١٩١: فالمختار رفعه نحو: يوم الجمعة سرت فيه .

(٣) قال الرضي ١/١٩١: وما يختار نصبه نحو: أيوم الجمعة سرت فيه، وما يوم الجمعة سرت فيه، وسار زيد يوم الجمعة سرت فيه ... الخ .

(٤) قال الرضي ١/١٩١: وما يقوى فيه الأمران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه .

(٥) قال الرضي ١/١٩١: وما يجب نصبه في إن يوم الجمعة سرت سرت، هلاً يوم الجمعة سرت فيه .

(٦) ما بين المعرفين ساقط من (د) .

(ويتقدم المفعولُ فيه عليه) أي: على عامله جوازاً نحو: (عند زيدٍ جلستُ،  
ونخلفَ بكرٍ صلَّيتُ).

(ويجب) أن يتقدم على عامله (بتضمُّنِ الصدرِ) ، أي: صدرُ الكلام  
(كـ «أيُّ يومٍ سرتَ سرتُ فيه» ) فـ «أيُّ يومٍ» منصوبٌ بـ «سرتَ» على أنه  
مفعولٌ فيه، وقدّمَ هنا وجوباً على عامله؛ لأن الاستفهام له الصدر، فلا يعملُ  
فيه ما قبله.

\* \* \*

## [المفعول معه]

(المفعول معه) هذا خاتمة المفاعيل في هذا الكتاب، وإنما أخره عن المفعول له؛ لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بواسطة الواو<sup>(١)</sup>، ويتعدى إلى المفعول له بغير واسطة، والهاء في (معه) تعود على الألف واللام، و«معه» في موضع رفع مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، أي: الذي فعل بمصاحبه بأن يكون الفاعلُ مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المعنوي من وقوع الفعل عليه .

(فإنه) أي: المفعولُ معه (صاحبُ معمول) أي: ليس معمولٌ فعلٍ سواءً كان المعمول<sup>(٢)</sup> فاعلاً (نحو: استوى الماء والخشبة أو مفعولاً نحو: كَفَاكَ وزيداً درهم) وسواءً كان ذلك الفعل لفظياً كالمثالين المذكورين، (أو) معنوياً نحو: (مالك وزيداً) إذ المعنى: ما تصنع ؟

واحتز بقوله: (صاحبُ معمول) عن مثل: (كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ)، فإنه ليس

(١) وأجاز الصيمري أن ينتصب عن تمام الاسم، وانظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١، وقد ضعف ذلك الرضي في شرح الكافية ١٩٨/١ .

وذهب الأخفش إلى أن الواو هنا بمعنى الباء أي: بالخشبة، وانظر معاني القرآن ٢٣٦/٢ .

(٢) هذا على مذهب البصريين لأنك إذا قلت : استوى الماء والخشبة، فإن (استوى) فعل لازم، إلا أنه قرن بالواو فتعدى بواسطة الواو، وذهب الزجاج إلى أنه بتقدير عامل والتقدير: لابس الخشبة .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل فلا يقال في نحو استوى الماء والخشبة: استوى الماء واستوى الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف، قال صاحب ائتلاف النصر في الرد عليه: فهو باطل على باطل .

وقال الأخفش: هو منصوب على الظرفية، وذلك أن الواو أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو حرف، والحرف لا يحتمل النصب فأعطي النصب ما بعده.

انظر الإنصاف ٢٤/١، وائتلاف النصر: ٣٢٣٦، وشرح الرضي ١٩٥/١ .

ليس معمول فعل وإن كان بعد الواو .

(بواو) احتراز من الفاء وثم وغيرهما من حروف العطف؛ لانتفاء معنى

المصاحبة فيهن .

(وصحَّ) ، أي: لم يجب (العطف)، ولم يمتنع (أيضاً) مصدرُ آضَ (في عاملٍ لفظيٍّ) ، وهو الفعلُ وشبهه (إن جاز) العطف، ولم يجب (كجئتُ أنا وزيد) بالرفع عطفاً على التاء في جئتُ؛ لأنه لما أكدها بالمضمر المنفصل، حَسُنَ العطفُ، (وزيداً) بالنصب على المفعولية<sup>(١)</sup> .

(ووجب) أي: العطف (وقيل): لم يجب (بل فُضِّلَ في معنويٍّ)، أي: أمر معنوي مستنبطٌ من اللفظ، (كذلك)، أي: يجب العطف حيث لم يُحمَل على عمل العامل المعنوي، ولا حاجة مع جواز وجهٍ آخر وهو العطف .

(ك « مَا لِزَيْدٍ وَبِكْرٍ ») ما: استفهامٌ مبتدأ، ولزيد: خبره في موضع رفع، وحرف الجر متعلِّقٌ بفعلٍ أو باسمٍ فعلٍ على الخلاف بذلك. فمتعلِّقُ الظرف هو العامل، وهو معنويٌّ لا لفظيٌّ، فالعطف على زيدٍ أولى من تقدير عامل؛ لأنَّ التقدير خلافُ الأصل، فالعطفُ أولى (وإن امتنع) العطفُ وتعذر، (فالنصب) على أنه مفعولٌ معه واجبٌ لا وجهَ سواه (ك « جئتُ وزيداً، وما شأنك وخالداً ») فإنه امتنع العطفُ فيهما؛ أما الأول: فلأنه لا يجوز العطفُ على

(١) ويرجح ابن مالك العطف قال:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختارٌ لدى ضعف النسق

وانظر شرح المرادي على الألفية ٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٣٨/٢ .

الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني: فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المحرور إلا بإعادة<sup>(٢)</sup> الجار كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ولم يجز عطف (خالداً) على الثاني؛ إذ الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما على سبيل الإنكار، لا عن ذاتي الاسمين وكونهما. وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة (إذ المعنى ما تصنع)، وما يماثله فافهمه.

(ولا يتقدم) المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق، ولا عليه خلافاً لابن جني<sup>(٤)</sup>، والعلة في منع تقليده على العامل: أن الواو وأو عطف في الأصل، فكما لا يجوز: (وزيدٌ قامَ عمرو)، فكذا هذا.

وقيل: المانع أنها شبيهة بواو العطف، ونُسبَ إلى ابن مالك<sup>(٥)</sup>.

وزعم ابن جني<sup>(٦)</sup> أنه يجوز تقليده على المصاحب خاصةً، واحتج بقوله<sup>(٧)</sup>:

- (١) سورة الأنبياء: آية: ٥٤.
  - (٢) هذا عند جمهور البصريين، أما الكوفيون فيجيزون في السعة العطف على المحرور بلا إعادة الجار. انظر الإنصاف ٢/٢٧٦، وشرح الرضي ١/١٩٧.
  - (٣) سورة المؤمنون: آية: ٢٢.
  - (٤) ينظر الخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٦.
  - (٥) انظر الكافية الشافية ٢/٦٩٦.
  - (٦) انظر الخصائص ٢/٣٨٣.
  - (٧) البيت من الوافر، وقد نسب إلى زيد بن عبد ربه، وقيل: يزيد بن الحكم الثقفي، وانظر الأمالي الشجرية ١/١٧٧.
- وقد ورد الاستشهاد به في أمالي القالي ١/٦٨، وشرح أبيات سيويه ١/٤٨٥، والخصائص ٢/٢٨٣، وشرح الجمل ١/٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦،

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي  
وهذا مُخَرَّجٌ عند الجمهور على أن (فحشاً) معطوفٌ على (غيبه)<sup>(١)</sup>، قُدِّمَ  
عليه للضرورة كقوله<sup>(٢)</sup>:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ  
(ويكون) أي المفعول معه (مضمراً منفصلاً) لا متصلاً؛ لوجود الواو  
الفاصلة بينه وبين عامله (كقوله<sup>(٣)</sup>):

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانٍ لَمْ يُفْقِ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَأَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا  
أي / كان<sup>(٤)</sup> العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء [حتى]<sup>(٥)</sup> تقدَّدَا  
وتقطَّعَ [أَنَسَقَ بَطْنَهُ مِنْ]<sup>(٦)</sup> غَايَةَ شَرْبِهِ وَنَهَايَةَ امْتِلَانِهِ .

والمساعد ٥٤١/١، وشفاء العليل ٧٩٦/٢، والتصريح ٢٤٤/١ .

(١) انظر التصريح ٣٤٤/١، والجمع ٢٢٠/١، وشرح الأشموني ٢٣٣/٢ .

(٢) البيت من الوافر وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٠، وقد ورد الاستشهاد  
به في مجالس ثعلب ١٩٨/١، وشرح أبيات سيويه ٤٨٤/١، والخصائص  
٣٨٦/٢، وشرح الكافية ١٥٣/١، والمساعد ٤٧٥/٢، وشفاء العليل ٧٩٦/٢،  
والتصريح ٣٤٤/١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل عند الشنتمري في النكت، وقد ورد  
الاستشهاد به في الكتاب ٢٩٨/١، وشرح أبياته ٤٣١/١، والأزهية: ٢٩٨،  
والارتشاف ٤٧٥/١ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢٨٥/٢: وفي كونه بعد كان الناقصة خلاف نحو:  
فكان وإياها، فذهب قوم إلى أنه لا يكون بعد كان الناقصة، وإليه ذهب الأستاذ  
أبو علي، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك، وهو الصحيح .

(٥) ساقط من (د) .

(٦) ساقط من (د) .



# الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال .
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز .
- ٥ - فهرس المدن والبلدان .
- ٦ - فهرس القبائل واللغات .
- ٧ - فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ٨ - فهرس الأعلام .
- ٩ - فهرس مراجع البحث ومصادره .
- ١٠ - فهرس الموضوعات .
- ١١ - فهرس الفهارس

## فهرس الآيات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	١	٨
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٤	٢٣٦، ١٣
سورة البقرة		
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾	٢٦	١٩٣
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾	١٩	٣٠٧
﴿لَا فِارِضَ وَلَا بَكْرَ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٨	١٧١
﴿حَسِداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾	١٠٩	٣٠٧
﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾	١٣٣	٤٦
﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾	١٨٧	٥٦
﴿أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾	١٩٧	١١٣
﴿أَيَّامٌ مَعْدُودَاتٌ﴾	٢٠٣	١١٣
﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءً﴾	٢٦٥	٣٠٧
﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٨١	٣١١
﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾	٨٧	٢٣٥
سورة آل عمران		
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا﴾	٩١	٢٠٠
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾	١٠٦	١٩٤

٢١٨، ١٥٤	١٤٤	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾
١٧	١١	﴿كُدَّابُ آلِ فِرْعَوْنَ﴾
٢٥٠	٢٦	﴿مَالِكِ الْمَلِكِ﴾

#### سورة النساء

٤١	١٦٠	﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا...﴾
٢٢٠	١٦٤	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾
٢٣٩	١٧١	﴿انتهوا خيراً لكم﴾

#### سورة المائدة

١١٩	٥	﴿اعْدِلُوا هَوًّا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾
٣٥	١١٩	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

#### سورة الأعراف

١٧٣	١٠٨	﴿فَإِذَا هِيَ بِيضَاءُ لِلنَّاطِرِينَ﴾
٦٦	١٤٢	﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً...﴾
٢٥٩	١٥٠	﴿يَا بَنِي آدَمَ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْا بِكُمْ﴾
١٩٤	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾

#### سورة الأنفال

٢٠٠	٤١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...﴾
٣١٢	٤٢	﴿وَالرَّكْبُ اسْتَنْلَ مِنْكُمْ﴾
٦٦	٦٥	﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾

#### سورة التوبة

٢٠٣	٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
-----	---	--

١٢٦ ٩ ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾

سورة هود

٢٢ ٨٨ ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾

سورة يوسف

٢٤٨ ٢٩ ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾

٢١٢ ٣١ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾

٣١١ ٧٦ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

سورة الحجر

٢٣٧ ٦٣ ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾

سورة النحل

٢٨٧ ٤ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَطْفَةٍ﴾

٦٤ ٥٧ ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ﴾

سورة الرعد

١٥٤ ٧ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾

سورة الإسراء

٣٠٧ ٣١ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾

٢٢٠ ٦٣ ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾

سورة الكهف

٣١٢ ١٧ ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرُ عَنْ...﴾

٣١٢ ٧٩ ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ﴾

صَلَّى الرَّسُولِ

١- يوسف  
٢- الرعد  
٣- الحجر  
٤- النحل

سورة مريم

٢٣٣	١٣-١٢	﴿وَاتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا * وَحَنَانًا مِّنَ لَّدُنَّا﴾
٣١١	٢٤	﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا﴾
١٤٦	٤٦	﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنُ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾

سورة طه

٤٠	١٥	﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾
١٧٣	٢٠	﴿فَإِذَا هِيَ حِيَةٌ تَسْعَى﴾
١٩٣	٧١	﴿وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾
٢٩٥	٩٤	﴿يَابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾

سورة الأنبياء

٢٧	٣٠	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾
٣١٩	٥٤	﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾
٢٥٩	١١٢	﴿قُلْ رَبُّ أَحْكَمُ﴾ (قراءة)

سورة المؤمنون

٣١٩	٢٢	﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾
٢٤	١٠٠	﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾
٢٥-٢٤	١٠١-٩٩	﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾

سورة النور

٢٩١-١٩٢	٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ﴾
٦٦	٤	﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾
٢٣٨	٦٣	﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم﴾

سورة الفرقان

١٠٩	٤٩	﴿وَأَناسِي كَثِيرًا﴾
٢٣٧	٤١	﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾

سورة النمل

١٥٩	٨٨	﴿صَنَعَ اللَّهُ﴾
-----	----	------------------

سورة العنكبوت

٦٦	١٤	﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾
١٢٢	٢٩	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا...﴾

سورة سبأ

٢٥٥	١٠	﴿بَا جِبَالُ أُوَيْيَ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ (قراءة)
١١٣	١٣	﴿وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾
٥٠	٥١	﴿فَلَا فَوْتَ﴾

سورة فاطر

١٣	١٠	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾
----	----	--

سورة يس

١٧٣	٥٦	﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾
-----	----	------------------------

سورة ص

٦٦	٢٣	﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً﴾
١٦٩	٥٩	﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾

سورة الزمر

٢٥٧	١٦	﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ فَاتَّقُونِ﴾
٢٤٩-٢٤٥	٤٦	﴿قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
٢٥٧	٥٣	﴿يَا عِبَادِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾
٢٥٨	٥٦	﴿يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي حَنْبِ اللَّهِ﴾
١٧٣	٦٨	﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾

سورة غافر

٢٣٥	٨١	﴿وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَنَّىٰ آلِهَةٌ تَتَكَبَّرُونَ﴾
-----	----	---

سورة الشورى

١٧٠	٤٣	﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾
-----	----	--

سورة الأحقاف

٧٠	٣١	﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾
٢٣٤	٩	﴿وَلَا أُدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾

سورة محمد

٢٢٨	٥	﴿فَشُدُّوا الرِّبَاطَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾
٢٠٠	٣٤-٣٢	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

سورة الحجرات

٣٩	١	﴿لَا تَقْلُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
----	---	--

سورة الذاريات

٢٢٠	١	﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾
-----	---	----------------------------

سورة القمر

٢٨٧	٢٤	﴿أبشراً منّا واحداً تبتعهُ﴾
٢٨٦	٤٩	﴿إنا كلّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ﴾
١٥٤	٥٠	﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾
٢٩٠	٥٢	﴿وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبر﴾

سورة الحديد

١١٧	١٦	﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبهم﴾
-----	----	---------------------------------------

سورة المجادلة

٢١٢	٢	﴿ما هنّ أمهاتهم﴾
٦٦	٤	﴿فإطعامُ ستين مسكيناً﴾

سورة الجمعة

٣٦	١١	﴿قل ما عند الله خيرٌ من اللّهو﴾
----	----	---------------------------------

سورة الطلاق

٦١	٩	﴿وإن كنَّ أولاتٍ حملٍ﴾
----	---	------------------------

سورة القلم

١٦	٥	﴿وإنك لعلی خلقٍ عظیم﴾
----	---	-----------------------

سورة الحاقة

٦٦	٣٢	﴿ذرّعُها سبعون ذراعاً﴾
----	----	------------------------



﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ ٤٧ ٢١٣

### سورة نوح

﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ١٧ ٢٢١

﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ ٢٣ ٥٨

### سورة الجن

﴿وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ ١٨ ١٨٤

### سورة المزمل

﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ ١٢ ٢٠٥

### سورة الإنسان

﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ ٤ ٥٧

﴿فَقَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ ١٦ ٥٨

### سورة النازعات

﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ ١٤ ١٧٤

### سورة البروج

﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ \* ذُو الْعَرْشِ \*﴾ ١٥، ١٤ ١٨٦

### سورة الفجر

﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾ ٢١ ٢٢٥

٢٣٦	٩	سورة الضحى	﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾
٥٦	٤	سورة التين	﴿في أحسن تقويم﴾
١٧٢	١	سورة الإخلاص	﴿قل هو الله أحد﴾

فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث
١٧٣	« أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله »
١٧، ١٦	« أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، ولا فخر »
٢١٩	« إن الصدقة لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد »
١٤	« اتقوا فراسة المؤمن »
٢٥	« الكلمة الطيبة صدقة » ، وأفضل كلمة قالها الشاعر: ليبد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٩	« كل أمر لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع »
٩	« كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجزم »
	« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن »
١٢	
٣١	« ليس من امر امصيام في امسفر »
٢٨٠	« نحن معاشر الأنبياء، لا نورث درهماً ، ولا ديناراً »
٢٧٧	« واجبلاه »
	أمرنا أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك قال: « قولوا: اللهم صل على محمد »
٤١	
٤٧	إنه والله ما كان بيني، وبين علي إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها.
١٦٠	تمرة خير من جرادة
٢٨١	اللهم اغفر لنا أيتها العصابة هجر أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : « لا إله إلا الله »

## فهرس الأمثال والأقوال

رقم الصفحة	المثل، أو القول
٣٣	أشد الهل
٣٣	هل لك في ثريدة، كأن ودكها عيون الضياون
٣٧،٣٥	نعم السير على بئس البعير
٥٢	مكره أخاك لا بطل
٧٠	أعط القوس باريها
١٣٢	هذا جحر ضب حرب
١٥٥	الهلل والله
١٥٧،١٥٦	سمع وطاعة
١٥٧	الحمد لله الحميد
١٥٧	لعمرك لأفعلنه
١٥٧	في ذمتي لأتمنه
١٥٧	زيد الخبز أكله
١٥٧	رمية من غير رام
١٥٩	من أنت زيد؟
١٥٩	لا سواء
١٦٢	شر هرهما
١٧٢	البر الكر بستين
١٧٢	السمن منوان بدرهم
١٧٥	أخطب ما يكون الأمير قائماً
١٧٥	أكثر شرابي السويق ملتوتاً
١٨٤	على التمرة مثلها زبداً

١٨٦	حلو حامض
٢١٨	ما مسيء من أعتب
٢١٨	ما زيد شيء إلا شيء يعبأ به
٢٢٣	لأمر ما جدع قصير أنفه
٢٢٩	لزيد زهداً زهداً الصلحاء
٢٢٩	له صراخ صراخ الثكلى
٢٣٠	له علم علم الفقهاء
٢٣١	لييك
٢٣٢	سعديك
٢٣٢	حنانيك
٢٣٣	أمكراً، وأنت في الحديد
	أغدة كغدة البعير، وموتاً في بيت سلولية
٢٤٠	كليهما وتمراً
٢٤٠	الكلاب على البقر
٢٤٠	كل شيء، ولا شتيمة حر
٢٤٩	اطرق كراً إن النعام في القرى
٢٥٩	يا أم لا تفعلني
٢٧٦	يا أمير المؤمنيناه
٢٧٨	وأما من قلع باب خيبراه
٣٠٠	إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب
٣٠٦	سار الجمزى
٣١٤	ذهبت الشام
٣١٧-١٧٩	كل رجل وصنعتة

فهرس الأشعار والأرجاز

رقم الصفحة	القائل	القافية
	(المهمزة)	
٢٧٥	قيس العامري	فناء
٧٠	مجهول القائل	الصحراء
١٧٦	عدي بن الرعلاء	الأحياء
١٧٦	عدي بن الرعلاء	الرجاء
	(حرف الباء)	
١٤٣	جرير	الكلابا
١١٨	مجهول القائل	ذهاباً
٣٠٩	الفرزدق	الكلبا
٣٠٠	الفصل بن عبد الرحمن القرشي	جالب
٣٠٨	بشار بن برد	تعاتبه
٣٠٨	بشار بن برد	ومجانبه
٣٠٨	بشار بن برد	مشاربه
١٤٧	الفرزدق	رأبي
٣١٥	سواد بن قارب	قارب
١٩٥	خالد المخزومي	المواكب
٥٤	مجهول القائل	النوب
	(حرف الحاء)	
٣٠٢	مسكين الدارمي	سلاح

رقم الصفحة	القائل	القافية
	(حرف الدال)	
٣٢٠	كعب بن جعيل السنمري	تقددا
١٥٧	عمر بن أبي ربيعة	أعدد
٢٥٨	أبو زيد الطائي	شديد
١٧٤	الشافعي	ليد
	(حرف الراء)	
١٧٢	امرؤ القيس	أجر
٨٢	الكميت	عشارا
٢٢٢	مجهول القائل	احتفارا
٣٠٨	طرفة	عذرا
٢٦١	نسب لأبي عمر بن العلاء	شرا
١٠١	جميل بثينة	شمرا
٢٧٤	جرير	يا عمرا
٢٩٧	جرير	القدر
٣٠٦	أبو صخر الهذلي	القطر
٢٦٣	جرير	عمر
٢٠١	الفرزدق	أزورها
٢٠٣	عدي بن زياد العبادي	تصير
٥٠	المؤرج السلمي	بدار
٣٠٦	مجهول القائل	الجرر
٢٧٢	امرؤ القيس	والحصر
٣٧	عروة بن الورد	أثير
٢٦٥	العجاج	بعيري

رقم الصفحة	القائل	القافية
	(حرف السين)	
٨٢	أبو الغطريق الهذلي	خمسا
	(حرف الضاد)	
٢٣٢	طرفة	بعض
	(حرف العين)	
١١٠	عباس بن مرداس	والأقرع
٢٠٠	مجهول القائل	فرع
٢٠٠	مجهول القائل	الطمع
١٤٦	مجهول القائل	أقاطع
٢٩٥	نمر بن تولب	فاجزعي
٢٠٠	مجهول القائل	نافع
١١٠	عباس بن مرداس	مجمع
	(حرف الفاء)	
٢١٨	مجهول القائل	الخرف
	(حرف اللام)	
١١٩	مختلف في نسبه	فعل
١٥٨	ليلي الأخيلىة	ليفعلا
٢٤٥	نسب إلى الأخطل	بعلا
٢٤٠	عمر بن ربيعة	أسهلا
٢٥	لييد	زائل



رقم الصفحة	القائل	القافية
٣٥	مجهول القائل	أرائله
١٢١	مجهول القائل	رجل
١٦٣	مجهول القائل	وجندل
٢٧٢	علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ	خليل
٦٢	امرؤ القيس	عالي
٢٧٢	أمية الهذلي	السعالي
١٣٠	امرؤ القيس	المال
٥٩	عنزة	بالنصلي
٢٧٣	الأسود بن يعفر	حنظل
٣٧	مجهول القائل (حرف الميم)	احتمالي
١٢٦	ساعنة بن جربة	تشم
٥٣	رؤبة بن العجاج	ظلم
٢١٠	ابن مكنت	ناما
٣٠٩	حاتم الطائي	معجما
٣٠٩	حاتم الطائي	مغرما
٣٠٩	حاتم الطائي	مقسما
٤٨	مجهول القائل	ضمة
٤٨	مجهول القائل	رفمة
٣٠٧	حاتم الطائي	مكرما
٣٢	بحير بن غنمة الطائي	وامسلمة
٢٧٢	العجاج	الحمى
٢٥٠	أمية بن الصلت	باللهما

رقم الصفحة	القائل	القافية
٢٤٧	الأحوص	السلام
٣٢٠	الأحوص	السلام
١٦٦	مجهول القائل	وأظلم
١١١	مجهول القائل	الأدهم
٢١٥	المرقش	وخاتم
٢١٥	المرقش	كالأشاييم
٢١٥	المرقش	بدايم
٣٠٨	الفرزدق	الحضارم
٣٠٨	الفرزدق	بدارم
٥٩	عنتره	وتكرمي
	(حرف النون)	
٢٧٤	قريظ بن أنيف	بزهاانا
.٨٣٤٨٢	خلف الأحمر	قاطعنا
.٨٣٤٨٢	خلف الأحمر	فاجتلدنا
.٨٣٤٨٢	خلف الأحمر	واصبنا
٢٦٢	مجهول القائل	عني
٦٧	سحيم الرياضي	الأربعين
٥١	زياد بن واصل السلمي	بالأيننا
٢٠١	الأفوه	يكون
١٩٥	مختلف فيه	مثلان
٤	المؤلف	المحن
٤	=	ولا يكن
٤	=	والمتن

رقم الصفحة	القائل	القافية
	(حرف الواو)	
٣١٩	مختلف فيه	عمرعوي
	(حرف الألف)	
٢٤٩	مجهول	القرى
	(حرف الهاء)	
٥٢	أبر النجم	غايتهاها
٢٧٩	مجهول القائل	ناجيه
٢٧٩	مجهول القائل	للسانيه
	(حرف الياء)	
٧١	أمية بن الصلت	سمائيا
٨٢	خلف الأحمر	ثنايا
٢١٤	المتنبي	باقيا
٢٤٧	عبد يغوث بن رقااص الحارث	تلاقيا
٧١	الفرزدق	المواليا
٢١٧	مجهول القائل	مواليا
٢٠٢	مجهول القائل	كماهيا
١١٤	سحيم عبد بني بن الحسحاس	ناهيا
٥٨	مختلف فيه	غواليا
٥٨	مختلف فيه	لياليا
٧٠	مجنون ليلي	ليا
٢٣٣	العجاج	قنصري

رقم الصفحة	القائل	القافية
٢٣٣	العجاج	دواري
٥٢	بجهول القائل	ينعى
٥٢	بجهول القائل	يصغي

## فهرس المدن والبلدان

رقم الصفحة	اسم المدينة
٦٣، ٦٢	أذرعاع
٧	بادرنة
٧	بروسا
٤٧	البصرة
٩٦	بعلبك
٩٠	جور
٩٤	ديار بكر
٩٤	شتر
١٠٢	شلم
٧٠٦	القسطنطينية
٨٧	ماء
٩٠	ماه
	مكة
٨٧	وبار

## فهرس القبائل والأمم والطوائف

رقم الصفحة	الاسم
١٢٩، ١٢٨	الأندلسيون
١٦٦٤، ١٥٢٤، ١٤٨٤، ١٤٤٤، ١٤٣٤، ١٣٢٤، ١٣١٤، ١٣٠٤، ١٢٩٤، ١٢٧٤، ٥٣٤، ٤٤٤، ١٢	البصريون
٣١٠، ٣٠٥، ٣٠٤، ٢٩٥، ٢٧٨، ٢١٦، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٤	
١٠٠	بني أسد
٢١٣، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ١٨٧	تميم
٢٧٨، ٢٥١، ٢١٤، ١٨٧، ١٧٨، ١٥٤، ١٣٧، ١١٦، ٥١، ٢٦، ١٠	الجمهور
٣٢٠، ٢٩٥	
٢١٢، ٢٠٦، ١٨٨	الحجازيون (أهل الحجاز)
١٠٠	حمير
٥٤	طيئ
٢٨٧	علماء العربية
٢١٨	بنو غدانة
١١٧	الفلاسفة
١٧٧، ١٧٦، ١٦٧، ١٤٦، ١٤٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٧، ١٢٠، ٦٣، ٤٤	الكوفيون
٣١٠، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٢٩٥، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٥٨، ٢١٦، ١٧٨	
٢٨٦	مذهب أهل السنة
١٨٦، ١٢٦	المغاربة
٥١	نخاة الأندلس
٢٦٩، ٢١٠، ٢٠٣، ٢٠١، ٢٠١، ١٩٨، ١٦١	التحويون (بعض النخاة)

## فهرس اللغات

١٠٠

٢١٣٤٢١٠٤٢٠٩٤٢٠٨٤٨٨٤٧٧

٢١٢٤٢٠٦٤٨٨

٣١

٥٤

لغة بني أسد

لغة بني تميم

لغة أهل الحجاز

لغة حمير

لغة طيء

## فهرس الكتب الواردة في المتن

رقم الصفحة	اسم الكتاب
٦	الأربعين للرماوي
٢٥	ألفية ابن مالك
٤٨	التزقيص
٩	الجامع للخطيب
٢١١	الجمل الصغير لابن عصفور
١٥٧	الخصائص
.١٣٨،٥٢،٤٣،٣٦	شرح التسهيل لابن مالك
٢٧	شرح الكافية للشهاب الهندي
٢٩٩	شرح المفصل للرازي
.٢٣٣،٣٩	الصحاح
.٢٦،٢٥	الصحيحين
٧	طبقة علماء الدولة العثمانية
١٤	العروة الوثقى
٢٩	الفصول لابن معطي
٣٩	القاموس المحيط
.٢٥٢،١٥٥،١٤٧،٩٥،٢٩	كافية ابن الحاجب
٣٦	الكافية لابن مالك
٢٦٦	كتاب سيبويه
.٢٥٢،٢٣٠،٢٠٩،١٢٦،٨٥،٣٤،٢١	لب الألباب
١٤١	الليباب



٨١	المحصل شرح فصول ابن معط
١٣٩	المخترع
٦	مختصر القدوري
١٨٧	المسائل الكبيرة
٣١	المسند
٣٤	المكمل في عبارة المفصل لمظهر الدين محمد
٦	منظومة الإمام النسفي
٤٩	الموعب لتمام بن غالب
٥٥،٤٩	اليواقيت لأبي عمر المطرز

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	اسم العلم
١٧٠،٤٤٩	أحمد بن يحيى (ثعلب)
٧	أحمد مصطفي بن خليل (طاش كبري زاده) الأخفش = سعيد بن مسعدة
٢٤٤،٢٣	أبو الأسود الدؤلي
٢٧٣	الأسود بن يعفر
٥٢	الأصمعي
٥٨	الأعمش
٢٠٠	الأفوه
١١٠	الأقرع
٢٨٢	أبو أمية الهذلي
١٧٨،١٠٥	ابن الأنباري
٢٠٩	الأندلسي (أبو محمد القاسم بن السداد)
١	أبو إسحاق (برهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبير)
٩٦	إلياس عليه السلام
٣١	الإمام أحمد
١٦٨،٨١	ابن إياز
٢٧٢،١٧١	امرؤ القيس الكندي
١٠٧	ابن بابشاذ
١٧	البخاري
١٧٧،١٧٦،١٠٧	ابن برهان
١٧٧،٨٨	أبو بكر الصديق

١٧	الترمذي
٨٣، ٢٦	الجامي (عبد الرحمن بن أحمد)
٩٣، ٤٣	الجرجاني
٥٧	ابن جرmoz
٣١٣، ٣٠٧، ٢٥٤، ١٦٦، ٩١	الجرمي
٢٧٤، ١٤٣	جرير
٢٩	أبو جعفر بن صابر
٢٩٩، ٣٦	جمال الدين بن هشام الأنصاري
١١٦	الجلال السيوطي
٣١٩، ١٥٧، ١١٩، ٥٧، ٤٩	ابن جني
٣٠٩، ٣٠٧	حاتم الطائي
	ابن الحاجب = عثمان بن عمر
٢٧٤	الحماسي
٦	حمزة القرماني
١٥٥	أبو حنيفة
٧٦، ٧٢	الحنيني
١٦٨، ١٤١، ٤٩	أبو حيان
٧٦، ٧٢	الخيصي
٢٩٩، ٢٦٦، ١٧٩، ٤٢	ابن خروف
١٧	ابن خزيمة
٦	خسرو الرومي
٩	الخطيب
٨٢	خلف الأحمر
٢٧٦، ٢٥٣، ٢٥٠، ٩١، ٣٢	الخليل

٩	أبو داود
٢٩٩٠١٢	الرازي
١٤	الرضى القزويني
١١٦٠٢٦	الرضى الاسترابادي
	ركن الدين الشريف = السيد ركن الدين
٩	الرهاوي
٣٠٧٠٢٧٧	الرياشي
٣٠٦٠٣٠٤٠٣٠٠٠٢٥٠٠١١٦٠٦٠	الزجاج
٢٠٨٠١٤٦٠٩٤٠٧٧٠٣٢٠١٤	الزخشري
٢٩٣	الزيادي
٩١٠٧١٠٥٣	أبو زيد
٢٩٠٠٢١٤٠١١٦	ابن السراج
٢٦٢	ابن سعدان
٢٩٨٠٢٩٣٠٢٩١٠٢٩٠٠٢٦٦٠١٦٦	أبو سعيد السيرافي
١٠٥٠١٠٤٠٦٣٠٦٠٠١٧	سعيد بن مسعدة (أبو الحسن الأخفش)
١١٩٠١١١٠١٠٧٠١٠٦	
١٣١٠١٣٠٠١٢٦٠١٢٢	
١٨٧٠١٧٨٠١٧٧٠١٥١	
٣١٣٠٢٩٤٠٢٩٣٠١٩٩	
١٢١٠١٤	السهيلي
٢١٥	سواد بن قارب
١٠٤٠٩٢٠٩١٠٥٣٠٣٣٠٣٢٠٢٠٠١	سيبويه
١٥٤٠١٣٨٠١٣٧٠١٠٧٠١٠٦٠١٠٥	
٢٠٢٠١٩٩٠١٨٨٠١٨٦٠١٧٨٠١٥٩	

٢٥٣، ٢٥٠، ٢٤٥، ٢٢٦، ٢٢١، ٢١٣

٢٩٤، ٢٩٢، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٣

٣١٣

٢٧، ٢١

السيد ركن الدين

٢٠٩

السيد عبد الله (المعروف بالتركان)

١٧٤

الإمام الشافعي

٢٠٩، ٢٠٨، ١٥٧، ١٢٥، ٩٢، ٤٢

الشلوبين

٢٦

الشهاب الهندي

٢٦٦، ١٥١

الصفار

٩

ابن الصلاح

٢٩٩

ابن طاهر

٣٠٨، ٢٣٢

طرفة

٤٧

عائشة رضي الله عنها

٢٣٣

عامر بن الطفيل

١٦٠

ابن عباس

١٠٩

العباس بن مرداس

٢٠

أبو العباس المرسي

١٣٧، ١٢٨، ١٢٥، ٩٥، ٧٣، ٤٢، ٢٩، ٢٦، ٢٠

عثمان بن عمر بن الحاجب

٢٥٧، ٢٥٢، ٢٣٤، ٢٣٠، ٢٢٦، ٢٠٧، ١٦٧، ١٥٥، ١٤٧، ١٤٦

٨٣، ٢٦

عبد الرحمن بن أحمد

١٦

عبد المطلب

٥٢

أبو عبيدة

٢٢٢، ١٥٠، ٤٤

أبو عثمان المازني

٢٧٢

العجاج

- ٥٣ عدي بن حاتم الطائي  
٦٠ العروضي  
٢٩٨٠٢١١٠١٨٦٠١٤٠٠٩٢ ابن عصفور  
٢٧٢٠٢٣ أبو علي = الفارسي  
٨٨ علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ  
٢٧٤٠٨٨ عمر بن الخطاب  
أبو عمرو بن الحاجب = عثمان بن عمر  
٢٥٤٠٩١٠١ أبو عمرو بن العلاء  
١٧٧ ابن عمرو بن الحلي  
٢٩١٠٢٥٤٠٩٣٠٩١٠٧١ عيسى بن عمر  
١١٠ عيينة بن حصن  
٣١٠٠١٧٨١٨٧٠١٥٧٠١٢٦٠١٠٦٠١٠٥٠٨٤٠٤٣٠٤٠ الفارسي (أبو علي)  
٥٨ فاطمة الزهراء  
أبو الفتح ابن جني = ابن جني  
٣١٠٠٢٦٩٠٢٦٨٠١٧٨٠١٧٤٠١٣٢٠١٣١٠٥٣٠٥٢٠١ الفراء  
١٩٦٠١٩٤ أبو الفرج  
٣٠٨٠٧١ الفرزدق  
٢ فضيل ضياء الدين بن علي أبو الحسن نور الدين  
٩٣ ابن قتيبة  
٩٢ قالون (عيسى بن ميناء)  
٦ القدوري  
٤٩ كراع  
٣١٠٠٢٣٩٠٢٣٦٠١٧٨٠١٣١٠١٣٠٠١٢٩٠١٢٨٠٧١٠٥٨٠٤٤٠١٧ الكسائي

٨٢	الكميت
١٧٤	ابن كيسان
١٥٧	ليلي الأخيلية
	المازني = (أبو عثمان المازني)
٤٨٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٣٦ ، ٢٨ ، ٢٥	ابن مالك
١٥١ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ٧٣ ، ٥٢	
٣١٩ ، ٢٩٩ ، ٢١٤ ، ١٩٩ ، ٧٨	
٢١٣	المتيني
١٠٥	أبو محمد الخشاب (عبد الله بن محمد)
١٠٧ ، ١٠٤ ، ٧٠ ، ٦٣ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٣٣	محمد بن يزيد (المبرد)
٢٥٠ ، ٢٤١ ، ١٩٣ ، ١٧٨ ، ١٦٧ ، ١٥٩	
٣٠٧ ، ٢٩١ ، ٢٦٤ ، ٢٥٤	
٥	مراد بن السلطان
٢١٥	المرقش
٣٠٢	مسكين الدارمي
١٨ ، ١٦	محمد بن عيسى
٦	مسلم
١٢١	ابن مضاء
٦	مصلح الدين بن حسام
١٢١	ابن مضاء
١٨	بنو المطلب
٩٦	معدى كرب
١٦٧ ، ١٤٠	ابن معط
٤٨	ابن مكّي

١٧٤	أبو منصور الجواليقي
٢٠٩، ٢٠٨، ١٤٠	أبو موسى الجزولي
١٥٨	النايعة الجعدي
٥٧	نافع
٥٢	أبو النجم
٣١	النسائي
٦	النسفي
٢٩٥	النمر بن تولب
١٠٨	نوح علي السلام
١٦٠٩	النوري
١٨	بنو هاشم
٢٩٤، ١٧٨، ٦٤، ٥٢	هشام (الضرير)
١٣٩	ابن هشام الخضراوي
٣٣	أبو الدقيش
١٥٥	أبو يوسف
٢٧٨، ٢٧٦، ٢٥٤	يونس



فهرس المراجع والمصادر .

المخطوطات:

- ١ . التذيل والتكميل لأبي حيان، مصورة بمركز البحث العلمي .
- ٢ . شرح الكافية للخبيصي (محمد بن أبي بكر) مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٧٨٤ عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم: ٢١٨٧ .
- ٣ . شرح الكافية لابن الحاجب، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ٤٥١ عن مكتبة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) برقم: ١٢٨٠ .
- ٤ . شرح القمولي على الكافية على الكافية. (رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى) مقدمة من عفاف طاهر أمير نبتن ١٤٠٩هـ - ١٤١٠هـ .
- ٥ . العباب في شرح اللباب لعبد الله الحسيني النقركار، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ٢٧١، مصدرها مكتبة شستريتي برقم: ٤١٤٠ .
- ٦ . لب الألباب نسب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، وهو للسيد ركن الدين الشريف، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ٤٠١ عن الأحمدية بحلب برقم: ٤٣٥ .
- ٧ . المباحث الكاملية لعلم الدين اللورقي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد (رسالة دكتوراه) دار العلوم - القاهرة ١٣٩٨هـ .
- ٨ . المحصول في شرح الفصول لجمال الدين الحسين بن إياز، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ١٢٠ عن مكتبة شهيد باشا بتركيا برقم: ٢٥١٤ .

### المطبوعات:

٩. ائتلاف النصر في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجناي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٠. الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر. تحقيق د. فخر الدين قباوة، طبع مطبعة محمد هاشم الكتيبي، دمشق ١٣٩٤، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، المكتب الإسلامي - دمشق .
١٣. أذكار النوري ، تحقيق عبد القادر أرناؤووط ، دار الهدى - الرياض ، ط الثانية .
١٤. الأزهرية في علم الحروف. لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
١٥. أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ .
١٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق علي محمد البحاري ، مكتبة النهضة - القاهرة .
١٧. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل

- للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٨ . الأشباه والنظائر. لجلال الدين عبد البين أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،  
تحقيق: د. عبد العامل سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١،  
١٩٨٦م .
- ١٩ . اشتقاق أسماء الله. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي  
(ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة - بيروت،  
ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢٠ . الاشتقاق. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد  
السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- ٢١ . الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض .
- ٢٢ . الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)،  
تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ -  
١٩٨٥م .
- ٢٣ . إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس  
(ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط ٢ -  
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٤ . الأعلام. لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٧ -  
١٩٨٦م .
- ٢٥ . أعلام النساء لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣،  
١٣٩٧هـ .
- ٢٦ . الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -

بيروت .

٢٧. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد  
البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد،  
الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨١ م .

٢٨. ألف باء. لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي (ت ٦٠٤هـ)، عالم  
الكتب - بيروت .

٢٩. أمالي ابن الشجري. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني  
المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي،  
مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م

٣٠. أمالي ابن الحاجب. تحقيق هادي حسن حمودي، ط ١، مكتبة النهضة  
العربية، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

٣١. الأمثال. لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد  
قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي  
بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

٣٢. الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي  
سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٣٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن  
هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه  
كتاب عدة السالك للمحقق .

٣٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أساكي الكتب والفنون  
لاسماعيل باشا البغدادي ، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين

- بالتفانيا، والمعلم رفعت الكليسي - درافا فكر ١٤٠٢ هـ .
- ٣٥ . الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط الثانية ، بيروت ١٣٩٣ هـ .
- ٣٦ . إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب) لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هندراوي ، ط ١ ، دار القلم - دمشق ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣٧ . الإيضاح العضدي . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم - الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣٨ . الإيضاح في شرح المفصل . لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي ، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد ، مطبعة العاني .

(ب)

- ٣٩ . البارع في علم العروض لابن القاسم علي بن جعفر ابن القطاع ، تحقيق د. أحمد عبد الدايم ، المكتبة النيسلية - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٠ . البحر المحيط . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، دار الفكر - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤١ . البداية والنهاية لابن كثير ، مكتبة المعارف - بيروت .
- ٤٢ . البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٤٣ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،

المكتبة العصرية - صيدا .

٤٤ . البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة . لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز  
أبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات  
والتراث - الكويت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤٥ . البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن  
أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة  
العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٤٦ . البيان والتبيين . لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق:  
عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(ت)

٤٧ . تاج العروس من جواهر القاموس . لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني  
الواسطي الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، منشورات دار ومكتبة الحياة - بيروت .  
٤٨ . تاريخ الأدب العربي لكارل بوكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار،  
والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف  
- القاهرة، ١٩٨٣م .

٤٩ . تاريخ الأمم والملوك للأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مكتبة دار الباز -  
مكة المكرمة .

٥٠ . التبصرة والتذكرة . لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق  
٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز  
البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٥١ . التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين  
العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي

- الخليبي وشركاه - القاهرة، ١٩٧٦ م .
- ٥٢ . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٣ . تثقيف اللسان لأبي بكر الضقلي (ت ٥٠٢هـ) تحقيق عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ .
- ٥٤ . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٥ . التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٠ م .
- ٥٦ . تذكرة النحاة . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عنيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٧ . التذيل والتكميل في شرح التسهيل . لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، مخطوط .
- ٥٨ . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة - القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م .
- ٥٩ . تعليق الفرائد للشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق محمد عبد الرحمن المندي، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .

٦٠. التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية — بيروت، ط الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٦١. تفسير النسفي، مطبوع بدار إحياء الكتب العربية - القاهرة، بيروت .
٦٢. التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
٦٣. تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. لحسين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
٦٥. التوطئة للشلوبين ، تحقيق يوسف المطوع ، دار التراث العربي - القاهرة ١٩٧٣م .
٦٦. التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتوتزل، مكتبة المثنى - بغداد .
- (ج)
٦٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع .
٦٨. الجمل في النحو. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٦٩. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام. لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب



- القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار  
القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٧٠. جمهرة أنساب العرب. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم  
الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف -  
القاهرة، ١٩٨٢م .
٧١. جمهرة الأمثال. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري  
(ت ٣٨٢هـ)، دار الجيل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٧٢. جمهرة اللغة. لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: د.  
رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١ - ١٩٨٧م .
٧٣. الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)،  
تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة -  
بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(ح)

٧٤. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، تأليف طارق عبد عون الجنابي، مطبعة  
أسعد ١٩٧٤م - ١٩٧٤ بغداد .
٧٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني، بحاشية الشرح .
٧٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري، دار إحياء الكتب  
العربية عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
٧٧. حاشية الدمهري على متن الكافي، مطبعة مصطنى البابي الحلبي -  
القاهرة ١٣١٦هـ .
٧٨. حل شواهد الفوائد الضيائية في ضمن حواشي على الفوائد الضيائية، طبع

- تحت إدرارة محمد عبد الأحد، ١٣٢٩هـ (عن محقق الفوائد الضيائية) .
٧٩. الحماسة البصرية. لصدر الدين علي بن الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ)، تحقيق: د. مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٨٠. الحماسة. لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحرّي (ت ٢٨٤هـ)، تحقيق كمال مصطفى - القاهرة، المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ .
٨١. الحيوان. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي - بيروت .
٨٢. حياة الحيوان الكبرى لكامل الدين محمد بن موسى الدميري (ت ٨٠٨هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البايي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(خ)

٨٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٨٤. الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

(د)

٨٥. الدرر اللوامع على همع الخوامع. للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، ط الأولى ، دار القلم - دمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٨٧. دلائل النبوة لليهقي ، تحقيق محمد رواس قلعجي ، وعبد البر عباس ، دار النفائس ١٤٠٦هـ .
٨٨. ديوان الأحوص الأنصاري. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
٨٩. ديوان الأسود بن يعفر، صنع د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ط ١ - ١٩٨٢م .
٩٠. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٧ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٩١. ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية) صححه وخرجه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية - بيروت .
٩٢. ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨٤م .
٩٣. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يمون، ط ١ - بيروت ١٩٣٤م .
٩٤. ديوان البحري، دار صادر - بيروت بدون .
٩٥. ديوان بشار بن برد.
٩٦. ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٦م .
٩٧. ديوان جميل بثينة جمع وتحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ ١٩٩١م .

- ٩٨ . ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠ م.
- ٩٩ . ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧ م.
- ١٠٠ . ديوان أبي زيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون) د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٠١ . ديوان الحارث بن حلزة، جمع وتحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط ١، ١٩٩١ م.
- ١٠٢ . ديوان الحارث بن خالد المخزومي. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان - النجف، ط ١ - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٠٣ . ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٠٤ . ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٩٥٠ هـ.
- ١٠٥ . ديوان الشافعي، جمع وترتيب أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط ١، ١٩٩١ م.
- ١٠٦ . ديوان طرفة بن العبد، دار صادر - بيروت ١٩٨٠ م.
- ١٠٧ . ديوان العباس بن مرداس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ١٠٨ . ديوان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . جمع وترتيب: عبد العزيز كرم،

- مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ١٠٩ . ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد،  
دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١١٠ . ديوان عنزة العبسي. تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار القلم - بيروت
- ١١١ . ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠٤هـ -  
١٩٨٤م .
- ١١٢ . شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مكتبة  
الأندلس - بغداد، ١٩٦٩م .
- ١١٣ . ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة  
الإعلام - الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م .
- ١١٤ . ديوان ليلي الأخيَّلة. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجيليل العطية،  
دار الجمهورية - بغداد، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١١٥ . ديوان المتنبّي (شرح ديوان ديوان المتنبّي) وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار  
الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٠م .
- ١١٦ . ديوان بجنون ليلي. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر -  
القاهرة، ١٩٧٩م .
- ١١٧ . ديوان مسكين الدارمي . تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة  
دار البصرة - بغداد ١٣٩١هـ .
- ١١٨ . ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي -  
دمشق، ط ١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ١١٩ . ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف -  
القاهرة، ط ٢ - ١٩٨٥م .

١٢٠. ديوان أبي النجم العجلي. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي

- بالرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢١. ديوان النمر بن تولب (ضمن شعراء إسلاميون) تحقيق د. نوري حمودي

القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.

(ر)

١٢٢. الرد على النحاة لابن مضاء الأندلسي، تحقيق د. شوقي ضيف، ط ٣ - دار

المعارف - القاهرة.

١٢٣. رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سليم الجندي - دمشق

١٩٦٣م.

١٢٤. رصف المباني في حروف المعاني. لأحمد بن عبد النور المالقي

(ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق،

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢٥. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن

الوكيل، درا الكتب الحديثة.

١٢٦. رياض الصالحين للإمام النووي، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

(س)

١٢٧. سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د.

حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢٨. سقط الزند لأبي العلاء المعري، دار صادر - بيروت ١٣٨٣هـ.

١٢٩. سمط اللآلي لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث -

بيروت ١٩٨٤م.

١٣٠. سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت ١٣٩٢هـ. والمطبوع مع تحفة الأحوذى، المطبعة السلفية - المدينة المنورة .
١٣١. سنن أبي داود، إعداد عزت الدباس، دار الحديث - حمص ١٩٦٩ هـ .
١٣٢. سنن ابن ماجه. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية - بيروت .
١٣٣. سنن النسائي. بشرح جلال الدين السيوطي، ط ١، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٨هـ .
١٣٤. سير أعلام النبلاء. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
١٣٥. السيرة الشامية
١٣٦. السيرة النبوية دراسة تحليلية للدكتور رزق الله أحمد ١٤١٢هـ .
- (ش)
١٣٧. شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، طبعة دار القلم - بيروت - لبنان .
١٣٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
١٣٩. شرح أبيات سيويه. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩ م .

١٤٠. شرح أبيات معني اللبيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)،  
تحقيق: عبد العزيز رياح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث -  
دمشق، ١٩٧٩ م.
١٤١. شرح أسماء الله الحسنى لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبد  
الرؤوف سعد، المكتبات الأزهرية ١٩٨٠هـ.
١٤٢. شرح أشعار الهذليين. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري  
(ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر،  
مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م.
١٤٣. شرح ألفية ابن مالك للأشموني. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن  
العاشر)، ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
١٤٤. شرح ألفية ابن مالك للأشموني. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن  
العاشر)، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية  
للتراث.
١٤٥. شرح ألفية ابن مالك للمرازي = توضيح المقاصد.
١٤٦. شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك  
(ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل -  
بيروت.
١٤٧. شرح ألفية ابن مالك. لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عتيل  
المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار  
التراث - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
١٤٨. شرح ألفية ابن معط. لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي  
(ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي -



- الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٤٩. شرح التسهيل. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)،  
تحقيق: د. عبد الرحمن، ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة،  
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
١٥٠. شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)،  
مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
١٥١. شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي  
(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية -  
بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٥٢. شرح ديوان الحماسة. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي  
(ت ٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة  
التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
١٥٣. شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي  
(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية -  
بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٥٤. شرح ديوان الحماسة. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي  
(ت ٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة  
التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
١٥٥. شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي  
(ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي  
الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
١٥٦. شرح شانور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد

١٥٧. شرح شواهد الإيضاح. لعبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
١٥٨. شرح شواهد المغني. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
١٥٩. شرح العقيدة الطحاوية للقاضي علي أبي العز الدمشقي، حققه بشير محمد عبون، ط ٣، مكتبة المؤيد - الطائف، ومكتبة البيان - دمشق.
١٦٠. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللائح لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد ١٣٩٧هـ.
١٦١. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر - ط الرابعة، ١٤٠٠هـ.
١٦٢. شرح القصائد العشر للتريزي
١٦٣. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الحادية عشرة ١٣٨٢هـ.
١٦٤. شرح كافية ابن الحاجب. لرضي الدين الأستزبادي - دار الكتب العلمية - بيروت.
١٦٥. شرح الكافية للجامي = الفوائد الضيائية.
١٦٦. شرح اللمع. لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
١٦٧. شرح المنصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ)،

عالم الكتب - بيروت .

١٦٨ . شرح المفضليات . لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري  
(ت ٣٠٥هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين -  
بيروت ١٩٢٠م .

١٦٩ . شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ،  
مكتبة الرشد - الرياض .

١٧٠ . الشعر والشعراء. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري  
(ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦م .

١٧١ . شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله بن محمد السلسلي ، تحقيق  
د. عبد الله الحسيني، ط ١ - المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦م .

١٧٢ . الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، لأحمد بن مصطفى بن خليل  
المعروف بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ) ، الكتاب العربي - بيروت .

(ص)

١٧٣ . الصاحبي. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق:  
السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .

١٧٤ . الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري  
(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت،  
ط ٤ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

١٧٥ . صحيح البخاري. للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري  
(ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد علي القطب، المطبعة العصرية - بيروت .

١٧٦. صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري  
(ت ٢٦١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .

(ض)

١٧٧. ضرائر الشعر. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشيلي  
(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر  
والتوزيع - بيروت ط ١، ١٩٨٠م.

(ط)

١٧٨. طبقات الشعراء. لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون  
الرشيد (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف -  
القاهرة، ط ٤ - ١٩٨١م .

١٧٩. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر،  
مطبعة المدني - القاهرة .

١٨٠. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، نشره  
برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت ط ٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٨١. الطبقات الكبرى لابن سعد - دار صادر - بيروت .

١٨٢. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق  
محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ١٣٧٢هـ، مطبعة السعادة بمصر .

١٨٣. الطراز ليحيى بن حمزة اليميني، دار الكتب العلمية - بيروت .

(ع)

١٨٤. عبث الوليد. نشر أسعد طرابزونني، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية  
١٣٨٦هـ.

١٨٥. العروض للأخفش، تحقيق د. أحمد عبد الدائم، المكتبة الفيصلية، مكة

المكرمة - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- ١٨٦ . العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل - بيروت ١٩٧٢م .
- ١٨٧ . العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني، تحقيق الحساني عبد الله، مطبعة المدني ١٩٧٣م .

(غ)

- ١٨٨ . غاية النهاية في طبقات القراء. لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(ف)

- ١٨٩ . الفائق في غريب الحديث. لجار الله محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البحاري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ط ٢ .
- ١٩٠ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، علق عليه وخرج أحاديثه الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر - بيروت.
- ١٩١ . فتح القدير

- ١٩٢ . الفصول الخمسون. لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عيسى البياي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٣٩٦هـ -

١٩٧٦ م .

١٩٣ . الفهرست . لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت ٣٨٠هـ)،

دار المعرفة - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .

١٩٤ . فهرس مخطوطات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

١٩٥ . فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، الجزء الثاني

١٩٦ . الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب . لنور الدين عبد الرحمن الجامي

(ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية -

بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .

١٩٧ . فوات الوفيات . لمحمد بن شاكر الكنتي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان

عباس، دار صادر - بيروت .

(ق)

١٩٨ . القاموس المحيط . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .

(ك)

١٩٩ . الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني عبد الله،

دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٩ م .

٢٠٠ . الكافية في النحو . لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)،

تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء - جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٦ م .

٢٠١ . الكامل في اللغة والأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)،

تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ -

١٩٨٦ م .

٢٠٢ . الكتاب . لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد

- السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٢٠٣ . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت .
- ٢٠٤ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لمصطفى بن عبد الله الشهر بجاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- ٢٠٥ . الكشاف عن وجوه القراءات وعللها وحججها . لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ .
- ٢٠٦ . الكواكب السائرة

(ل)

- ٢٠٧ . اللامات . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٠٨ . لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرائيني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي - الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٠٩ . لسان العرب . لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت .
- ٢١٠ . اللمع في العربية . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(م)

٢١١. المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم. لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

٢١٢. ما ينصرف وما لا ينصرف. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢١٣. مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢١٤. المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث لأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (ت ٥٨١هـ)، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٢١٥. مجمع الأمثال. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أيزر الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢١٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الخليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٦هـ .

٢١٧. مداخل المؤلفين والأعلام العرب، إعداد ناصر الداواني وآخر، إصدار عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض .

٢١٨. مرصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي، دار إحياء الكتب العلمية، عيس البابس وشركاه، ط الأولى،



١٣٧٣هـ - ١٩٥٠م .

٢١٩ . المزهري في علوم اللغة وأنواعها. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت .

٢٢٠ . مسائل خلافية في النحو لأبي القاء العكبري ، تحقيق د. محمد خير الحلواني ، ط الثانية ، دار المأمون - دمشق .

٢٢١ . المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٢٢٢ . المستقصى في أمثال العرب. لجار محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٢٢٣ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٢٤ . معاني القرآن. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٢٢٥ . معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وأستاذنا د. عبد الفتاح شليبي، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٢٦ . معجم الأدباء لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار المأمون - القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .

٢٢٧. معجم البلدان. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي  
الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
٢٢٨. معجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي -  
القاهرة، ط ١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٢٢٩. معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم  
للطباعة والنشر - الرياض، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٢٣٠. معجم الطبراني
٢٣١. معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، وضع عمر رضا كحالة ،  
مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٢٣٢. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. للدكتور أميل بديع يعقوب، دار  
الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٢٣٣. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أ. ي. ونسك - ليدن ١٩٣٩م .
٢٣٤. العرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي،  
تحقيق وشرح أحمد شاكر، ط ٢، مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٨٩هـ -  
١٩٦٩م .
٢٣٥. معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة -  
القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٢٣٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن  
يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد  
الحميد، المكتبة العصرية - صيدا .
٢٣٧. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. لأحمد بن مصطفى

- طاش كيري زاده (ت ٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة  
١٩٦٨م، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .
٢٣٨. المفصل في علم العربية. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري  
(ت ٥٣٨هـ)، دار الجليل - بيروت .
٢٣٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. لبدر الدين محمود بن  
أحمد ابن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط ١، دار صادر -  
بيروت .
٢٤٠. المقتصد في شرح الإيضاح. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن  
الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة  
الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
٢٤١. المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد  
عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة -  
١٣٩٩هـ.
٢٤٢. المقدمة المحسبة
٢٤٣. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله  
الجبوري، مطبعة العاني - بغداد - ط الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٢٤٤. المنتخب في غريب لغة العرب لكراع النمل، تحقيق د. محمد العمري،  
مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٠٩هـ -  
١٩٨٩م .
٢٤٥. المنصف شرح تصريف المازني. عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق:  
إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة،  
ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٢٤٦. الموطأ. للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .  
٢٤٧. موسوعة أطراف الحديث النبوي، إعداد محمد السعيد بسيوني زغلول،  
ط ١، دار الفكر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

(ن)

٢٤٨. نتائج الفكر. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)،  
تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض - الرياض .  
٢٤٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. لجمال الدين يوسف بن تغردى  
بردى (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية - القاهرة .  
٢٥٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن  
محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار -  
الزرقاء، ط ٣ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .  
٢٥١. النشر في القراءات العشر. للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد  
الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع،  
دار الكتب العلمية - بيروت .  
٢٥٢. النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز الموصلبي (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق عبد الله  
عمر حاج إبراهيم (رسالة ماجستير بجامعة أم لقرى) ١٤١٢هـ .  
٢٥٣. النوادر في اللغة. لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري  
(ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - بيروت،  
القاهرة، ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(هـ)

٢٥٤. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون.  
لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، مصور عن

طبعة استانبول ١٩٥٥ م .

٢٥٥ . جمع الهوامع شرح جمع الجوامع . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر  
السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث  
العلمية - الكويت، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

٢٥٦

(و)

٢٥٧ . الوافي بالوفيات لصالح الدين الخليل بن إبيك الصفدي باعتناء س  
ريدريغ ١٣٩٤هـ .

٢٥٨ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد  
بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار  
صادر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .

## فهرس الموضوعات

(أ) - الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول:
	المبحث الأول: فضيل الجمالي:
١٣	اسمه ونسبه
١٥	مولده
١٥٠	أسرته
١٥	والد فضيل الجمالي: «علاء الدين»
١٥	رحلاته (علاء الدين)
١٦	شيوخه (علاء الدين)
١٧	صفاته وشمائله (علاء الدين)
١٨، ١٧	مناصبه ، ومكانته العلمية (علاء الدين)
١٨	مصنفاته (علاء الدين)
١٩	نشأته في طلب العلم (فضيل الجمالي)
١٩	شيوخه
١٩	رحلاته
٢٠	تلاميذه
٢٠	صفاته وشمائله
٢١	مكانته الاجتماعية
٢١	مصنفاته

٢٦،٢٢	مع كتابه: رسالة الوظائف الواقية
٢٧	مذهبه النحوي
٢٨	وفاته
	المبحث الثاني: برهان الدين الزبيري:
٣١	اسمه ونسبه
٣٣	أسرته
٣٣	نشأته في طلب العلم
٣٤	شيوخه
٣٥	رحلاته وتلاميذه
٣٥	صفاته وشمائله
٣٧	نظمه
٤٠	ثقافته
٤٢	مكانته الاجتماعية والعلمية
٤٣	مناصبه
٤٣	وفاته
	الفصل الثاني:
٤٧	منهج الزبيري، وأهم السمات البارزة في شرحه
٥٠	المسائل الخلافية:
٥٠	المسائل الخلافية المذهبية
٥٢	المسائل الخلافية الفردية
٥٣	موقفه من المسائل الخلافية
٥٣	المسائل الخلافية التي مال فيها إلى البصريين

- ٥٣ المسائل الخلافية التي مال إليها إلى الكوفيين
- ٥٦ مذهبه النحوي
- ٥٧ آراء انفرد بها الشارح (الزبيرى)
- ٨٥ - ٧٣ (شواهد)
- ٧٣ أولاً: القرآن الكريم
- ٧٦ ثانياً: الحديث النبوي الشريف.
- ٧٧ ثالثاً: الأمثال والأقوال العربية.
- ٧٩ رابعاً : الأشعار والأرجاز.
- ٨٤ التفاوت في الاستشهاد، وترتيب الشواهد .
- ١٠١ - ٨٦ مصادره:
- ٨٦ ١- ما له علاقة بالكافية
- ٩٤ ٢- ما ليس له علاقة بالكافية
- ١٠٢ شخصية الزبيرى العلمية
- ١٠٧ موقفه من المصنف (فضيل الجمالى)
- ١٠٩ القيمة العلمية للكتاب (ما له، وما عليه)
- ١١٣ موازنة بين بغية العارف للزبيرى، والنرائد الضيائية للملا جامي .
- بين يدي التحقيق:
- ١٣٢ كتاب رسالة الوظائف وبغية العارف وتوثيق نسبتها
- ١٣٤ وصف النسخ
- ١٣٦ منهج التحقيق
- صور المخطوطات



(ب) - التحقيق

رقم الصفحة	الموضوع
٦-١	مقدمة الشارح ...
٧-٦	ترجمة موجزة لوالد الجمالي ...
٨	ترجمة للمصنف: فضيل الجمالي
٢٢-١٠	شرح مقدمة المصنف
٢٣	تعريف علم النحو
٢٤،٢٣	واضع علم النحو والخلاف في ذلك
٢٥،٢٤	تعريف الكلمة
٢٦،٢٥	المراد بالمعنى المفرد
٢٧،٢٦	الخلاف في اللام في: « الكلمة » ، ومخالفة الزبيرى للسيوطي
٢٧	تعريف الإسناد
٢٨	تعريف الكلام لغة واصطلاحاً
٣٠،٢٩	أقسام الكلمة
٣٠	المقصود بالوظائف
٣١،٣٠	تعريف الاسم
٣١	خواص الاسم
٣٤،٣٣،٣٢	آراء العلماء في أداة التعريف
٣٤	من خواص الاسم: الجر
٣٥،٣٤	من خواص الاسم: التنوين
٣٥	من خواص الاسم: الإضافة
٣٧،٣٦	من خواص الاسم: الإسناد

- ٣٧ تفصيل القول في المثل: « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه »
- ٣٩ الشروع في شرح الوظيفة الأولى
- ٤٠ الاسم المعرب
- ٤٠ تعريف الاسم المعرب
- ٤١،٤٠ شرح تعريف الاسم المعرب
- ٤٢ حكم الاسم المعرب
- ٤٢ أنواع الإعراب
- ٤٣،٤٢ آراء العلماء في العامل
- ٤٥ إعراب الاسم المفرد المنصرف، والجمع المكسر المنصرف
- ٥٥،٤٦ إعراب الأسماء الستة
- ٦٠،٥٦ إعراب الممنوع من الصرف
- ٦٤،٦١ إعراب جمع المؤنث السالم
- ٦٥،٦٤ إعراب المثني
- ٦٧،٦٦ إعراب جمع المذكر السالم
- ٧١،٦٨ الإعراب اللفظي، والإعراب التقديري
- ٧٢ غير المنصرف
- ٧٢ تعريف غير المنصرف
- ٧٢ العلة التي تقوم مقام العلتين في منع الصرف
- ٧٣ آراء العلماء في: « سروايل »
- ٧٤،٧٢ الجمع وشرطه مقام العلتين في منع الصرف
- ٧٦،٧٥ حوار وآراء العلماء في تنوينها
- ٧٦،٦٧ رأي انفرد به المؤلف

- ٧٧ الألف المقصورة والممدودة ، وشرطهما في سبب منع الصرف
- ٧٨ بيان ما فيه علتان فرعيتان في منع الصرف
- ٧٨ تعريف الوصف المانع من الصرف
- ٧٩،٧٨ شرط الوصف في سببية منع الصرف
- ٨٠ العدل وشرطه في سببية منع الصرف
- ٨٠ الفرق بين العدل والاشتقاق
- ٨١ مخالفة الزبيري لابن إياز في الفرق بين العدل والاشتقاق
- ٨٣،٨١ « ثلاث ومثلث » وأخواتها
- ٨٣،٨١ آراء العلماء فيما فوق : رابع وعشار
- ٨٤،٨٣ « آخر » وآراء العلماء فيها
- ٨٥،٨٤ « جمع » وآراء العلماء فيها
- ٨٥ « كتع » ، « وبتع » ، و « بصع » في منع الصرف
- ٨٥ « عمر » ، و « زفر » في منع الصرف
- ٨٥ فائدة العدل
- ٨٦ تنبيهات للمؤلف ادعى الانفراد بها
- ٨٧ العدل في باب: « قطام »
- ٨٧ حكم منع « قطام » من الصرف عند بني تميم
- ٨٨ المانع لـ « قطام » من الصرف
- ٨٨ حكم تنئية، وجمع: « قطام »
- ٨٩ التأنيث بالتاء، وشرطه في سببية منع الصرف
- ٨٩ التأنيث المعنوي وشرطه في سببية منع الصرف
- ٩١ شرط المؤنث المعنوي إذا سمي به مذكر في سببية منع الصرف

- ٩١ آراء العلماء في: «عقرب» إذا سمي به مذكر
- ٩٢ التعريف وشرطه في سببية منع الصرف
- ٩٢ العجمة وشرطها في سببية منع الصرف
- ٩٢ آراء العلماء في شرط العلمية للاسم في لغة العجم
- ٩٣ آراء العلماء في: «نوح» في منعه من الصرف وعدمه
- ٩٥ التركيب وشرطه في سببية منع الصرف
- ٩٥ مخالفة الزبيرى لابن الحاجب، والجمالي في تعريف التركيب
- ٩٨،٧٩ ألف التانيث الممدودة والمقصورة، وشرطهما في منع سببية الصرف
- الألف والنون المزيديتان في الاسم غير الصفة، وشرطهما في منع
- سببية الصرف
- ١٠٠،٩٩
- ١٠٣،١٠١ وزن الفعل وشرطه في سببية منع الصرف
- ١٠٣ عدم جواز الجمع بين الوزن والعدل
- ١٠٣ رأي انفرد به المؤلف
- ١٠٣ حكم غير المنصرف إذا كان فيه علمية مؤثرة ونكر
- ١٠٤،١٠٣ حكم: «أحمر» علما إذا نكر
- ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤ مذاهب النحاة في: «أفعل» إذا سمي به ثم نكر
- باب: «أحاد» إذا سمي به منكر، وآراء العلماء في منعه من الصرف، وعدمه ١٠٧

#### المرفوعات:

#### تعريف المرفوعات

- ١١٢ مخالفة الزبيرى للجمالي في تعريف المرفوعات، وهو رأي ادعى الانفراد به
- ١١٣، ١١٢ بيان سبب بدء المصنف بالمرفوعات

١١٤، ١١٣ تعريف المرفوع عند النحويين

### الفاعل:

١١٦ الفاعل أصل المرفوعات عند الجمهور

١١٦ آراء العلماء في أيهما الأصل: الفاعل أم المبتدأ

١١٧ تعريف الفاعل عند كل من: اللغويين، وعلماء الكلام، والفلاسفة، والنحويين ١١٦، ١١٧

١١٨ الأصل في الفاعل أن يلي فعله

١١٩، ١١٨ تقديم المفعول على الفاعل جوازاً

١٢٠ عدم جواز تقدم الفاعل على عامله خلافاً للكوفيين

١٢١، ١٢٠ لا يحذف الفاعل، ولا يكرر

١٢٣، ١٢٢، ١٢١ مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوباً

١٢٣ حذف عامل الفاعل جوازاً

١٢٤، ١٢٣ حذف عامل الفاعل وجوباً

### التنازع:

١٢٥ تنازع الفعلين في الفاعلية بعدهما

١٢٦ حكم التنازع مع تقدم وتوسط المفعول

١٢٦ حكم تنازع الفعلين في المضمير المتصل

١٢٧ حكم تنازع الفعل في المضمير المنفصل

١٣١، ١٢٧ مذهب البصريين والكوفيين في التنازع

١٣٢ آراء العلماء في حكم التنازع في المضمير المنفصل

١٢٩ التنازع في ضمير الغائب المتصل المرفوع، وضمير المخاطب، أو المتكلم

التنازع في المفعولية ١٣٣، ١٣٢

رأي انفرد به المؤلف ١٣٦، ١٣٥

#### نائب الفاعل:

تعريف نائب الفاعل، وآراء النحاة في تسميته ١٣٧

نائب الفاعل لا يكون مصدرأ عند سيبويه إلا بتعهده، والرد على الزجاجي ١٣٧، ١٣٨

يتعين وقوع المفعول الثاني من باب: «علمت»، ولا الثالث من باب: «أعلمت»،

ولا المفعول به موقع الفاعل إذا وجد، وإذا لم يوجد فيجوز وقوع غيره ١٤٠

آراء النحاة في أيهم أولى في القيام مقام الفاعل إذا عدم المفعول به ١٤٠، ١٤١

اختلاف البصريين في وقوع المصدر نائب فاعل مع وجود المفعول به ١٤١

رأي انفرد به المؤلف ١٤٢

المفعول الأول من باب: «أعطيت» أولى من الثاني في وقوعه موقع الفاعل ١٤٢

مذهب البصريين والكوفيين في نيابة غير المفعول به إذا وجد في الكلام

مع غيره ١٤٣، ١٤٤

رأي انفرد به المؤلف ١٤٤

#### المبتدأ والخبر:

تعريف المبتدأ ١٤٥

رأي انفرد به المؤلف ١٤٦، ١٤٧

العلة في إفراد المصنف الصفة بالذكر، ورأي انفرد به المؤلف ١٤٨

شرط عمل الصفة أن تقع بعد نفي، أو الاستفهام ١٤٨

أصل المبتدأ: التقديم، وجاز في: «داره زيد»، وامتنع: «أحبها في الدار» ١٥١، ١٥٢

١٥٥ ، ١٥٤	مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً
١٥٥	جواز حذف المبتدأ
١٥٩ - ١٥٦	وجوب حذف المبتدأ
١٦٣ - ١٥٩	مسوغات الابتداء بالنكرة
١٦٢ ، ١٦١	رأي انفرد به المؤلف
١٦٤	رأي آخر انفرد به المؤلف

#### الخبر:

١٦٥	تعريف الخبر
١٦٦	آراء النحاة في العامل في المبتدأ والخبر
١٦٧ ، ١٦٦	اختلاف النحاة لفظ المشتق عرفاً
١٦٩ ، ١٦٨	وقوع الخبر جملة، ولا بد من عائد ...
١٧٣ ، ١٧٠	حذف العائد
١٧٩ ، ١٧٣	مواضع حذف الخبر
١٨٢ - ١٧٩	وقوع الخبر جاراً ومجروراً، وأقوال النحاة فيه
١٨١	رأي انفرد به المؤلف
١٨٤ ، ١٨٣	مواضع تقديم الخبر وجوباً
١٨٥	مواضع تقديم الخبر جوازاً
١٨٧ - ١٨٥	تعدد الخبر
١٨٩ - ١٨٧	حكم دخول الناء في خبر المبتدأ
١٩٣ - ١٨٩	مواضع دخول الناء على خبر المبتدأ جوازاً
١٨٨	رأي انفرد به المؤلف

١٩٤-١٩٣	مواضع دخول الفاء على خير المبتدأ وجوباً
٢٠٣-١٩٨	خير « إن » وأخواتها
٢٠٨-٢٠٣	خير باب « إن » وبـ « لا » التي لنفي الجنس
٢١٠-٢٠٨	وجوب حذف خير « لا » في لغة تميم
٢١٢	اسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »
٢١٣، ٢١٢	حكم عمل « ما » عمل « ليس » عند الحجازيين والتميميين
٢١٦-٢١٣	الفرق بين « لا » التي تعمل عمل « ليس » ، وبين « ما »
٢١٨-٢١٦	شروط عمل « ما » عمل « ليس »

#### المنصوبات:

٢١٩	المفعول المطلق
٢٢٠، ٢١٩	تعريف المفعول المطلق
٢٢١، ٢٢٠	أنواع المفعول المطلق
٢٢٢، ٢٢١	مجيء المفعول المطلق مغايراً للفظ فعله
٢٢٣	حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق جوازاً
٢٢٣	حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوباً قياساً
٢٣٢	المفعول به
٢٣٤	تعريف المفعول به
٢٣٦، ٢٣٥	تقديم المفعول به على الفعل
٢٣٧، ٢٣٦	المواضع التي يمتنع تقديم المفعول به
٢٣٧	حذف المفعول به
٢٣٨	حذف الفعل العامل في المفعول به جوازاً



٢٤٠-٢٣٨

حذف الفعل العامل في المفعول به وجوباً

### المنادى:

٢٤١

تعريف المنادى لغة واصطلاحاً

٢٤٢

إعراب المنادى

بناء المنادى على الضم، ومخالفة الجمالي لابن الحاجب، ومتابعة الزبيرى لشيخه ٢٤٢

٢٤٣

بناء المنادى على الفتح في نحو: «وازيده»

٢٤٤

خفض المنادى بلام الاستغاثة

٢٤٧-٢٤٥

نصب المنادى، والمسائل التي ينصب فيها

٢٤٧

حذف المنادى جوازاً

٢٤٨

حذف حرف النداء

٢٤٨

مواضع امتناع حذف حرف النداء

٢٥٠

حذف حرف النداء وجوباً

٢٥١

توابع المنادى

٢٥٣

رفع توابع المنادى حملاً على لفظ المنادى

٢٥٣

نصب توابع المنادى حملاً على محل المنادى

٢٥٦-٢٥٤

آراء العلماء في المعطوف الذي لا يدخله: «يا»

٢٥٩-٢٥٦

نداء «يا ابن» و «يا أمت»

٢٦٠

نداء العلم الموصوف بـ «ابن» مضافاً إلى علم آخر

٢٦١

نداء لفظ الجلالة

٢٦٢-٢٦١

نداء المعرف باللام

٢٦٨-٢٦٥

ترخيم المنادى وشرطه

٢٦٩ ، ٢٦٨	حكم ترخيم المنادى
٢٦٩	ترخيم المنادى المركب
٢٧٠	أقسام المحذوف للترخيم
٢٧١ ، ٢٧٠	لغة العرب في الحرف المتطرف بعد الحذف
٢٧٣ - ٢٧١	ترخيم غير المنادى

٢٧٤	الندبة:
٢٧٤	تعريف الندبة لغة واصطلاحاً
٢٧٥	حروف الندبة
٢٧٦	زيادة الألف في آخر المنسوب
٢٧٧	إلحاق « الهاء » بحرف المد اللاحق للمندوب، ووجوبها مع « يا » خاصة
٢٦٨	حكم ندب النكرة ، والخلاف في ذلك

#### الاختصاص:

٢٨٠	تعريف الاختصاص لغة واصطلاحاً
٢٨٠	المنسوب على الاختصاص
٢٨٠	العامل في المخصوص
٢٨٢ ، ٢٨١	أنواع المنسوب على الاختصاص
٢٨٢	تنكير المنسوب على الاختصاص
	الاشتغال
٢٨٣	تعريف الاشتغال، وشرطه

الصور التي يكون فيها الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير:

إما المختار، أو الواجب فيه الرفع، أو النصب، أو يستوي فيه الأمران ٢٨٤-٢٩٠  
صور ليست من باب الاشتغال ٢٩١  
آراء النحاة في قوله تعالى: ﴿... والزانية والزاني فاجلدوا...﴾ ٢٩١، ٢٩٢

#### التحذير:

تعريفه وأحكامه ٢٩٧-٣٠١

#### الإغراء:

تعريفه وأحكامه ٣٠٢-٣٠٣

#### المفعول له:

تعريف المفعول له ٣٠٤

شرط نصب المفعول له، ورأي البصريين في ناصبه ٣٠٤

رأي الكوفيين والزجاج في المفعول له ٣٠٥

رأي الزجاج في ناصب المفعول المطلق ٣٠٥

رأي الكوفيين في ناصب المفعول له ٣٠٥

شرط حذف اللام في المفعول له ٣٠٥-٣٠٦

مواضع وجوب إظهار اللام في المفعول له ٣٠٦

تنكير المفعول له، وآراء النحاة في ذلك ٣٠٧

#### المفعول فيه:

تعريف المفعول فيه ٣١٠

الاختلاف في تسميته ٣١٠

- ٣١١ شرط نصب المفعول فيه  
٣١١ ظرف الزمان، وأقسامه  
٣١١ ظرف المكان، وأقسامه  
٣١٢ اختلاف النحاة في ظرف المكان المختص الواقع بعد: « دخلت »  
٣١٥ حذف عامل المفعول فيه جوازاً  
٣١٥ حذف عامل المفعول فيه وجوباً  
٣١٦ تقديم المفعول فيه على عامله جوازاً  
٣١٦ تقديم المفعول فيه على عامله وجوباً

#### المفعول معه:

- ٣١٧ تعريف المفعول معه  
٣١٨ حكم المفعول معه إذا كان العامل لفظياً  
٣١٨ حكم المفعول معه إذا كان العامل معنوياً  
٣١٩ حكم تقديم المفعول معه على عامله، وعلة ذلك  
٣٢٠ حكم توسط المفعول معه بين عامله ومعموله المصاحب له

فهرس الفهارس

٣٢٢	فهرس الآيات
٣٣١	فهرس الأحاديث
٣٣٢	فهرس الأمثال والأقوال
٣٣٤	فهرس الأشعار
٣٤١	فهرس المدن والبلدان
٣٤٢	فهرس القبائل ولأمم والطوائف
٣٤٣	فهرس اللغات
٣٤٤	فهرس الكتب
٣٤٦	فهرس الأعلام
٣٥٣	فهرس المصادر
٣٨٢	فهرس الموضوعات
٣٩٧	فهرس الفهارس